تاريخ لبنان في القرن العشرين في إطاره الاقليمي والدولي

من متصرفيّة الجبل الى دولة لبنان الكبير ١٩١٤ - ١٩٢٠

الدكتور أنطوان الحكيّم



الدار اللبنانيّة للنشر الجامعي

تاريخ لبنان في القرن العشرين في إطاره الاقليمي والدولي

من متصرفيّة الجبل
الى دولة لبنان الكبير
١٩١٤ - ١٩٢٠

الدكتور أنطوان الحكيّم

٢٠١٨

توزيع مكتبة لوبوان Le point
جديدة المتن - لبنان
Tel.: 961-1-898085
E-mail: lepoint@cyberia.net.lb

ISBN: 978-9953-451-24-4

المقدّمة

تعتبر الحقبة الممتدّة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٠ من أهم الحقبات في تاريخ لبنان المعاصر على الاطلاق. إنها مرحلة التقلّبات العميقة التي شهدها الشرق الأدنى نتيجةً للحرب العالميّة الأولى ولانهيار سلطنة بني عثمان. إنّها خاتمة الصراع حول المسألة الشرقية التي شغلت الحكومات الأوروبيّة طيلة القرن التاسع عشر. رُسمت خلالها، في خطوطها الكبرى، بدءًا بمراسلات مكماهون - الحسين، مرورًا باتفاق سايكس-بيكو وبوعد بلفور وبمقرّرات مؤتمر سان ريمو (San Remo) وبمعاهدة سيڤر (Sèvres)، خارطة الدول التي أنشئت في غرب آسيا بعد تفكّك الدولة العثمانية. إنها شهدت بداية وضع يد اليهود على فلسطين بقيادة الحركة الصهيونيّة وفي ظلّ الانتداب البريطاني. قُضي خلالها على الحلم الهاشمي بإقامة امبراطوريّة موحّدة تضمّ الولايات العربيّة العثمانية الأسيويّة السابقة، ومن ضمنها شبه الجزيرة العربيّة بكاملها، من حدود فارس الى حدود مصر. أمّا المملكة السوريّة التي أعلن قيامها مؤتمر دمشق في آذار ١٩٢٠، بقيادة فيصل بن الحسين، فسقطت إثر معركة ميسلون في ٢٠ تموز من السنة نفسها وأُرغم فيصل على مغادرة البلاد.

في تركيا، بعد انهيار حكم الاتحاديّين، سطع نجم مصطفى كمال الذي تصدّى لتجزئة هضبة الأناضول، تجزئة كان قد خطّط لها الحلفاء المنتصرون في الحرب، ورفض معاهدة سيڤر وواجه بشراسة اعداءه في

توزيع مكتبة لوبوان Le point
جديدة المتن - لبنان
Tel.: 961-1-898085
E-mail: lepoint@cyberia.net.lb

الدار اللبنانيّة للنشر الجامعي
ISBN: 978-9953-451-24-4

المقدّمة

تعتبر الحقبة الممتدّة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٠ من أهم الحقبات في تاريخ لبنان المعاصر على الاطلاق. إنها مرحلة التقلّبات العميقة التي شهدها الشرق الأدنى نتيجةً للحرب العالميّة الأولى ولانهيار سلطنة بني عثمان. إنّها خاتمة الصراع حول المسألة الشرقية التي شغلت الحكومات الأوروبيّة طيلة القرن التاسع عشر. رُسمت خلالها، في خطوطها الكبرى، بدءًا بمراسلات مكماهون - الحسين، مرورًا باتفاق سايكس-بيكو وبوعد بلفور وبمقرّرات مؤتمر سان ريمو (San Remo) وبمعاهدة سيڤر (Sèvres)، خارطة الدول التي أنشئت في غرب آسيا بعد تفكّك الدولة العثمانية. إنها شهدت بداية وضع يد اليهود على فلسطين بقيادة الحركة الصهيونيّة وفي ظلّ الانتداب البريطاني. قُضي خلالها على الحلم الهاشمي بإقامة امبراطوريّة موحّدة تضمّ الولايات العربيّة العثمانية الأسيويّة السابقة، ومن ضمنها شبه الجزيرة العربيّة بكاملها، من حدود فارس الى حدود مصر. أمّا المملكة السوريّة التي أعلن قيامها مؤتمر دمشق في آذار ١٩٢٠، بقيادة فيصل بن الحسين، فسقطت إثر معركة ميسلون في ٢٠ تموز من السنة نفسها وأُرغم فيصل على مغادرة البلاد.

في تركيا، بعد انهيار حكم الاتحاديّين، سطع نجم مصطفى كمال الذي تصدّى لتجزئة هضبة الأناضول، تجزئة كان قد خطّط لها الحلفاء المنتصرون في الحرب، ورفض معاهدة سيڤر وواجه بشراسة اعداءه في

الداخل والخارج، فاستطاع في النهاية أن يُخرج الجيوش المحتلّة من الأناضول وأن يفرض لاحقًا شروطه في معاهدة لوزان (Lausanne).

إنّ الاتفاقات السريّة التي كان الحلفاء قد عقدوها في ما بينهم حول تركة الرجل المريض أضحت حبرًا على ورق ولم يُطبّق منها إلّا اتفاق سايكس-بيكو، ولكن بعد أن أُدخلت عليه تعديلاتٍ جذريّة قضت على جوهره، سيّما بعد أن أطلق الرئيس الأميركي ولسون (Wislon)، في مطلع العام ١٩١٨، مبادئه الأربعة عشر، ومن بينها مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وبعد أن فُرض، في المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم، نظام الانتداب الذي أُخضعت له المستعمرات الألمانيّة السابقة في أفريقيا والمحيط الهادئ، والأراضي التي سُلخَت عن السلطنة العثمانيّة. أمّا الاتفاق المتعلّق بمدينة القسطنطينيّة وبمضيقَي البوسفور (Bosphore) والدردنيل (Dardanelles) وبضفافهما، الذي كانت روسيا قد عقدته مع حليفتيها فرنسا وبريطانيا في العام ١٩١٥، فأطاحته الثورة البلشفيّة التي قضت على النظام القيصري في العام ١٩١٧. إن اتفاق سان جان دو موريين (Saint-Jean-de Maurienne) الذي نصّ على اقتطاع منطقة، من غرب الأناضول، تخضع للإدارة الإيطاليّة المباشرة، وأخرى تخضع للنفوذ الايطالي وحده، سقط هوَ أيضًا أمام مقاومة مصطفى كمال والقوميّين الأتراك.

هذا هوَ الاطار العام للموضوعات التي يعالجها هذا الكتاب. أمّا متصرفية جبل لبنان، فدكّت الحرب العالميّة الأولى أسس كيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي: انتهك جمال باشا نظام البروتوكول، وقضت المجاعة على ثلث سكّان المتصرفيّة، ودمّرت الحرب والاجراءات التعسفيّة العثمانيّة البنى الاقتصادية للجبل الذي تعرّض لحصارين، برّي قام به الأتراك، وبحري قام به الحلفاء،

ولوحقت القيادات اللبنانيّة السياسيّة والدينيّة وزُجّ بعضها في السجون واقتيد البعض الى المشانق وسلك البعض الآخر طريق المنفى.

بعد انسحاب العثمانيين من بيروت ودمشق في ٣٠ أيلول ١٩١٨، وبعد توقيعهم هدنة مودرس (Moudros) في ٣٠ تشرين الأوّل، تنفّس اللبنانيّون الصعداء وانكبّوا على التخطيط لمستقبل بلدهم. برز آنذاك تياران، لكلّ منهما رؤيته وخياراته. عمل الأوّل من أجل دولة سوريّة كبرى موحّدة تضمّ أيضًا لبنان وفلسطين، بينما تشبّثَ الثاني باستقلال لبنان عن أيّ كيانٍ سياسيّ مجاور، وبتوسيع حدود المتصرفيّة لتحويلها الى دولة قادرة على تأمين العيش لسكّانها. تزعّم التيار الأوّل الأمير فيصل بن الحسين المقرّب من الانكليز، وتزعّم الثاني البطريرك الماروني الياس الحويّك صديق الفرنسيين. استمرّ الصراع بين التيارين طيلة الحقبة المكرّس لها هذا الكتاب وامتدّ الى ما بعدها ولم يهدأ إلّا في أواخر الثلاثينيّات ومطلع الأربعينيّات من القرن الماضي.

ما هيَ جذور هذا الصراع وهل ساهمت أحداث الحرب في تأجيجه؟ كيف تجلّى على الأرض وفي مؤتمر الصلح؟ ما الدور الذي أدّته فيه كلٌّ من الدولتين العظميين المسيطرتين على المنطقة، أي بريطانيا وفرنسا، والدور الذي أدّته القوى الاقليميّة، سيّما تركيا الكماليّة ومملكة الحجاز؟

سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات في فصول هذا الكتاب. وعددها سبعة. إنها تحمل العناوين التالية:

الفصل الأوّل: متصرفية جبل لبنان قُبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها: مطالب السكان وسياسة الاتحاديّين العدائية.

الفصل الثاني: متصرفيّة جبل لبنان في الحرب العالميّة الأولى: مشاريع الانزال البحري الحليفة، الحصاران البرّي والبحري، المجاعة.

الداخل والخارج، فاستطاع في النهاية أن يُخرج الجيوش المحتلّة من الأناضول وأن يفرض لاحقًا شروطه في معاهدة لوزان (Lausanne).

إنّ الاتفاقات السريّة التي كان الحلفاء قد عقدوها في ما بينهم حول تركة الرجل المريض أضحت حبرًا على ورق ولم يُطبّق منها إلّا اتفاق سايكس-بيكو، ولكن بعد أن أُدخلت عليه تعديلاتٍ جذريّة قضت على جوهره، سيّما بعد أن أطلق الرئيس الأميركي ولسون (Wislon)، في مطلع العام ١٩١٨، مبادئه الأربعة عشر، ومن بينها مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وبعد أن فُرض، في المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم، نظام الانتداب الذي أُخضعت له المستعمرات الألمانيّة السابقة في أفريقيا والمحيط الهادئ، والأراضي التي سُلخت عن السلطنة العثمانيّة. أمّا الاتفاق المتعلّق بمدينة القسطنطينيّة وبمضيقَي البوسفور (Bosphore) والدردنيل (Dardanelles) وبضفافهما، الذي كانت روسيا قد عقدته مع حليفتيها فرنسا وبريطانيا في العام ١٩١٥، فأطاحته الثورة البلشفيّة التي قضت على النظام القيصري في العام ١٩١٧. إن اتفاق سان جان دو موريين (Saint-Jean-de Maurienne) الذي نصّ على اقتطاع منطقة، من غرب الأناضول، تخضع للإدارة الإيطاليّة المباشرة، وأخرى تخضع للنفوذ الايطالي وحده، سقط هوَ أيضًا أمام مقاومة مصطفى كمال والقوميّين الأتراك.

هذا هوَ الاطار العام للموضوعات التي يعالجها هذا الكتاب. أمّا متصرفية جبل لبنان، فدكّت الحرب العالميّة الأولى أسس كيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي: انتهك جمال باشا نظام البروتوكول، وقضت المجاعة على ثلث سكّان المتصرفيّة، ودمّرت الحرب والاجراءات التعسفيّة العثمانيّة البنى الاقتصادية للجبل الذي تعرّض لحصارين، برّي قام به الأتراك، وبحري قام به الحلفاء،

ولوحقت القيادات اللبنانيّة السياسيّة والدينيّة وزُجّ بعضها في السجون واقتيد البعض الى المشانق وسلك البعض الآخر طريق المنفى.

بعد انسحاب العثمانيين من بيروت ودمشق في ٣٠ أيلول ١٩١٨، وبعد توقيعهم هدنة مودرس (Moudros) في ٣٠ تشرين الأوّل، تنفّس اللبنانيّون الصعداء وانكبّوا على التخطيط لمستقبل بلدهم. برز آنذاك تياران، لكلّ منهما رؤيته وخياراته. عمل الأوّل من أجل دولة سوريّة كبرى موحّدة تضمّ أيضًا لبنان وفلسطين، بينما تشبّثَ الثاني باستقلال لبنان عن أيّ كيانٍ سياسيّ مجاور، وبتوسيع حدود المتصرفيّة لتحويلها الى دولة قادرة على تأمين العيش لسكّانها. تزعّم التيار الأوّل الأمير فيصل بن الحسين المقرّب من الانكليز، وتزعّم الثاني البطريرك الماروني الياس الحويّك صديق الفرنسيين. استمرّ الصراع بين التيارين طيلة الحقبة المكرّس لها هذا الكتاب وامتدّ الى ما بعدها ولم يهدأ إلّا في أواخر الثلاثينيّات ومطلع الأربعينيّات من القرن الماضي.

ما هيَ جذور هذا الصراع وهل ساهمت أحداث الحرب في تأجيجه؟ كيف تجلّى على الأرض وفي مؤتمر الصلح؟ ما الدور الذي أدّته فيه كلٌّ من الدولتين العظميين المسيطرتين على المنطقة، أي بريطانيا وفرنسا، والدور الذي أدّته القوى الاقليميّة، سيّما تركيا الكماليّة ومملكة الحجاز؟

سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات في فصول هذا الكتاب. وعددها سبعة. إنها تحمل العناوين التالية:

الفصل الأوّل: متصرفية جبل لبنان قُبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها: مطالب السكان وسياسة الاتحاديّين العدائية.

الفصل الثاني: متصرفيّة جبل لبنان في الحرب العالميّة الأولى: مشاريع الانزال البحري الحليفة، الحصاران البرّي والبحري، المجاعة.

الفصل الثالث: مصير السلطنة العثمانية في مخططات الحلفاء خلال الحرب: من مراسلات مكماهون - الحسين إلى اتفاق سايكس - بيكو والاتفاقات الأخرى.

الفصل الرابع: انسحاب العثمانيّين والصراع على السلطة في دمشق وبيروت ومتصرفية جبل لبنان في تشرين الأوّل ١٩١٨.

الفصل الخامس: صراع الكبار ومساعي الصغار: الوفود الى مؤتمر الصلح ولجنة كينغ-كراين.

الفصل السادس: بين اتفاق فيصل-كليمنصو وقرارات مؤتمر سان ريمو: مصير لبنان وسورية.

الفصل السابع: ميسلون، دولة لبنان الكبير والدول السوريّة.

يتضمّن هذا الكتاب، في بعض فصوله، عددًا من الأبحاث التي أعددناها في مناسبات أُخرى والتي تعالج جوانب مختلفة من تاريخ الحقبة المختارة، وقد نشرناها على مراحل في مراجع علميّة، فاستعدناها هنا وأدخلنا عليها تعديلات وإضافات؛ كما يتضمّن، في فصوله الأخرى، دراسات جديدة غير منشورة، أعددناها خصيصًا لمقتضيات هذا العمل. يعتبر الكتاب اذًا عصارة جهدٍ طويل من التقميش والبحث في الأرشيف وفي المصادر والمراجع، سيّما في الأرشيف الفرنسي. إنّ كل دراسة تعالج مرحلة الانتداب الفرنسي وتتغاضى عن هذا الأرشيف تبقى، في نظرنا، دراسة ناقصة.

عسانا أن نقدّم للقارئ الكريم كتابًا علميًّا موثّقًا يتميّز بالموضوعيّة، بعيدًا من الايديولوجيّات المشوّهة للحقيقة. هذا ما وضعناه نصب عينينا ونأمل أن نكون قد بلغنا القصد، والله وليّ التوفيق.

الفصل الأوّل

متصرفية جبل لبنان قُبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها: مطالب السكّان وسياسة الإتحاديّين العدائيّة

تعتبر سنوات الحرب الأربع أكثر المراحل سوادًا في تاريخ جبل لبنان، بسبب الويلات والبلايا التي مُني بها هذا البلد الصغير نتيجةً للسياسة الظالمة التي مارسها تجاهه المسؤولون العثمانيّون الذين قضوا على نظامه المميّز وحاصروه اقتصاديًّا، ما سيؤدّي الى هلاك قسمٍ من أبنائه جوعًا[١].

سنتوقّف في هذا الفصل عند ثلاث نقاط رئيسيّة: تتعلق الأولى بالمطالب التي تقدّم بها اللبنانيّون قُبيل الحرب وبامتعاض العثمانيّين منها؛ تعالج الثانية الإجراءات الأولى التي اتّخذتها الحكومة الاتحاديّة ضد المتصرفية؛ والثالثة، دخول السلطنة الحرب والقضاء على نظام البروتوكول.

١ - المطالب اللبنانيّة قبل اندلاع الحرب وامتعاض العثمانيين منها

عُرف نظام المتصرفية أيضًا بنظام البروتوكول. أتت ولادته نتيجةً للأحداث الطائفيّة الدامية التي عصفت بالجبل اللبناني بين ١٨٤١

١. يستطيع القارئ مراجعة بحثنا الذي يحمل عنوان «لبنان في الحرب العالمية الأولى ومصير نظام البروتوكول» في كتاب **لبنان في الحرب العالمية الأولى**، ج ١، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠١١، ص ٢١٩-٢٤٨.

و١٨٦٠. ميزته الأساسيّة أنه وحّد القائمقاميّتين، الجنوبيّة والشماليّة، ضمن متصرفيّة مرتبطة مباشرةً بالباب العالي، يحكمها متصرّف مسيحي من رعايا السلطان[١]. كان اختيار هذا الحاكم يتمّ بالتشاور مع الدول الخمس الكبرى الموقّعة على البروتوكول[٢].

استمرّ العمل بهذا النظام حتى منتصف حزيران ١٩١٥ حين تخلّى أُهانس باشا، آخر المتصرفين المعيّنين بموجب البروتوكول، عن منصبه بسبب الضغوط التي تعرّض لها. أمّا الإلغاء الرسمي فلم يتمّ إلّا في مطلع تشرين الثاني. ولكن قبل نشوب الحرب بسنتين، وبالتحديد ابتداءً من العام ١٩١٢، توترّت العلاقات بين الباب العالي واللبنانيين وسيستمر هذا التوتّر حتى نهاية الحرب.

بعد وصول الاتحاديّين الى الحكم في العام ١٩٠٨، عمّ الولايات العربيّة ولبنان جوٌ من التفاؤل. إنّ اعادة العمل بالدستور جعلت العرب يستبشرون خيرًا. كانت حصة لواء بيروت بأقضيته الأربعة (بيروت، صيدا وصور ومرجعيون) في «مجلس المبعوثان» في انتخابات ١٩٠٨، كما في انتخابات ١٩١٤، ثلاثة نواب، مُسلمَيْن ومسيحيًا واحدًا[٣]. أمّا

١. جرى نقاشٌ داخل اللجنة الدولية التي أعدّت بروتوكول ١٨٦١ حول هويّة المتصرّف، أيكون لبنانيًّا أم غير لبناني؟ في النهاية أجازت اللجنة الخيارين واكتفت بالقول إنّه يجب أن يكون «**مسيحيًّا من رعايا السلطان**»، لكنّ الباب العالي لم يعيّن قط لبنانيًّا في هذا المنصب.

٢. هذه الدول هيَ النمسا وفرنسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا. انضمّت اليها لاحقًا ايطاليا بعد توحيدها. يمكن مراجعة نص بروتوكول ١٨٦١ ونص ١٨٦٤ المعدّل في:

Gabriel NORADOUGHIAN, *Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman, t. III, 1856-1878*, Paris, Leipzig, Neuchâtel, 1902, p. 144-150 et p. 223-228.

أمّا النصّان المعرّبان، فَنجِدهما في أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفيّة**، ط ٢، بيروت، منشورات المكتبة البولسيّة، ١٩٨٧، ص ٤٠-٤٥ و٦٨-٧٣.

٣. مَثّل لواء بيروت في انتخابات ١٩٠٨ كلٌ من رضى الصلح وكامل الأسعد عن المسلمين، وسليمان البستاني عن المسيحيّين. لكن في انتخابات ١٩١٢ انحصر التمثيل بالصلح والأسعد، وألغَت الحكومة مقعد المسيحيّين، مؤكّدةً أن عددهم لا يسمح باعطائهم مقعدًا.

في لبنان، فظهر تيارٌ يطالب بالتخلّي عن امتيازات الجبل وبارسال نوّاب الى «مجلس المبعوثان»، أسوةً بسائر الولايات العثمانية[١]. لكنّ المعارضة القويّة التي واجهها هذا التيار أرغمته على التراجع عن مطلبه.

بعد الهزيمة التي مُني بها الاتحاديّون في ليبيا أمام الإيطاليّين، والاستياء الذي اجتاح العديد من الولايات بسبب سياسة التتريك التي اعتمدوها والثورة التي اندلعت في ألبانيا، اضطروا الى التخلّي عن السلطة في آب ١٩١٢ لحكومة ائتلافية. لكن الحكومة الجديدة واجهت تكتلًا ضمّ دول البلقان التي أعلنت الحرب على السلطنة وسيطرت على القسم الأكبر من ممتلكاتها الأوروبية، ما سمح للاتحاديّين بالعودة الى الحكم في مطلع العام ١٩١٣[٢].

في هذه الأجواء، نشطت الحركات الاصلاحيّة والجمعيّات العربيّة في بيروت ودمشق والقاهرة، كما عقد المؤتمر العربي في باريس في أواسط حزيران ١٩١٣. تمحورت مطالبه حول الحقوق السياسيّة للعرب، واللامركزية الاداريّة، واعتبار اللغة العربيّة رسميّةً الى جانب

أمّا في انتخابات ١٩١٤، فأُعيد إليهم المقعد وتمثل اللواء بسليم سلام وكامل الأسعد وميشال سرسق. راجع يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ط ٢، بيروت، دار النهار ١٩٨٠، ص ١١٣-١٢٠.

١. كان على رأس هذا التيار الأمير شكيب أرسلان وناصيف بك جنبلاط. راجع وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعيّة والسياسيّة في جبل لبنان والمشرق العربي**، بيروت، منشورات حسّون الثقافيّة، ١٩٨٦، ص ١٦٠؛ جوزف انطون لبكي، **متصرفيّة جبل لبنان، مسائل وقضايا، ١٨٦١-١٩١٥**، ب.م.، دار الكرمة ١٩٩٥، ص ٣ وما بعد.

٢. لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:

Paul DUMONT et François GEORGEON; «La mort d'un empire (1908-1923)», *in* Robert MANTRAN (dir.), *Histoire de l'Empire ottoman*, Paris, Fayard, 1989, p. 604-611.

التركية، إضافةً الى بعض التعديلات المتعلّقة بالنظام الضريبي وبالخدمة العسكريّة[١].

أمّا في المتصرفيّة وفي أوساط الجاليات في بلاد الاغتراب، سيّما في مصر وفرنسا والأميركيّتين، فبرزت حركة مطلبيّة ركّزت على توسيع الحدود وعلى حق لبنان بامتلاك مرافئ خاصة به وبإقامة محكمة تجارية في الجبل وبإنتاج التبغ والملح وتصديرهما، من دون اخضاعهما لنظام الاحتكار المعمول به في السلطنة[٢]. وقد ظهر عددٌ من الجمعيّات والأحزاب التي تبنّت جزئيًا أو كليًّا هذه المطالب، نذكر منها على سبيل المثال، «جمعيّة الأرزة»[٣] التي تأسست في المتصرفية في أواخر عهد يوسف باشا، وحزب «الاتحاد اللبناني»[٤] الذي تأسس في القاهرة في العام ١٩٠٩.

إنّ هيمنة الثقافتين الفرنسيّة والانكليزيّة في بيروت وجبل لبنان وإشعاع الجامعتين الأميركيّة واليسوعيّة في أرجاء السلطنة كافةً أثارا غضب الاتّحاديّن. يروي المتصرف أُهانس باشا في مذكّراته أنّه، في العام ١٩١٣، زار بيروت أحد الاتّحاديّين النافذين، فأرسل عددًا من المقالات الى صحف العاصمة استانبول يعرب فيها عن سخطه ممّا شهده من نفوذ أجنبي في بيروت. وهذا بعض ما كتبه حول الموضوع:

١. حول المؤتمر العربي المنعقد في باريس في حزيران ١٩١٣ راجع أمين سعيد، **الثورة العربيّة الكبرى**، ج ١، القاهرة، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ، ص ٢٢-٤٦؛ وجيه كوثراني، **وثائق المؤتمر العربي الأوّل ١٩١٣**، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٠.

٢. وجيه كوثراني، **الاتجاهات...**، مرجع مذكور، ص ٢٠٩-٢١٣؛ جوزف لبكي، المرجع المذكور، ص ١٧٤ وما بعد.

٣. حول تأسيس هذه الجمعيّة وبرنامجها الاصلاحي، راجع لحد خاطر، **عهد المتصرفين في لبنان، ١٨٦١-١٩١٨**، بيروت، دار لحد خاطر، ١٩٨٢، ص ١٨٦-١٨٧.

٤. حول تأسيس هذا الحزب، راجع، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ١، ط ٢، بيروت، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، ١٩٨٣، ص ٨٠-٨٥.

«كم هيَ غريبةٌ هذه المدينة العثمانية. إنّ أبنيَتها الأكثر جمالًا ومؤسساتها الأكثر أهميّةً ورياضها الأكثر عظمةً ومدارسها ومستشفياتها، أي كلّ ما يهم الحياة الاجتماعيّة فيها وكل ما يلفت النظر هوَ أجنبي. إن الروح الأجنبيّة تسيطر على هذا القُطر الذي يبدو وكأنّه نسي الروابط التي تربطه بنا.» وفي السياق عينه ينسب أهانس باشا إلى أحد الولاة الاتحاديّين قوله: **«لا أشعر وأنا في بيروت، بأنّي والٍ عثماني، بل بأنّي قنصل عثماني في حاضرة غربيّة»**[١].

في تلك الحقبة، بلغ النفوذ الفرنسي في المتصرفية ذروته في الميادين كافةً. على المستوى العثماني والدولي، كانت فرنسا تعتبر المرجعيّة الأولى لكلّ ما له علاقة بالشأن اللبناني، وكان سفيرها في استانبول يفاوض الباب العالي، باسم الدول الموقّعة على بروتوكول ١٨٦١-١٨٦٤، لاختيار المتصرفين أو لإدخال تعديلات على النظام اللبناني. لكنّ الاتّحاديّين امتعضوا من هذه الهيمنة الفرنسيّة، وزاد في امتعاضهم بعضُ التظاهرات التي كانت تجري في الجبل وبعض التصاريح المؤيّدة لفرنسا التي كانت تصدر في مناسبات شتّى.

في ٨ تموز ١٩١٢، انتهى عهد المتصرّف يوسف فرنكو باشا، فغادر لبنان تاركًا الحكم بالوكالة الى سعدالله بك الحويّك. طال الجدل في استانبول حول اختيار خلفه وحول التعديلات التي يجب ادخالها على البروتوكول، ولم يتمّ الاتفاق إلّا في كانون الأوّل ١٩١٢.

كان اللبنانيون قد تقدّموا، في المناسبة، ببعض المطالب الاقتصاديّة الملحّة، منها اخضاع ادارتي الجمارك والبريد والبرق

١. Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, *Le Liban à la veille et au début de la Guerre. Mémoires d'un gouverneur, 1913-1915*, Paris, Centre d'histoire arménienne contemporaine, 2003, p. 22 et 25.

العائدتين الى الجبل لرقابة المتصرفيّة، وفتح مرفأ خاص بها تجري عن طريقه تجارتها الخارجيّة ومراقبة عملية الهجرة، كما كانوا يطالبون بضمّ سهل البقاع اليها[(١)].

كانت مسألة البقاع معقّدة، لذا أُهملت. أمّا في ما يتعلّق بالمرفأ، فقبل الباب العالي أن ترسُوَ السفن التجاريّة الصغيرة في مرفأي جونيه والنبي يونس، وأن تقوم بالعمليات التجاريّة التي تسمح بها تجهيزات هذين الموقعين. ومن حيث انّهما لم يكونا يملكان أيّة تجهيزات ولا حتى أيّ رصيف، اعتُبرت تنازلات الحكومة شكليّة محضًا. على الرغم من ذلك، فانّ بعض السفن الفرنسيّة، بناءً على طلب من باريس، رست استثنائيًّا في خليج جونيه.

تبقى مسألة إدارتي الجمارك والبريد والبرق. لو تنازل عنهما العثمانيون لكان اتّجه لبنان نحوَ الاستقلال الفعلي عن السلطنة. لذا لم تُصرّ عليهما السفارة الفرنسيّة في مفاوضاتها مع الباب العالي، ولكنّها أَلَحّت كي تُعطى المتصرفيّة قسمًا من عائدات هاتين الإدارتين، كون الجبل اللبناني هوَ مصدر ثلاثة أرباع الرسوم التي يجبيها مرفأ بيروت.

حدّدت المادة ١٥ من بروتوكول ١٨٦٤ ويركو الجبل بثلاثة آلاف وخمسمائة كيس، أي ما يساوي ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف قرش، على أن يُرفع الى سبعة آلاف كيس اذا توافرت الامكانيات. أمّا المال المحصّل فيُخصّص «**لإدارة الجبل ونفقات منافعه العموميّة. فإن فضل منه شيء رُدّ الفاضل على الخزينة**»، على أن تسدّد الدولة أيّة تكاليف إضافيّة قد يتطلّبها تحسين أوضاع الادارة[(٢)].

---

١. *Ibid.*, p. 33-34.

٢. راجع نص المادة ١٥ بكاملها في أسد رستم، المرجع المذكور، ص ٧٢، وفي Gabriel NORADOUNGHIAN, *op. cit*, p. 228.

سدّد الباب العالي، في السنوات الأولى من عهد المتصرفيّة، العجز الذي أصاب ميزانية الجبل، واستمرّ في تسديده حتى العام ١٨٧٧ حين وقعت الحرب الروسيّة - العثمانية التي انهكت خزينة الدولة. إنّ معاهدة برلين التي تبعتها (١٨٧٨)، سلخت عن السلطنة في البلقان ما يقارب الـ ٢١٠ آلاف كلم[٢] وأفقدتها ٥,٥ مليون نسمة، أي ما يعادل خِمسَ سكانها. سينعكس ذلك سلبًا على عائدات الخزينة، سيّما أنّ روسيا فرضت غرامة حربيّة باهظة على الباب العالي[(١)].

بعد هذا التاريخ وحتى العام ١٩١٢، تخبّطت المتصرفية بصعوبات ماليّة بصورة شبه دائمة. ولمّا كان مجلس الإدارة يرفض زيادة الضرائب، انعكس ذلك سلبًا على الموظفين ورواتبهم. أمّا الميزانية التي تُقدَّم الى استانبول، فكانت وهميّة، يعدّها المتصرّف من دون أن يظهر فيها العجز، وذلك بهدف تمويه الحقيقة إرضاءً للباب العالي[(٢)].

لم يكن ممكنًا الاستمرار في هذا الوضع، سيّما أن تعديلات ١٩١٢ أجبرت المتصرّف على أن يُعِدَّ الميزانية «**بمعاونة مجلس الإدارة**»[(٣)]، ما وضع حدًّا للميزانيّات الوهميّة.

أخذ اللبنانيون يطالبون إمّا بتطبيق المادة ١٥ من بروتوكول ١٨٦٤، وإمّا بتحويل مداخيل الجمارك والبريد والبرق الى خزينة الجبل. لم تُسفِر المفاوضات التي أجرتها السفارة الفرنسيّة في استانبول

---

١. راجـع: François GEORGEON, «Le dernier sursaut (1878-1908)», *in* Robert MANTRAN, *op. cit.,* p 523; Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 31.

٢. O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.* p. 32.

٣. ورد في المادة الثالثة من التعديلات المذكورة ما يأتي:
«**إنّ الميزانيّة الحاوية تخمين الواردات والصرفيّات يضعها المتصرّف بمعاونة مجلس الإدارة.**» يُراجع يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ٢٥.

عن اتفاق واضح بهذا الشأن. تعهّد الباب العالي فقط بدفع اثني عشر ألف ليرة عثمانية تُكرَّس لإعادة تنظيم الجندرمة اللبنانيّة وزيادة عدد أفرادها. ولكنّه لم يدفع إلّا نصف هذا الملغ ولمرّة واحدة قبل أن تضع الحرب حدًّا لكلّ ذلك[1].

هذا على الصعيد الاقتصادي والمالي. أمّا على بقيّة الصعد، فقد أدخلت بعض التعديلات على البروتوكول أهمها:

أ - لا يُحصر حقّ انتخاب مجلس الادارة بشيوخ الصلح بل يضاف اليهم مندوبٌ عن كلّ مئة مكلَّف.

ب - يضاف الى اعضاء مجلس الادارة عضوٌ يمثّل مديريّة دير القمر.

ج - لا يحق للمتصرّف أن يعزل أحد أعضاء المجلس إلّا بعد إجراء تحقيق تُعرَض نتائجه على المجلس نفسه الذي يقبل العزل أو يرفضه.

د - تعطى الصلاحية للمحاكم اللبنانيّة للنظر في الدعاوى التجاريّة بدايةً واستئنافًا، شرط أن يكون المدّعون لبنانيّين.

هـ - يُرفع عدد أفراد الجند اللبناني من ألف الى ألف ومائتي عنصر ويُعهد بتدريبهم إلى أحد الضبّاط الذين يدرّبون الدرك العثماني[2].

بعد الاتفاق على هذه الاصلاحات، تمّ اختيار أُهانس باشا كويومدجيان (Kouyoumdjian)، في ٩ كانون الثاني ١٩١٣، متصرفًا على لبنان. فوصل بيروت في ٢٢ من الشهر نفسه، وبعد يومين انتقل الى بعبدا حيث تسلّم مهمّات وظيفته.

١. Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, *op. cit.* p. 37.

٢. يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ٢٤-٢٥؛ لحد خاطر، المرجع المذكور، ص ١٩١.

سرعان ما تراكمت الصعوبات في وجه المتصرف الجديد. كانت الأجواء، كما ذكرنا، مشحونةً والاتحاديّون يظهرون عصبيةً مرضيّة وشوفينيّة غير مألوفة في ادارة شؤون الدولة. كان الجند اللبناني يشكو من ضعف رواتبه ومن لباسه البالي. وبعد وصول أُهانس باشا، أمَلَ أفراده خيرًا. ولمّا علموا أن مجلس الادارة لم يلحظ شيئًا في ميزانيّة ١٩١٣ لتحسين أوضاعهم، ثاروا انطلاقًا من زغرتا واتّجهوا جنوبًا حتى وصلوا الى بعبدا حيث عبثوا بمحتويات السراي. ثمّ قدّموا مذكّرة بمطالبهم، فاستجاب مجلس الادارة ووافق المتصرف عليها، فأوقفوا حركتهم[1]. لكنّ ثورتهم تركت أثرًا سيّئًا في النفوس، ولم تتردّد صحف بيروت في استغلالها محمّلةً المسؤولية إلى مجلس الادارة وداعيةً الى حلّه. ما أضعف هذه الهيئة وافقدها هيبتها.

في ربيع هذه السنة أيضًا (١٩١٣)، زار الاسطول الفرنسي السواحل السوريّة - اللبنانية وتوقفت ثلاث قطع منه في خليج جونيه، ثمّ نزل الأميرال الفرنسي مع بعض ضباطه الى اليابسة وتوجّهوا الى بكركي لزيارة البطريرك الماروني. وقد اهتمّت الأوساط العثمانية بهذه الزيارة وحمّلتها أبعادًا لم تكن في الحسبان[2].

وفي ربيع السنة التالية، ١٩١٤، زار لبنان الكاتب والنائب في البرلمان الفرنسي موريس بَرّيس (Barrès)، فجرت له استقبالاتٌ شعبيّة رافقتها الخطب، ومنها حفلة أقامها على شرفه رشيد نخله، مدير دير القمر، على ضفاف نهر الصفصاف في الشوف. وكان يرافق بَرّيس

١. راجع التفاصيل في:
Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, *op. cit.,* p. 54-58.
وفي يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ٧٨-٨٠.

٢. يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ٧٦.

القنصل الفرنسي في بيروت فرنسوا جورج - بيكو وبعض الأساقفة الموارنة. كتب نخله حول هذه الزيارة ما حرفيته: «**وفي ذلك المهرجان السياسي الحافل [...]، نهض القنصل الفرنسي وصرّح عاليًا بأن فرنسا تنظر الى الشعب اللبناني نظرَها الى شعب يجمع أطرافه للمطالبة بامتياز أوسع وحدود أوسع، وكذلك فعل بَرّيس، فقد خطب الجماهير أنه سيحمل الى المجلس الفرنسي أماني اللبنانيين في التوسّع والمحافظة على امتيازهم وصون كيانهم المستقل في الشرق**»[1].

لم تكن هذه المواقف لترضي الاتحاديّين. يضاف الى ذلك أنّ اللقاءات التي كان يعقدها بعض الزعماء اللبنانيين وبعض رجال الدين مع قناصل الدول في بيروت، وبنوع خاص مع قنصل فرنسا، كانت تُثير غضب المسؤولين العثمانيين وعصبيتهم. لذا ما ان اندلعت الحرب في أوروبا، وقبل أن تدخلها السلطنة، بدأت المضايقات ضدّ سكّان الجبل.

٢ - الحرب في أوروبا والاجراءات الاتحاديّة الأولى ضد المتصرفية

إنّ الشعوب البلقانيّة التي تكتلت ضد العثمانيين، باسم القوميّة، وأنزلت بهم الهزائم في العامين ١٩١٢-١٩١٣، واستردّت منهم معظم ممتلكاتهم الأوروبيّة، كانت كلّها من قبل خاضعة للسلطنة وكانت كلّها، باستثناء قسم من الألبانيّين وبعض الأقليّات، شعوبًا مسيحيّة. إن الصدمة التي تلقّاها العثمانيّون المسلمون آنذاك كانت شبيهة بتلك التي

١. رشيد نخله، **كتاب المنفى**، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٥٦، ص ١٣٢-١٣٣. راجع أيضًا حول هذه الزيارة، لحد خاطر، المرجع المذكور، ص ١٩٥-١٩٦؛ وأيضًا Maurice BARRÈS, *Une enquête aux pays du Levant*, Paris, 1923, p. 64-81.

اجتاحت السلطنة عام ١٨٥٦، عند صدور الخط الهمايوني الذي فرض المساواة بين المسلمين وغير المسلمين.

بعد أن فقدت السلطنة تباعًا ولاياتها الأفريقيّة ثمّ الأوروبيّة، تحوّلت الى دولة أسيوية، وسقطت عنها الصبغة العثمانية وطغت عليها الصبغة الإسلامية، مع الاثنيّات الرئيسة الثلاث: الترك والعرب والأكراد. داخل هذه الكتلة تعيش مجموعاتٌ غير إسلاميّة منتشرة هنا وهناك، بينها ثلاث تقلق الاتحاديّين لأنّ لها، كشعوب البلقان، تطلّعات قوميّة، وهيَ الأرمن ويونانيّو آسيا الصغرى ومسيحيّو لبنان.

كان للعرب أيضًا، كما للأكراد، ولكن بدرجة أقلّ حدّةً، تطلعات قوميّة. كان الاتّحاديّون يعتبرون أن الرابط الديني سيحول دون انفصال هاتين المجموعتين عن جسم السلطنة. وقد حاولوا إرضاءَ العرب بتعيينهم في الصدارة العظمى، من ١٩١٣ إلى ١٩١٧، سعيد حليم باشا، حفيد محمّد علي، الذي عمل ما بوسعه لتلطيف مطالب العرب ولردم الهوّة بينهم وبين الترك. أمّا الأكراد، فسيرضونهم باطلاق يدهم ضدّ الأرمن وضدّ السريان والأشوريين وبدفعهم، خلال الحرب، إلى الفتك بهذه المجموعات والى تشريدها والاستيلاء على ممتلكاتها.

اعتبر الاتحاديّون المجموعات غير الإسلاميّة التي كانت لا تزال تعيش في الولايات الأسيويّة من السلطنة عائقًا في وجه إعادة بناء عظمة الأمّة التركيّة، لذا عملوا بشتّى الوسائل على ازالة خطرها. ومن بداية الحرب في أوروبا، شعر مسيحيّو لبنان أنّهم مستهدفون. وما زاد في قلقهم كونُ الدول الضامنة لامتيازات المتصرفيّة واستقلالها الإداري قد انقسمت الى معسكرين متقاتلين. وقد تجاذبتهم خياراتٌ ثلاثة: الأوّل هوَ اعلان الثورة على العثمانيّين، وكان يميل أيضًا الى هذا الخيار عددٌ كبير من المغتربين ومن المنادين بالقومية العربيّة من مختلف الطوائف؛

والثاني يفضّل أن يبقى لبنان على الحياد وألّا يتورّط في الصراع القائم؛ أمّا الثالث، وقد تبنّاه المتصرّف أُهانس باشا ويوسف الحكيم، مدير القلم التركي في المتصرفيّة، ومعهما رؤساء الطوائف المسيحيّة بصورة عامة، فكان يدعو الى السكينة والى ملاطفة العثمانيّين للحؤول دون اقتحامهم الجبل ريثما تنجلي الأمور[1].

اغتيل ولي عهد النمسا، فرنسوا-فردينان (François-Ferdinand) مع زوجته في ٢٨ حزيران ١٩١٤ في سارايفو (Sarajevo) عاصمة البوسنة، فتوتّرت على أثر ذلك الأجواء في القارة الأوروبيّة وبدأ تبادل الانذارات بين حكوماتها. وفي ٢١ تموز، اعلنت حكومة استانبول النفير العام والحياد المسلّح بين المعسكرين الأوروبيّين، وبدأت فورًا معاملات التجنيد لكلّ الرجال من سنّ العشرين الى الخامسة والأربعين.

أحدث النفير العام قلقًا في الولايات العثمانية كافةً وحتّى في لبنان، على الرغم من أنّه لم يكن يطاله بسبب نظامه الخاص[2].

ولكي لا يتعرّض سكانُ الجبل المقيمين في المدن الساحلية أو الذين يقصدونها لقضاء أشغالهم للمضايقات، زوّدتهم حكومة المتصرفية

١. راجع حول هذه الخيارات:
- رسالة البطريرك الحويك الى وزير خارجيّة فرنسا، غاستون دوميرغ (Gaston Doumergue) بتاريخ ٢١ آب ١٩١٤ في:
Archives du ministère des Affaires étrangères de France (M. A. E. pour la suite), *Nouvelle série, Turquie,* V. 124, f° 210-211.
- رشيد نخله، المصدر المذكور، ص ١٤١-١٤٦.
- يوسف الحكيم، المصدر المذكور، في مواضع مختلفة.
- Ohanès pacha KOUYOUMDJIAN, *op. cit., passim.*

٢. يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٣١-١٣٤.

بتذاكر هويّة تثبت لبنانيّتهم[1]. أمّا أبناء الطبقة الميسورة من سكان الولاية، ففرّ الآلاف منهم الى الجبل هربًا من النفير، بانتظار أن يُسمح لهم بدفع البدل، كما فرّ الآلاف من الفقراء، ما كان يشكل تهديدًا للأمن والاستقرار في المتصرفيّة[2]. يضاف الى ذلك أنّ عددًا من أثرياء الولاية نقلوا سياراتهم وعرباتهم وخيولهم الى لبنان خوفًا من مصادرتها. وقد تسبّب كل ذلك بأزمة حادة بين المتصرّف ووالي بيروت الذي هدّد باجتياح الجبل، ما أرغم أُهانس باشا على اتخاذ اجراءات ضدّ الفارين وتسليمهم الى السلطات العسكريّة[3].

منذ اندلاع الحرب في أوروبا، أخذ موظّفو الولاية الكبار الذين اعتادوا الاصطياف في الجبل يبثّون الإشاعات الكاذبة ويحاولون خلق الفتن بين الدروز والموارنة، ويشتمون موظّفي المتصرفيّة ناعتين إيّاهم بالـ«**خونة وبخدم قناصل دول الوفاق ويتوعّدونهم بأسوأ العقوبات**[4]...». أما والي بيروت فكان يُكثر من الرسائل الى أُهانس باشا مستوضحًا بعنجهيّة عن أمور وهميّة، مدّعيًا أنها تُثيرُ الشكوك في نفسه وفي نفوس ضباط الجيش في الولايات المجاورة، فيذكر حينًا اجتماعات سريّة مشبوهة يقوم بها سكان الجبل، وحينًا آخر عمليات

١. المصدر نفسه ص ١٣٥.

٢. راجع:
Dépêche n° 103 du 15 août 1914 du F. Georges-Picot à Doumergue, *in* A. HOKAYEM, D. BOU MALHAB ATALLAH, J. CHARAF, *Le démantèlement de l'Empire ottoman et les préludes du mandat, 1914-1919* (Collection *Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat, 1914-1946,* t. I), Beyrouth, Les Editions Universitaires du Liban; Paris, L'Harmattan, 2003, p. 5, doc. n° 7: Dép. n° 103 de Georges-Picot à Doumergue, Beyrouth, 15 août 1914.

٣. Ohanès. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.,* p. 75-76.

٤. *Ibid.,* p. 76-77.

إنزال أسلحة على الساحل اللبناني وأحيانًا هبوط طائرات في أمكنة مخفية وحياكة مؤامرات ضد السلطنة. كان المتصرّف، في كلّ مرّة يردّ نافيًا هذه الاتّهامات، مؤكّدًا أنّ لا همّ للبنانيّين سوى المحافظة على استقلالهم الإداري وتأمين لقمة عيشهم، وأنّ كل ما يُنسب اليهم هوَ باطل[1].

خلال الشهرين اللذين سبقا انضمام السلطنة الى الدول الوسطى ازدادت الضغوط على لبنان. إنّ أوّل إجراء اتّخذته ولاية بيروت ضد المتصرفيّة كان الحدّ من دخول المواد الغذائيّة إليها. وكان أصغر حادث يشكّل في نظر السلطات العثمانية مبرّرًا لافتعال أزمة. هذا ما جرى مثلًا مع جريدة «**زحلة الفتاة**» التي كانت تميل الى فرنسا، بينما كانت صحف بيروت ودمشق تميل الى ألمانيا. فوقع جدل عنيف بينها وبين جريدة «**الرأي العام**» البيروتيّة. فما كان من الوالي إلّا أن كتب الى حاكم لبنان يطلب منه إيقاف الجريدة الزحلاويّة عن الصدور، بحجة أنّ ما تكتبه «**يتنافى مع الروح الوطنيّة**» ويمسّ «**كرامة المسلمين**». رفض الحاكم هذا الطلب ودافع عن «**زحلة الفتاة**»[2].

في مطلع تشرين الأوّل ١٩١٤، قررت الحكومة الإتحاديّة إلغاء عهود الأمان المعروفة بالعربية بال «إمتيازات» والتي يُطلق عليها بالفرنسية تسمية «capitulations»[3]. فوجّه الصدر الأعظم، في التاسع من الشهر المذكور، رسالةً الى سفير فرنسا في استانبول، وأخرى مماثلة الى سفراء بقية الدول الكبرى، يبلغهم فيها هذا القرار. تعتبر الرسالة

١. *Ibid.*, p. 70-71.

٢. يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٣٨-١٤٠.

٣. اللفظة من أصل إيطالي «Capitulatione» وتعني اتفاق. كانت هذه العهود تتضمّن الشروط التي تنظّم الوضع القانوني للأجانب في السلطنة، راجع، حول الموضوع:
H. INALCIK, art. "Imtiyazat, Empire ottoman", *in Encyclopédie de l'Islam*, nouv. éd., t. III, Leyde, E.J. Brill, Paris, Maisonneuve et Larose, 1975, p. 1208-1219.

الموجّهة الى سفير فرنسا أنّ الحكومة العثمانية منحت هذه العهود لتسهيل عمليّة تنقّل الأجانب وإقامتهم في السلطنة، ولكن العهود المذكورة تحوّلت، بسبب بعض الممارسات غير المقبولة، الى امتيازات تعيق عمل الجهازين القضائي والضريبي. وبقيت سارية المفعول، على الرغم من أنّ الدولة العثمانية دخلت، منذ صدور خط كلخانة في العام ١٨٣٩، عصرَ الاصلاح وأنّها مستمرّة فيه. إنّ «**الامتيازات» المذكورة**، تؤكّد الرسالة، **تقف عائقًا في وجه التقدّم الذي يصبو اليه العثمانيون. لذا قرر الباب العالي الغاءها ابتداءً من الأوّل من تشرين الأوّل ١٩١٨. إنّه مستعدٌ لإحلال محلّها اتفاقيات تجاريّة تُعقد وفقًا لمبادئ القانون الدولي العام**»[1].

في ١١ أيلول، أرسلت وزارة الخارجيّة برقيّة الى حكومتي لبنان وولاية بيروت تبلغهما فيها قرار الغاء عهود الأمان[2]. وحال انتشار الخبر، عمّ الفرح سكّان بيروت، فنظّمت تظاهرات وأُلقيت خطب تندّد بالأجانب، شارك فيها ضباط من الجيش، وأُطلقت شعارات معادية للبنان «**المرتبط بأوروبا**»، ومعادية للبطريرك الماروني[3].

من نتائج هذا الإلغاء، قيام حكومة الولاية باقفال مكاتب البريد الأجنبيّة ووضع اليد عليها. أخذت آنذاك تدقّق في ما تحتويه من رسائل وقيود[4]، وتلاحق كل مَن كان يقيم علاقات مع الدول الأوروبيّة أيًّا كانت طبيعتها.

١. راجع: A. HOKAYEM et *alii*, *op. cit.*, p. 14-16, doc. nº 18 lettre du Grand Vizir, Saïd Halim, à Maurice Bompard, ambassaeur de France à Constantinople, Sublime Porte, le 9 sept. 1914.

٢. راجع النص في رشيد نخله، المصدر المذكور، ص ١٢٧-١٢٨.

٣. O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 80.

٤. يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٤٦.

في ١٢ أيلول، تلقّى أُهانس باشا برقيةً من الصدر الأعظم، سعيد حليم باشا، يطلب فيها أن يُطبّق في لبنان القرار الذي أصدره وزير الحربيّة، أنور باشا، والقاضي بمصادرة جميع حيوانات النقل ووسائله. اضطرّ المتصرف الى التذكير بامتيازات الجبل والى التأكيد أنّ إجراءً كهذا سيخلق المتاعب للباب العالي وانّ الحيوانات الموجودة في الجبل قليلة العدد لا تستحق الاهتمام. فتراجعت الحكومة موقّتًا عن قرارها[١].

بعد عشرة أيام، وبالتحديد في ٢٢ أيلول، تلقّى المتصرف برقيّة جديدة من الباب العالي تتهم البطريرك الماروني بأنّه، في تصريح الى جريدة لو ماتان (Le Matin) الباريسيّة، وعد الفرنسيّين بوضع خمسة آلاف مسلّح بتصرّفهم في حال استَولوا على الساحل اللبناني. تطلب البرقية من المتصرف اجراء تحقيق في الأمر.

عهد المتصرف الى المقدّم فؤاد شقير، من قادة الجند اللبناني، القيام سرًّا بالتحقيق المطلوب، فتبيّن له أنّ لا صحة للخبر المذكور وأن المقرّ البطريركي في بكركي والمستودعات المجاورة له خالية من أيّ سلاح. فأكدّ المتصرف في جوابه الى الباب العالي أنّ المسألة هيَ عمليّة دسٍّ رخيصة لا علاقة للبطريرك بها[٢].

في اليوم نفسه، وردت الى أهانس باشا برقيّةٌ ثانية من الصدر الأعظم هذا نصُّها: **«إنّ لبنان، الذي كان دائمًا مأوى للمجرمين الفارين من وجه العدالة، يُفْسِدُ عمليّة التعبئة العامة بتقديمه ملجأً للمجنّدين الفارين ولحيوانات النقل التي أفلتت من المصادرة. يُمارَس فيه تهريب السلاح من دون رادع. تُعبّر صحافته المحليّة عن آراءٍ تمسّ الشعور**

١. O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 74-75.
٢. راجع حول الموضوع يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٥٣-١٥٤.

القومي العثماني، وأخيرًا، زيادةً في الوقاحة، فان العلم العثماني قد احتقر على أرضه[١]. إنّ هذه الظواهر المقلقة تتطلّب اعتماد إجراءات لمواجهة كلّ الاحتمالات ولفرض هيبة السلطة السَنيّة في هذه المقاطعة. لذا إني أسأل سيادتكم أن توجّهوا إليَّ طلبًا رسميًّا كي أرسل جيشًا عثمانيًّا يحتلّ الجبل بصورة موقّتة، فيُعهَد اليه حفظ النظام والسهر على أمن الدولة وهيبتها[٢]».

هكذا كشف الاتحاديّون بوضوح نواياهم تجاه لبنان.

أجاب المتصرّف على برقية الصدر الأعظم ببرقية طويلة نفى فيها كل ما ينسب الى الجبل ورفض أن يطلب دخول الجيش العثماني الى المتصرفية من دون مبرّر، واقترح في الختام على الصدر الأعظم أن يقبل استقالته من منصبه[٣].

مورِسَت كل هذه الضغوطات على لبنان قبل دخول السلطنة الحرب وبوجود سفراء الدول الضامنة للبروتوكول، ومنهم سفراء دول الوفاق، فرنسا وبريطانيا وروسيا، في استانبول. ففي ٢٧ أيلول، أبرق سفير فرنسا الى حكومته يقول إنّ الباب العالي ينوي إلغاء نظام البروتوكول المطبّق في لبنان وإنّه استطاع أن يقنع الحكومة الاتحاديّة برفع الحظر عن المواد الغذائيّة الذي فرضته على لبنان[٤]. فما كان من

١. اشارة الى حادث وقع في سوق الغرب في ١٢ أيلول بين صاحب حانوت وموظّف في البلديّة، حين حاول هذا الأخير أن يركّز عَلَمًا عثمانيًّا أمام الحانوت، فحاول صاحبه إبعاده بعض الشيء عن المدخل، فوقع شجار بينه وبين الموظف سقط خلاله العلم على الأرض. راجع: O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 80-82.
٢. نص البرقية في: *Ibid.*, p. 85.
٣. *Ibid.*, p. 86-87.
٤. T. n° 447 de Bompard à Delcassé du 27 sept. 1914, *in* A. HOKAYEM et *alii*, *op. cit.*, p. 21, doc. n° 26.

وزير الخارجية الفرنسي إلّا أن طلب من سفيري بلاده في لندن وبتروغراد أن يلحّا على الحكومتين الروسيّة والبريطانيّة كي يقف سفيراهما في العاصمة العثمانية إلى جانب سفير فرنسا للدفاع عن امتيازات لبنان[1]. وحدها الحكومة الروسيّة تجاوبت فورًا مع الطلب الفرنسي[2].

في مطلع تشرين الأوّل ١٩١٤، أصدر الجنرال زكي باشا، قائد الجيش العثماني الرابع، من دمشق، أمرًا إلى أُهانس باشا بتسليمه الأسلحة المحفوظة في قصر بيت الدين[3]. اضطر المتصرف إلى الإذعان. لكنّ هذا الطلب أثار موجةً من الخوف عند اللبنانيّين الذين اعتبروا أنّ الدولة تجرّد الجبل من السلاح بغيةَ اقتحامه. هنا تدخّل سفير فرنسا في استانبول مجدّدًا، فكتب الى وزير الخارجيّة العثماني ناقلًا اليه هواجس اللبنانيين وراجيًا منه أن يطمئِنَهم الى أنّ الدولة لا تضمر لهم الشرّ، وأنّها لن تمسَّ امتيازاتهم. وجّه سفراء دول الوفاق رسالةً مشتركة بهذا الخصوص الى الباب العالي، ولكن هذا الأخير لم يجب عليها[4].

هكذا كان التوتّر سائدًا في العلاقات العثمانيّة - اللبنانيّة عندما انضمّت السلطنة الى معسكر الدول الوسطى. ازداد بعد ذلك الوضع في لبنان سوءًا.

---

١. *Ibid.*, p. 27, doc. 33: minute du t. n° 280 pour Londres et 163 pour Pétrograd, de Delcassé aux ambassadeurs de France dans ces deux capitales, en date du 2 oct. 1914.

٢. *Ibid.*, p. 28, doc. n° 35: t. n° 705 de Paléologue, ambassadeur de France à Pétrograd, à Delcassé, 4 oct. 1914.

٣. O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 88.

٤. A. HOKAYEM et *alii*, *op. cit.*, p. 29, doc. 36: texte de la note verbale n° 186 du 4 oct. 1914 de Bompard à la Sublime Porte, et p. 31, doc. 38: dépêche n° 496 de Pompard à Delcassé, 17 oct. 1914.

٣ - دخول السلطنة الحرب وإلغاء نظام البروتوكول

بعد حيادٍ دام ثلاثة أشهر، دخلت السلطنة العثمانيّة الحرب في ٣ تشرين الثاني ١٩١٤، بعدما قصف اسطولها، بمشاركة قطع من الأسطول الألماني[1]، في ٢٩ تشرين الأوّل، مرافئ أوديسّا وسيباستوپول ونوفوروسيك (Novorossik) الروسيّة في البحر الأسود. على أثر ذلك غادر سفراء دول الوفاق الثلاث استانبول[2]، كما غادر قناصلها المدن العثمانيّة. هذا ما فعله قنصل فرنسا في بيروت، فرنسوا جورج-بيكو. يُنسَب اليه أنّه، قبل صعوده الى الباخرة، قال للذين كانوا في وداعه: «**إلى اللقاء بعد خمسة عشر يومًا**»[3].

تناقلت الألسن هذا التصريح واستخلص منه الكثيرون أنّ الحلفاء سيقومون بعمليّة إنزالٍ على الساحل اللبناني، وهذا ما حمل الاتحاديّين على مضاعفة ضغطهم على سكان الجبل وعلى إحكام الحصار التمويني عليه.

في الواقع، كان كثيرون من اللبنانيين، ومن بينهم البطريرك الماروني، يتمنّون عمليةً كهذه تخلّصهم من النير العثماني، وكان يشاطرهم التمنّي نفسَه عددٌ من زعماء الحركات القوميّة، من مسلمين ومسيحيّين، في سورية وبلاد الاغتراب، سيّما في مصر وفرنسا

---

١. في شهر آب ١٩١٤، لاحق الاسطول البريطاني في المتوسط طرّادين ألمانيّين هما «غوبن» و«برسلو» (*Goeben* et *Breslau*)، فالتجأا إلى مرفأ استانبول، ثمّ ادّعى الباب العالي أنّه اشتراهما. اشترك الطرّادان المذكوران في الهجوم على المرافئ الروسيّة في البحر الأسود. راجع:
A. HOKAYEM et *alii*, *op. cit.*, p. 4, doc. n° 5: note du département des Aff. étr. Paris, le 12 août 1914.

٢. *Ibid.*, p. 34-35, doc. 43: t. n° 520 de Bompard à Delcassé, Paris, le 31 oct. 1914.

٣. راجع، حول تصريح جورج-بيكو، يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٥٠.

والأميركيّتين. وقد وجّه البطريرك الماروني، في ٢١ آب ١٩١٤، رسالةً الى الحكومة الفرنسية يعرب فيها عن قلقه على مصير بلاده وعلى مصير المسيحيين في حال دخلت تركيا الحرب، ويطلب منها أن تُبقيَ فرنسوا جورج-بيكو في لبنان، مهما كانت الظروف، ليوحّد كلمة اللبنانيّين[١].

من بيروت، انتقل فرنسوا جورج-بيكو الى القاهرة، وكان زميله، المفوَّض الفرنسي في مصر، دوفرانس (Defrance)، يحبّذ مثلَه عمليّة الإنزال على الساحل اللبناني، فأبرقا معًا، في ٥ تشرين الثاني، الى وزير الخارجيّة الفرنسي، دِلْكاسيه (Delcassé)، يؤكّدان أنّ اللبنانيين ينتظرون السلاح لكي يواجهوا الأتراك إذا ما هاجموهم، وأنّ جورج-بيكو، قبل مغادرته بيروت، اتفق مع قنصل اليونان لكي يسلّمَهم خمسة عشر ألف بندقية مع مليونَي طلقة ناريّة، وأنّ اللبنانيّين يمكنهم أن يجنّدوا بين ٣٠ و٣٥ ألف مقاتل، وأنّهم مستعدّون للاستماتة في الدفاع عن امتيازات جبلهم. اقترح أخيرًا بيكو ودوفرانس أن ترسلَ فرنسا حملةً صغيرة من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ رجل مع أربعين ضابطًا لقيادة المقاتلين اللبنانيّين[٢].

أجاب دلكاسيه على تلك البرقيّة موضحًا أنّ الحكومة درست الاقتراحات المقدَّمة وأنها تقدّر شعورَ اللبنانيّين والسوريّين تجاه فرنسا، ولكنّها لا تنوي، في هذه الظروف، فتح جبهة عسكريّة ضدّ السلطنة العثمانيّة، لأنّ القوّات المتوافرة حُشدت كلُّها على الجبهة الفرنسيّة، وأنّها تعتبر أنّ مصير الحرب سيُقرَّر في أوروبا، وأنّ شروط السلام التي

١. نذكّر برسالة البطريرك التي استشهدنا بها سابقًا، نصّها في:
M. A. E, *Nouvelle Série, Turquie*, V. 124, f° 210-211.

٢. T. n° 147 de Defrance à Delcassé, Le Caire, 5 nov. 1914, *in* A. HOKAYEM et *alii*, *op. cit.*, p. 41-42, doc. n° 47.

ستفرضها الجيوش الحليفة بعد انتصارها هيَ التي ستحقّق أماني الشعبين السوري واللبناني[١].

لم يوفَّق جورج-بيكو ودوفرانس في مسعاهما، لكنّ أصداء المحاولة وصلت الى السلطات العثمانيّة، فكانت ردّةُ الفعل أن أبلغ والي بيروت متصرفَ لبنان أنّه سيرسل الى الجبل شرطة الولاية لتراقب السواحل. رفض المتصرف هذا القرار وأكّد أن باستطاعة الجند اللبناني القيام بهذه المهمّة خير قيام[٢].

بعد ذلك تلقّى أهانس باشا رسالةً من دمشق، من الجنرال زكي باشا، يُنبئُه فيها أنّه قرّر تجريد سكّان لبنان من السلاح. فما كان من المتصرف إلّا أن قصد دمشق واجتمع بالجنرال التركي وبمستشاره الألماني الكولونيل فون كرِسْ (Von Kress)، فقال له زكي باشا: «**إنّ لبنان متّهم بميله الى دول الوفاق وإنّ الجيش الرابع يرى نفسَه مضطرًا، قبل القيام بحملته على مصر، أن يأخذ الاحتياطات اللازمة. إنّ التقارير التي وصلت الى استانبول وبعض المعلومات التي جُمعت من مصادر محليّة تؤكّد أن اللبنانيّين يملكون أسلحة حربيّة وأنّ اعدادًا كبيرة من الصناديق المملوءة بالبنادق والذخيرة سلّمها اليهم، قُبيل دخول السلطنة الحرب، الطرّاد الفرنسي لاتوش-تريفيل (Latouche-Tréville)، وأنّ تجريد الجبل من السلاح والتفتيش عن الأسلحة الفرنسية ومصادرتها تفرض نفسَها كإجراءات عسكريّة تتعلّق بأمن الجيش[٣]**».

دافع أهانس باشا عن الجبل وأكّد لمخاطبيه أنّ الفرنسيّين لم

١. *Ibid.*, p. 42-43, doc. 48: t. n° 62 de Delcassé à Defrance, Paris, 13 nov. 1914.

٢. O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 90-91.

٣. *Ibid.*, p. 95-96.

يسلّموا أيّة أسلحة الى اللبنانيين[1]، وأنّ القِطع التي يملكها هؤلاء هيَ أقل بكثير ممّا يملكه سكّان المناطق السورية المختلفة، وهيَ بنادق قديمة يبيعها في بيروت تجّار أسلحة مسلمون تعرفهم السلطات الأمنيّة. أشار المتصرّف أيضًا الى أنّ جمع الأسلحة من الجبل يشكّل مهمّة مستحيلة، لأنّ السكّان لن يسلّموها وسيخبئونها بين الصخور[2].

تراجع الجنرال زكي عن قراره. ولم يمضِ شهرٌ على هذا اللقاء حتى عزله الاتحاديّون وعيّنوا مكانه الفريق جمال باشا، ناظر البحريّة، الذي أُعطي صلاحيّات واسعة في سورية ولبنان وفلسطين والحجاز[3].

أ – جمال باشا ومضاعفة الضغط على المتصرفيّة

في ٢٢ تشرين الثاني، دخل زحلة، بأمرٍ من جمال باشا، فوجٌ من الجيش العثماني آتيًا من دمشق، وقرّر قائده، في ليلةٍ ماطرة، متابعة السير نحوَ ضهور الشوير، فحذّره الأهالي من خطر سلوك الطريق الجبليّة في جوٍّ مكفهّر السحاب، فلم يعبأ. وفيما كان الفوج في وسط الطريق، هبّت عليه عاصفة ثلجيّة، فَضَلّ أفرادُه السبيل وهلك منهم، بحسب أهانس باشا، ما يقارب الثلاثمائة عنصر، فأسْعَف أهالي المزارع القريبة الناجين[4]. بعد ضهور الشوير، تابع الفوج سيره نحو بكفيا، فبحنّس، فبرمانا، فبيت مري.

١. إنّ الاتفاق الذي تمّ بين فرنسوا جورج-بيكو وقنصل اليونان لم يُنفّذ، لأن دول الوفاق لم تقرّر القيام بعمليّة إنزال على الشاطئ اللبناني.
٢. O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 96-98.
٣. يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٥٨؛ *Ibid.*, p. 98
٤. O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 99-100; يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٥٦-١٥٧؛ رشيد نخله، المصدر المذكور، ص ١٤٧.

في ٢٨ تشين الثاني، أصدر جمال باشا بيانًا موجّهًا الى اللبنانيين جاء فيه:

«السلام عليكم يا أهل لبنان المعدودة من أثمن أجزاء الوطن العثماني. إني لأدعوكم للالتفاف حول العرش العثماني للمدافعة عن الوطن المهدّد بخطر غارات العدّو الخارجي...

«لقد أرسلتُ مفرزة عسكريّة من الجند للدفاع عن لبنان لدى الحاجة ضدّ غارات العدّو الخارجي... واني لأدعو أهل لبنان، فيما اذا حاول العدوّ القيام بأيّ مسعى ضدّ سواحل لبنان وبيروت، للانضواء تحت العلم الممثّل للجيش الهمايوني ولمشاركة المفرزة في تضحية النفس والنَفيس لإحباط أعمال العدوّ.

«إنّ كل من حاول من اللبنانيّين، كائنًا مَن كان، الإخلال بسلامة المملكة والأمن العام بأية حركة، وكلّ مَن أبدى أقلّ مظهرٍ من مظاهر العطف والمحبّة نحوَ أعدائنا الفرنسيّين والانكليز والروس يُحاكم فورًا أمام ديوان حربٍ عرفيّ ليلقى جزاءَه من العقاب...

«إنّ الحكومة المحليّة ستحتلّ جميع المؤسسات والمكاتب التابعة للدول المخاصمة لنا بجبل لبنان[1]».

بعد صدور هذا البلاغ التحذيري، وضعت الحكومة يدها على المدارس والأديرة والمؤسسات الأخرى التي تملكها في لبنان رهبانيّات من دول الوفاق، ومعظمها مؤسّسات فرنسيّة[2]. ثمّ عُيّن الأميرآلاي محمّد رضا بك قائدًا للمفرزة العسكريّة في جبل لبنان، فاختار عاليه مقرًّا له.

١. النص في رشيد نخله، المصدر المذكور، ص ١٤٨-١٤٩.
٢. راجع التفاصيل في: O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 104.

بعد استقراره في دمشق، استدعى جمال باشا اليه متصرّف جبل لبنان. جرت المقابلة في جوٍّ ساده التوتّر. عرض القائد كلّ المآخذ التي للحكومة العثمانيّة على اللبنانيّين، وعلى الموارنة بشكل خاص، وكلّ الاتهامات الموجّهة اليهم، مدّعيًا أنّهم «**خونة**»، «**ماكرون**»، مرتبطون بالخارج، لا يحبّون الدولة العثمانيّة.

دافع المتصرّف عن اللبنانيين مؤكدًا أنهم يحبّون دولتهم لأنّها منحتهم امتيازات، بينما يتذمّر من حكمها سكّان الولايات المجاورة لأنّهم يقارنون وضعَهم السيّئ بوضع سكّان مصر الخاضعين للحكم البريطاني. اشمأزّ جمال باشا من هذا الكلام وقال إنّه سيصفّي حساباته مع السوريّين بعد عودته من الحملة على قناة السويس. أمّا في ما خصّ لبنان، فأعلن أنّه «**سيعمَل على إفهام رجال الدين والطبقات الحاكمة أنّ الأيام قد تغيّرت وأنّ كلّ أثرٍ للنفوذ الأجنبي، مع ما يستتبع ذلك من تقاليد مؤسفة، يجب أن يزول**[١]».

بعد هذا الحديث، سلّم جمال باشا المتصرّف لائحة باسماء أشخاصٍ يَعتبر أن بقاءَهم في لبنان يضرّ بالأمن وبمصلحة الدولة العثمانيّة، ثمّ أضاف: «**كلّ هؤلاء هم جواسيس وعملاء لدول الوفاق، وقد حصلوا على المراكز التي يشغلونها بفضل حماية القناصل لهم. لن أتحمَّل بقاءَهم لمدّة أطول في الجبل. أُصرُّ كي يُرسَلوا في أقرب وقتٍ الى دمشق حيث سيقيمون تحت الرقابة حتى إشعارٍ آخر. أمّا مَن يَشغل منهم وظيفة رسميّة فيجب أن يُعزَل للحال**»[٢].

يقول أهانس باشا في مذكّراته إنّ اللائحة كانت تضمّ أسماء

١. *Ibid.*, p. 121-122.
٢. *Ibid.*, p. 115-116.

أشخاص معروفين بخصومتهم وعدائهم للزعيم الدرزي صديق جمال باشا وأنور باشا، يعني به الأمير شكيب أرسلان، ولكنّه لم يذكر هذه الأسماء. أمّا يوسف الحكيم الذي يورد الخبر نفسه، فيذكر أسماء أربعة أشخاص هم: «**حبيب باشا السعد وعضوي مجلس الإدارة خليل عقل، نائب قضاء المتن، ونعوم باخوس، نائب كسروان، وفرنسوا خوري، مراسل شركة هافاس الإخباريّة وبعض الصحف الفرنسيّة...**[١]».

تعتبر سنتا ١٩١٥ و١٩١٦ من السنوات الأكثر شؤمًا في تاريخ لبنان المعاصر، ففيهما عمّت المجاعة وانتشر الجراد وسيق المئات الى المجلس العرفي في عاليه والعديد الى المشانق في بيروت[٢] ودمشق، في حين نُفي العشرات الى برّ الأناضول وفلسطين. وفي هاتين السنتين قُضي نهائيًا على نظام البروتوكول وتحوّل لبنان الى وحدة إداريّة كباقي ولايات الدولة.

بعد الهزيمة التي مُنيَ بها في حملته الأولى على قناة السويس في كانون الثاني ١٩١٥، عاد جمال باشا الى دمشق وانكبّ على تنظيم البيت السوري-اللبناني طبقًا لنظرته الى الأمور. فاستمرّ في سياسة التنكيل والسجن والنفي والاعدام والتجويع. وأخذ يُصدر أوامره الى أُهانس باشا متجاهلًا أنّ المتصرّف مرتبط مباشرةً، بموجب نظام البروتوكول، بالصدارة العظمى. لكنّ المراسلات بين الصدارة وحاكم لبنان كانت قد انقطعت، وكان جمال متسلّحًا بالصلاحيّات المطلقة التي

١. يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٦١.
٢. نجد أسماء الشهداء الذين اعدموا في السنتين ١٩١٥ و١٩١٦ في لحد خاطر، **عهد المتصرفين في لبنان**، ط ٢، بيروت، منشورات دار لحد خاطر، ١٩٨٢، ص ٢٠٤ و٢٠٥، وفي ابراهيم نعوم كنعان، **لبنان في الحرب الكبرى ١٩١٤-١٩١٨**، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٩١-١٩٢؛ نجد تفاصيل عن حياة الشهداء وعن الاتهامات التي وجّهت الى كلٍّ منهم في لطف الله نصر البكاسيني، **نبذة من وقائع الحرب الكونيّة**، بيروت ١٩٢٢، ص ٢٠٢-٣٣٧.

أعطيت له، فأخذ يدير شؤون الجبل كما يحلو له. وبعدما تمادى في عمليّة نفي الموظّفين اللبنانيّين، شغَرت وظائف عديدة، فأخذ يعيّن بنفسه مَن يشغلها أو يوكل بذلك الى قائد الفرقة العسكرية في عاليه. لكنّ أهانس باشا امتعض من هذه الممارسات التي تمسّ صلاحياته[1].

في شهر آذار، كان العدد الأكبر من أعضاء مجلس الادارة قد أصبح في المنفى، فأصدر جمال باشا، في ٢٣ من الشهر المذكور، أمرًا الى المتصرّف يطلب منه حلّ هذا المجلس، وممّا كتبه بهذا الخصوص: «**لا أقبل أيّ احتجاج أو أيّ نقاش حول هذا الموضوع. إنّ أعضاء مجلس الادارة الحاليّين قد عيّنهم جميعًا قناصل دول الوفاق. لهذا السبب نحن لا نثق بهم. إنّ الحكومة السَنيّة لن تسمح لهم بممارسة أية سلطة في لبنان، خاصةً ونحن في حالة حرب. ويقيني أنّكم تقدّرون مقتضيات المرحلة وأنّكم، حفاظًا على مصلحة لبنان، لن تضعوا العراقيل في وجه قراري. على كلّ حال، إنه قرارٌ حاتم لا رجوع عنه**»[2].

كان المتصرّف يفضّل الاستقالة على الرضوخ، وقد قدّم بالفعل استقالته أكثر من مرّة الى جمال باشا، ولكنّها كانت تُرفض، لانّ الحكومة الاتحاديّة كانت تتحاشى إغضابَ إيطاليا، وهيَ الدولة الوحيدة، من بين الدول الضامنة للبروتوكول، التي لم تكن قد دخلت الحرب بعد[3]. أمّا النمسا، فمنذ اندلاع القتال في أوروبا، احتاطت

١. O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 142-143; يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٧٥-١٧٦.

٢. نقلًا عن: O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 143.
يُراجع أيضًا حول حلّ المجلس، يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٧٢.

٣. بعد تردّدٍ دام أشهرًا، دخلت ايطاليا الحرب في أيار ١٩١٥، الى جانب دول الوفاق أو الحلفاء، وإن دخولها هذا سيطلق كليًّا يد جمال باشا في لبنان.

للأمر واستدعت قنصلها العام في بيروت تاركةً في القنصليّة موظّفًا بسيطًا لا سلطة له، هدفها من ذلك منعُ اللبنانيين من إحراجها بلجوئهم الى حمايتها[1]، خصوصًا وأنّها كانت تعلم أن همَّ الامبراطور الألماني، غليوم الثاني، كان ينحصر بتوطيد تحالفه مع العثمانيين لإبقائهم الى جانبه في الحرب، وأنّه لم يكن يبالي لا بالدفاع عن اللبنانيّين ولا بحماية أرمَن آسيا الصغرى.

بعدما أُمر المتصرف بحلّ مجلس الإدارة، أرسل قائد الفرقة العسكريّة، رضا باشا، لائحةً بأسماء الأعضاء الجدد الذين يصرّ على انتخابهم. في الواقع اكتفى القائمقامون بوضع محاضر لإنتخابات وهميّة وبإعلان فوز مَن اختارَهم ممثّلو السلطة الاتّحاديّة[2].

بعد تعيين مجلس الإدارة الجديد، ازداد الوضع في لبنان تأزّمًا وانتقلت أخبار مآسيه الى الخارج، وكانت البعثات الدبلوماسيّة الحليفة في مصر تتابعها عن كثب. ففي ٢٤ نيسان ١٩١٥، لخّص دوفرانس، الوزير الفرنسي المعتمد في مصر، ما يجري في المتصرفيّة، في تقرير الى حكومته جاء فيه:

«**... يزداد يومًا بعد يوم عدد الرهائن الذين تنفيهم السلطة الى دمشق أو إلى القدس، زارعةً الرعب في نفوس الموظفين اللبنانيين الذين أبادتهم الاعتقالات، في حين أصبحت المواد الضروريّة للحياة نادرة...**

«**توقّفت التجارة مع سورية وفلسطين...**

١. O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 144.

٢. *Ibid.*, p. 144-145.
راجع اسماء أعضاء مجلس الادارة الجديد في يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٨٣ وفي لحد خاطر، المرجع المذكور، ص ٢٠٠-٢٠١.

«يسيطر على السلطة هاجس عمليّة إنزال قد تقوم بها الدول الحليفة على الساحل، لذا إنّها حدّت، منذ أشهر، من عدد حافلات الحبوب المخصّصة للبنان...

«إن هذا البلد يتعذّب كثيرًا. إنّه ينتظر الخلاصَ بفارغ الصبر. أمّا امتيازاته السياسيّة السابقة، فلم يبقَ منها إلّا الذكرى...

«في هذا الوقت، يستمرّ المجلس العرفي في ممارسة نشاطه: إنّه يستدعي للمحاكمة كلّ الذين يبدون فتورًا في عواطفهم تجاه السلطة...»[١].

ب - استقالة أُهانس باشا والغاء نظام البروتوكول

سرعان ما وقع نفورٌ بين المتصرّف والمجلس الجديد، وقد عمل بعض اعضائه على القضاء على ما تبقّى من امتيازات للبنان[٢]. ووقف رضا باشا، قائد الفرقة العسكرية - وكان على خلاف حاد مع أهانس باشا[٣] - الى جانب المجلس، وَوَقف جمال باشا الى جانب القائد مهدّدًا المتصرّف باتّخاذ اجراءات ضدّه. فما كان من أهانس باشا إلّا أن قدّم استقالته الى قائد الجيش الرابع وعيّن، لتصريف الأعمال، رئيس دائرة مالية جبل لبنان، حليم بك، وهوَ موظّف تركي[٤].

١. A. HOKAYEM et *alii, op. cit.*, p. 76-77, doc. nº 77: dép. nº 183 de Defrance à Delcassé, Le Caire, le 24 avril 1915.

٢. راجع بعض التفاصيل حول الموضوع في يوسف الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٨٤-١٨٥.

٣. يؤكّد لحد خاطر أنّ رضا باشا اتخذ من هذا الخلاف سبيلًا للإصرار على طلب إقالة المتصرف، «**فأبرق إلى جمال باشا في ذلك حالفًا بشرفه العسكري أنّه لن يبقى ساعة في لبنان ما دام أهانس حاكمًا فيه**». لحد خاطر، المرجع المذكور، ص ٢٠١.

٤. لمزيد من التفاصيل، يُراجع: O. KOUYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 148-150.

أجاب جمال باشا على كتاب الاستقالة مذكّرًا المتصرّف بأنه مرتبط مباشرةً بالصدارة العظمى في استانبول، وأنّ عليه أن يوجّه اليها كتاب إستقالته، ولكنّه نصحه بالاكتفاء بطلب إجازة وبعدم ذكر الإستقالة. هذا ما فعله أُهانس باشا. وفي ١٥ حزيران وصلته برقيّة من الصدر الأعظم، وهيَ الأولى التي يرسلها اليه هذا الأخير منذ دخول السلطنة الحرب، وهذا نصّها: «**أُعطيتَ إجازة لمدّة ثلاثة أشهر**»[١].

مكث المتصرّف مدّة شهرين في بحمدون، منتظرًا أن تُشفى زوجته من مرضٍ أصابها، ثمّ غادر إلى استانبول. وبعد مرور الأشهر الثلاثة التي أعطِيت له كإجازة، عيّنت الدولة خلفًا له منيف بك، مستشار وزارة الداخليّة في استانبول، فوصل الى لبنان في ٢٥ أيلول ١٩١٥، وتحوّل لبنان الى لواء مرتبط مباشرةً بوزارة الداخليّة.

هكذا قُضي عمليًا على نظام المتصرفيّة. بقي الوجه القانوني للموضوع: إنّ أربعًا من الدول الموقّعة على البروتوكول، وهي فرنسا وبريطانيا وروسيا وايطاليا كانت في حالة حربٍ مع الباب العالي ولم يكن يتوجّب على هذا الأخير أن يؤدّي لها حسابات. لكنّ ألمانيا والنمسا كانتا من الدول الضامنة لنظام لبنان ودولتين حليفتين. كان على الحكومة العثمانيّة اذًا أن تبلغهما، بوثيقة رسميّة، أنّها ألْغت إمتيازات الجبل. هذا ما فعلته في الأوّل من تشرين الثاني ١٩١٦ حين وجّهت، بواسطة سفيريها في برلين وفيينا، مذكّرة الى حكومتي الدولتين المذكورتين تطلعهما فيها على قرار اتخذته بالغاء معاهدة باريس التي وقّعت بعد حرب القرم، ومعاهدة برلين التي وضعت حدًّا للحرب

١. *Ibid.*, p. 151.

الروسيّة - العثمانيّة في عامي ١٨٧٧-١٨٧٨، وامتيازات جبل لبنان الناتجة عن بروتوكول ١٨٦١-١٨٦٤ . وقد ورد في هذه المذكّرة فقرتان تتعلّقان بلبنان، نورد ترجمتهما الحرفيّة:

«ركّزت معاهدة باريس على مبدإ احترام استقلال السلطنة العثمانيّة ووحدة أراضيها . ونصّت أيضًا على أنّه يتوجّب على الدول الموقّعة أن تتعهّد مجتمعةً بضمان هذا المبدأ واحترامه كاملًا وأن تمتنع عن أيّ تدخّل، إن في علاقات الحكومة السنيّة برعاياها، وإن في الإدارة الداخليّة للسلطنة العثمانيّة.

«لم يمنع هذا الوضع الحكومة الفرنسية من التدخّل بعد ذلك فورًا، وبالسلاح، في الأراضي العثمانيّة، ومن الاصرار على إقامة نظام إداري جديد في لبنان. وقد اضطرّت بقية الدول الموقّعة على معاهدة باريس الى المشاركة بالوسائل الدبلوماسيّة في هذه العمليّة، حتى لا تترك فرنسا مطلقة الحريّة في تحقيق أهدافها التي تتناقض مع معاهدة باريس والتي تشكّل منطلقًا لمطامعها التوسعيّة».

وفي آخر المذكّرة مقطع آخر مكرّس للبنان، وهذا نصّه الحرفي:

«من جهةٍ أخرى، وتحت الضغط الفرنسي، اضطرّ الباب العالي الى إعطاء لبنان ادارة ذاتية محضة ومحدودة، ولكنّها كانت كافية لتؤدّي الى تدخّل الدول الكبرى في سنجق لبنان.

وبما أنّ وضع هذا السنجق لم يقرّر بناءً على معاهدة دوليّة موقّع عليها حسب الأصول، بل بناءً على قوانين عثمانيّة داخليّة وُضعت في العامين ١٨٦١ و١٨٦٤، لذا، بهدف إزالة أيّ سوء تفاهم حول هذا الموضوع، ترى الحكومة السنيّة نفسها مضطرّةً لأن تعلن أنّها تضع حدًّا

لهذا الوضع وأنّها، للأسباب المذكورة، تطبّق في هذا السنجق النظام الإداري المعمول به في بقيّة أجزاء السلطنة»[١] .

من حيث أنّ لبنان فقد امتيازاته وأصبح كبقيّة ولايات الدولة، طلبت الحكومة من علي منيف، المتصرف التركي حاكم الجبل، أن يعيّن ثلاثة نوّاب في «مجلس المبعوثان»، فعيّن، بموافقة جمال باشا، كلًّا من الأمير حارس شهاب ورشيد بك الرامي والأمير عادل أرسلان[٢] .

أمّا مجلس الإدارة المعيّن فاستمرّ في عمله حتى تاريخ انسحاب الأتراك من سورية ولبنان في ٣٠ أيلول ١٩١٨ . وبعد أيّام، وبالتحديد في ٧ تشرين الأوّل، وصل شكري باشا الأيوبي الى بيروت ممثّلًا للحكومة العربية الموقّتة التي أُنشئت في دمشق باسم الشريف حسين، فدعا مجلس الادارة القديم الى الانعقاد مجدّدًا، وعيّن رئيسه حبيب باشا السعد رئيسًا مؤقّتًا لحكومة الجبل[٣] .

هكذا قامت السلطات العثمانيّة خلال الحرب بقضم نظام لبنان تدريجيًّا الى أن ألغته في تشرين الثاني ١٩١٦ . لم تقتصر سياستها التعسفيّة تجاه المتصرفية على المضايقات السياسية، بل تعدّتها، كما سنعرض في الفصل اللاحق، الى فرض حصار اقتصاديّ وتموينيّ عليها، ما أفقدها ثلث سكانها جوعًا ومرضًا.

١. راجع نصّ هذه المذكّرة في:
A. HOKAYEM et *alii*, *op. cit.*, p. 178-180, doc. 155.

٢. راجع فؤاد الخوري، **النيابة في لبنان، نشوءها، أطوارها، آثارها، أعلامها من ١٨٦٠ الى ١٩٧٧**، ب. م.، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ٩٢.

٣. راجع: يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، بدون تاريخ، ص ٨٦٨.

الفصل الثاني

مشاريع الانزال الحليفة، الحصاران البرّي والبحري، المجاعة

عندما كان المسنّون في لبنان، في القرن الماضي، يذكرون الحرب العالميّة الأولى، كان شبح المجاعة أوّل ما يتبادر الى ذهنهم. إنّ هذه الفاجعة التي حلّت بالجبل والتي لم يعرف سكّانه مثيلًا لها عبر تاريخهم المزروع بالحروب والاحتلالات والاضطهاد والمآسي، تركت في نفوسهم، وفي نفوس أبنائهم وأحفادهم، جرحًا عميقًا لم تستطع أضمدةُ السنين شفاءَه.

لقد ترك لنا المعاصرون مذكرات حول هذه المجاعة، ونجد عنها الكثير من الوثائق في الأرشيف المحلي وفي الأرشيف الأوروبي. أمّا المؤرّخون اللبنانيّون، فمقاربة بعضهم للموضوع تنمّ عن خيار إيديولوجيّ واضح، بينما يحاول البعض الآخر القيام بقراءة موضوعيّة لما حدث معتمدًا على مصادر وأصول موثوق بها. نستطيع أن نقول باختصار إنّ المؤرّخين ذهبوا في اتجاهين متناقضين: يحاول أصحاب الاتجاه الأوّل أن يُبرّئوا ساحة العثمانيّين، ناسبين أسباب المجاعة إلى حالة الحرب بصورة عامة، وبالأخص إلى الحصار البحري الذي فرضه الحلفاء على سواحل الدولة العثمانية، وإلى الجراد الذي اجتاح الجبل اللبناني... أمّا أصحاب الاتجاه الثاني فيرون أن الحكومة العثمانية هيَ المسؤولة عمّا جرى وأنّها فرضت حصارًا تموينيًّا على المتصرفية بغية القضاء على سكانها جوعًا، لأنّها كانت تشكّ بولائهم للدولة وتعتبر

أنّهم مرتبطون بدول الوفاق، أي فرنسا وانكلترا وروسيا، وأنّهم بالتالي يشكّلون خطرًا عليها، سيّما اذا قامت هذه الدول بعمليّة انزال على سواحل المنطقة.

سنحاول في هذا الفصل أن نوضح، في نقطة أولى، ماهية مشاريع الإنزال على الساحل السوري - اللبناني - الفلسطيني التي خطط لها الحلفاء ومدى تهديدها للدولة العثمانية؛ سنعالج في نقطة ثانية مسألة الحصار البحري الذي فرضه الحلفاء على السلطنة ومقدار تأثيره في المجاعة؛ سنكرّس نقطة ثالثة للحصار البرّي الذي فرضه العثمانيّون على الجبل ولتضييقهم عليه اقتصاديًا ولتقنينهم لكميّة الحبوب المخصّصة له.

١ - دول الوفاق ومشاريع الانزال على الساحل السوري - اللبناني - الفلسطيني[١]

لم تكن مشاريع الانزال العسكري على السواحل السورية - اللبنانية - الفلسطينيّة غريبة عن استراتيجيّات دول الوفاق، ولم تكن مستبعَدَة من قِبَل الشخصيّات اللبنانية - السوريّة المتعاطفة مع تلك الدول. كان لكلٍّ من بريطانيا وروسيا وفرنسا مخططاتها في هذا المجال. سنستعرض باختصار بعض هذه المشاريع مركزين على أهدافها وعلى العوائق التي حالت دون تنفيذها، وعلى انعكاساتها على الوضع العام في لبنان.

١. يُراجع انطوان الحكيّم، «مشاريع الانزال الحليفة على الساحل السوري - اللبناني - الفلسطيني»، في **الشرق الأدنى في الحرب العالميّة الأولى وتداعياتها**، منشورات جامعة الروح القدس - الكسليك، ٢٠١٧، ص٣٧-٦٠.

أ - المشاريع البريطانيّة

كانت بريطانيا أكثر الدول حماسًا للقيام بعمليّة انزالٍ على السواحل المذكورة لإعاقة وصول الامدادات العثمانيّة الى جبهة السويس. وكانت قناة السويس تشكّل شريانًا حيويًّا، اقتصاديًّا وعسكريًّا، للحلفاء كافةً، لذا أولوا الدفاع عنها اهتمامًا خاصًا.

كان الألمان والأتراك يدركون الأهميّة التي تمثّلها القناة، لذا قرّروا، منذ بداية الحرب، مهاجمتها. كتب جمال باشا في مذكّراته أنّ أنور باشا، وزير الحربيّة في الحكومة الاتحاديّة، استدعاه، ولم يكن قد مرّ على دخول السلطنة الحرب أكثر من عشرة أيّام، وطلب منه القبول بقيادة الجيش الرابع المرابض في سورية وفلسطين، وقال له: «**إنني يا جمال باشا، أريد الشروع في مهاجمة قناة السويس لأرغم انكلترا على إبقاء قواتٍ كبيرة في مصر، وبذلك لا أكون قد حملتُها على أن تترك هناك عددًا من الفرق الهنديّة التي ترسلها الآن الى الميدان الغربي فحسب، بل أكون أيضًا قد حُلْتُ دون حشدها قوةً لإنزالها في الدردنيل [...]. وبما أنّ الألمان يعلّقون على تنفيذ ذلك المشروع أهميّةً كبرى، فقد عيّنت الكولونيل فون كريس بك[١] رئيسًا لهيئة أركان الحرب وأرسلتُه الى دمشق[٢]...**».

حشدت بريطانيا في مصر قوات ضخمة وانكبّ المسؤولون العسكريّون على دراسة أفضل الوسائل للدفاع عن القناة: هل يُعتبر تحصين جبهة السويس كافيًا أم من الأفضل القيام بعمليّة إنزال الى الشمال، على الساحل السوري مثلًا، لقطع الامدادات عن منطقة القناة؟

١. هو الكولونيل Kress Von KRESSENSTEIN.
٢. **مذكرات جمال باشا السفّاح**، بيروت، الدار العربيّة للموسوعات، ٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ، ص ١٦٩-١٧٠.

في مطلع العام ١٩١٥، وضعت قيادة البحريّة البريطانيّة دراسةً عن امكانيّة الاستيلاء على بعض المدن الساحليّة كأضنة والاسكندرونة وبيروت وحيفا بهدف قطع الطريق على أيّة قوّةٍ عثمانيّة قد تتجه نحوَ مصر. وممّا جاء في خلاصة هذه الدراسة: «**لكي نمنع وصول الامدادات من آسيا الصغرى الى مصر أو الى الخليج الفارسي**(١)**، فإنّ الاستيلاء على أضنة أو الاسكندرونة يكون أكثر فائدة [...]. أمّا بيروت وحيفا، فإنّهما تستحقان الاهتمام، وهناك اقتراح لتحديد الظروف المناسبة للاستيلاء عليهما**(٢)**...**».

كانت الولايات السوريّة وسنجق القدس ومتصرفيّة جبل لبنان تُعتبر، قبل الحرب، منطقة نفوذٍ فرنسي(٣). لذا قلقت باريس من المشاريع البريطانيّة بشأنها. فقابل سفيرها في لندن، بول كامبون (Cambon)، وزير الخارجيّة ادوار غراي (Grey) لاستيضاح الأمر، فأكّد له الوزير أنّ حكومته لن تقوم بأية عمليّة انزال على السواحل العثمانيّة إلّا بمشاركة فرنسا(٤).

---

١. في تشرين الثاني ١٩١٤، قام الانكليز بعمليّة انزال في الفاو، جنوب العراق، على مصب شط العرب، واستولوا على البصرة في ٢١ من الشهر نفسه، كان هدفهم متابعة الزحف شمالًا للاستيلاء على منطقة الموصل النفطيّة. راجع:
Paul DUMONT, «La mort d'un empire (1908-1923)» *in* Robert MANTRAN (dir.), *Histoire de l'Empire ottoman*, Paris, Fayard, 1989, p. 622.

٢. Lieutenant de Vaisseau GUICHARD, *Guerre 1914-18: les forces françaises en Syrie, Egypte, Mer Rouge* (Travaux du Service Historique de l'Etat-Major de la Marine, fascicule n°1), Paris, polycopié, s. d., p. 92.

٣. Jean PICHON, *Les origines orientales de la guerre mondiale*, Paris, 1927, *passim*, voir carte p. 204.

٤. M.A.E., *Guerre 1914-1918, Turquie*, v. 867, f° 185: t. n° 43 de Cambon à A.E., Londres, 9 janvier 1915.

بعد مرور أيّامٍ على هذا اللقاء، وجّه وزير البحريّة البريطاني، ونستون شرشل (Churchill)، مذكرة الى الحكومة الفرنسيّة يقترح فيها اقتحام البوسفور والدردنيل لإيصال المساعدات الى روسيا، والاستيلاء على الاسكندرونة، معلنًا أن بريطانيا مستعدّة لتقديم ما يلزم لعمليات كهذه.

رفضت الحكومة الفرنسيّة هذه المشاريع وذكّرت بالاتفاق البحري الذي كانت قد عقدته مع بريطانيا في ٨ آب ١٩١٤ والذي أوكل الى الفرنسيّين قيادة العمليّات البحريّة في المتوسط(١)، فاعتبرت بالتالي أنه لا يحق لبريطانيا أخذ مبادرات من هذا النوع(٢).

شهد العام ١٩١٥ تطوّرات مهمّة على صعيد القتال في الحوض الشرقي للمتوسط. ففي ليل ١ إلى ٢ شباط، قام جمال باشا بهجومه الأوّل على السويس ولكنّه اضطرّ الى التراجع بعد يومين من المواجهة(٣). وفي الشهر نفسه، وباصرار من شرشل، قرّرت لندن اقتحام المضائق بهدف السيطرة على استانبول وارغام الباب العالي على طلب الصلح. شاركت فرنسا في هذه الحملة تاركةً قيادتها الى البريطانيين. لكنّ العمليّة فشلت، ما أرغم المهاجمين على الانسحاب بعد أن تكبّدوا خسائر فادحة(٤). وقد ساهمت في دحرهم الغوّاصات الألمانية التي دخلت المتوسط خلال تلك المعركة.

---

١. عيّنت باريس الأميرال الفرنسي بوويه دولابايير (Boué de Lapayère) قائدًا عامّا للقوات البحريّة الحليفة في المتوسط، فاتّخذ من مالطة مركزًا له.

٢. Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *op. cit.*, p. 93-94.

٣. التفاصيل في: *Ibid.*, p. 81-90.

٤. خسر الحلفاء ثلث قطع اسطولهم المهاجم و١٤٥ الف رجل بين قتيل وجريح. راجع:
Pierre RENOUVIN, *La crise européenne et la Première Guerre mondiale* (collection *Peuples et civilisation*, vol. XIX), Paris, P.U.F., 1969, p. 299-301.

بعد دخول ايطاليا الحرب في أيار ١٩١٥، عُهدت إليها مراقبة الأدرياتيك. أمّا الحوض الشرقي للمتوسط فظلّ تحت الإشراف الفرنسي، باستثناء منطقة بحر إيجيه (Egée) التي سُلّمت الى بريطانيا. وقد أوكل الى «العمارة الفرنسيّة المتوسطيّة الثالثة»، التي سيُطلَق عليها لاحقًا اسم «العمارة البحرية السوريّة»، مراقبة سواحل آسيا الصغرى الجنوبية والساحل السوري - اللبناني - الفلسطيني حتى بور سعيد[١].

بينما كان القتال محتدمًا في الدردنيل، أعلن البريطانيّون فرض حصار محكم على سواحل بحر ايجيه[٢] (Égée)، تلا ذلك، في شهر آب، اعلان القيادة الفرنسيّة في المتوسط، من مركزها في مالطة، الحصار على سواحل آسيا الصغرى وسورية ولبنان وفلسطين ابتداءً من جزيرة ساموس (Samos) حتى الحدود المصريّة[٣].

وقُبيل انسحاب الحلفاء من الدردنيل، اعتبر وزير الحربيّة البريطاني الجديد، اللورد كتشنر (Kitchener) أن الوقت مؤاتٍ للقيام بعمليّة انزالٍ في الاسكندرونَة. فأعدّ مشروعًا بهذا الخصوص، ولكنّ الحكومة البريطانيّة لم توافق عليه، كما رفضه مجلس الدفاع الأعلى ومجلس الوزراء الفرنسيّان[٤].

توالت بعد ذلك الردود والتعليقات على مبادرة كتشنر. وفي النهاية اتفق المسؤولون في بريطانيا وفرنسا على عدم فتح جبهة جديدة في

---

١. لمزيد من التفاصيل راجع:
Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *op. cit.* p. 97-99 et 278.

٢. M.A.E., *Guerre 1914-1918, Turquie,* v. 1059, f° 3: t. n° 1132 de l'amb. de France à Londres à A.E., Londres, 1/6/1915.

٣. *Ibid.,* f° 15 et 17: Décision de blocus des côtes syriennes, Malte, le 22 août 1915.

٤. Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *Guerre 1914-18..., op. cit.,* p. 189-190.

الشرق الأدنى لأنها ستبتلع، كجبهة المضائق، عشرات الآلاف من الجنود.

بعد هذه المبادرة الفاشلة، غيّرت القيادات العسكريّة البريطانيّة استراتيجيّتها، فقرّرت، من جهة، تعزيز جبهة السويس للانطلاق منها باتجاه فلسطين، ومن جهة ثانية، تشجيع حركات التمرّد داخل السلطنة، والضرب، بنوع خاص، على وتر القوميّة ودفع العرب الى الثورة ضدّ الترك. كانت الاتصالات بين مكماهون (Mac-Mahon) والشريف حسين قد انطلقت في منتصف تموز من هذه السنة ١٩١٥، فأولاها البريطانيّون المزيد من الاهتمام[١]. وفي الوقت عينه، اقترحوا على حلفائهم الفرنسيّين التفاوض بشأن مستقبل سورية لتحديد، بدقّة، المنطقة التي تطالب بها فرنسا، فكان اتفاق سايكس-بيكو (Sykes-Picot) الذي سنتطرّق اليه لاحقًا.

ب - المشروع الروسي

هذه هيَ مشاريع الانزال التي تقدّم بها البريطانيّون. أمّا الروس فأعدّوا بدورهم، في شباط ١٩١٦، مشروعًا شبيهًا بمشروع كتشنر أرسله رئيس الأركان الروسي، الجنرال الكسييف (Alexeieff)، الى القيادة العسكرية البريطانية يؤكّد فيه أنّ الحلفاء سيجنون فوائد كبيرة إن هم سيطروا على المثلث اسكندرونة - أضنة - حلب، مع الخط الحديدي

---

١. حول المراسلات التي تبادلها مكماهون مع الحسين، شريف مكّة، بين تموز ١٩١٥ وآذار ١٩١٦، راجع:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *L'Empire ottoman, les Arabes et les grandes puissances, 1914-1920* (collection *L'Histoire par les Documents,* t. VI), Beyrouth, les Editions Universitaires du Liban, 1987, partie franco-anglaise, p. 1-17, et partie arabe, p. 5-23.

الذي يتّجه الى بغداد. إن عملية كهذه، يتابع الكسييف، تعيق ايصال الامدادات العثمانية الى القوقاز والى جبهة العراق كما تقطع الطريق على أيّ تحرّك عثماني - الماني باتجاه السويس[1].

كان الروس يخشون آنذاك هجومًا بأربعمائة الف مقاتل يقوم به العثمانيّون على خطوطهم في القوقاز، ما سيضطرهم الى التراجع. ولتحاشي ذلك، يجب، بحسب رأيهم، استدراج قسمٍ من الجيش العثماني الى جبهة جديدة في منطقة الاسكندرونة[2].

سلّم سفير روسيا في باريس، ايسفولسكي (Iswolski)، الحكومة الفرنسيّة مذكّرة رسميّة بهذا الخصوص. أجاب الفرنسيّون أنّ الأسباب التي جعلتهم يرفضون، مع البريطانيّين، في أواخر ١٩١٥، مشروع كتشنر، هيَ ذاتها التي تجعلهم يرفضون اليوم المشروع الروسي. إنّها تتلخّص بالصعوبات الهائلة التي يواجهها الحلفاء على جبهات القتال كافةً والتي تحول دون فتح جبهة جديدة في منطقة يسهل على الأتراك الدفاع عنها. إن تشتيت القوات في هذه المرحلة الصعبة مضرّ بالحلفاء اذ عليهم، قبل كل شيء، تقوية وجودهم في سالونيك لتأمين التوازن العسكري في البلقان. يضاف الى ذلك أنّ فرنسا بحاجة، على الجبهة الغربية، الى الفرق الانكليزية التي يمكن الاستغناء عنها في مصر، لأنّ مصير الحرب سيقرّر على الأرض الفرنسيّة حيث جبهة القتال الأساسيّة. طلبت باريس من سفيرها في بتروغراد (Petrograd) أن يوضح جميع هذه

١. M.A.E., *Guerre 1914-1918, Turquie,* v. 872, f° 22-23: t. n° 557 des A.E. à Paul Cambon, ambassaeur à Londres, 25 février 1916: transmission d'un télégr. adressé au ministère de la Guerre par le général Laguiche, attaché militaire français en Russie.

٢. *Ibid.,* f° 150-151: t. n° 2101 du colonel de La Panouse, chef de la mission militaire française à Londres, au ministère de la Guerre, Londres, 14 avril 1916; également f° 69: t. n° 397 de Fleuriau, Chargé d'Affaires à Londres, à A.E., 6 avril 1916.

النقاط لوزارة الخارجية الروسيّة[1]. أُرسلت نسخة من هذا الجواب الى سفير فرنسا في لندن وطُلب منه مناقشة الموضوع مع الحكومة البريطانيّة والسعي معها كي يكون جوابها على الطلب الروسي مطابقًا لجواب الحكومة الفرنسيّة[2]. هكذا وُضع حدٌّ لمشروع الإنزال الروسي.

ج - المشاريع الفرنسيّة

في كانون الأوّل ١٩١٤، أنشأ بعض النواب الفرنسيّين لجنة للاهتمام بالقضية السوريّة - اللبنانيّة. زار أحدهم، وهوَ إتيان فلاندان (Flandin)، وزارة الخارجيّة واجتمع بمدير الشؤون السياسيّة وتباحث معه في موضوع حملة فرنسيّة على سورية، مؤكدًا أن وزارة الحربيّة والقيادة العسكرية لا تعارضان المشروع. طلب فلاندان جوابًا من الحكومة قبل اجتماع البرلمان في مطلع العام ١٩١٥[3]، ولكنّها أهملت الموضوع.

بعد هذا التاريخ، توالت الاقتراحات، ومنها مشروع وضعه قائد العمارة الفرنسيّة الثالثة في المتوسط دارتيج دو فورنيه (Dartige de Fournet)، في نيسان ١٩١٥، أكّد فيه أنّ الأتراك سيواصلون تهديدهم لقناة السويس وأنّه من الصعب ملاحقتهم عبر صحراء سيناء. لكنّ خطّ مواصلاتهم الرئيسي يمرّ بالقرب من الاسكندرونة ومرسين، فعلى الحلفاء اذًا الاستيلاء على هذه المنطقة. كتب دو فورنيه في مشروعه: «**اذا أردنا أن ندافعَ عن مصر. فعلينا أن نهاجم كيليكيا**». تتلخّص اقتراحاته بما يأتي: اعداد حملة من ثلاث فرق تُقلّهم مائة سفينة على الأقل، يرسو ثلثاها قرب مرسين والاسكندرونة حيث يتمّ انزال فرقتين،

١. *Ibid.,* f° 70, t. n°533 de Briand, à Paléologue à Pétrograd, Paris, le 6 avril 1916.

٢. *Ibid.,* f° 70 verso: minute du t. n° 1191 du Briand à Paul Cambon, Paris, 6 avril 1916.

٣. M.A.E., *Guerre 1914-1918, Turquie,* v. 867, f° 130-131: note de Pierre de Margerie, pour le ministre, Paris, 30 déc. 1914.

ويرسو الثلث الباقي على الشاطئ اللبناني حيث سينضمّ اليه الموارنة، وربّما الدروز أيضًا. تكون الاسكندرونة مركزًا لتموين القسم الأوّل وبيروت لتموين القسم الثاني. هدف الحملة عرقلة مواصلات الجيش التركي وعزل سورية عن الأناضول والعمل على احتلالها[1].

أجاب وزير الحربيّة الفرنسي على مشروع دو فورنيه مؤكّدًا أنّ للحلفاء مصلحة كبيرة في الاستيلاء على ممرّات جبال طوروس، ولكنّه أضاف: «**ليس بإمكاننا في الظروف الراهنة القيام بعمليّة بهذا الحجم. من المستحيل أن نعمد الى إبعاد ثلاث فرق من قوّاتنا عن مسرح العمليات الرئيسي في أوروبا. أمّا في الشرق، فعلينا أن نعمل لهدف واحد أساسي، وهدفنا في الوقت الحاضر هوَ اقتحام المضائق...**

«**اذا اضطرنا الأمر الى ارسال المزيد من قواتنا الى الشرق، فسنوجّهها الى الدردنيل بدلًا من أن نورّطها في عملية جديدة ثانوية.**

«**أمام هذا الواقع، فإنّ مشروع اللواء دارتيج دو فورنيه يبدو، في المرحلة الراهنة من الحرب، غير قابل للتنفيذ**[2]**...**».

عندما استولى الفرنسيّون، في صيف ١٩١٥، على جزيرة ارواد، ظنّ السوريّون واللبنانيّون أن هذا الاستيلاء يشكل مقدّمة لعملية إنزال. ولكنّ السلطات الفرنسيّة ظلّت متردّدة حول هذا الموضوع.

في أيار ١٩١٦، وضعت رئاسة الأركان في الجيش الفرنسي دراسة مفصّلة عن امكانية القيام بحملة على سورية. فبدأت بالتذكير بالأوضاع المترديّة للسكان، مستندةً إلى التقارير التي كان يرسلها دوفرانس من مصر. ثمّ لخّصت مشاريع التدخل السابقة، وكان بعضها

١. Lieutenant de vaisseau GUICHARD *Guerre 1914-18...*, *op. cit.*, p. 131-132.

٢. النص في: *Ibid.*, p. 133-134.

قد اختار بيروت مرفأ للإنزال، بينما اختار البعض الآخر حيفا أو طرابلس أو الإسكندرونة. أشارت الدراسة الى الفوائد التي يجنيها الحلفاء من عملية الإنزال والى العقبات التي تواجههم، ثمّ استعرضت الامكانيات المتوافرة، فخلُصت الى التأكيد أنّها غير كافية وأنّ المشروع، إن نُفّذ، سيضعف الجبهات الأخرى، وأنّ البحرية غير قادرة على تأمين ما يلزم لهكذا حملة[1].

كان واضعو هذا المشروع يعوّلون على ثورات تقوم بها الأقليات في سورية ولبنان، ومنها العلويّون والموارنة والدروز والمتاولة. لذا طلب وزير البحريّة الفرنسي من القائد العام للأساطيل الحليفة في المتوسط، الأميرال بوتوُو (Pothuau) القيام بجولة في الحوض الشرقي لهذا البحر للتأكّد من صحة هذه المعلومات. في ٦ آب أبرق بوتوو الى الوزير يقول: «**جوابًا على برقيّتكم ١٣٧٤٢: نقل الينا مخبرونا أن النصيريّين والمتاولة وغيرهم مستعدّون للثورة اذا قدّمنا لهم السلاح والمؤن والمال. وعندما أحاول الحصول على بعض التفاصيل والاجتماع بشخصيّات موثوق بها، لا ألقى تجاوبًا. ربّما يخشى هؤلاء أن يعرّضوا أنفسهم للخطر قبل الأوان. لذا لا يمكنني، في الوقت الحاضر، أن أعطيكم الايضاحات التي تطلبون**[2]».

هكذا كانت المشاريع تُقدّم ثمّ تتعثّر والسلطات الفرنسيّة منهمكة في الجبهة الغربيّة. لكن الوضع المأسوي الذي بلغه لبنان دفع بألبير

١. لمزيد من التفاصيل راجع:
M.A.E., *Guerre 1914-1918, Turquie,* v. 872, f° 184-187: «note n° 2831-9/11 sur l'opportunité d'une intervention en Syrie», Etat-Major de l'Armée, Bureau d'Orient, Paris, 3 mai 1916.

٢. *Ibid.*, v. 874, f° 9, t. de l'amiral Pothuau à Marine, Port-Saïd, 6 août 1916; f° 24-26, dépêche n° 317 de Defrance à Briand, Le Caire, 17 août 1916.

ترابو (Trabaud) حاكم ارواد، الى اعداد مشروع انزال في طرابلس، في أواخر العام ١٩١٦، لتموين سكان الجبل. مهما يكن حجم المساعدات التي يمكن أن تُقدَّم الى اللبنانيّين، يقول ترابو، فإنّها لا تفي بالحاجة بسبب المصادرات التي يقوم بها الأتراك وبسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة؛ ويرى أن هناك وسيلة وحيدة لابقاء اللبنانيّين على قيد الحياة وهيَ تأمين التموين لهم بقوة السلاح عن طريق عمليّة انزال لعشرة أو لإثني عشر ألف رجلٍ في مرفأ طرابلس. يؤكّد حاكم ارواد أنّ سكان بشرّي وزغرتا واهدن سيقدّمون فورًا ما يزيد عن الثمانية آلاف رجل بحسب إحصاءٍ قام به المطران عبدالله الخوري، ويكشف أنّ متاولة جبل عامل اتّصلوا بجزيرة ارواد وأنّهم يرغبون في التفاوض مع الفرنسيّين لإعلان العصيان، وأن هناك ما يقارب الأربعة آلاف جندي من الفارين من الجيش العثماني التجأوا الى جبال العلويّين، وما يقارب الألفين التجأوا الى طرابلس ولبنان، وأنّ هؤلاء جميعًا سينضمّون، بدون تردّدٍ، الى الحملة. يختم ترابو مشروعه كاتبًا: «**إنّي ألخّص فكرتي بما يأتي: إني أعتبر أن العمل الجيّد الذي سنقوم به بإغاثتنا الذين ينادوننا والذين يموتون بسبب حبّهم لفرنسا ستكون نتيجته الفوريّة اندلاعَ ثورة عارمة في هذا البلد الذي يتألّم منذ قرون والذي قرّر الآن، أكثر من أي وقت سابق، أن يخلع عنه النير العثماني، وذلك تحت تأثير ما يجري في مكّة والحجاز[1]...**».

دافع بعض السياسيين الفرنسيين عن مشروع ترابو، ولكنّ العرقلة أتت من بريان (Briand)، رئيس الوزراء ووزير الخارجيّة، لأنّه كان قد

١. *Ibid.*, v. 875, f° 9-17: «Projet de ravitaillement armé du Liban, présenté par Albert Trabaud, gouverneur de Rouad, au vice-amiral, chef d'Etat-Major général», Paris, le 25 déc. 1916.

وجّه كامل مجهوده الى جبهة سالونيك وأقنع البريطانيّين بوجهة نظره فرفض أن يتراجع، ورفض بالتالي فتح جبهة جديدة في الشرق[1].

هكذا انتهى العام ١٩١٦ والموقف الفرنسي على حاله من التردّد. وفي العام ١٩١٧ وُضعت دراسات عدّة حول امكان القيام بإنزال على الساحل السوري. ففي ١٥ نيسان أعدّ مجلس القيادة الفرنسي تقريرًا عن الموضوع. وبعد أن عرض الفوائد المنتظرة من عمليّة كهذه، ختم بما يأتي: «**ليس ملائمًا ولا ممكنًا أن نتدخّل في سورية. لا يمكننا التفكير بعمليّة كهذه إلّا عندما يخفّ الضغط عن الجبهة الشمالية الشرقية وعن جبهة مقدونيا وعندما تتوافر لدينا إمكانيات النقل [...] إن هذه الشروط لن تتحقّق إلّا عندما تخسر الدول الوسطى الحرب. إنّ الانتصار على الجبهة الشماليّة الشرقية هو الحل السريع والأفضل لوضع حدٍّ للاضطهاد الذي يعاني منه سكّان سورية[2]**».

كان البريطانيون في ذلك الوقت يتقدّمون على جبهة فلسطين، فاستولوا على العريش في آخر العام ١٩١٦. في حزيران ١٩١٧ أوكلوا قيادة تلك الجبهة الى الجنرال اللنبي (Allenby) الذي زحف بقواته، في تشرين الثاني، شمالًا فدخل القدس في ١٠ كانون الأول[3].

اتخذت الحكومة الفرنسيّة الاجراءات اللازمة للمشاركة بقوّة رمزيّة في الهجوم على فلسطين، وعيّنت الكولونيل دو بياپاپ (de Piépape) قائدًا للفرقة الفرنسيّة التي انضمّت إلى الجيش البريطاني في زحفه نحو الشمال، كما عيّنت فرنسوا جورج-بيكو (Georges-Picot)

١. *Ibid.*, f° 81-84: «Note de Robert de Caix pour Philippe Berthelot», Paris, s. d [fin déc. 1916].

٢. Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *Guerre 1814-18...*, *op. cit.*, p. 362.

٣. لمزيد من التفاصيل راجع: *Ibid.*, p. 292-295.

مندوبًا لها في فلسطين وسورية. حاول هذا الأخير أن يفرض نفسه ممثلًا رسميًّا لبلاده وأن يعيد لفرنسا المكانة التي كانت لها قبل الحرب. تصدّى له اللنبي ومنعه من التدخّل في الإدارة المحليّة وفي شؤون الأراضي المقدّسة[١].

أخذ جورج-بيكو يرسل البرقية تلو الأخرى الى حكومته طالبًا منها إمّا زيادة عدد أفراد الفرقة الفرنسية العاملة في فلسطين[٢]، وإمّا القيام بإنزالٍ على الساحل اللبناني - السوري.

كان قسمٌ كبير من المسؤولين الفرنسيّين مقتنعًا بضرورة القيام بعمل ما لتغيير الوضع العسكري القائم في الشرق الأدنى. وكانت المشاريع بهذا الخصوص تصل الى الحكومة من جهات مختلفة. ففي الظرف عينه، قدّم الكولونيل بريمون (Brémond)، رئيس البعثة الفرنسية إلى الحجاز، خطّةً للتدخل في سورية مقترحًا ارسال حملة عسكريّة صغيرة تتخذ من بور سعيد مركزًا لها وتقوم بعمليتي انزال في حيفا وطرابلس، بالتنسيق مع البريطانيّين، وتشجّع السكان الأصليين على الثورة[٣].

في ١٥ آذار ١٩١٨، أعاد بريمون الكرّة، فوضع تقريرًا جديدًا أكدّ فيه أنه لا يجب النظر إلى الإنزال على الشاطئ السوري وكأنّه عمليّة مستقلّة، بل يجب اعتباره جزءًا لا يتجزّأ من المعركة، الهدف منه إرغام

١. M.A.E., *Guerre 1914-1918, Turquie,* v. 882, f° 223-224: t. n° 55-56 de Georges-Picot à A.E., Le Caire, 26 janvier 1918.

٢. *Ibid.*, v. 880, f° 190-191, lettre n° 4534 du minstre de A.E. au président du Conseil, ministre de la Guerre, lui transmettant une copie d'un télégramme de Georges-Picot, Paris, 12 déc. 1917.

٣. *Ibid.*, f° 93-98: note du Colonel Brémond intitulée «Nécessité de l'action française en Orient», adressée à M. de Margerie, Directeur aux A.E., Paris, 16 janvier 1918.

العدوّ على نقل قسم من قوّاته من الجبهات الأخرى لإضعافها. أمّا تنظيم الحملة، فيتمّ بالتنسيق مع الجيش البريطاني[١].

بينما كان بريمون يقدّم هذه الاقتراحات، كان الألمان يعدّون، على الجبهة الغربيّة، هجومهم الكبير الذي اطلقوه في ٢١ آذار. لذا أُهملت كلّ المشاريع واكتفى الفرنسيّون بالسعي الى زيادة عدد جنودهم الذين يشاركون في القتال في فلسطين. لكن هذا المسعى اصطدم بتحفّظ بريطاني[٢]. وفي النهاية استطاعوا أن يُلحقوا عناصر جديدة بفرقتهم، فارتفع عدد رجالها من ٣٦٧٥ الى ما يقارب السبعة آلاف، في حين كان البريطانيّون يحشدون أكثر من مئتي الف مقاتل على الجبهة نفسها.

نرى أنّ مشاريع الانزال فشلت كلّها وأنّ أسباب هذا الفشل عديدة، نذكر منها:

١ - انهماك الحلفاء في القتال على الجبهات الغربيّة وخوفهم من تشتيت قواتهم إن هم فتحوا جبهات جديدة.

٢ - على الرغم من تحالفهم في الحرب، كان للبريطانيين، كما للفرنسيين، حساباتُهم الخاصة في ما يتعلّق بالشرق الأدنى. لذا نظر الفرنسيّون بحذر الى مشاريع الإنزال التي تقدّم بها البريطانيّون. في المقابل، كان بعض القادة البريطانيّين، سيّما المستقرّين منهم في مصر، يعملون على عرقلة مشاريع الإنزال الفرنسيّ وعلى تقليص نفوذ فرنسا في الشرق.

٣ - إن فشل الحملة على الدردنيل وخطر الغوّاصات الألمانية الناشطة

١. *Ibid.*, v. 885, f° 59-66: Note du colonel Brémond, Paris, le 15 mars 1918.

٢. راجع حول هذا الموضوع الرسائل التي تُبودلت في آذار ١٩١٨ بين وزارتي الحربيّة، الفرنسيّة والبريطانيّة، ووزارتي الخارجيّة، في: *Ibid.*, f° 7-8, 10-14, 20-21, 39, 68, 119, 124.

في المتوسط وضغط الدول الوسطى على جبهة سالونيك، جعل الحلفاء يتردّدون في القيام بمغامرة جديدة في الشرق الأدنى. كانوا يعتبرون أنّ فشل عملية الإنزال، إن حصلت، سيعرّض السكان المتعاطفين معهم للانتقام من قِبَل الأتراك.

٤ - ركّزت بعض مشاريع الإنزال على الثورات التي ستندلع ضدّ الأتراك إذا تأمّن السلاح للسكان الأصليّين. ولكن هناك تقارير، أرسل بعضها الأميرال ڤارنيه (Varney)[١]، قائد الفرقة البحرية السورية، تشكّك في قدرة هؤلاء السكان القتالية وحتى في رغبتهم في حمل السلاح.

نقول في الختام إن أصداء هذه المشاريع التي ظلّت حبرًا على ورق كانت تصل الى العثمانيين وتدفعهم الى تضييق الخناق على اللبنانيّين. يضاف اليها الحصار البحري الذي فُرض على سواحل السلطنة والذي شكّل تهديدًا دائمًا ومباشرًا للقوّات العثمانيّة، ما جعلها تشدّد الرقابة على السكان الأصليّين وتوجّه اليهم اتهامات غير مبرّرة وتضطهدهم.

٢ - الحصار البحري على السواحل الأوروبيّة وفي المتوسط وانعكاساته على الوضع في لبنان[٢]

عندما اندلعت الحرب في أوروبا في تموز ١٩١٤، كانت القيادات العسكرية تتوقّع أن تكون حربًا خاطفة يُحسم مصيرها خلال أسابيع في

١. راجع حول هذا الموضوع: Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *Geurre 1914-18...*, *op. cit.*, p. 359.

٢. يراجع انطوان الحكيّم، «الحصار البحري خلال الحرب العالميّة الأولى: أهدافه، تطبيقه، مضاعفاته»، في **مئة عام على الحرب الكبرى ١٩١٤-١٩٢٠. السلام يا أهل الأرض**، اشراف وتحرير جوزيف أبو نهرا، منذر محمود جابر، نايل أبو شقرا، الجزء الثاني، منشورات المركز الدولي لعلوم الانسان، بيبلوس (جبيل)، لبنان، ط ١، ٢١٤، ص ٤-١٥.

ساحات القتال. لذا لم يُعِر المسؤولون في البدء الناحية الاقتصادية وموضوع الاستيراد والتصدير أهميّةً كبرى، لاقتناعهم بأنّه في استطاعة كل دولة الاكتفاء بمخزونها من المواد الأساسيّة ريثما تكون الأمور قد انجلت. لكنّ معركة المارن (Marne) التي انتصر فيها الماريشال جوفر (Joffre)، في ايلول ١٩١٤، على الألمان وأوقف تقدّمهم، وهزيمة النمساويّين أمام الروس في غاليسيا (Galicie) أرغمتا القيادات المذكورة على إعادة النظر في حساباتها، اذ ادركت أنّها تواجه نزاعًا طويل الأمد.

أخذت آنذاك كلٌّ من الكتلتين المتحاربتين تحاول التضييق اقتصاديًّا على الأخرى من خلال اللجوء الى الحصار البحري.

أ - الحصار على السواحل الألمانيّة والفرنسية والبريطانيّة وحرب الغوّاصات

منذ الأيّام الأولى للحرب تلاشت حركة الملاحة من الدول المتحاربة وإليها. التجأت السفن الألمانيّة الموجودة في الخارج الى المرافئ المحايدة واستنفرت بريطانيا وفرنسا أسطوليهما لنقل الجنود والعتاد.

كان ميزان القوى في البحر يميل الى الدول المتحالفة الأربع، أي انكلترا وفرنسا واليابان وروسيا. لكنّ دور هذه الأخيرة كان شبه معدوم، لأنّ قطع اسطولها كانت معزولة في البحر الأسود وفي البلطيق، لا تستطيع الخروج. انحصر نشاط اليابان في الشرق الأقصى بينما حشدت فرنسا القسم الأكبر من سفنها الحربيّة في المتوسط، تنفيذًا لاتفاق عقدته مع انكلترا بهذا الخصوص، في ١٦ آب ١٩١٤. أمّا الأسطول البريطاني، فكان يتفوّق على الأسطول الألماني بعدد قطعه[١]، لكنّ

١. حول نوع هذه القطع وعددها، راجع: Pierre RENOUVIN, *La crise européenne et la Première Guerre mondiale*, Paris, Presses Universitaires de France, 1969, p. 221-222.

ميدان عمله كان واسعًا، إذ شمل السواحل الأوروبيّة والمحيطين الأطلسي والهادئ، وبعض مناطق المتوسط.

منذ بدء القتال، اعلنت بريطانيا وفرنسا الحصار على السواحل الألمانية، ومنعت الدولتان رعاياهما من إقامة أيّة علاقات تجاريّة مع الدول الوسطى[١]. لم يكن باستطاعة الأسطول البريطاني فرضَ حصار محكم على مقربة من السواحل، لأنّه كان يخشى هجومًا مفاجئًا تشنّه السفن الحربيّة الألمانية المرابضة عند مصب نهر الإلْب (Elbe). أمّا مداخل البلطيق فكان الدانمارك قد لغّمها نزولًا عند طلب برلين[٢].

عمل الحلفاء على منع الدول المحايدة من وضع أساطيلها في خدمة اعدائهم ولكنّهم لم ينجحوا كليًّا، لأن بعض هذه الدول، كهولندا والدانمارك والدول السكاندينافيّة، كانت تربطها بألمانيا الجارة مصالح اقتصادية كبيرة، ولأنّ قسمًا من البضائع المستوردة لحساب ألمانيا، كان مصدره الولايات المتحدة الأميركيّة. ولم يكن من مصلحة دول الوفاق، في تلك الظروف الحرجة، إغضاب الدول المحايدة والولايات المتحدة في آن.

زرعت ألمانيا الألغام حول الجزر البريطانيّة، فردّت لندن على ذلك باعلانها بحر الشمال بكامله منطقةً عسكرية[٣]. وفي ٤ شباط ١٩١٥ قامت ألمانيا بخطوةٍ تصعيدية اذ أصدرت بيانًا أعلنت فيه لجوءها الى حرب الغوّاصات. وممّا جاء في هذا البيان:

«تعتبر البحار المحيطة بالجزر البريطانيّة منطقة حرب. إن أيّة

١. راجع: Adolphe LAURENS, *Le blocus et la guerre sous-marine*, Paris, A. Colin, 1924, p. 16.

٢. P. RENOUVIN, *op. cit.*, p. 278-279.

٣. Louis GUICHARD, *Histoire du blocus naval 1914-1918*, Paris, Payot, 1929, p. 28-29.

سفينة عدوّة يتمّ رصدها في هذه البحار [...] سيتمّ تدميرها وسيكون طاقمها وركّابها معرّضين للخطر.

ستلقى السفن المحايدة المصير عينه، لأن السفن البريطانيّة غالبًا ما تلجأ الى الخديعة وترفع رايات محايدة...[١]».

حاولت الولايات المتحدة التوسط بين الفريقين لإبقاء الدول المحايدة خارج الصراع، ولكن بدون جدوى. وفي ١١ آذار، أعلن الفرنسيّون والانكليز أنهم سيصادرون البضائع التي يشتبه أنها مرسلة الى العدو أو أنّ مصدرها الدول الوسطى[٢].

وضعت ألمانيا تهديداتها موضع التنفيذ، فأغرقت غوّاصاتها عددًا كبيرًا من السفن التجارية والسياحيّة، معادية ومحايدة. وفي ٧ أيار ١٩١٥ نسفت بالطربيد سفينة الركاب البريطانية لوزيتانيا (Lusitania) وعلى متنها ١٢٠٠ راكب، بينهم ١١٨ أميركيًّا. توتّرت العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة؛ فتراجعت وأصدرت حكومتها قرارًا يقضي بعدم التصدّي للسفن السياحيّة، ولكنّها استثنت من هذا القرار البحر المتوسط حيث يندر وجود المسافرين الأميركيّين[٣].

شهد العام ١٩١٥ تحوّلًا مهمًّا في مسار الحرب اذ انضمّت ايطاليا الى معسكر الحلفاء، بعد أن وقّعت معهم في لندن معاهدة سريّة حدّدت فيها شروطها[٤]. في المقابل انضمّت بلغاريا الى الدول الوسطى

١. راجع النص الفرنسي في: *Ibid.*, p. 39; A. LAURENS, *op. cit.*, p. 25-26.

٢. L. GUICHARD, *op. cit.*, p. 40.

٣. P. RENOUVIN, *op. cit.*, p. 346; A. LAURENS, *op. cit.*, p. 50.

٤. راجع النص في:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *L'Empire ottoman, les Arabes et les grandes puissances 1914-1920 (Collection «l'Histoire par les Documents», T. VI)*, Les Editions Universitaires du Liban, Beyrouth, 1981, p. 62-64.

وهوجمت صربيا وسُحقت، ما سمح للنمسا ولألمانيا بإقامة خطوط مواصلات بريّة مباشرة مع السلطنة العثمانية.

إنّ الحرب الخاطفة التي كان الشعب الألماني قد عوّل عليها تحوّلت الى حرب استنزافٍ ومجاعة. على الرغم من خطر الغوّاصات، استطاع الحلفاء، بفضل سيطرتهم على البحار، أن يؤمنوا لشعوبهم المواد الغذائيّة الضرورية، باستثناء روسيا التي واجهت بعض الصعوبات في هذا المجال. أمّا في الدول الوسطى، فالنتيجة السلبيّة للحصار البحري ظهرت بوضوحٍ في شتاء ١٩١٥-١٩١٦ حيث تمّ تقنين المواد الغذائيّة بشدّة. ولكانَ الوضع قد ازداد سوءًا لولا مساهمة الدول السكاندينافيّة في تأمين بعض المواد للشعب الألماني[١]. أمّا شتاء ١٩١٦-١٩١٧ فكان أكثر قساوةً، إذ اختفت خلاله بعض المواد الغذائيّة من الأسواق. إن معدّل استهلاك اللحم مثلًا كان، قبل الحرب، كيلوغرامًا في الأسبوع لكل شخص، فأصبح ٢٥٠ غرامًا[٢].

ادّى هذا الضيق الاقتصادي الى بعض الاضطرابات في المدن الكبرى الألمانية[٣]. وفي الظروف عينها، قرّر الحلفاء التشدّد في الحصار، فضغطوا على الدول المحايدة لمنعها من استيراد السلع لحساب ألمانيا. أثّرت هذه الاجراءات سلبًا على ألمانيا والنمسا وعلى وارداتهما. فكميّة المواد الغذائيّة، مثلًا، التي كانت تدخل الى هاتين الدولتين من البلدان السكاندينافيّة، تدنّت بنسبة ٥٠٪[٤].

١. لمزيد من التفاصيل، راجع: P. RENOUVIN, *op. cit.*, p. 340-341.

٢. L. GUICHARD, *op. cit.*, p. 65.

٣. راجع: Gilbert BADIA, *Histoire de l'Allemange contemporaine*, t. 1, Paris, Éditions Sociales, 1962, p. 56-57 et 62.

٤. P. RENOUVIN, *op. cit.*, p. 344-346.

لمواجهة الضائقة الاقتصادية والتموينية، قرّر قائد الأسطول الألماني، الأميرال ڤون شير (Von Sheer)، بعد حصوله على موافقة الحكومة، القيام بمحاولة لفك الحصار ومهاجمة الأسطول البريطاني. لكنّ الأميرال الانكليزي جلّيكو (Jellicoe) احتاط للأمر. وقعت المعركة في ٣١ أيار، في بحر الشمال، وعُرفت بمعركة جوتلاند (Jutland). حشد فيها الانكليز ١٥٠ سفينة حربيّة متنوّعة والألمان ١١١ سفينة. فاقت خسائر الانكليز خسائر الألمان[١]. ولكنّ ڤون شير اقتنع أنّه لن يستطيع التغلّب على الاسطول البريطاني، فانسحب من المعركة.

اعتبرت ألمانيا، بعد هذه المعركة، أن الوسيلة الوحيدة لكسر طوق الحصار ولإحراز النصر هيَ اللجوء الى حرب الغوّاصات من جديد، وذلك بدون مراعاة وضع الدول المحايدة. أبلغت برلين قرارها الى الحكومة الأميركيّة وأعلنت أنّ السفن الحياديّة، إن خرقت الحصار، تتحمل مسؤولية ذلك بنفسها. تُستثنى من هذا الإجراء السفن التجاريّة الأميركيّة شرط ألّا تقوم بتهريب موادٍ حربيّة وأن تتبع مسارًا محدّدًا وأن ترفع راياتٍ خاصة. رفضت واشنطن الانصياع لهذه الشروط[٢].

ب - دخول الولايات المتحدة الأميركية الحرب

ردّ الرئيس ولسون على هذا القرار بقطع علاقات بلاده مع ألمانيا. في تلك الظروف، نشرت المخابرات البريطانيّة البرقيّة الشهيرة التي كان وزير الخارجيّة الألماني، زيمرمن (Zimmermann)، قد أرسلها الى

١. خسرت بريطانيا ١٤ قطعة من أسطولها وسقط لها ٦٧٨٤ رجلًا بين قتيل وجريح وأسير. أمّا خسائر ألمانيا فكانت ١١ سفينة و٣٠٣٩ رجلًا. راجع: J. R. HALE, *Les grands combats en mer, de Salamine à Jutland*, traduit de l'anglais, Paris, Payot, 1932, p. 390-392 et 409.

٢. P. RENOUVIN, *op. cit.*, p. 426-429.

الحكومة المكسيكيّة عن طريق السفارة الألمانية في مكسيكو[١]، فأثارت حفيظة الحكومة الأميركية. وعلى أثر تعرّض بعض السفن الأميركية لهجمات الغوّاصات الألمانيّة، أعلن ولسون، في ٦ نيسان ١٩١٧، الحرب على ألمانيا. على الرغم من ذلك، ظلّت برلين مقتنعة بأنّها، بفضل هذه الغوّاصات، ستستطيع تجويع الشعب البريطاني وارغامه على الاستسلام.

إنّ عدد السفن الحليفة التي دُمرّت في الأشهر الثلاثة الأولى بعد استئناف هذه الحرب كان مثيرًا للقلق[٢]. وفي الظروف عينها، أُزيحت أُسرة رومانوف (Romanov) عن العرش في روسيا التي تحوّلت الى جمهوريّة في أواخر آذار ١٩١٧، ما اعتُبر ضربةً قاسية للحلفاء، لكنّ دخول الولايات المتحدة الحرب غيّر كليّةً المعادلات القائمة.

ابتداءً من أيار ١٩١٧، أخذ مردود حرب الغوّاصات يتراجع، ذلك أنّ قسمًا من هذه الغوّاصات أصيب بأعطال وجُمّد، فهبط عدد تلك التي كانت لا تزال في الخدمة من ١٥٤ إلى ٨٤[٣]. وكان الحلفاء آنذاك قد سرّعوا بناء السفن الجديدة وإصلاح تلك التي أصيبت بأعطال. إضافةً الى ذلك، فانّهم أرغموا الدول المحايدة على وضع أساطيلها

١. كانت العلاقات متوتّرة آنذاك بين المكسيك والولايات المتحدة بسبب حادث وقع على الحدود بين الدولتين. ظنّ زيمرمن أنّه باستطاعة ألمانيا استغلال الظرف، فاقترح على المكسيك، في برقيته المذكورة، تحالفًا موجّهًا ضدّ الولايات المتحدة، وطلب من الرئيس المكسيكي كرّانزا (Carranza) الاتصال باليابان ودعوته الى الانضمام الى هذا التحالف. استطاعت المخابرات البريطانيّة التقاط البرقيّة وحلّ رموزها. لمزيد من التفاصيل يُراجع المرجع السابق، ص ٤٤٩-٤٥٠.

٢. بلغت حمولة السفن التي دُمرّت في شباط ١٩١٧، ٥٤٠ الف طن، وفي آذار ٥٧٨ ألف طن. وفي نيسان ٨٧٥ ألف طن. راجع: Louis GUICHARD, *op. cit.*, p. 188.

٣. A. LAURENS, *op. cit.*, p. 188.

التجارية في تصرّفهم[١]. هكذا استطاعوا مواجهة حرب الغوّاصات، على الرغم من الخسائر التي كانوا يتكبّدونها.

شعر الشعب الألماني أن حكومته أوصلته الى حائط مسدود وأن لا أمل له بالنصر، فبدأت تظهر، منذ أواخر آب ١٩١٧، حركات تمرّد في البحريّة أوّلًا، ثمّ امتدّ التذمّر الى قطاعات الجيش البرّي والى المدن الكبرى، ومن بينها برلين. وفي مطلع تشرين الثاني ١٩١٨، كانت معظم هذه المدن قد أصبحت في قبضة لجان تضمّ ممثّلين عن العمّال والجنود، وأضحت ألمانيا على شفير ثورة بلشفيّة شبيهة بتلك التي عرفتها روسيا، ما أرغم الإمبراطور غليوم الثاني على التنحّي عن العرش في التاسع من الشهر عينه[٢].

على جبهات القتال، كان الوضع العسكري للإمبراطوريات الوسطى الثلاث يسير من سيّئ الى أسوأ، ما دفع بالدولة العثمانية الى توقيع هدنة مودرس (Moudros) في ٣١ تشرين الأوّل، تبعتها الامبراطوريّة النمساويّة-الهنغاريّة التي وقّعت هدنة ڤيلا جيوستي (Villa Giusti) في ٣ تشرين الثاني، فألمانيا التي وقّعت هدنة روتوند (Rethondes) في ١١ من الشهر نفسه[٣].

هكذا توقف القتال البرّي والحصار البحري وحرب الغوّاصات، وبدأ صراع من نوع آخر أدّى الى رسم خريطة جديدة للعالم من خلال معاهدات الصلح.

١. P. RENOUVIN, *op. cit.*, p. 456 et 473; L. GUICHARD, *op. cit.*, p. 87-88.

٢. G. BADIA, *op. cit.*, p. 107-111.

٣. راجع، حول الهدنات الثلاث وشروطها: P. RENOUVIN, *op. cit.*, p. 637-446.

ج - الحصار البحري وحرب الغوّاصات في المتوسط

عند اندلاع الحرب، تردّدت الدول المتوسطيّة في البدء في اتخاذ موقف من المعسكرين المتصارعين. فإسبانيا أعلنت حيادَها، وايطاليا لم تنضم الى الحلفاء، كما ذكرنا، إلّا في ربيع ١٩١٥. أمّا الدولة العثمانيّة فكانت في حالة ضعفٍ عسكري كبير بعد حرب ليبيا وحربَي البلقان، لذا فضّل الثلاثيّ الاتّحاديّ الحاكم، طلعت وأنور وجمال، إعلان الحياد موقتًا والاسراع في التعبئة العامّة[١]. لكنّ الحكومة وقّعت، في ٢ آب ١٩١٤، معاهدة سريّة مع ألمانيا موجّهة ضدّ روسيا، ثمّ دخلت الحرب في مطلع تشرين الثاني، واعلن السلطان الخليفة الجهاد المقدّس ضدّ دول الوفاق في ٤ محرّم ١٣٣٣ هـ/ ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٤ **«آمرًا كلّ المؤمنين في السلطنة أن يشاركوا فيه وأن يضحّوا في سبيله بأشخاصهم وبممتلكاتهم»**، وداعيًا مسلمي العالم الذين يعيشون في بلدان تقع تحت سيطرة دول الوفاق الى الثورة والى الانخراط في الجهاد[٢]. في البلقان، أعلنت بلغاريا ورومانيا في البدء الحياد، وتجاذب اليونان تيّاران، الأوّل بقيادة الملك قسطنطين، ميّال الى ألمانيا، والثاني بقيادة رئيس الوزراء فِنيزيلُس (Vénizélos)، ميّال الى الحلفاء[٣].

سيطر الاسطولان الفرنسي والبريطاني على المتوسط بكامله

١. يؤكّد جمال باشا في مذكّراته أنّه هو الذي أقنع مجلس الوزراء باتّخاذ هذا الموقف، وإلّا لشكّل دخول السلطنة الحرب بدون استعدادٍ انتحارًا لها. راجع **مذكّرات جمال باشا السفّاح**، بيروت، الدار العربيّة للموسوعات، ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥هـ، ص ١٤٧-١٤٨.

٢. راجع نص اعلان الجهاد مترجمًا عن التركيّة إلى الفرنسيّة في:
Antoine HOKAYEM et *alii*, le *démantèlement.*, *op. cit.*, p. 44-46, doc. 49: texte de la proclamation de la guerre sainte, Constantinople, 4 mouharram 1333/23 nov. 1914.

٣. P. RENOUVIN, *op. cit.*, p. 230-231.

وأُخضعت السفن التجارية للتفتيش. في آب ١٩١٤، أعلن الأميرال دو لابيرير (de Lapayrère)، القائد العام لأساطيل دول الوفاق في المتوسط، اغلاق مضيق أُترانت (Otrante) الذي يتحكّم بمدخل بحر الأدرياتيك، وذلك لمنع الأسطول النمساوي من التحرّك[١].

بعد دخول ايطاليا الحرب في أيار ١٩١٥، عُهد الى اسطولها مراقبة الأدرياتيك، بينما عُهد الى الفرنسيّين مراقبة الحوض الشرقي للمتوسط، باستثناء منطقة بحر ايجيه التي سُلّمت الى البريطانيّين. أُوكل الى العمارة الفرنسيّة المتوسطيّة الثالثة، التي سيُطلق عليها في ربيع ١٩١٦ اسم «الفرقة البحرية السوريّة»[٢]، والتي اتّخذت من بورسعيد مركزًا لها، مراقبة سواحل آسيا الصغرى الجنوبية والساحل السوري - اللبناني - الفلسطيني.

كان هاجس الحلفاء، كما ذكرنا سابقًا، الدفاع عن قناة السويس. في ٢ تشرين الثاني ١٩١٤، أعلن الجنرال مكسويل (Maxwell)، قائد القوّات البريطانية في مصر، نهاية السيادة العثمانية على هذا البلد ووضعه تحت الحماية البريطانيّة[٣].

أولى العثمانيون جبهة السويس اهتمامًا خاصًا. كان الهدف تهديد القناة وارغام بريطانيا على الاحتفاظ بقوات كبيرة في مصر لتخفيف الضغط عن جبهاتٍ أخرى[٤]. أُرسل جمال باشا الى سورية، كما ذكرنا سابقًا، للاشراف على تلك الجبهة، وعُيّن الكولونيل الألماني، فون كرِسْ (Von Kress) رئيسًا للأركان.

١. P. RENOUVIN, *op. cit.*, p. 277.

٢. Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *Les forces françaises... op. cit.*, p. 60-67, 91-99, 278.

٣. *Ibid.*, p. 42.

٤. **مذكّرات جمال باشا**...، مصدر مذكور، ص ١٦٩-١٧٠.

اكتفى الحلفاء، في الأشهر الأخيرة من العام ١٩١٤، بارسال بعض السفن لمراقبة مرافئ بحر ايجيه ومرافئ السواحل السورية - اللبنانية - الفلسطينية، كما اعتمدوا على سربٍ من الطائرات المائيّة الفرنسية المتمركزة في بورسعيد لرصد تحرّكات العثمانيّين. قامت إحدى سفنهم، في كانون الأوّل ١٩١٤، بقصف الخط الحديدي في منطقة الاسكندرونة[١]، لكنّهم لم يتعرّضوا للسفن التجارية. وفي منتصف الشهر نفسه، اصدرت السلطات العثمانيّة قرارًا بمنع السفن المحايدة من نقل البضائع والركاب من مرافئ سورية وفلسطين، ما تسبّب بعزل المنطقة عن الخارج[٢].

في أواخر شباط ١٩١٥، شنّت دول الوفاق هجومها على الدردنيل، فتصدّى لها الأتراك بضراوة، ونظّم الدفاع عن المضائق مصطفى كمال والجنرال الألماني ليمان فون ساندرس (Liman Von Sanders).

خلال الحملة على الدردنيل، اطلق الألمان حرب الغوّاصات في المتوسط، فأرسلوا في البدء عشر غوّاصات صغيرة محمّلة على قطارات الى مرفأ پولا (Pula) النمساوي على الأدرياتيك، ثمّ أتبعوها بأخرى، لكنّ فاعليّتها كانت محدودة. تجرّأت قيادة البحريّة الألمانية على القيام بمغامرة، فأرسلت غوّاصة كبيرة الى المتوسط عن طريق جبل طارق، متحديّةً الرقابة البريطانية. نجحت المحاولة ووصلت الغوّاصة الى الدردنيل في أيار ١٩١٥ حيث أغرقت مدرّعتين للحلفاء، ما شجّع الألمان على ارسال قطع أخرى مشابهة وبالطريقة نفسها. أرغم هذا

---

١. Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *Guerre 1914-18...*, *op. cit.*, p. 52.

٢. M. A. E., *Guerre 1914-1918*, *Turquie*, v. 867, f° 106-107: t. n° 237 du minstre de France au Caire à A. E., Le Caire, le 23 déc. 1914.

التحوّل في الحرب البحرية الحلفاء على تقوية أساطيلهم في المتوسط وتنظيم تحرّكات سفنهم وزيادة سرعتها لتفادي خطر الغوّاصات[١]. وفي الوقت عينه، قرّروا مضاعفة الضغط على الدولة العثمانيّة، فأخذوا يقصفون من البحر الخطوط الحديديّة والجسور وكلّ التجمّعات والتحصينات العسكريّة الواقعة على مرمى مدافعهم[٢].

في الأوّل من حزيران، أعلن البريطانيّون رسميًّا الحصار على شواطئ بحر إيجيه وعلى مداخل الدردنيل[٣]. تلا ذلك، في شهر آب، اعلان القيادة البحريّة في مالطة الحصار على سواحل آسيا الصغرى وسورية وفلسطين، ابتداءً من جزيرة ساموس (Samos) حتى الحدود المصريّة، وأُعطيت السفن المحايدة مهلة ثلاثة أيام للمغادرة[٤]. وممّا جاء في القرار الذي عُمّم على قادة الوحدات: «**لا يُسمح بأن تُبحر سفينة واحدة على الشاطئ بكامله، ويجب تدمير أو مصادرة، داخل المرافئ أو على الشواطئ، جميع المراكب التي يمكن أن تُستخدم للملاحة. باختصار، يتوجّب على القوّات البحريّة الفرنسيّة أن تفرض حصارًا محكمًا على السواحل الممتدّة من جزيرة ساموس حتى العريش**[٥]».

---

١. A. LAURENS, *op. cit.*, p. 61-63, 73-74; Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *op. cit.*, p. 175.

٢. Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *op. cit.*, p. 131-135.

٣. M. A. E., *Guerre 1914-1918*, *Turquie*, v. 1059, f° 3: t. n° 1132 de l'amb. de France à Londres à A. E., Londres, le 1/6/1915.

٤. *Ibid.*, f° 15 et 17: Décision de blocus des côtes syriennes, Malte, 28/8/1915.

٥. Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *Guerre 1914-18...*, *op. cit.*, p. 144.

حول الانذار المتعلّق بالحصار الذي سلّمه البحارة الفرنسيّون، في آب ١٩١٥، الى «رئيس المينا» في بيروت والذي حذّروا فيه المراكب والزوارق «**من الابتعاد عن الشاطئ أكثر من كيلومترين، تحت طائلة قصفها بالقنابل واغراقها**»، راجع ابراهيم نعوم كنعان، المصدر المذكور، ص ٣٣٩.

ابتداءً من هذا التاريخ، أصبح الحصار جديًّا على السواحل السورية - اللبنانية - الفلسطينية. استولى الفرنسيون في الأول من آب ١٩١٥ على جزيرة أرواد الواقعة قبالة مدينة طرطوس، ثم على جزيرة كاستيلوريزو (Castellorizo) إحدى جزر الدوديكانيز (Dodécanèse) وحوّلوهما إلى قاعدتين بحريّتين[١].

قامت العمارة الفرنسية الثالثة، في خريف ١٩١٥، بأعمال قصفٍ عديدة على طول الساحل، كما قامت بإجلاء أربعة آلاف أرمني محاصَرين في جبل موسى، إلى الشمال من مصب نهر العاصي.

أصرّ قادة الأساطيل الحليفة في المتوسط، في مؤتمر عُقد في مالطة في مطلع آذار ١٩١٦، على ضرورة التشدّد في تطبيق الحصار، مؤكّدين أن الزوارق الصغيرة المبحرة قريبًا من الشاطئ تنقل المؤن إلى جيش العدو وتُرشدُ الغوّاصات إلى أماكن وجود الألغام. لذا يجب تدميرها دون أي اعتبارٍ لحجمها ولحمولتها[٢]. وقرّروا عدم السماح بخرق الحصار، حتى من قبل السفن الصديقة. فحكومة الولايات المتحدة مثلًا، تقدمت بطلب من الحكومة الفرنسيّة للسماح لإحدى السفن التابعة لبحريّتها، بنقل معدّات طبيّة وأدوية إلى يافا لتُسَلّم إلى المستشفيات اليهوديّة في فلسطين[٣]. رفض وزير البحرية الفرنسي الطلب وبرّر موقفه في كتاب جاء فيه: «**لقد فُرض الحصار بصورة منتظمة على السواحل السوريّة. إنّي أرى أنّ أيَّ خرقٍ لصرامة هذا الاجراء سيتسبّب بضررٍ كبير. لذا إنّي أعتبر أنّه لا يمكن السماح للباخرة التي**

١. Lieutenant de Vaisseau GUICHARD, *Guerre 1914-18...*, *op. cit.*, p. 145, 161-165, 199-204.

٢. *Ibid.*, p. 230-231.

٣. M. A. E., *Guerre 1914-18*, *Turquie*, V. 1059, f° 48, Note de l'ambassadeur des Etats-Unis à Paris au ministère des A. E., Paris, le 17 mars 1916.

يطلب الأميركيّون إرسالها أن تدخل إلى أحد مرافئ المنطقة المحاصرة[١]...»

على الرغم من هذا الموقف المتشدّد، فإن قباطنة الطرادات والبوارج الفرنسيّة غالبًا ما كانوا يتساهلون مع الزوارق والسفن الشراعيّة الصغيرة عندما كانوا يتأكّدون من أن حمولتها غير مخصّصة للجيش العثماني. فاللبناني بشارة البواري الذي عمل ترجمانًا على الطراد الفرنسي دستري (D'Estrées) المتمركز في أرواد، يروي لنا في مذكّراته عددًا من الحالات حيث كان قائد الطرّاد يطلق سراح الزوارق الموقوفة مع حمولتها وبحّارتها بعد أن ينصحهم بعدم الإبحار مرّةً ثانية[٢]. وغالبًا ما كان يمتنع عن قصف مخازن الأسلحة ومستودعات الوقود عندما تكون محاطة بمنازل مأهولة تحاشيًا لإلحاق الأذى بأرواح المدنيّين وأرزاقهم[٣]. وقد اعتاد الأتراك مصادرة المراكب اللبنانية وارغام أصحابها على نقل المؤن إلى الجيش المرابط في جنوب فلسطين عن طريق مرفأ يافا. كانت هذه المراكب تتعرّض للمصادرة ويتعرّض بحّارتها للسجن. هذا ما حصل في أيار ١٩١٥ لمركب سجعان القزي من العقيبة ومركب جرجي زكّا من جونيه[٤].

نشطت الغوّاصات الألمانية في المتوسط في العام ١٩١٦، فوصل عددها في كانون الأوّل الى ١٨ غوّاصة، فأغرقت للحلفاء في هذه السنة ٣١٢ سفينة بين حربية وتجاريّة، إضافةً إلى ١٥ سفينة فجّرتها

١. *Ibid.*, f°85, dépêche n° 26 du ministre de la Marine au ministre des A. E., Paris, le 27 mars 1916.

٢. **مذكّرات بشارة جرجس البواري عن أربع سنيّ الحرب من سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٨**، طبعة نعوم مكرزل، مطبعة الهوى، نيويورك، ١٩٢٦، ص ١٩ و٢٢.

٣. المصدر نفسه، ص ٤٣.

٤. المصدر نفسه، ص ٢٢-٢٣.

الألغام[١]. وفي شهر تموز من هذا العام، قام جمال باشا بحملته الثانية على السويس، ولكنه تراجع بخزي. وقد عزا في مذكّراته هذا الفشل إلى ثورة الشريف حسين، معتبرًا أن هذا الأخر «**ارتكب أكبر جناية لا تُغتفر ضدّ العالم الإسلامي**[٢]». ولما لم يكن باستطاعته الانتقام من الشريف مباشرةً، صبّ غضبه على السوريّين واللبنانيّين، فنكّل بهم وساق بعضهم إلى السجون أو إلى المشانق. وقد كتب الخوري بولس عقل، في ٢٠ تشرين الأول، إلى بشارة البواري يخبره بذلك. وممّا جاء في رسالته: «**ألقي القبض على نحو ستين شخصًا من أعيان الجبل، خاصةً في نواحي زحلة والبقاع، وسيقوا مخفورين إلى دمشق وطرحوا في سجنٍ مظلم يذوقون مرَّ العذابات، أخصّها الجلد. فيستحضرونهم كلّ مساء ويجلدونهم تباعًا بقساوةٍ بربرية على قدر ما تتحمّل قواهم الحيوية [...]، وكثيرون منهم يغمى عليهم كما جرى مرّةً لإبراهيم بك أبي خاطر، قائمقام زحلة السابق، الذي غاب عن رشده تحت الضرب ونقل إلى المستشفى [...]، والسبب في ذلك هو أنهم اتُهموا بعلاقات سياسيّة مع الشريف السابق** [الشريف حسين] **بواسطة ابنه فيصل الذي زار بعضهم وكاتب الآخرين. حتى الآن لم تُثبَت هذه التهمة...**[٣]».

استمر الحصار البحري طيلة العامين ١٩١٧ و١٩١٨، وازداد نشاط الغوّاصات الألمانية في المتوسط كما في البحار الأوروبية. لكن الحلفاء اتخذوا عددًا من الإجراءات ساعدتهم على الصمود وعلى الاحتفاظ بسيطرتهم على البحار.

على الجبهة السورية - الفلسطينية، سُلّمت القيادة العسكرية في

١. Capitaine de frégate A. LAURENS, *Histoire de la guerre... op. cit.*, p. 283-284.
٢. **مذكرات جمال باشا...**، مصدر مذكور، ص ١٧٢.
٣. **مذكرات بشارة جرجس البواري**، مصدر مذكور، ص ١٣٩.

أيلول ١٩١٧ إلى الجنرال الألماني فون فالكنهاين (von Falkenhayn) وتحت أمرته بضعة آلاف من الجنود الألمان. فانحصر دور جمال باشا بالإدارة المدنيّة، فتوتّرت العلاقة بينه وبين فالكنهاين، وبين الجنود الأتراك والألمان بصورة عامة. وكان هؤلاء يمسكون بزمام الأمور ويتنقّلون بالسيارات ويحتفظون لأنفسهم بحصص غذائيّة وفيرة ويتصرفون باستكبار. إن الانتصار الذي أحرزه اللنبي (Allenby) في فلسطين، في كانون الأوّل ١٩١٧، واستيلاءه على القدس زادا هذه العلاقات توتّرًا، فاستدعي جمال باشا الى استانبول وحلّ محلّه في سورية جمال باشا الصغير. أما فالكنهاين فغادر سورية بدوره في شباط ١٩١٨ وحلّ محله في القيادة العسكرية الجنرال فون ساندرس (von Sanders)[١].

٣ - المجاعة في لبنان بين الحصارين البرّي والبحري[٢]

ما كان تأثير الحصار البحري في حصول المجاعة؟ هل فرض الأتراك حصارًا بريًّا تموينيًّا على الجبل؟ سنحاول الإجابة عن هذين

١. Lieutenant de vaisseau CHUICHARD, *Guerre 1914-18..., op. cit.*, p. 305; M. A. E., *Guerre 1914-1918, Turquie*, V. 883, f° 58-62, dépêche n° 40 du ministre de France au Caire à A. E., Le Caire, 6 février 1918.
٢. بمناسبة مرور مئة عام على المجاعة التي ضربت متصرفيّة الجبل خلال الحرب العالمية الأولى، صدر في لبنان عددٌ من الدراسات تناولت الموضوع، نذكر منها:
- Christian TAOUTEL et Pierre WITTOUCK s. j., *Le peuple libanais dans la tourmente de la Grande Guerre 1914-1918, d'après les archives des pères jésuites au Liban*, Beyrouth, Presses de l'Université Saint-Joseph, 2015.
- الخوري اسطفان ابراهيم الخوري، **مجاعة أهالي جبل لبنان خلال الحرب الكونيّة الأولى (١٩١٤-١٩١٨)**، ذوق مصبح - لبنان، منشورات المركز الماروني للتوثيق والأبحاث، ٢٠١٦.
- د. عصام كمال خليفة، **مقاومة أهوال المجاعة (١٩١٦-١٩١٨)**، بيروت، ٢٠١٧.

التساؤلين علّنا نلقي بعض الأضواء على الأسباب التي أدّت الى هلاك ثلث سكّان متصرفيّة جبل لبنان جوعًا.

أ - آراءٌ في الحصار البحري والمجاعة

يرى بعض المؤرّخين أن الحصار البحري هو الذي سبّب المجاعة. هذا الموقف عرضه مثلًا بإسهاب الأمير شكيب أرسلان، المعروف بميوله العثمانية وبارتباطه بحزب الاتحاد والترقي الحاكم، في مقالٍ نشره في آب ١٩١٧، في احدى صحف إستانبول[1] تحت عنوان «انكشاف مكر دول الوفاق». تتلخّص افكاره بما يأتي:

إلى جانب كارثة الجراد الذي اجتاح لبنان، فإنّ السبب الرئيسي للمجاعة هو الحصار البحري الذي فرضه الحلفاء والسياسة السلبية التي اعتمدوها حيال الحوالات المالية الواردة من الخارج.

- إنّهم منعوا اللبنانيين من استيراد المواد الغذائيّة بحرًا.
- لم يسمحوا للمغتربين بتحويل الأموال إلى ذويهم في لبنان الّا بمبالغ زهيدة.
- إنهم حالوا دون وصول الباخرة الأميركية التي كانت تنقل موادًا غذائية إلى بيروت.
- إنهم عرقلوا المساعي التي قام بها البابا وقامت بها اسبانيا لإرسال المساعدات الغذائية إلى لبنان.
- هدف الحلفاء إثارة مشاعر السكّان ضد الدولة العثمانية.

١. هي جريدة *Lloyd Ottoman* في عددي ١٣ و١٤ آب ١٩١٧. عنوان المقال: «L'hypocrisie de l'Entente dèvoilée»
منه نسخة في: M. A. E., *Guerre 1914-1918, Turquie,* V. 879, f° 65-71.

- تنتقد صحف الحلفاء الدولة العثمانية لأنها لم تزوّد لبنان برًّا بالحبوب، متجاهلةً أن سورية لا تملك إلّا خطًّا حديديًّا واحدًا وأنّه لا يكفي لتأمين متطلبات الجيش وحاجات السكان في آن.

يضيف أرسلان أنّ مجالس الإدارة في الولايات المجاورة للبنان اتخذت قرارًا بمنع تصدير المواد الغذائيّة، لأنه كان عليها أن تؤمّن، في الدرجة الأولى، حاجات الجيش. على الرغم من ذلك، فإن الحكومة أنشأت مطاعم شعبيّة للفقراء كما أنشأت العديد من دور الأيتام.

حذا حذو ارسلان عددٌ من المؤرّخين اللبنانيين الذين يحاولون تبرئة ذمّة العثمانيّين من المجاعة، مؤكّدين أنّها أصابت بالمستوى نفسه مناطق السلطنة كافةً، وأن المسؤولية عنها تقع على الحلفاء وعلى الحصار البحري الذي فرضوه على السواحل العثمانية، كما تقع على الجراد الذي اجتاح فلسطين وسورية ولبنان في العام ١٩١٥.

لا نريد أن نثير جدلًا حول الموضوع ونحن مقتنعون بأن للحصار البحري وللجراد دورًا في تفاقم المجاعة، ولكنّ سببها الرئيسي هوَ غير ذلك كما سيظهر في الصفحات اللاحقة. إنّ ما كتبه مؤرّخونا المذكورون يجافي الواقع، وغالبًا ما يتعارض مع المنطق. بامكاننا أن نعطي أمثلة عديدة على ذلك، ولكنّنا سنكتفي هنا بمثلٍ واحدٍ:

في مقالٍ نُشر في العام ١٩١١، كتب الدكتور فاروق حبلُص[1] وهوَ من أساتذة التاريخ في الجامعة اللبنانية، عن المجاعة في طرابلس، نقلًا عن نور الدين ميقاتي، ما يأتي: «**استشرى الغلاء في المدينة خلال**

١. د. فاروق حُبلص، «حديث المجاعة في سفر برلك بين الوثائق الرسميّة والذاكرة الشعبيّة»، في **لبنان في الحرب العالميّة الأولى**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠١١، ص ١٩١-٢١٨.

سنيّ الحرب الأربع بشكل جنوني [...]. وغصّت المدينة بالنازحين من قرى الجبل طلبًا للقمة العيش، وامتلأت الشوارع بالأموات جوعًا... ووصلت المجاعة بالناس الى حدّ خطف الأولاد الصغار في الطرقات وذبحهم وطهي لحومهم ليقتاتوا بها...[1]».

ويستشهد الدكتور حبلص بنصّ مستلٍّ من كتاب لمخائيل اسحق نجّار يروي فيه المؤلّف الويلات والمآسي التي خلّفتها المجاعة ويتابع: «**فكنّا نرى الجائعين مطروحين في الأزقة وخنادق الطرق، بعضهم مائتًا وبعضهم يئنّ على وشك الموت. واننا لأوّل مرّة سمعنا بأكل لحوم البشر في تاريخ لبنان الحديث، فإنّ بوليس أسكلة طرابلس عثر في بعض آبارها على خمسة عشر رأس طفل آدمي، وقد أكلت جثثها ذئاب البشر. وقد رُوي عن مثل هذا الحديث في القلمون وفي بلدة الدامور...**[2]».

ما يسترعي الانتباه في هذين النصّين هيَ الأفكار التالية: غلاء جنوني في طرابلس - نزوح كثيف لأهل الجبل الى المدينة طلبًا للقمة العيش - لجوء البعض الى أكل لحوم البشر - رواية عن حدثٍ مماثل وقع في القلمون والدامور.

يستخلص الدكتور حبلص من هذين النصيّن ومن غيرهما ما يأتي:

«**إن مقارنة بسيطة للأوضاع في طرابلس وفي متصرفية جبل لبنان، وفقًا لما ذكر أصحاب المذكّرات أو الروايات الشعبيّة، تبيّن أنّ وقع المجاعة في طرابلس كان أشدّ ممّا كان عليه في متصرفيّة جبل لبنان. فلقد دفع الجوع بأبناء هذه المدينة إلى خطف الأولاد وذبحهم لأكل لحومهم حسبما ذكر هؤلاء [...]، كما أكّد لي بعض العامة ممن عايشوا هذه الأحداث. من جهة ثانية، لم يأتِ أحدٌ من هؤلاء على ذكر أكل**

١. المرجع نفسه، ص ١٩٧.
٢. المرجع نفسه، ص ١٩٨.

لحوم البشر في جبل لبنان، ما يعني أن المجاعة هناك لم تصل الحدّ الذي دفع الجائع الى قتل الأولاد بهدف أكل لحومهم...[1]».

إن استنتاجات الدكتور حبلص من النصّين اللذين يستشهد بهما تستوجب بعض الملاحظات:

- نذكّر أوّلًا أنّ الحبوب التي كانت تنقل من الداخل السوري كانت تخزّن في المدن، وبنوع خاص في بيروت وطرابلس، لتوزَّع لاحقًا. فمن الطبيعي أن يهبط سكان الجبل من قراهم المنكوبة والقاحلة إلى تلك المدن أملًا في الحصول على شيءٍ من الغذاء، وهذا ما ورد في نص نورالدين ميقاتي الذي كتب: «**وغصت المدينة بالنازحين من قرى الجبل طلبًا للقمة العيش...**». فلو كان «**وقع المجاعة في طرابلس أشدّ ممّا كان عليه في جبل لبنان**» كما يؤكّد الدكتور حبلُص، لما زحف الجبليّون الى طرابلس، بل لكان العكس حصل، لكان الطرابلسيّون قصدوا الجبل للسعي وراء الغذاء.

- إن الوثائق ومذكرات شهود العيان التي وصلت الينا تؤكّد أن الذين ماتوا جوعًا في شوارع المدن الساحليّة وأزقّتها هم من سكّان الجبل الذين هجروا قراهم ولجأوا إلى تلك المدن. كتب يوسف الحكيم، وهوَ شاهد عيان، عن الموضوع ما يأتي: «**فانتشرت المجاعة في لبنان، ولجأ عددٌ من الفقراء الى بيروت حيث افترشوا الأرض في الطرقات والتحفوا السماء [...]. فكنت ترى الجياع الذين أمّوا بيروت من لبنان طلبًا للقوت منطرحين أرضًا بانتظار الموت، والمخازن حولهم زاخرة بالمواد الغذائيّة...**»[2].

١. المرجع نفسه، ص ٢٠٠.
٢. يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ط ٤، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩١، ص ٢٥١.

كان لسكّان المدن، حتى للفقراء منهم، شبكة من العلاقات الاجتماعيّة تساعدهم على الاتصال بالمتنفّذين وبالمشرفين على مخازن الحبوب وعلى الحصول على شيءٍ من القوت. أمّا سكّان الجبل النازحون، فكانوا غرباء في تلك المدن، لا يبالي أحدٌ بمصيرهم.

إن الذين دفعهم الجوع الى أكل لحوم البشر في طرابلس هم من سكان الجبل اللاجئين، وهذا ما فعله مواطنوهم في الدامور[١] والقلمون وهما من بلدات المتصرفية. لقد روى لنا لطف الله نصر البكاسيني تفاصيل ما جرى في طرابلس وذكر أنّ مَن قام بهذا العمل هما صبيّتان لاجئتان «**من قرية حردين في شمالي لبنان**»[٢]، دفع بهما الجوع الى أكل لحم الأولاد، وحردين هي من قرى المتصرفية.

إنّ الذين أرغمهم الجوع على أكل لحوم البشر والذين يذكرهم الدكتور حبلص هم جميعهم من سكّان المتصرفيّة: من حردين، من القلمون ومن الدامور. على الرغم من ذلك، يؤكد الدكتور حبلص العكس، ويصرّ على أن أكلة لحوم البشر هم من الطرابلسيّين وأنّه «**لم يأتِ أحدٌ على ذكر أكل لحوم البشر في جبل لبنان**». تكون الخلاصة بحسب رأيه أن «**وقع المجاعة في طرابلس كان أشدّ ممّا كان عليه في المتصرفية**».

هكذا نرى أن هذا النوع من التحليل والاستنتاج تشوبه تناقضات ويضلّل القارئ ويجافي الحقيقة التاريخيّة. نتيجته التقليل من وطأة المجاعة في المتصرفية وتضخيمها في أمكنة أخرى، ما يُبعِد مسؤولية ما جرى في الجبل اللبناني عن العثمانيين.

١. راجع تفاصيل ما جرى في الدامور في ابراهيم كنعان، **لبنان في الحرب الكبرى ١٩١٤-١٩١٨**، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٦٨.
٢. لطف الله نصر البكاسيني، **نبذة من وقائع الحرب الكونيّة**، بيروت، ١٩٢٢، ص ٣٦٧-٣٦٨.

أوضحنا في الصفحات السابقة أن القصد من الحصار البحري ومن حرب الغوّاصات هوَ التضييق الاقتصادي على العدوّ. لم تكن الاتفاقات الدولية المعمول بها آنذاك تسمح بحبس المواد الغذائيّة عن المدنيّين. كان من الممكن تطبيق هذا المبدأ على مدنيّي الدول المحايدة. أمّا في الدول المحاربة، فكان من المستحيل التمييز بين ما هوَ مخصص للمدنيّين وما يعود الى الجيوش، سيّما أنّ هذه الأخيرة التجأت الى المصادرة على نطاق واسع، لذا لم يحترم المتحاربون أية قاعدة واستعملوا كل الوسائل المتاحة، وحتى المحظور منها، كنسف السفن التجارية، حتى السياحية منها، لكسب الحرب.

تُعتبر كل دولة، والحالة هذه، مسؤولةً عن الأمن الغذائي لرعاياها، ومن غير المنطق أن تطلب من اعدائها أن يسهّلوا عليها ايجاد حلولٍ للصعوبات التي تواجهها في هذا المضمار. عندما تضايق الشعبان الألماني والنمساوي من تقنين المواد الغذائيّة، لم يُلقيا اللوم على البريطانيّين وعلى الفرنسيّين، كما يفعل شكيب ارسلان ومن يذهب مذهبه، بل إنّهما ألقيا اللوم على حكومتيهما، فثارا عليهما وعلى النظام الأمبراطوري[١].

من المسلّم به أن الضيق الغذائي لحق بالدول المتحاربة من دون استثناء، ولحق بولايات السلطنة كافةً ولكن بدرجات متفاوتة. إنّ الدرجة التي بلغتها المجاعة في لبنان تخطّت كل المقاييس ولا تقبل أيّة مقارنة. وشتّان ما بين التقنين الغذائي والموت جوعًا. يُستخلص من الوثائق المحليّة والأجنبيّة التي بين أيدينا أنّ السلطات العثمانية هيَ المسؤولة عمّا حلّ بسكان المتصرفية، لأنها كانت حاقدة على اللبنانيّين بسبب علاقاتهم السابقة بفرنسا وبريطانيا، وبسبب تطلّعاتهم

١. راجع التفاصيل في: P. RENOUVIN, *op. cit.*, p. 615-636.

الاستقلالية، ولأنها كانت تخشى أن يقوم الحلفاء بعمليّة إنزال على الساحل وأن ينضمّ اليهم اللبنانيّون.

ب - السلطات العثمانية والمجاعة في لبنان

اذا كان موقف العثمانيّين من اللبنانيّين يتصف بعدم الثقة وبالكراهيّة، فلا عجب والحالة هذه أن يكونوا قد عملوا على القضاء على سكّان الجبل جوعًا. تنسب مصادر عدّة الى أنور باشا قولَه، خلال زيارة قام بها الى سورية في ربيع ١٩١٦: «**علينا أن نطهّر السلطنة العثمانية من الأرمن ومن اللبنانيين. لقد قضينا على الأرمن بالسيف، وسنقضي على اللبنانيين بالمجاعة**[١]».

ويُنسب إلى جمال باشا كلامٌ مشابه يُقال إنه كان يُردّده أمام بعض أصدقائه الحميمين وهو: «**لا ذكرَ بعد اليوم للأرمن. أمّا أعداؤنا الآخرون، فستتخلّص منهم عن طريق المجاعة**[٢]».

من جهته، كتب الخوري بولس عقل، في الأوّل من آب ١٩١٦، في إحدى رسائله إلى بشارة جرجس البواري في جزيرة أرواد يقول: «**الحنطة محتكرة منذ مدّة لم توزَّع على أحَد. والشركة الجديدة لم تتمكّن السير بموجب شروطها لسبب قلّة وسائل النقل. فالسكة الحديديّة بيد العسكريَة. والعسكرية تريد أن تحارب لبنان بالجوع لا بالسيف والسلاح، ونيلُ غايتها منه بذلك أسهل وأقرب وأوفر من كلّ وجه...**»[٣].

١. M. A. E., *Guerre 1914-1918, Turquie*, V. 872, f° 216, télégr. n°165 du minstre de France au Caire à A. E., Le Caire, 19 mai 1916; f° 220, télégr. n° 202 de Saint-Quentin à A. E., Le Caire, 21 mai 1916.

٢. نقلًا عن: Lieutenant de Vaisseau GUICHARD, *Guerre 1914-1918...*, *op. cit.*, p. 307.

٣. مذكرات بشارة جرجس البواري...، مصدر مذكور، ص ٩٧.

ثمّ كتب اليه في ٢٥ كانون الأوّل يخبره عن مصادرة الدولة لحيوانات النقل، فنقرأ في رسالته: «**لا يوجد دابة يمكنها أن تسير على الطريق وتحمل حملًا؛ وحيثُ وُجدت دوابٌ، تأخذها الدولة...**»[١].

وفي الظروف عينها، كتب الأب اليسوعي پونزڤال (Ponzevalle) في احدى رسائله يقول: «**يبدو أن الحصار [التمويني] ضدّ لبنان قد بدأ. العيش فيه أصبح مستحيلًا. الموت المحتّم ينتظر الجميع بسبب الجوع. في بلدة عشقوت [كسروان] توفي في مدّة شهرين ٩٧ شخصًا من أصل ٤٥٠. فقدت قرى أخرى عديدة ربعَ أو ثلثَ سكانها. توقف دخول المواد الغذائيّة الى لبنان. حُظّر بشكل قاطع استيرادُ شيءٍ منها من بيروت أو من البقاع على الرغم من أنّ الحبوب متوافرة بكثرة فيهما. إن مسيحيّي لبنان، سيّما الموارنة، يعيشون بحالة هلعٍ...**»[٢].

إن هذه الشهادات وغيرها من الوثائق التي بين أيدينا تثبت أن العثمانيّين فرضوا حصارًا تموينيًّا على الجبل. إنّ أوّل إجراء اتخذته ولاية بيروت عند اندلاع الحرب هوَ أنها حدّت من دخول الحبوب الى المتصرفية. كانت حاجة بيروت ولبنان منها اسبوعيًّا تراوح بين ٢٥٠ و٣٠٠ حافلة. وما كان يصل منها خلال العام ١٩١٥ لم يكن يتعدّى المئة حافلة. وتقلّص العدد بعد ذلك. لكن اقتسامها بين بيروت والجبل - الذي كان يبلغ عدد سكّانه ثلاثة أضعاف سكان بيروت - كان يتسبّب بخلافات[٣] لأنّ المدينة كانت تتعدّى على حصة المتصرفية. يضاف الى ذلك أنّ الأتراك زنّروا الجبل بشبكة من الحواجز كانت تنتزع من اللبنانيّين المواد الغذائيّة التي يحاولون إدخالها الى قراهم، حتى على

١. المصدر نفسه، ص ١٨٨.

٢. Christian TAOUTEL et Pierre WITTOUCK, *op. cit.*, p. 42.

٣. Ohanès pacha KUOYOUMDJIAN, *op. cit.*, p. 36.

ظهورهم، بعد أن صادرت الدولة حيوانات النقل. وقد ترك لنا لطف الله نصر البكاسيني رواية دقيقة حول الموضوع فكتب: «**أمّا وسائل النقل فلم يبقَ لها وجود لأن السكّة الحديديّة قد انقطعت لأجل الخدمة العسكريّة، والخيل والبغال والجمال، حتى الحمير، جمعتها الحكومة، فكنت ترى عامة الناس يذهبون أفواجًا كبارًا وصغارًا، رجالًا ونساءً لينقلوا على ظُهورهم شيئًا من الحبوب من أماكن بينهم وبينها مسافة يومين أو أكثر، وكانت الحكومة تمنعهم من قطع مثل هذه المسافات [...]، فقد بلغت من الظلم أنّها كانت تكمن لهم على أبواب المدن وفي مفارق الطرق وعلى معابر الأنهر، هناك تقيم الجنود والسماسرة، حتى اذا رأوا امرأة مسكينة أو ولدًا صغيرًا يحمل شيئًا من الغذاء، أوقفوه وشتموه وضربوه وأخذوا ما يحمله وأرسلوه فارغ اليدين غير راثين لبكاء الأطفال ولا لتضرّع النساء، وكثيرًا ما كانوا يسلبون المسافر زاده بداعي تهريب الخبز...**[١]».

أمام هذا الواقع المفجع، طلب الحلفاء بإلحاح من الحكومة الأميركيّة ومن الرئيس ولسون (Wilson) شخصيًّا التدخل لدى سلطات استانبول لإيقاف هذه الممارسات[٢].

عندما ازدادت الضغوط على جمال باشا، شكّل في آب ١٩١٦ هيئة خاصة للاهتمام بشراء الحنطة وبيعها. لكن عمل هذه الهيئة تعثّر، كما ذكرنا، بسبب فقدان وسائل النقل. ويقول البكاسيني إنه سرعان ما

١. لطف الله نصر البكاسيني، **المصدر المذكور**، ص ٣٥٩.

٢. M A. F. *Guerre 1914-1918, Turquie,* v. 872, f°178: t. n° 274 du ministre des A. E. à l'ambassadeur de France à Washington, Paris, 3 mai 1916; f° 209: t. n°306 du même au même, Paris, 16 mai 1916; v. 874, f° 107: t. n° 614 du même au même, Paris, 25 sept. 1916.

دخل «**الغش والطمع إلى نفس مأموريها فسرقوها وتاجروا بها، فاغتنوا ومات الفقير جوعًا**[١]».

بلغت أسعار السلع الغذائية في الجبل أضعاف ما كانت عليه في بقيّة المناطق. ففي أيار ١٩١٦، نقل أحد الكهنة اللبنانيّين الذي وصل إلى أرواد لائحة بأسعار القمح المتداولة حينذاك وكانت كالآتي: سعر رطل القمح في بيروت ٦ قروش، وفي بعلبك وحمص ٣ قروش وفي طرابلس ٧ قروش. أما في جبل لبنان فيباع بـ ٢٥ قرشًا. يضيف التقرير الذي أرسل الى وزارة الخارجية الفرنسية أن هذا الفرق في الأسعار سببه ندرة المواد الغذائية في الجبل الخاضع لحصار تمويني محكم من قبل الأتراك[٢].

ذكرنا أنّه بعد دخول بلغاريا الحرب إلى جانب الدول الوسطى، أقيمت خطوط مواصلات بريّة مباشرة بين تلك الدول والسلطنة العثمانية. وصل أوّل قطار سريع من برلين إلى استانبول في الأوّل من كانون الثاني ١٩١٦[٣]. وتحوّلت السلطنة منذ ذلك التاريخ إلى مصدرٍ مهم للمواد الأوّليّة، من صناعية وغذائيّة، تستورد منها المانيا كلّ ما تستطيع استيراده. هكذا أُخضع قمحُ سورية للمصادرة تلبيةً لحاجات الدول الوسطى. لقد ورد في تقرير لمخابرات العمارة البحريّة السوريّة (الفرنسية)، استنادًا إلى صحف بيروت، أنّ جمال باشا تسلّم من برلين،

١. لطف الله نصر البكاسيني، المصدر المذكور، ص ٣٧٤.

٢. M A. E., *Guerre 1914-1918, Turquie*, v. 872, f° 223-228: dépêche n° 177 du ministre de France au Caire à A. E., 21 mai, 1916; v. 873, f° 11, traduction d'un article d'*Al-Ahram* intitulé «La misère et la mort par la faim au Liban»; f° 258-260, «Note sur la situation de la Syrie», 26 juillet 1916.

٣. P. RENOUVIN, *op. cit.*, p. 316-318; Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *Guerre 1914-18...*, *op. cit.*, p. 303.

في حزيران ١٩١٦، نصف مليون شوال معدّة للحنطة، وطُلب منه أن يعبّئها قمحًا وأن يرسلها إلى ألمانيا. فجمع عددًا من التجّار وأمَرَهم بتأمين الكميّة المطلوبة. فعُهد إلى علي مصطفى أفندي تأمين ٦٠ مليون كيلوغرامًا من ولاية حلب، والى ميشال سرسق تأمين ٨٠ مليون كيلوغرامًا من حوران والى السّيد عينتابي تأمين عشرة ملايين كيلوغرامًا من فلسطين[1]. وفي تشرين الثاني من السنة نفسها، أعاد جمال باشا الكرَّةَ وعقد اجتماعًا مكرّسًا لشراء الحبوب، فألّف لجنة قوامها مصطفى عز الدين من طرابلس، ومختار بيهم وعبد الحميد الغندور وميشال سرسق من بيروت، وفؤاد مدرّس من حلب والسيّد عينتابي من القدس، وطلب منهم من جديد شراء ٢٣٥ مليون كيلوغرام من الحبوب لتخزينها، ويضيف التقرير: «**وبدون شك من أجل التصدير إلى ألمانيا**[2]».

وكانت الريّاق مركزًا لتجميع الحبوب.

هكذا نرى أن قمح سورية وفلسطين، بدلًا من أن يوزَّع محليًّا للحدّ من المجاعة، كان يُجمع بأمرٍ من جمال باشا ويُرسل قسمٌ منه إلى الخارج. إن سمعان الراعي من العقيبة الذي أنزلته المخابرات الفرنسية في ليل ٢١/١٢/١٩١٥ على ساحل جونيه، عاد بعدد من الأخبار المهمّة عن الأوضاع الاقتصادية والعسكرية، ومن بينها: «**شحن الحبوب متواصل من سورية إلى الآستانة، والجوع ضارب أطنابه، والحكومة مستعملة طريقة الإرهاب بمنتهى الشدّة**»[3]. وورد في كتاب

١. M. A. E., *Guerre 1914-1918, Turquie*, v. 873, f° 135: Renseignements du 1er au 15 juin 1916.

٢. *Ibid.*, v. 874, f° 181, Note d'après le journal *al-Balagh* de Beyrouth, 8 nov. 1916.

٣. مذكرات بشارة جرجس البواري...، مصدر مذكور، ص ٦١.

لطف الله نصر البكاسيني عن الحرب ما يأتي: «**من أكبر أسباب الغلاء الفاحش، دولة ألمانيا. فإنّها [...] أصبحت تبتاع كل ما استطاعت ابتياعه من حنطة البلاد بأثمانٍ يعجز الوطنيّون عن المشترى بمثلها. ولكثرة ما تبتاعه كان لديها زهاء عشرين ألف سيّارة تنقل الحنطة إلى بلادها**[1]».

بعد توغّل الإنكليز في سيناء واستيلائهم على القدس في أواخر العام ١٩١٧، أخذوا ينافسون الألمان في شراء المواد الغذائيّة من سورية. وقد تذمّر الجنرال فون ساندرس من هذه المنافسة فكتب ما يأتي:

«**لو توافرت لدينا الاعتمادات اللازمة لاستطاعت فرقتنا العسكرية أن تشتري من العرب كلّ ما هي بحاجة اليه، حتى كميات كبيرة من المواد الغذائية. ولمّا كان المال ينقصنا، كان قسمٌ كبير من المحصول الزراعي العربي وحمولة الآلاف من الجمال الآتية من حوران تُسلّم إلى الإنكليز الذين كانوا يسدّدون ثمنها ذهبًا**»[2].

ج - باخرة المؤن الأميركية

أمّا ما ذكره شكيب ارسلان عن باخرة المؤن الأميركية التي، بحسب زعمه، منعها الحلفاء من الوصول إلى سورية، فالحقيقة هيَ غير ذلك. سنعرض بشأنها بعض النقاط لنوضح ما جرى:

عندما انتشرت أخبار المجاعة في الخارج، تحرّكت جاليات

١. لطف الله نصر البكاسيني، المصدر المذكور، ص ٣٦١. راجع أيضًا التقرير الذي وضعه حول الموضوع، في ١٤ آذار ١٩١٦، البير ترابو (Trabaud) حاكم جزيرة ارواد في:
M. A. E., *Guerre 1914-1918, Turquie*, v. 872, f° 106-117.

٢. نقلًا عن: Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *Guerre 1914-18... op. cit.*, p. 306.

المغتربين في مصر وأوروبا والأميركيّتين[١] وضغطت على الحلفاء وعلى الكرسي الرسولي وعلى الدول المحايدة، سيّما الولايات المتحدة واسبانيا للعمل على إيصال المساعدات الغذائيّة إلى لبنان. جرى تبادل عشرات الرسائل والتقارير حول الموضوع بين مسؤولي هذه الدول. قَبِل الحلفاء بفتح ممرّ يخرق الحصار لعبور باخرة محايدة إلى الشواطئ السورية. أوكل إلى سفير أميركا في استانبول التفاوض بهذا الشأن مع الحكومة العثمانية. وهنا بدأت الصعوبات لأنّ الأتراك ماطلوا في إعطاء جوابهم[٢].

طالب المغتربون، ومعهم الحكومة الأميركية، بأن يتمّ توزيع المساعدات التي ستُرسل، بواسطة الصليب الأحمر الأميركي، لأنهم كانوا يخشون، إن هم سلّموا المساعدات إلى الأتراك، من أن يصادروها كما كانوا يفعلون بالمواد الغذائيّة المحليّة. لكن الأتراك اصرّوا على أن يتمّ التوزيع بواسطة اللجان التابعة لهم. استاءت واشنطن من هذا الموقف وطلبت من ممثّلها في استانبول أن يُفهم الباب العالي **«أنّه إذا استمرّ في رفضه الطلب الذي تقدّمت به بشأن توزيع المساعدات بواسطة لجنة محايدة، فإن ذلك سيؤدّي إلى توتّر العلاقات بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية[٣]»**.

على الرغم من هذا التهديد، ظلّ الباب العالي على موقفه،

١. لم تتحرّك هذه الجمعيات لدرء خطر المجاعة التي هدّدت سكان لبنان وحسب، بل تحرّكت أيضًا للدفاع عن نظام البروتوكول المميّز الذي الغاه الاتحاديّون. راجع الدكتور عصام كمال خليفة، **لبنان ١٩١٤–١٩١٨ من خلال أرشيف وزارة الخارجية الفرنسيّة**، بيروت، ٢٠٠٥، الفصل الخامس، ص. ٧٥ وما بعد.

٢. M. A. E., *Guerre 1914-1918, Turquie*, v. 873, f° 82: t. n° 368 de Jusserand, ambassadeur de France à Washington, à A. E., Washington, 18 juin 1916.

٣. *Ibid.*, v. 873, f° 171: t. n° 47 de Jusserand à A. E., Washington, 8 juillet 1916.

ففكّرت الحكومة الأميركية آنذاك باللجوء إلى المساومة، فاقترحت على الحلفاء فكرة تقديم كميات من الأدوية الأميركية إلى ألمانيا مقابل الحصول على موافقة الباب العالي على إرسال المساعدات إلى لبنان[١]. لكنّ هذا الاقتراح لم يُكتب له النجاح.

من جهتهم، طلب الفرنسيّون من ملك اسبانيا التدخّل، فكان جواب الأتراك لسفيره في إستانبول أنّ المواد الغذائيّة متوافرة بكثرة في سورية ولبنان وأنّه لا حاجة إلى إرسال مساعدات من الخارج[٢].

استمرّت المفاوضات مع العثمانيّين طيلة صيف ١٩١٦ وكانت مزعجة للغاية بسبب مراوغة الأتراك. وفي النهاية، اتّفقت حكومة إستانبول مع السفير الأميركي على أن يتمّ توزيع المساعدات تحت إشراف الصليب الأحمر الأميركي والهلال الأحمر العثماني مُجتمِعَيْن[٣].

بدأت آنذاك الاستعدادات الفعليّة، ففصلت البحريّة الأميركيّة سفينة الشحن قيصر (Caesar) لترسل إلى بيروت، فحُمّلت عليها المواد الغذائيّة المجمّعة وأبحرت في ١٦ كانون الأوّل ١٩١٦[٤]. وصلت السفينة في أواخر كانون الثاني ١٩١٧ إلى الإسكندريّة. وقبل وصولها عمّمت البحريّة الفرنسيّة خبرًا مفاده أن الأتراك زرعوا ألغامًا على مداخل المرافئ السوريّة بما فيها مرفأ بيروت[٥]. جرت مفاوضات جديدة مع

١. *Ibid.*, f° 267: télégr. n° 500 du même au même, Washington, 28 juillet 1916.

٢. M. A. E., *Guerre 1914-1918, Turquie,* v. 874, f° 1: lettre n° 44 de Léon Y. Castillo, ambassadeur d’Espagne à Paris, à Aristide Briand, président du Conseil, ministre des A. E., Paris, 1er août 1916.

٣. *Ibid.*, v. 874, f° 81, t. n° 641 de Jusserand à A. E., Washington, 16 sept. 1916.

٤. *Ibid.*, v. 1059, f° 222: t. n° 917 du même au même, Washington , 15 dec. 1916.

٥. *Ibid.*, f° 241: t. n° 545 du ministre de la Marine au ministre des A. E., Paris, 7 janvier 1917.

الباب العالي الذي تعهّد في النهاية بإرشاد السفينة إلى أماكن وجود الألغام[١]. لكنّ الحكومة الأميركيّة أمرت السفينة بعدم مغادرة الاسكندرية بسبب توتّر العلاقات بينها وبين الدول الوسطى، فقطع ولسون علاقات بلاده الدبلوماسيّة مع ألمانيا في ٢ شباط قبل أن يعلن عليها الحرب في ٦ نيسان.

هذه هي القصّة الحقيقيّة للباخرة «قيصر» التي ذكرها شكيب أرسلان مدّعيًا أن الحلفاء حالوا دون وصولها إلى لبنان.

حاول جمال باشا أن يجمّل صورته في الصحافة العالميّة، فاتّخذ بعض الإجراءات، منها مراقبة توزيع الإعاشة وانشاء مطاعم للمعوزين، وكانت كلّها عمليّات ذرّ للرماد في العيون. ثمّ طلب من بطاركة الطوائف المسيحيّة أن يبعث اليه كلٌّ منهم رسالة يمجّد فيها أعماله ويدحض ما ورد عن ظلمه في الصحف الأوروبية، ففعلوا مكرهين، فأسرع إلى طبع هذه الرسائل وتوزيعها على الصحف وعلى البعثات الأجنبية[٢]. ولكن على الأرض لم يتغيّر شيء.

إضافةً إلى ظلم العثمانيّين، ازداد في السنتين الأخيرتين جشع الألمان الذين أخذوا يجمعون كلّ ما يمكن جمعه، سيّما

١. *Ibid.*, f° 257: t. n° 98 du ministre de France au Caire à A. E., Le Caire, 30 janvier 1917.

٢. طبعت هذه الرسائل في كرّاسٍ يحمل العنوان الآتي:
Réponse à la presse française opposée par le clergé supérieur de la Syrie et de la Palestine aux mensonges des journaux français, Constantinople, Etablissements Typo-Lithographiques Ahmed Ihsan, 1916.

راجع نصوصها في:
M. A. E., *Guerre 1914-1918, Turquie*, v. 875, f° 162-177, annexe à la dépêche n° 225 de l'ambassadeur de France à Berne du 6 février 1917.

الحبوب، ويشحنونه إلى ألمانيا[١]، في حين كان اللبنانيّون يموتون جوعًا.

نستطيع أن نقول، في ختام هذا الفصل، إنّ الحصار البحري وحرب الغواصات لم يؤثّرا مباشرةً على سير المعارك الرئيسة التي قامت بها الجيوش البريّة، كما لم يؤثرا سلبًا على تأمين حاجات تلك الجيوش من غذاءٍ وعتاد، إن في الدول الوسطى أو في معسكر الحلفاء.

وقعت العاقبة الوخيمة على المدنيين الذين فُرض عليهم التقشّف والحرمان ولكن لم يمُت أحدٌ منهم جوعًا إلّا في الدولة العثمانية، وبنوع خاص في جبل لبنان.

شكّلت هذه الدولة الحلقة الأضعف بين الدول الوسطى. إنّها انخرطت في القتال وهي منهكة بعد حرب ليبيا وحربَي البلقان. هذا إضافةً إلى فقدان اللحمة بين المجموعات المكوّنة لمجتمعاتها المركبّة وظهور تيارات قوميّة انفصاليّة وأخرى تنادي باللامركزيّة. واجه الاتحاديّون هذا الضعف وهذا التفكّك بسياسة رعناء وبتعصّب أعمى لطورانيّتهم ولإسلامهم، فنكّلوا بالأقليات وشنّوا حرب إبادة على الأرمن وحرب تجويع على اللبنانيين واعتبروا زعماء الحركات التحرّريّة العربيّة ومؤيّدي الشريف حسين اعداءً لهم، فاضطهدوهم وساقوا بعضهم إلى المشانق والبعض الآخر الى السجون أو إلى المنفى، وأطلقوا يد الضباط الألمان في السلطنة. وقد انحصر همُّ هؤلاء، سيّما

١. *Ibid.*, v. 879, f° 89-101, annexe à la dépêche politique du Caire n° 355 du 8 août 1917; v. 880, f° 208-212, annexe à la dépêche politique du Caire, n° 504 du 13 déc. 1917.
راجع أيضًا لحد خاطر، **عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١-١٩١٨**، بيروت، دار لحد خاطر، ١٩٨٢، ص ٢٠٧-٢٠٨.

في سورية، في جمع الثروات والاستيلاء على موارد البلاد وشحنها إلى ألمانيا.

تذرّع الزعماء الاتحاديّون بالحصار البحري الذي فرضه الحلفاء لتمويه الحصار التمويني البرّي الذي فرضوه هم على الجبل اللبناني. إنّ النسبة التي بلغها عدد الضحايا في قرى المتصرفيّة تفوق بدرجات النسب الضئيلة التي بلغها في مناطق أخرى من السلطنة. إن الذين ماتوا جوعًا في شوارع مدن ولاية بيروت هم بمعظمهم من سكّان الجبل الذين نزحوا الى الساحل أملًا في إيجاد الطعام، فلاقوا حتفهم على الطرقات وفي الأزقّة. إنّنا لا نملك إحصاءات دقيقة حول الموضوع، ولكنّ معظم المصادر تؤكّد أنّ المتصرفيّة خسرت، خلال الحرب، ثلث سكّانها، أي ما يقارب المئتي ألف ضحيّة[1]. اذا ما قارنّا هذا العدد بعدد قتلى الجيش العثماني، خلال سنوات الحرب الأربع، على الجبهات كافةً - أي على الجبهة المصرية - الفلسطينية وجبهة البلقان وجبهة القوقاس وجبهة العراق - والذي بلغ أربعمائة ألف قتيل، نقدّر فظاعة ما جرى في متصرفيّة جبل لبنان.

١. راجع لطف الله نصر البكاسيني، المصدر المذكور، ص ٣٦٩، وأيضًا:
Lieutenant de vaisseau GUICHARD, *op. cit.*, p. 304.

الفصل الثالث

مصير السلطنة في مخططات الحلفاء خلال الحرب: من مراسلات مكماهون - الحسين، الى اتفاق سايكس - بيكو والاتفاقات الأخرى

إنّ موقع السلطنة العثمانيّة الاستراتيجي وامتدادها الجغرافي ومواردها المتنوّعة جعلتها محطّ أنظار الدول الأوروبيّة الاستعماريّة، سيّما في القرن التاسع عشر، بعد أن دبّ الضعف في جسمها وبعد أن فقدت المناعة التي تميّزت بها في القرون السابقة من تاريخها. حاولت الحكومات الأوروبيّة مرارًا اقتسام أراضيها، ولكنّها لم تنجح بسبب عجزها عن الاتفاق على حصة كلٍّ منها. فاكتفت في النهاية بالاستيلاء على أطرافها وبتشجيع الحركات التحرّريّة في البلقان، وبالضغط على الباب العالي للحصول على مزيدٍ من الامتيازات في ما تبقّى للسلطنة من ممتلكات.

١ - مناطق تصادم المصالح الأوروبيّة: المضائق، قناة السويس والخليج

كانت روسيا تنظر بجَشَع، منذ عهد القيصر بطرس الأكبر (١٦٧٢-١٧٢٥)، الى المضائق والى القسطنطينيّة عاصمة الأرثوذكسيّة، وقد خاضت، في القرن التاسع عشر، ثلاث حروب ضدّ العثمانيين: الأولى في عامي ١٨٢٨-١٨٢٩، أدّت الى استقلال بلاد اليونان؛

والثانية بين ١٨٥٤ و١٨٥٦، وهيَ حرب القِرم الدامية؛ والثالثة في سنتي ١٨٧٧-١٨٧٨، وصلت خلالها الجيوش الروسيّة الى ابواب العاصمة العثمانية وفرضت على الباب العالي معاهدة سان ستيفانو (San Stefano) المذلّة. ولكن في كلّ مرّة، كانت الدول الأوروبيّة الأخرى تهبّ للدفاع عن السلطنة، إمّا عسكريًّا كما فعلت في حرب القرم، وإمّا دبلوماسيًّا كما فعلت في مؤتمر برلين في العام ١٨٧٨، لتنقذ السلطان من مخالب القيصر، وذلك خوفًا من أن تسيطر روسيا على الحوض الشرقي للمتوسط ومن أن يَحدث خللٌ في التوازن الأوروبي[١].

كانت بريطانيا أكثر الدول تصلّبًا تجاه روسيا، وكان الباب العالي يرى فيها المدافع الأوّل عن كيان السلطنة وعمّا تبقّى لها من ممتلكات؛ لذا تنازل السلطان طوعًا للانكليز عن جزيرة قبرص، بعد مؤتمر برلين، ليكونوا على مقربة من المضائق وليُراقبوا تحرّكات الروس في تلك المنطقة.

بعد أن أنجزت ألمانيا وحدتها، نصّب بسمارك (Bismark) نفسه محاميًا عن وحدة الامبراطوريّة العثمانيّة وعن حريّة الملاحة في المضائق. ارتاح السلطان عبد الحميد لموقف حكومة برلين، فاستعان بخبراء ألمانيّين لإعادة تنظيم الجيش والإدارة، فأبدى هؤلاء مقدرة وفاعليّة فائقتين في عملهم[٢]. في تلك الظروف وُلد مشروع الخط الحديدي بين برلين وبغداد مرورًا باستانبول، وقد حصلت شركة ألمانيّة، في العام ١٨٩٨، على امتياز الجزء الأوّل منه[٣].

١. راجع حول هذه النقاط:
Georges CASTELLAN, *Histoire des Balkans XIV-XXe siècle*, Paris, Fayard, 1991, les chap. 9 à 12.

٢. Emile BOURGEOIS, *Manuel historique de politique étrangère*, t. IV, Paris, 1932, p. 18-19.

٣. Jean DUCRUET, *Les capitaux européens au Proche-Orient*, Paris, P.U.F., 1964, p. 18 et suivantes.

بعد استقالة بسمارك، تابع غليوم الثاني (Guillaume II) السياسة نفسها وقام، في العام ١٨٩٨، بزيارة الى عبد الحميد في استانبول، ثمّ انتقل الى فلسطين فدمشق حيث القى خطبةً في ٧ تشرين الثاني أعلن فيها نفسه صديقًا للثلاثمائة مليون مسلم المنتشرين في العالم[١].

أثارت سياسة غليوم الثاني حفيظة بريطانيا التي خشيت من أن تصل المانيا، عبر الخط الحديدي، الى منطقة الخليج ومن ثمّ الى الهند. وكانت بريطانيا فد أحكمت قبضتها على المداخل الجنوبيّة للمتوسط، بعد أن استولت على مضيق جبل طارق في العام ١٧٠٤، وعلى مالطة في العام ١٨٠١، فقبرص في العام ١٨٧٨ وأخيرًا على مصر وقناة السويس في العام ١٨٨٢. لذا رأت أن مصلحتها تقضي التنسيق مع روسيا لدرء الخطر الألماني. أدّى هذا التوجّه، في العام ١٩٠٧، الى ولادة حلف ثلاثي ضمّ فرنسا وبريطانيا وروسيا عُرف بحلف دول الوفاق[٢]. وكانت لندن قد اتّخذت عددًا من الاجراءات لمنع خط برلين - بغداد من النفاذ الى منطقة الخليج، فعقدت في العام ١٨٩٩ إتفاقًا مع أمير الكويت، تعهّد فيه هذا الأخير بعدم السماح للشركة الألمانيّة صاحبة الامتياز ببناء المحطّة الأخيرة لهذا الخط على أراضيه من دون موافقة بريطانيا[٣]. وكانت الكويت، على عكس الساحل العراقي الضيّق حيث يصبّ شط العرب، تشكل على الخليج المنطقة الوحيدة الملائمة لبناء مثل هذه المحطة. وعندما اندلعت الحرب العالميّة

١. راجع زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، بيروت، دار النهار، ١٩٧٧، ص ٥٠؛ يوسف الحكيم، **سوريا والعهد العثماني**، بيروت، دار النهار، ١٩٨٠، ص ٣٨.

٢. Edward DRIAULT, *La question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la paix de Sèvres*, Paris, 1921, p. 450.

٣. Stuart A. COHEN, *British Policy in Mesopotamia, 1903-1914*, London, Ithaca Press, 1976, p. 6.

الأولى، فصلت بريطانيا الكويت نهائيًّا عن السلطنة العثمانيّة ووضعتها تحت حمايتها[١]، وهكذا فعلت بقبرص وبمصر.

رافق الضعف العسكري والسياسي الذي أصاب دولة بني عثمان في القرن التاسع عشر شللٌ اقتصادي بلغ ذروته في عهد السلطان عبد الحميد، وتزامن مع الهجمة الأمبرياليّة الأوروبيّة على العالم. أخذ الأوروبيّون يمدّون الباب العالي بالقروض ويوظّفون رؤوس أموالهم في المشاريع العامة والخاصة. كانت فرنسا الدولة الأوروبيّة الأكثر انخراطًا في هذه المشاريع. فاقت حصتها من الدين العام العثماني الستين بالمئة وبلغت أموالها الموظّفة في السلطنة، قبيل الحرب، ٥٣٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبيّة. وابتداءً من العام ١٩١١، أخذت توجّه توظيفاتها، بصورة أوّليّة، الى الولايات السوريّة والى متصرفيّة جبل لبنان[٢]. أمّا في القطاع التعليمي، فكانت المدارس الفرنسيّة المنتشرة في الأجزاء الأسيويّة من السلطنة تعدّ تسعين ألف طالب مقابل ٢٣,٥٠٠ طالب للمدارس الأنغلو-أميركيّة[٣]. وقد حافظت فرنسا، الى جانب ذلك، على حقّها في حماية الأراضي المقدّسة المسيحيّة في فلسطين[٤] وفي رعاية مصالح كاثوليك المشرق.

عشيّة اندلاع الحرب العالميّة الأولى، كانت الدول الأوروبيّة قد

١. J. C. HUREWITZ, *The Middle East and North Africa. A Documentary Record*, 2nd ed., v. 2, New Haven and London, 1979, p. 6-14.

٢. Jacques THOBIE, *Intérêts et impérialisme français dans l'Empire ottoman (1895-1914)*, Paris, publications de la Sorbonne, 1977, p. 709ss.

٣. François GEORGEON, «Le dernier sursaut (1878-1908)», *in* Robert MANTRAN (dir.), *Histoire de l'Empire ottoman*, Paris, Fayard, 1989, p. 540-541.

٤. لمزيد من التفاصيل راجع:
René PINON, *L'Europe et l'Empire ottoman. Les aspects actuels de la Question d'Orient*, Paris, 1917, p. 51ss.

حوّلت ما تبقّى من ممتلكات الدولة العثمانيّة الى مناطق نفوذ اقتصادي وتقاسمتها في ما بينها، فكانت الولايات السوريّة مع سنجق القدس ومتصرفيّة جبل لبنان من ضمن حصة فرنسا، ومنطقة الخليج من ضمن حصة بريطانيا[١].

٢ - انطلاق المفاوضات حول اقتسام السلطنة العثمانيّة: المطالب الروسيّة ومراسلات مكماهون-الحسين

بعد مراوغة دامت أشهر عدّة، كشف الباب العالي، في التاسع والعشرين من تشرين الأوّل ١٩١٤، عن خياره خوض الحرب الى جانب الدول الوسطى. ففي صبيحة هذا اليوم، وبتحريض وتخطيط من الألمان، هاجمت البحرية التركية مرافئ ومدنًا روسيّة على البحر الأسود، منها أوديسّا (Odessa)، نوفوروسيسك (Novorossisk) وتيودوزيا (Théodosia)، ما دفع بدول الوفاق الى قطع علاقاتها مع الدولة العثمانيّة. غادر سفراء روسيا وبريطانيا وفرنسا استانبول، كما غادر سفراء السلطنة عواصم الدول المذكورة[٢]. وبعد بضعة أسابيع، وبالتحديد في ٢٣ تشرين الثاني، أعلن السلطان الجهاد ضد دول الوفاق داعيًا مسلمي العالم كافةً الى القتال[٣].

اعتبرت دول الوفاق أن دخول تركيا الحرب الى جانب الدول الوسطى حرّرها من القيود التي كانت تمنعها، طيلة القرن التاسع عشر

١. راجع خارطة توزيع مناطق النفوذ في:
Jean PICHON, *Les origines orientales de la guerre mondiale*, Paris, 1927, p. 204.

٢. راجع التفاصيل في:
Antoine HOKAYEM et *alli, Le démantèlement de l'Empire ottoman..., op. cit.*, p. 33-40, les documents 41 à 46.

٣. نص اعلان الجهاد في: *Ibid.*, p. 44-46, doc. 49.

وفي مطلع القرن العشرين، من تقسيم ممتلكات السلطنة، وأن الظرف أصبح ملائمًا لوضع حدٍّ نهائي للمسألة الشرقية.

أثارت روسيا الموضوع منذ دخول تركيا الحرب في تشرين الثاني ١٩١٤، ثمّ ألحّت في طرحه على حليفتيها، بريطانيا وفرنسا، في ربيع ١٩١٥، فأبلغتهما أن الشعب الروسي لا يقبل بأن يتحمّل أعباء الحرب الفادحة اذا لم يُسمح له، في نهايتها، بتحقيق حلمه التاريخي وهو الاستيلاء على المضائق وعلى القسطنطينيّة، عاصمة الأرثوذكسيّة السابقة.

كان وزير الخارجية الروسي سازونوف (Sazonov) يتعرّض، داخل بلاده، لضغوطات لكي يصرّح للرأي العام بأنّ الحلفاء قرّروا طرد الأتراك من أوروبا وبأنّ العلم الروسي سيرفرف قريبًا على القرن الذهبي[١].

تُبودل عددٌ من البرقيّات والرسائل بين سفراء دول الوفاق وحكوماتهم بشأن المطالب الروسية. وفي ٢٥ آذار ١٩١٥، أرسل سازونوف مذكّرة الى سفير بلاده في باريس، وضعها بالاتفاق مع سفيري بريطانيا وفرنسا، حدّد فيها بدقّة المناطق التي ترغب روسيا في الاستيلاء عليها. أرسل السفير نصّ المذكرة الى الحكومة الفرنسيّة، كما أرسل النص نفسه پَلِيولوغ (Paléologue)، سفير فرنسا في بتروغراد (Petrograd). نقرأ في هذه المذكّرة: «**إنّ تطوّر الأحداث الأخيرة حمل جلالة الامبراطور نيكولا (Nicolas) على الاقتناع بأنّ مسألة القسطنطينيّة والمضائق يجب أن تُحَلّ، بصورة نهائيّة، طبقًا لتطلّعات**

١. راجع بهذا الخصوص البرقية رقم ٣٤٧، تاريخ ١/ ٣/ ١٩١٥، التي أرسلها سفير فرنسا في بتروغراد (Petrograd) إلى ديلكاسيه (Delcassé) وزير خارجيّة بلاده، في:
Ibid., p. 62, doc. n° 64.

روسيا التاريخيّة. إنّ أيّ حلٍّ لا يعطي الامبراطوريّة الروسيّة مدينة القسطنطينيّة والشاطئ الغربي للبوسفور ولبحر مرمرة وللدردنيل، وأيضًا تراقيا الجنوبية [...]، يبقى حلًّا ناقصًا وهشًّا. كما يجب أن يُضمّ الى امبراطوريّة القيصر، لضرورات استراتيجيّة، القسم من الشاطئ الأسيوي الممتد من البوسفور ونهر سخاريا (Sakharia) الى نقطة يجب تحديدها على خليج إسميد (Ismidt)، مع جزر بحر مرمرة وجزيرتي إمْبرُس (Imbros) وتينيدُس (Ténédos)...».

تتعهّد حكومة القيصر، أخيرًا، باحترام مصالح فرنسا وبريطانيا في المناطق المحدّدة في المذكّرة، وتأمل أن تلقى مطالبها قبولًا لدى الحكومتين الحليفتين، ملتزمةً بالنظر بالطريقة عينها الى المطالب التي يمكن أن تتقدّما بها بشأن مناطق أخرى في الدولة العثمانية أو في أي مكان آخر[١].

وافقت الحكومتان البريطانيّة والفرنسيّة على مطالب روسيا بعد أن وضعتا عليها بعض الشروط، منها متابعة القتال الى جانبهما حتى النصر النهائي والقبول بسيطرتهما على ما ستعملان على احتلاله من أراضي الدول العدوّة[٢].

هكذا بدت روسيا وكأنّها ستكتفي بالقسطنطينيّة والمضائق. ولكن عندما اطلعت على المفاوضات الجارية في لندن بين بريطانيا وفرنسا

١. راجع نص هذه المذكرة في:
Ibid., p. 65, doc. 67: télégr. n° 367 de Paléologue à Delcassé, Petrograd, le 5 mars 1915; p. 65-66: Note de l'ambassade de Russie à Paris au ministère français des Affaires étrangères, Paris, le 6 mars 1915.

٢. حول جواب الحكومة البريطانيّة وجواب الحكومة الفرنسيّة، راجع:
Ibid.,p. 67-69, doc. n° 70: Aide-mémoire britannique communiqué au gouvernement russe, Petrograd, March 12, 1915; p. 72-73, doc. n° 74: télégr. n° 543 de Delcassé à Paléologue, Paris, le 9 avril 1915.

حول اقتسام سورية ولبنان وفلسطين والعراق وكيليكيا، أصرّت على الحصول على مناطق أخرى على البحر الأسود وفي أرمينيا وكردستان[١].

بالتوازي مع المفاوضات مع روسيا، شهد العام ١٩١٥ تقاربًا بين البريطانيين وشريف مكّة، الحسين الهاشمي، ما أدّى الى تبادل عددٍ من الرسائل بين الشريف وأبنائه، من جهة، وهنري مكماهون (McMahon)، المعتمد البريطاني في مصر، من جهة ثانية. نتج عن هذا التقارب تحالفٌ استراتيجي بين الفريقين واعلان الثورة على الترك من قِبَل الحسين وجماعته.

نشأت الصلات بين الشريف والانكليز قبيل الحرب، عندما كان اللورد كِتْشنر (Kitchener) معتمدًا لبريطانيا في مصر[٢]. أصبح هذا الأخير، بعد اندلاع الحرب، وزيرًا للحربية في بلاده، فشجّع، انطلاقًا من مركزه الجديد، على تكثيف العلاقات مع الحسين. خلفه في مصر السير هنري مكماهون (McMahon). وقد لعب رونالد ستورس (Ronald Storrs)، السكرتير الشرقي للمعتمديّة البريطانيّة، دورًا في العلاقات مع الحسين وأولاده.

كان الخلاف على أشدّه بين الشريف حسين والاتحاديّين، وبلغ ذروته عندما عيّن هؤلاء، في تموز ١٩١٤، وهيب باشا واليًا على الحجاز وقائدًا عسكريًّا في آن. حتى هذا التاريخ، كانت بريطانيا

١. راجع الرسالة التي وجهّها سازونوف الى پَلِيولوغ بهذا الخصوص في:
Antoine HOKAYEM et alii, *Le démantèlement de l'Empire ottoman...*, *op. cit.*, p. 134-135, doc. n° 113: annexe n° 2 à la dépêche n° 42 de Petrograd du 26 avril 1926.

٢. حول بدء الصلات بين الحسين والانكليز، راجع أمين سعيد، **الثورة العربيّة الكبرى**، المجلّد الأوّل: **النضال بين العرب والترك**، القاهرة، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ، ص ١٢٦-١٢٨.

تتحاشى أن تجاهر بدعمها للعرب ضدّ الترك. ولكن عندما انضمّ العثمانيّون الى الدول الوسطى في الحرب وأعلن السلطان الجهاد ضدّ دول الوفاق، تغيّر الوضع كليًّا.

أصبح من مصلحة بريطانيا أن تؤجّج الخلاف بين الفريقين وأن تدفع بالعرب الى الثورة، مؤمّنةً لهم الدعم المادي والعسكري، ما سيجعل الإسلام العثماني ينشطر على نفسه فيصبح قسمٌ منه، ممثَّلًا بالعرب، حليفًا لدول الوفاق، في حين يبقى القسم الآخر، ممثَّلًا بالأتراك، مرتبطًا بألمانيا. بهذه الطريقة يقع الرأي العام الإسلامي في حيرة ويبطل مفعول الدعوة الى الجهاد التي أطلقها السلطان.

أثار الحسين غضب الأتراك بسبب هذه الدعوة لأنه امتنع عن تأييدها. لكنّ المسؤولين الأتراك حاولوا خداع العالم العربي، فأوعزوا الى الأئمّة كي يعلنوا في المساجد أنّه بارك القرار الذي اتخذه السلطان. وأخذت الصحف المؤيّدة لهم تبثُّ أخبارًا كاذبة عن تطوّع ابناء الحسين وأبناء القبائل الحجازية للقتال في صفوف المجاهدين. إضافةً الى ذلك، عمل الباب العالي على تقليص نفوذ الحسين محاولًا استمالة زعماء شبه الجزيرة الآخرين اليه. نجح في الحصول على تأييد ابن الرشيد الذي كان يخشى تهديد ابن سعود له، وأيضًا على تأييد الإمام يحيى، لكنه فشل مع الادريسي، حاكم عسير، ومع الشيخ مبارك بن الصباح، حاكم الكويت، ومع ابن سعود[١].

بسبب الحرب، تقلّصت عائدات الحج التي كان يعتمد عليها الحجاز في اقتصاده، فوقع الحسين في ضائقة مالية. اذا ما أضفنا الى ذلك قرار الاتحاديّين تطويقه سياسيًّا وتهديده عسكريًّا، نفهم الأسباب

١. راجع جورج انطونيوس، **يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القوميّة**، دار العلم للملايين، ١٩٨٢، ص ٢٢٦-٢٢٩.

التي حملته على الارتماء في أحضان البريطانيّين الذين وعدوه بمساعدته على انشاء امبراطوريّة عربيّة مستقلّة عن الأتراك، تضاهي دولة الخلافة في عهد هارون الرشيد.

بين ١٤ تموز ١٩١٥ و١٠ آب ١٩١٦، بعث الشريف بخمس رسائل الى مكماهون وتلقّى منه خمسة أجوبة عليها. نشرت هذه الرسائل مرّات عدّة، إمّا بأصلها العربي أو الانكليزي وإمّا بترجماتٍ عربيّة لرسائل مكماهون وانكليزيّة لرسائل الحسين[١].

لن ندخل في تفاصيل هذه الرسائل، حسبُنا أن نتطرّق الى ما ورد

١. نُشر بعضها في مجلات عربيّة خلال حياة الحسين. نشر أمين سعيد نصوصها العربيّة كاملةً، لأوّل مرّة في العام ١٩٣٥ في القاهرة، في كتابه **الثورة العربيّة الكبرى**. نجد هذه النصوص في طبعة مكتبة مدبولي للكتاب المذكور، الجزء الأول، ص ١٣١-١٤٤. أمّا جورج انطونيوس فنشر في كتابه *The Arab Awakening* في العام ١٩٣٨، الترجمة الانكليزيّة لرسائل الحسين الأربع الأولى ولأجوبة مكماهون عنها. تُرجم كتابُه الى العربيّة تحت عنوان **يقظة العرب**. نجد هذه الرسائل في الطبعة السابقة لهذه الترجمة الصادرة عن دار العلم للملايين في بيروت، في العام ١٩٨٢، في الصفحات ٥٤٥-٥٧٧، وقد أضيفت اليها رسالة الشريف الخامسة والجواب عنها. في العام ١٩٣٩، نشرت الحكومة البريطانيّة باللغة الانكليزيّة ترجمة لرسائل الحسين الخمس والأجوبة عنها، وذلك في كتيّب عنوان:
Miscellaneous n°3 (1939). Correspondence between Sir Henry McMahon, His Majesty's High Commissioner at Cairo and the Sherif Hussein of Mecca, July 1915 - March 1916. Presented by the Secretary of State for Foreign Affaires to Parliament by Command of His Majesty, Cmd 5957.
نشرت نصوص الرسائل لاحقًا في مؤلفات عدّة، نذكر منها كتابَي سليمان موسى، **الثورة العربيّة الكبرى، وثائق وأسانيد**، عمّان ١٩٦٦، **والمراسلات التاريخيّة**، ج ١، ١٩١٤-١٩١٨، عمّان ١٩٧٣، وكتاب زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، ط ١ و٢، دار النهار، بيروت، ط ٢ في العام ١٩٧٧. وقد نشرنا نحن في كتابنا:
L'Empire ottoman, Les Arabes et les grandes puissances 1914-1920.
وهو مذكور سابقًا، نشرنا باللغة الانكليزية قسمًا من الرسائل والأجوبة عنها (ص ٣-١٧) وباللغة العربية قسمًا آخر (ص ٥-٢٣ من القسم العربي).

فيها بخصوص الحدود التي طالب بها الحسين[١]. ففي رسالته الأولى الى مكماهون المؤرّخة في ٢ رمضان ١٣٣٣/ ١٤ تموز ١٩١٥، أدرج الحسين عددًا من الاقتراحات أساسًا للتعاون بين العرب وبريطانيا، على رأسها مسألة الحدود، فكتب:

«أوّلًا: أن تعترف انجلترا باستقلال البلاد العربيّة من مرسين - أدنه حتى الخليج الفارسي شمالًا، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقًا، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوبًا - يُستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي - ومن البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى سيناء غربًا».

في جوابه عن هذه الرسالة، في ١٩ شوال ١٣٣٣/ ٣٠ آب ١٩١٦، حاول مكماهون أن يراوغ، فاكتفى بالتأكيد أنّ بريطانيا ترغب في استقلال بلاد العرب وتوافق على ان يكون الخليفة عربيًا. أمّا البحث في مسألة الحدود، فهو في نظر الحكومة البريطانية سابقٌ لأوانه.

لم يخفِ الحسين في رسالته الثانية، بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣هـ/ ٩ أيلول ١٩١٥م، استياءه من موقف مكماهون المتصف بـ «البرودة» و«التردّد» في ما خصّ الحدود. فما كان من المفوّض البريطاني إلّا أن أوضح للشريف، في ١٥ ذي الحجّة ١٣٣٣/ ٢٤ تشرين الأوّل ١٩١٥، أنّه استشار حكومته في الأمر وأنّه أصبح باستطاعته الآن ابلاغه جوابها، فكتب له:

١. تضيف الى المصادر والمراجع التي ذكرناها في الحاشية السابقة، المراجع التالية:
سليمان موسى، **الحركة العربيّة. سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربيّة الحديثة، ١٩٠٨-١٩٢٤**، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٠؛
الدكتور مكّي شبيكه، **العرب والسياسة البريطانيّة في الحرب العالميّة الأولى**، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٠؛
Elie KEDOURIE, *In the Anglo-Arab Labyrinth. The McMahon-Hussayn correspondence and its interpretations 1914-1939,* Cambridge, London, New York, Melbourne, Cambridge University Press, 1976.

«**إنّ ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربيّة لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب لا يمكن أن يقال إنّها عربيّة محضة. وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة**».

إضافةً الى هذه الاستثناءات، ابدى مكماهون تحفّظًا بشأن المصالح الفرنسيّة داخل الحدود التي يطالب بها الحسين، وتحفّظًا أيضًا بشأن ولايتي البصرة وبغداد حيث المصالح البريطانيّة «**تستلزم اتخاذ تدابير إداريّة مخصوصة...**»[١].

ففي رسالته الثالثة المؤرخة في ٢٤ ذي الحجّة سنة ١٣٣٣/٥ تشرين الثاني ١٩١٥، رفض الحسين التخلّي عن حلب وبيروت والمنطقة الساحليّة لأنها «**عربيّة محضة**»، كما رفض التخلّي عن القطر العراقي. أجابه مكماهون في ٩ صفر ١٣٣٤/١٣ كانون الأوّل ١٩١٥ أنّه في ما خصّ ولايتي حلب وبيروت، فمصالح فرنسا، حليفة بريطانيا، «**داخلة فيهما**» وأن «**المسألة تحتاج الى نظر دقيق**»[٢]. تطرّق الحسين في مذكّرته الرابعة (٢٥ صفر ١٣٣٤/أوّل كانون الثاني ١٩١٦) من جديد الى الموضوع ولكنّه أكّد أنّه سيتجنّب إثارة ما «**يمسّ حلف بريطانيا العظمى وفرنسا واتفاقهما إبّان هذه الحروب والنوازل**»، ولكنّه

١. راجع نصّ رسالتي الحسين الأولى والثانية وجواب مكماهون عنها في أمين سعيد، المرجع المذكور، ص ١٣١-١٣٨؛ جورج انطونيوس، المرجع المذكور، ص ٥٤٥-٥٥٨؛ راجع أيضًا النص الانكليزي في كتابنا:
L'Empire ottoman, les Arabes..., op. cit., p. 3-12.

٢. في هذا التاريخ كانت المفاوضات قد انطلقت في لندن بين فرنسوا جورج-بيكو وممثلي الحكومة البريطانيّة، لتُتوَّج لاحقًا بما سيُعرف باتفاق سايكس-بيكو. راجع:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *L'Empire ottoman..., op. cit.*, p. 43.

سيطالب، عندما يتوقّف القتال، بما يغضّ «**الطرف عنه اليوم في ما يتعلّق ببيروت وسواحلها**»[١].

هكذا اعتبر الحسين أنّ مسألة حدود الدولة العربيّة في سورية ما زالت معلّقة، في حين اعتبرت الحكومة البريطانيّة أنها قد أبلغته تحفّظاتها وهذا يكفي، وأنّ الأهم، بالنسبة اليها، هوَ التوصل الى اتفاق سريع مع الفرنسيين في المفاوضات التي يجريها في لندن فرنسوا جورج-بيكو.

٣ - اتفاق سايكس-بيكو

لم يكن هذا الاتفاق الذي يعود تاريخه الى أيار ١٩١٦ ابنَ ساعته. إنّ له جذورًا بعيدة، كما ذكرنا في بداية هذا الفصل، تعود الى القرن التاسع عشر والى الصراع الذي كان قائمًا بين الدول الأوروبيّة، وبينها وبين السلطنة العثمانيّة، في اطار ما كان يعرف بالمسألة الشرقيّة. أمّا اسبابه المباشرة فكانت دخول السلطنة الحرب الى جانب الدول الوسطى واعلانها الجهاد ضدّ دول الوفاق.

أربك اعلان الجهاد حكومات دول الوفاق التي خشيت اندلاع ثورات في مستعمراتها ومحميّاتها في أفريقيا الشماليّة ومنطقة الخليج والهند والقوقاس. هذا ما دفع بالبريطانيين، كما أسلفنا، الى الاتصال بالشريف حسين وحثّه على الثورة.

بينما كانت المفاوضات مع العرب تجري على قدم وساق، اتصلت الحكومة البريطانيّة بسفير فرنسا في لندن، پولّ كامبون (Cambon)، وأبلغته أنّها تنوي الاعتماد على الشريف حسين لقيادة ثورة

١. يمكن مراجعة نصوص هذه الرسائل في المراجع المذكورة في الصفحات السابقة.

عربيّة ضدّ الأتراك، وأنّها ترغب في الاتفاق مع فرنسا على تحديد المناطق التي ستُعطى للعرب وتلك التي تريد فرنسا الاستيلاء عليها في سورية. لذا إنّها تطلب من باريس ارسال مبعوثٍ كُفوءٍ لمناقشة الموضوع مع وزير الحربيّة، اللورد كتشنر (Kitchener)[1]. عيّنت فرنسا قنصلها السابق في بيروت، فرنسوا جورج-بيكو، وكان آنذاك مستشارًا في سفارة بلاده في لندن، للتفاوض مع البريطانيّين[2]. زوّده أريستيد بريان (Aristide Briand)، رئيس الوزراء ووزير الخارجيّة، بتوجيهاتٍ خطيّة دقيقة، مركّزًا على ضرورة توسيع مساحة القسم الذي ستستولي عليه فرنسا في سورية، بشكلٍ يجعل منه بلدًا، قادرًا على أن يؤمّن لنفسه الاكتفاء الذاتي وأن يكونَ قابلًا للتطوّر كي يصبح في المستقبل، بفضل جامعاته ومعاهده المختلفة، مركزًا لاشعاع الحضارة في هذا الجزء من المتوسط. بهذه الشروط، يؤكّد بريان، تستطيع فرنسا أن تحافظ على لغتها وعلى وضعها المميَّز في الشرق[3].

انطلقت المفاوضات في لندن، في ٢٣ تشرين الثاني، بين فرنسوا جورج-بيكو وممثلين عن وزارة المستعمرات البريطانيّة ووزارة الحربيّة ووزارة الخارجيّة. أصرّ البريطانيّون، في الاجتماعين الأوّل والثاني،

---

١. Télégr. n° 2248-2249 de Paul Cambon au ministère des Affaires étrangères, Londres, le 21 oct. 1915, *in* Antoine HOKAYEM et *alii, Le démantèlement de l'Empire ottoman..., op. cit.*, p. 88-89, doc. n°83.

٢. حول قرار بريطانيا القضاء على السلطنة العثمانية وحول اتفاق سايكس-بيكو، يُراجع أيضًا:
E. KEDOURIE, *England and the Middle East. The Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921*, 1st ed. London 1956; 2nd ed., 1978.

٣. راجع نص توجيهات بريان الى جورج-بيكو، بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩١٥، في:
Antoine HOKAYEM et *alii,* Le démantèlement..., *op. cit.*,p. 90-94, doc. n°85.
وفي:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *op. cit.*, p. 36-43, doc. n° 4B.

على ألّا تتعدّى المنطقة التي ستقع تحت الإدارة الفرنسيّة المباشرة الساحلَ السوري الممتدّ من الاسكندرونة حتى طرطوس، على أن تُلحق المناطق الأخرى، بما فيها الساحل اللبناني والمتصرفيّة، بالدولة العربيّة التي سيحكمها الشريف حسين. رفض جورج-بيكو هذا الاقتراح وأكّد أنه لا يجوز أن يعود لبنان الى الوراء ليُضَمّ الى دولة الشريف حسين بعد أن تمتّع بادارة ذاتيّة تحت الحكم العثماني، وأنّ اللبنانيين لن يقبلوا التخلّي عن وضعهم المميّز ولا التراجع عن مطلبهم الحيوي، وهوَ ضمّ بيروت وطرابلس والبقاع الى الجبل[1].

كان هدف بريطانيا إبعادَ فرنسا عن مركز ثقلها وتجذّرها في الشرق الأدنى، أي عن متصرفيّة جبل لبنان التي عملت باريس على انشائها بعد أحداث ١٨٦٠.

اقترح ممثل وزارة الحربيّة، مارك سايكس، على جورج-بيكو إيقاف الاجتماعات الموسّعة ومتابعة المفاوضات معه منفردَين، على أن يَضعا سويّةً نصَّ اتفاقٍ يُعرض على حكومتيهما لإقراره. قَبِل جورج-بيكو الاقتراح وتابع الرجلان العمل. وفي ٣ كانون الثاني ١٩١٦، وضع جورج-بيكو تقريرًا وجّهه الى پول كامبون، سفير فرنسا في لندن، يطلعه فيه على نتائج مفاوضاته مع سايكس ويخبره أنّه رفض الاقتراحات التي تقدّم بها البريطانيّون بشأن سورية لأنها لا تأخذ في الاعتبار وضعَ فرنسا السابق في السلطنة العثمانيّة، وبأنّ سايكس تفهّم الأمر، وأضاف:

«قال لي إنّه فكّر مليًّا بالحجج التي قدّمتها وإنّه يعترف بصوابيّتها.

---

١. محضر اجتماع ٢١ كانون الأوّل في لندن بين جورج-بيكو وممثّلي بريطانيا، في:
Antoine HOKAYEM et *alii, Le démantèlement..., op. cit.*, p. 109-112, doc. n° 96;
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *op. cit.*, p. 43-47, doc. n° 5A.

لم يُبدِ أيّة معارضة جديّة للتخلّي عن الطرح البريطاني المتعلّق بلبنان وبيروت وسهل البقاع، ووافق، بدون صعوبة، على وضع تلك المناطق تحت السيادة الفرنسيّة. ولكنّه عارض بشدّة أن تشمل منطقتنا طرابلس وخطّها الحديدي. إنّه من الضروري، بحسب رأيه، أن يكون للدولة العربيّة، في نقطة ما، منفذٌ على البحر، وأن تملك مرفأ لائقًا يسمح لها بتصدير انتاجها بِحُريّة. ألَحّ مرارًا على الموضوع، مركّزًا على الأهميّة التي يوليها إيّاه العرب. اعتبرتُ أنه من واجبي عدم التراجع لأنّه يبدو لي من غير المقبول أن تقسم منطقتنا الى قسمين(١). سينتج حتمًا عن ذلك صعوبات اداريّة وسياسيّة وعسكريّة، ومن الأفضل العمل، منذ البداية، على تجنّبها(٢).

تابع جورج-بيكو وسايكس العمل وتوصّلا، في مطلع شباط ١٩١٦، إلى اعداد نصّ الاتفاق، فعرضاه على حكومتيهما وكُلّفا بالسفر الى بتروغراد للحصول على موافقة الروس على شروطه، فسلّما، في ١٠ آذار ١٩١٦، مذكّرة الى سازونوف بهذا الخصوص. درست الحكومة الروسيّة النصّ وأعطت جوابها بقبوله، ولكنّها اشترطت، كما أوضحنا في النقطة الثانية من هذا الفصل، أن تحصل بدورها على مناطق إضافيّة على البحر الأسود وفي كردستان.

أجاب پَلِيولوغ (Paléologue) سفير فرنسا في بتروغراد بأن حكومته توافق على الشروط الروسيّة(٣)، وكذلك فعل سفير بريطانيا. أصبحت

١. يعني بهما القسم الواقع الى الشمال من طرابلس، والقسم الواقع الى جنوبها.

٢. راجع النص الكامل لهذا التقرير في:
Antoine HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement...*, *op. cit.*, p. 114-117, doc. n° 98.

٣. رسالة پَلِيولوغ الى سازونوف في:
Ibid., p. 135-136, doc. n° 114: annexe n° 3 à la dépêche politique n° 42 de Paléologue aux Aff. étrangères, le 26 avril 1916.

آنذاك الأمور واضحة للجميع والظروف مؤاتية لإبرام الاتفاق. فما كان من پول كامبون، سفير فرنسا في لندن، إلّا أن وجّه، في ٩ أيّار ١٩١٦، رسالةً الى ادوار غراي (Grey)، وزير خارجيّة بريطانيا، تتضمّن النص النهائي للاتفاق الذي اعدّه جورج-بيكو وسايكس.

أجاب غراي عن رسالة كامبون في ١٦ أيار معلنًا موافقة حكومته على الاتفاق ومعيدًا، باللغة الانكليزيّة، نصّ شروطه. تُعتبر رسالة كامبون وجواب غراي عنها الوثيقتين الأساسيّتين لما اصطُلح على تسميته «اتفاق سايكس-بيكو»(١).

يمكن أن نلخّص مضمون الاتفاق كالآتي: قُسّمت المنطقة التي تضمّ حاليًا لبنان وسورية وفلسطين والاردن والعراق ومقاطعة كيليكيا في تركيّا إلى خمس وحدات: تضمّ الأولى الساحل اللبناني-السوري، مع متصرفيّة جبل لبنان وخليج الاسكندرونة وكيليكيا، وتكون تحت الادارة الفرنسية المباشرة، وأُطلق عليها اسم «المنطقة الزرقاء» لأنها لُوّنت باللون الأزرق على الخارطة المرفقة بالاتفاق؛ تشمل الثانية جنوب العراق، مع بغداد والبصرة، وتكون تحت الإدارة البريطانية المباشرة، وأطلق عليها اسم «المنطقة الحمراء»؛ الثالثة هيَ فلسطين، وقد قُرّر إخضاعها لإدارة دوليّة وعُرفت بـ«المنطقة السمراء»؛ أمّا الداخل، فقسّم الى قسمين، يضمّ الأوّل المدن السوريّة الكبرى وجزءًا من شمال العراق مع الموصل، وأطلق عليه اسم «منطقة أ»، يحكمه العرب ويكون النفوذ فيه لفرنسا، ويضم الثاني شرق الاردن والنقب وقسمًا من قطاع غزة

١. راجع نص رسالة كامبون وجواب غراي عنها في:
Ibid., p. 138-140, doc. n° 117, et p. 142-145, doc. n°122.

وأيضًا في:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *op. cit.*, p. 51-55 doc. n° 6B et p. 56-60, doc. n° 6E.

وقسمًا من صحراء النفود ويمتد شرقًا ليشمل الأراضي العراقيّة الواقعة بين الموصل وبغداد، ومن ضمنها مدينة كركوك. أُطلق عليه اسم «منطقة ب»، يحكمه العرب ويكون النفوذ فيه لبريطانيا.

يترجم اتفاق سايكس-بيكو، وكذلك الاتفاقات المعقودة مع روسيا، الروح الاستعماريّة التي سادت في أوروبا طيلة القرن التاسع عشر، اذ إنّ دول الوفاق الثلاث احتفظت لنفسها بالشواطئ البحريّة وبالموانئ وبالمضائق وبحوضي دجلة والفرات، ودوّلت الأراضي المقدّسة في فلسطين وعزلت الدولة العربيّة في الداخل وحرمتها من منفذٍ على البحر وأرغمتها على الاستعانة بفرنسا في شقّها الشمالي «منطقة أ»، وببريطانيا في شقّها الجنوبي «منطقة ب». ستواجه شعوب المنطقة هذا الوضع بمقاومة عنيدة، ما سيحول دون تطبيق اتفاق سايكس-بيكو كما كان يأمل واضعوه. يضاف الى ذلك أن الدول الموقّعة أدخلت عليه لاحقًا عددًا من التعديلات وأنّ روسيا انسحبت من القتال، بعد أن وقّعت مع الدول الوسطى معاهدة برِسْت-ليتوفسك (Brest-Litovsk) في آذار ١٩١٨، وتخلّت تاليًا عن حصتها في التقسيمات المذكورة.

نشير أخيرًا الى أنّه، عكس ما تؤكّده بعض المراجع التاريخيّة، فإنّ حكومتي باريس ولندن أطْلعتا الشريف حسين وأبناءَه على اتفاقهما. ففي ربيع ١٩١٧، أرسلتا كلًّا من مارك سايكس وفرنسوا جورج-بيكو الى الحجاز للقاء الحسين ووضعه في أجواء تفاهمهما. فوصلا الى جدّة في ١٨ أيّار وعقدا اجتماعات عدّة مع الملك وأبنائه، سيّما مع فيصل، أبرق على أثرها جورج-بيكو الى حكومته يقول:

«إن الملك يعرف الآن مضمون اتفاقنا ولم يبدُ متأثرًا الى الحدّ الذي كنّا نخشاه. إن المنطقة الأرمنيّة الواقعة الى الشمال من الاسكندرونة وأورفا لا تهمّه. يمكننا القول منذ الآن إنّ الدور الفرنسي

في سورية سيكون، في خطوطه الكبرى، شبيهًا بالدور الانكليزي في العراق. ستتعاون مع ممثلي الملك في المناطق الإسلاميّة من سورية بواسطة مستشارينا. أمّا المناطق المسيحيّة، فإن استولينا عليها قبل نهاية الحرب، فسنُنشئ فيها دولةً تكون تحت حمايتنا...»[١].

هكذا اعتبرت باريس ولندن أنّ الأمور أصبحت واضحة للجميع وأنّ العرب سيرضخون للأمر الواقع. ولكن في هذا الظرف بالذات، دخلت ايطاليا على الخط وأصرّت كي يرسم لها حلفاؤها حدود المنطقة التي ستُعطى لها في نهاية الحربَ من تركة «الرجل المريض»، كما جرى بالنسبة الى الفرنسيّين والبريطانيّين والروس.

٤ - اتفاق سان جان دو مورييـن (Saint-Jean-de-Maurienne)

قبل ان تدخل ايطاليا الحرب الى جانب دول الوفاق في العام ١٩١٥، وضعت شروطها في مذكرة مؤرخة في ٢٦ نيسان من تلك السنة. من هذه الشروط أن تحصل، في نهاية الحرب، على منطقة أضاليا (Adalia) في غرب هضبة الأناضول، وأن يُعترف بسيطرتها النهائيّة على ليبيا وعلى الجزر الاثنتي عشرة، وأهمّها رودس، في بحر ايجيه (Egée)، وكانت ايطاليا قد استولت عليها خلال حربها ضدّ الدولة العثمانية في العام ١٩١١، هذا إضافةً الى بعض المطالب المتعلّقة بتوسيع حدود المستعمرات الايطالية في أفريقيا[٢].

---

١. Antoine HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement...*, *op. cit.*, p. 227-229, doc. n° 198: télégr. n° 13 à 18 de Grorges-Picot à Ribot, transmis par Adolphe Riès, agent consulaire de France à Aden, Aden, le 24 mai 1917.

٢. النص الكامل لتلك المذكرة في: *Ibid.*, p. 77-80, doc. 78, Londres, le 26 avril 1915, signé par Paul Cambon, E. Gray, Imperiali et Benckendorf.

بعد أن تمّ التفاهم بين باريس ولندن في اتفاق سايكس-بيكو، أصرّت ايطاليا كي يرسم لها حلفاؤها بدقّة حدود المنطقة التي ستحصل عليها من تركة «الرجل المريض».

انطلقت المفاوضات بجديّة حول الموضوع في ١٩ نيسان ١٩١٧ في سان جان دو موريين، في منطقة الساڤوا (Savoie) الفرنسيّة، حيث اجتمع رؤساء وزراء فرنسا وبريطانيا وايطاليا، ريبو (Ribot) ولويد جورج (Loyd George) وبُزِلّي (Boselli)، بحضور وزير خارجية ايطاليا سونينو (Sonnino). طالب الايطاليّون بان تشمل منطقتهم ولاية إزمير بكاملها، وتعهّد الباقون بدراسة الموضوع[١]. تبودلت بعد ذلك الرسائل بهذا الخصوص وعُقد عددٌ من اللقاءات الجانبيّة. كانت النتيجة عقدُ اتفاق في لندن في ٨ آب ١٩١٧ اعلنت فيه ايطاليا قبولها بما نصّ عليه اتفاق سايكس-بيكو، ووافق الفرنسيّون والبريطانيون على اعطائها في نهاية الحرب، منطقة ادارة مباشرة تشمل إزمير وأضاليا، ولُوّنت على الخريطة المرفقة باللون الأخضر؛ والى الشمال منها، منطقة ثانية، يحكمها الأتراك ويكون النفوذ فيها لإيطاليا، وأطلقت عليها تسمية منطقة «ج»[٢] أو (C).

إن ما ورد في مراسلات مكماهون-الحسين والشروط التي تضمّنها اتفاقا سايكس-بيكو وسان جان دو موريين والتي تضمّنتها

١. لمزيد من التفاصيل حول ما اتُفق عليه في سان جان دو موريين، راجع:
Ibid., p. 221-224, doc. 192 et 194: télégr. n° 767-768 de Ribot à Paléologue, Paris, le 21 avril 1917, et télégr. de Ribot, n° 1107-1109 pour Rome, 2067-2069 pour Londres et 858-860 pour Petrograd, Paris, le 2 mai 1917.

٢. نص اتفاق لندن في:
Ibid., p. 244-246, doc. 213: «Memorandum italien du 8 août relatif au partage de l'Empire ottoman et à la zone italienne en Asie Mineure», Londres, le 8 août 1917.

الاتفاقات مع روسيا، لم تطبّق كما وردت في النصوص الأصليّة لأنّ عوامل عديدة استجدّت وحالت تاليًا دون تطبيقها، نذكر منها:

أ - العامل الأوّل هو التحوّل في سياسة بريطانيا تجاه الشرق الأدنى: ففي نيسان ١٩١٧، أوكلت حكومة لويد جورج الى لجنة خاصة وضعَ دراسة تحدّد المناطق التي يجب أن تُلحَق بالامبراطوريّة البريطانيّة في نهاية الحرب. رفعت هذه اللجنة تقريرها الى الحكومة في أيار ١٩١٧، فطالبت فيه بأن تبسُط بريطانيا رقابتها على فلسطين والعراق وأن تفرضَ تعديلًا لاتفاق سايكس-بيكو يجعل من فلسطين محميّة بريطانيّة تمتدّ حدودها حتى نهر الليطاني وشمال حوران[١].

بعد هذا التقرير، وُلدت عند بعض المسؤولين البريطانيّين فكرةُ ربط مصر والعراق بشبكة من الخطوط الحديديّة وإخضاع المنطقة بكاملها للسيطرة البريطانيّة وإبعاد فرنسا عنها كليّةً[٢]. هنا بدأ صراعٌ خفيّ بين الدولتين المتحالفتين.

ب - العامل الثاني هوَ دخول الحركة الصهيونيّة على الخط: ألحّ الصهيونيّون على بريطانيا كي تساعدهم على انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، فكان وعد بلفور الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧[٣]، تعهّد فيه وزير الخارجيّة البريطاني، بإسم

١. راجع حول هذا التقرير:
Jon KIMCHE, *Le second réveil arabe*, Paris, R. Laffont, 1970, p. 63-65.

٢. Nadine PICAUDOU, *La décennie qui ébranla le Moyen-Orient, 1914-1923*, éd. Complexes, Bruxelles, 1992, p. 82.

٣. النص الانكليزي في:
Antoine HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement..., op. cit.*, p. 260-261, doc. 227: Déclaration Balfour du 2 nov. 1917.

حكومته، بالعمل على إنشاء هذا الوطن. شكّل وعد بلفور أوّل خرقٍ واضح لاتفاق سايكس-بيكو.

ج – العامل الثالث هوَ اندلاع الثورة في روسيا وانسحاب البولشفيك من القتال وتوقيعهم، في ٣ آذار ١٩١٨، معاهدة صلح مع الدول الوسطى، ما زعزع أسس الاتفاقات المذكورة لأنّ روسيا الثورة لم تكتفِ بسحب توقيع الحكومة السابقة، بل إنّها عارضت تطبيق ما كان قد اتفق عليه.

د – العامل الرابع هوَ الضغط الذي مارسه الرأي العام العالمي: ارتفعت في أواخر الحرب، في عددٍ من الدول الأوروبيّة وفي أميركا، أصواتٌ تندّد بالاستعمار وتعارض أن تُضمّ أراضٍ جديدة الى الامبراطوريات الاستعماريّة القائمة، ما أربك حكومتي لندن وباريس ووضع على المحك اتفاق سايكس-بيكو.

هـ – العامل الخامس هوَ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي نادى به الرئيس الأميركي ولسون.

دخلت الولايات المتحدة الحرب الى جانب الحلفاء[١] في نيسان ١٩١٧. وفي ٨ كانون الثاني ١٩١٨، ألقى الرئيس ولسون خطبةً في مجلس الشيوخ حدد فيها، في ١٤ نقطة، الأهداف التي تبغي الولايات المتحدة تحقيقها من دخولها الحرب، وقد عُرفت بمبادئ ولسون الأربعة عشر وأهمّها، على الاطلاق، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. تطرّق المبدأ الثاني عشر الى مستقبل الأراضي العثمانية التي تسكنها

١. أطلقت في البدء تسمية «دول الوفاق الثلاثي» (Triple Entente) على التحالف الذي كان قائمًا بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. ولكن في ما بعد انضمّت ايطاليا الى هذا التحالف ثمّ الولايات المتحدة ودول أخرى، فاطلقت عليه آنذاك تسمية «الدول المتحالفة والمتضامنة» (Puissances alliées et associées)، أو «دول الحلفاء».

شعوبٌ غير تركيّة العِرق، فأعلن أنّه يجب أن تؤمَن لهذه الشعوب امكانيّة العيش بسلام وامكانيّة التطوّر الذاتي دون أن تتعرّض لأية ضغوط[١].

و – العامل السادس هوَ التقسيم الذي اعتمده اللنبي (Allenby) للأراضي العثمانية المحتلّة في ٢٣ تشرين الأوّل ١٩١٨.

بعد انسحاب الجيش العثماني وسيطرة الحلفاء على المنطقة، اعتمد الجنرال اللنبي، القائد الأعلى للجيوش الحليفة، تقسيمًا عسكريًّا مؤقّتًا للأراضي المحتلّة، فأوكل بادارة المنطقة الجنوبية، أي فلسطين، الى البريطانيّين، وبالساحل السوري اللبناني مع المتصرفيّة وسهل البقاع وكيليكيا الى الفرنسيين، وبالمنطقة الشرقية، أي سورية الداخليّة مع مدنها الكبرى، الى فيصل، قائد القوات العربيّة. أمّا العراق، بجنوبه وشماله فظلّ في قبضة بريطانيا. هكذا تبخّرت منطقتا «أ» و«ب» من اتفاق سايكس-بيكو وكانتا تضمّان قسمًا كبيرًا من شمال العراق مع مدينتي الموصل وكركوك.

ز – العامل السابع هوَ تخلّي فرنسا على كُرهٍ منها عن فلسطين والموصل وتكريس التقسيم الذي فرضه اللنبي.

بعد أن استولى البريطانيّون على القدس في أواخر العام ١٩١٧، شعر الفرنسيون أنّ حلفاءَهم لن يطبّقوا اتفاق سايكس-بيكو كما كانوا قد تعهّدوا بذلك. ظلّ الشك يراودهم طيلة العام ١٩١٨. ففي ٢٠ كانون الثاني من تلك السنة، أبرق جورج-بيكو الى حكومته – وكانت قد عيّنته مفوّضًا لها في فلسطين وسورية – آسفًا لعدم مشاركة بلاده بقوّة في الحملة على فلسطين ثمّ أضاف: «**كانت فرنسا غائبة عن تلك الحملة**

١. راجع النص الكامل لمبادئ ولسون الأربعة عشر في:
E. PRECLIN et P. RENOUVIN, *Textes et documents d'histoire*, t. 4, *L'époque contemporaine* (Clio XI), Paris P.U.F., 1957, p. 311-313.

[...] علينا أن نواجه الوضع بصراحة وأن نأخذ بشجاعة الموقف المناسب دون أن نخدع أنفسنا [...]. هناك هزيمة أولى تهدّدنا [...] علينا أن نتغاضى عن الواقع لنُخفيَ الهزائم اللاحقة التي ستحلّ بنا اذا ما استمرّينا طويلًا في الضلال. غدًا سنخسر نفوذنا في فلسطين، وبعد غدٍ في سورية»[١].

في لقاءٍ خاص عُقد في لندن بين كليمنصو ولويد جورج أواخر العام ١٩١٨، أي قبل افتتاح مؤتمر الصلح بأسابيع، أصرّ رئيس الوزراء البريطاني على زميله الفرنسي كي يتخلّى لبريطانيا عن فلسطين والموصل[٢]. قَبِلَ كليمنصو مكرهًا. لم يكن باستطاعة فرنسا آنذاك الوقوف في وجه بريطانيا، لأنّها كانت بحاجة الى دعمها ضدّ ألمانيا في مؤتمر الصلح، ولأنّ لندن كانت تحشد في الشرق الأوسط وفي البلقان، على مختلف جبهات القتال، ما لا يقلّ عن المليون جندي، وكانت تحظى بتأييد واسع في صفوف العرب وفي صفوف الحركة الصهيونيّة. إنّ مشاركة فرنسا الضعيفة في القتال على جبهة فلسطين[٣] والدعاية التي وجّهتها ضدّها المخابرات البريطانيّة والموقف العدائي الذي اتّخذه منها الملك حسين وابناؤه واتخذته الحركات القومية العربية والمنظمّة الصهيونية ضيّقت أمامها مجال المناورة.

١. النص الكامل لبرقية جورج-بيكو في:
Antoine HOKAYEM et *alii*, *Le démentèlement...*, *op. cit.*, p. 296-298, t. n°32 à 38 de Georges-Picot à Pichon, Le Caire, le 20 janvier 1918.

٢. راجع زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط...**، مرجع مذكور، بيروت، دار النهار للنشر، ط ٢، ١٩٧٧، ص ١١٧. راجع أيضًا:
Nadine PICAUDOU, *La décennie que ébranla le Moyen-Orient...*, *op. cit.*, p. 105-106.

٣. شاركت فرنسا بسبعة آلاف جندي فقط في القتال على تلك الجبهة.

ح – العامل الثامن هوَ اقرار مبدأ الانتداب في مؤتمر الصلح.

مع معاهدة فرساي (Versailles)، صدّق مؤتمر الصلح على ميثاق عصبة الأمم في حزيران ١٩١٩. نصّت المادة ٢٢ منه على ولادة نظام الانتداب وأطاحت بجوهر اتفاق سايكس-بيكو الذي يندرج في سياق الإتفاقات الاستعماريّة. اعترفت هذه المادة باستقلال الولايات العربيّة المسلوخة عن السلطنة العثمانيّة شرط أن تساعدَها دولةٌ متقدّمة في ادارة شؤونها ريثما تصبح قادرةً على ادارتها بنفسها. وقد ورد في الفِقرة الرابعة منها ما حرفيّته:

«**إن بعض المجموعات التي كانت في السابق خاضعة للسلطنة العثمانيّة بلغت درجةً من التطوّر تسمح بالاعتراف بها أُممًا مستقلّة، شرط أن توجّه ادارتها نصائح ومساعدة دولة منتدبة، إلى أن تصبح قادرةً على ادارة شؤونها بنفسها**»[١].

صحيحٌ أن سلطات الانتداب غالبًا ما تصرّفت وكأنها تحكم مستعمرات، لكن المسؤولين في باريس ذكّروا المندوبين الساميّين أكثر من مرّة أنّ مهمّة الدولة المنتدبة هيَ التوجيه والارشاد وليس الحكم المباشر. فجورج لايغ (Leygues)، رئيس الوزراء ووزير الخارجيّة مثلًا، أبرق الى الجنرال غورو (Gouraud) في كانون الثاني ١٩٢١ يقول: «**علينا أن ننظّم إدارتي سورية ولبنان طبقًا لروح عصبة الأمم، أي علينا أن نبتعد عن كل ما يُعطي انطباعًا بأنّنا نسعى الى تحويل سورية الى محميّة**»[٢].

١. راجع نص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم في:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *L'Empire ottoman...*, *op. cit.*, p. 304-306, doc. n° 19 A.

٢. Antoine HOKAYEM, *Le Désengagement de la France de Cilicie et l'affermissement de son mandat en Syrie et au Liban* (collection *Documents diplomatiques français*

[...] علينا أن نواجه الوضع بصراحة وأن نأخذ بشجاعة الموقف المناسب دون أن نخدع أنفسنا [...]. هناك هزيمة أولى تهدّدنا [...] علينا أن نتغاضى عن الواقع لنُخفيَ الهزائم اللاحقة التي ستحلّ بنا اذا ما استمرّينا طويلًا في الضلال. غدًا سنخسر نفوذنا في فلسطين، وبعد غدٍ في سورية»[1].

في لقاءٍ خاص عُقد في لندن بين كليمنصو ولويد جورج أواخر العام ١٩١٨، أي قبل افتتاح مؤتمر الصلح بأسابيع، أصرّ رئيس الوزراء البريطاني على زميله الفرنسي كي يتخلّى لبريطانيا عن فلسطين والموصل[2]. قَبِلَ كليمنصو مكرهًا. لم يكن باستطاعة فرنسا آنذاك الوقوف في وجه بريطانيا، لأنّها كانت بحاجة الى دعمها ضدّ ألمانيا في مؤتمر الصلح، ولأنّ لندن كانت تحشد في الشرق الأوسط وفي البلقان، على مختلف جبهات القتال، ما لا يقلّ عن المليون جندي، وكانت تحظى بتأييد واسع في صفوف العرب وفي صفوف الحركة الصهيونيّة. إنّ مشاركة فرنسا الضعيفة في القتال على جبهة فلسطين[3] والدعاية التي وجّهتها ضدّها المخابرات البريطانيّة والموقف العدائي الذي اتّخذه منها الملك حسين وابناءه واتخذته الحركات القومية العربية والمنظمّة الصهيونية ضيّقت أمامها مجال المناورة.

١. النص الكامل لبرقية جورج-بيكو في:
Antoine HOKAYEM et *alii*, *Le démentèlement...*, *op. cit.*, p. 296-298, t. n°32 à 38 de Georges-Picot à Pichon, Le Caire, le 20 janvier 1918.

٢. راجع زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط...**، مرجع مذكور، بيروت، دار النهار للنشر، ط ٢، ١٩٧٧، ص ١١٧. راجع أيضًا:
Nadine PICAUDOU, *La décennie que ébranla le Moyen-Orient...*, *op. cit.*, p. 105-106.

٣. شاركت فرنسا بسبعة آلاف جندي فقط في القتال على تلك الجبهة.

ح - العامل الثامن هوَ اقرار مبدأ الانتداب في مؤتمر الصلح.

مع معاهدة فرساي (Versailles)، صدّق مؤتمر الصلح على ميثاق عصبة الأمم في حزيران ١٩١٩. نصّت المادة ٢٢ منه على ولادة نظام الانتداب وأطاحت بجوهر اتفاق سايكس-بيكو الذي يندرج في سياق الإتفاقات الاستعماريّة. اعترفت هذه المادة باستقلال الولايات العربيّة المسلوخة عن السلطنة العثمانيّة شرط أن تساعدَها دولةٌ متقدّمة في ادارة شؤونها ريثما تصبح قادرةً على ادارتها بنفسها. وقد ورد في الفِقرة الرابعة منها ما حرفيّته:

«**إن بعض المجموعات التي كانت في السابق خاضعة للسلطنة العثمانيّة بلغت درجةً من التطوّر تسمح بالاعتراف بها أُممًا مستقلّة، شرط أن توجّه ادارتها نصائح ومساعدة دولة منتدبة، إلى أن تصبح قادرةً على ادارة شؤونها بنفسها**»[1].

صحيحٌ أن سلطات الانتداب غالبًا ما تصرّفت وكأنها تحكم مستعمرات، لكن المسؤولين في باريس ذكّروا المندوبين الساميّين أكثر من مرّة أنّ مهمّة الدولة المنتدبة هيَ التوجيه والارشاد وليس الحكم المباشر. فجورج لايغ (Leygues)، رئيس الوزراء ووزير الخارجيّة مثلًا، أبرق الى الجنرال غورو (Gouraud) في كانون الثاني ١٩٢١ يقول: «**علينا أن ننظّم إدارتي سورية ولبنان طبقًا لروح عصبة الأمم، أي علينا أن نبتعد عن كل ما يُعطي انطباعًا بأنّنا نسعى الى تحويل سورية الى محميّة**»[2].

١. راجع نص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم في:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *L'Empire ottoman...*, *op. cit.*, p. 304-306, doc. n° 19 A.

٢. Antoine HOKAYEM, *Le Désengagement de la France de Cilicie et l'affermissement de son mandat en Syrie et au Liban* (collection *Documents diplomatiques français*

وبعد عشرة أيّام، كرّر بريان (Briand)، خليفة لايغ على رأس الحكومة، التوجيهات عينها اذ كتب الى غورو ما يأتي: «**إنّ الفرق بين نظام الحماية ونظام الانتداب هوَ أنّه، في الأوّل، تُحِلّ الدولة الحامية سيادتها محلّ سيادة الدولة المحميّة، أمّا نظام الانتداب، فهوَ في جوهره موقّت ويهدف الى جعل سكان الدولة المنتدَب عليها قادرين على ادارة شؤونهم بنفسهم. انّ دور الدولة المنتدَبة اذًا هو إيصال الدولة الواقعة تحت الانتداب الى الاستقلال**»[1].

يثبت هذان الاستشهادان وعشرات النصوص الشبيهة الصادرة عن رجال سياسة ومسؤولين فرنسيّين أن الذهنيّة التي أمْلَت اتفاق سايكس-بيكو سقطت، أقلّه في النصوص ومن الناحية المبدئيّة، أمّا الممارسة، فغالبًا ما أتت مغايرة، ولكن هذا موضوع آخر.

ط - العامل التاسع هوَ الضغط الذي مارسه مصطفى كمال على الفرنسيّين في كيليكيا.

كانت كيليكيا تقع، بحسب اتفاق سايكس-بيكو، ضمن المنطقة الزرقاء، اي منطقة الإدارة المباشرة الفرنسية. استولت عليها القوّات البريطانيّة في أواخر الحرب، ثمّ انسحبت منها ومن المنطقة الساحلية بكاملها لتحلّ محلّها قوّاتٌ فرنسيّة. تعرّض الفرنسيّون في كيليكيا لضغط عسكري كبير من قبل اتباع مصطفى كمال، فقرّروا في النهاية التخلي عنها وعن مشروع تحويلها الى وطن قومي للأرمن الناجين من مذابح الحرب. فعقدوا مع الكماليّين، بهذا الخصوص، اتفاقين، الأوّل في

relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat, 1914-1946, tome III), Beyrouth, Les Editions Universitaires du Liban, Paris, L'Harmattan, 2016, p. 84-85, doc. n° 2: t n° 40-43 du 9 janvier 1921.

١. نص رسالة بريان الى غورو في:

Ibid., p. 90-91, doc. n° 6: lettre n° 95, Paris, le 20 janvier 1921.

لندن، في آذار ١٩٢١[1]، والثاني في أنقره، في تشرين الأوّل ١٩٢١[2]، أدّيا الى انسحاب كامل للقوّات الفرنسيّة من كيليكيا وتهجير عشرات الآلاف من الأرمن ومن الطوائف المسيحيّة الأخرى.

نستطيع أن نقول، في ختام هذا الفصل، إنّ اتفاق سايكس-بيكو لم يطبّق منه إلّا شطرٌ يسير، بعد أن توشّح بوشاح الانتداب: تحوّلت فلسطين الى وطن قومي للشعب اليهودي، وضُمّ إلى العراق الجزءان العراقيان من منطقتي «أ» و«ب» مع مدينتي الموصل وكركوك. وما تبقّى من منطقة «ب» توزّع بين شرق الأردن وسورية والعراق والحجاز. أما كيليكيا، فاستعادها الأتراك كما ذكرنا.

سرعان ما تخلّت بريطانيا عن العراق وسلّمته الى فيصل بن الحسين، وسلّمت أخاه عبدالله امارة شرق الاردن وفصلتها عن فلسطين في العام ١٩٢٢؛ واستطاعت أن تحقّق ما تعهّدت به للحركة الصهيونيّة في وعد بلفور.

١. راجع:

Ibid., p. 115-118, doc. n° 21: texte de l'accord franco-turc de Londres du 11 mars 1921.

٢. النص في:

Ibid., p. 261-266, doc. n° 106: texte de l'accord d'Angora du 2 oct. 1921.

الفصل الرابع

انسحاب العثمانيّين والصراع على السلطة في بيروت ودمشق ومتصرفية جبل لبنان في تشرين الأول ١٩١٨[١]

بعد ثورة البولشفيك وانسحاب روسيا من القتال، خفّ الضغط على العثمانيّين على جبهة القوقاس (Caucase). سمحت لهم معاهدة برست-ليتوفسك (Brest-Litovsk) باستعادة قسم من الأراضي التي كانت روسيا القيصرية قد استولت عليها، منها كارس (Kars) وباطوم (Batoum). لم يكتفِ الأتراك بذلك، بل أخذوا ينظرون الى ما وراء القوقاس، ووضعوا نصب أعينهم باكو (Bakou)، التي استطاعوا فعلًا الاستيلاء عليها في ١٦ أيلول. على الرغم من هذا النصر المحدود جغرافيًا، فإن كلّ المعطيات كانت تشير، في خريف هذا العام ١٩١٨، الى أنّ الدول الوسطى قد خسرت الحرب. على الجبهة الغربية، استطاع الفرنسيّون والأميركيّون، تدعمهم فرق بريطانيّة وبلجيكيّة، اختراق الخطوط الدفاعية الألمانيّة. في فلسطين، أحرز اللنبي، في ١٩ أيلول، انتصارًا حاسمًا على العثمانيّين ودفع بقوّاته نحو الشمال. ذُعِر الموظّفون والحكام الأتراك فأخلوا دمشق وبيروت ومتصرفيّة جبل لبنان في ٣٠ أيلول، فيما كانت فلول الجيش التركي تنسحب باتجاه حلب

١. راجع دراستنا «الصراع على السلطة في دمشق وبيروت ومتصرفيّة جبل لبنان في تشرين الأوّل ١٩١٨» في **بحوث مهداة الى الأباتي بولس نعمان**، منشورات جامعة الروح القدس-الكسليك، معهد التاريخ ١٤، ٢٠٠٨، ص ٧٧-١٠٧.

والأناضول. في العراق توجّهت الفرق الانكليزية نحوَ الموصل. في البلقان سحقت القوّات الحليفة، بقيادة الجنرال الفرنسي فرانشيه ديسبيريه (Franchet d'Esperey)، انطلاقًا من سالونيك، الجيش البلغاري، ما أرغم صوفيا (Sofia) على طلب وقف اطلاق النار (٢٦ أيلول). أصبحت تراقيا الشرقية والعاصمة استانبول مهدّدتين، ما دفع بحكومة طلعت باشا الاتحاديّة الى تقديم استقالتها الى السلطان الجديد محمّد السادس[١]. وفي ١٤ تشرين الأوّل، تألفت حكومة جديدة برئاسة أحمد عزّت باشا وهيَ التي ستوقّع مع الحلفاء هدنة مودرس (Moudros) في ٣٠ تشرين الأوّل ١٩١٨[٢].

بعد انسحاب العثمانيين من فلسطين وسورية ولبنان، بدأ صراع للاستيلاء على السلطة في بيروت والمتصرفيّة ودمشق وبقية المدن السورية بين ثلاث قوى محليّة: الأولى ممثّلة بالأسرة الهاشمية وعلى رأسها الأمير فيصل ابن الشريف حسين ملك الحجاز ومُطلق الثورة العربيّة في العام ١٩١٦؛ والثانية هي أسرة الأمير عبد القادر الجزائري، المقيمة في دمشق، يتزعمّها اثنان من أحفاده هما الأمير محمد سعيد وأخوه عبد القادر؛ أمّا الثالثة فتضمّ عددًا من الوجهاء والقياديّين الوطنيّين السوريّين. في المتصرفية، توخّى المسؤولون الحذر ريثما تتبلور الأوضاع. كانت هذه القوى المحليّة تعلم أنّ للدول الاستعمارية الكبرى أطماع في المنطقة وأنّها خططت للاستيلاء عليها.

---

١. لمزيد من التفاصيل راجع:
Paul DUMONT et François GEORGEON, "La mort d'un Empire 1908-1923", in *Histoire de l'Empire ottoman...*, *op. cit*, p. 633-638.

٢. نص هدنة مودرس في:
Antoine HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement...*, *op. cit.*, p. 401-403, doc. n° 376.

١ - سيطرة الجزائريّين على السلطة في دمشق وتنحيتهم

عشيّة انسحاب الأتراك من دمشق، نظّم الأخوان محمّد سعيد وعبد القادر الجزائريّان ميليشيا من المغاربة المقيمين في العاصمة السوريّة. يؤكّد محمّد سعيد في مذكّراته أنّه فعل ذلك بموافقة جمال باشا الصغير المعروف بالمرسيني، قائد الجيش التركي[١]. كان هدفه من ذلك حماية المدينة وحماية انسحاب الأتراك[٢]. في ٣٠ أيلول، اجتمع عددٌ من وجهاء دمشق في دار البلديّة واختاروا الأمير محمّدًا سعيدًا رئيسًا للحكومة الموقّتة، فرفع العلَم العربي[٣] على الدار المذكورة مكان العلم العثماني، وأبرق الى بيروت والى مختلف المدن السوريّة معلنًا قيام حكومة عربيّة في دمشق باسم الشريف حسين وداعيًا الناس إلى الهدوء والسكينة.

ما كانت علاقة الأخوين الجزائريين بحركة الحسين؟

بعد أن استقرّت اسرة الأمير عبد القادر في دمشق، في العام ١٨٥٥، تبوّأ عددٌ من أبنائها مناصب محترمة في الدولة العثمانيّة. ولكن خلال الحرب العالميّة الأولى، تعرّض بعضهم للاضطهاد ونُفي قسمٌ منهم الى بروسّه. فالأمير عمر مثلًا، ابن الأمير عبد القادر الكبير، اتُّهم بأنه مقرّب من الفرنسيّين، فحُكم عليه بالاعدام ونُفِّذ الحكم في حزيران ١٩١٦[٤].

---

١. حلّ جمال باشا المرسيني، الملقّب بالصغير، في أواخر العام ١٩١٧، محلّ جمال باشا السفّاح في قيادة الجيش التركي الرابع.

٢. راجع، حول هذه النقطة، الدكتور علي سلطان، **تاريخ سورية ١٩١٨-١٩٢٠**، دمشق طلاسدار، ١٩٧٨، ص ١٧-١٨.

٣. هذا العلم هو علَم الثورة العربيّة وألوانه أربعة وهي الأبيض، رمز الأمويّين، والأسود، رمزُ العبّاسيّين، والأخضر، رمز الفاطميّين، والأحمر، رمزُ الأسرة الهاشميّة.

٤. احتجّت وزارة الخارجيّة الفرنسيّة لدى حكومة استانبول، بواسطة الحكومة الأميركية، على إعدام الأمير عمر، وهدّدت بالانتقام له. راجع التفاصيل في الرسالة التي وجّهها رئيس

أما محمد سعيد وعبد القادر فكانا أيضًا في المنفى وعادا بعد ذلك الى دمشق واتصلا بزعماء الحركة العربيّة وبالأمير فيصل. لكنّ الكولونيل البريطاني لورانس (Lawrence)[١] أبدى تحفّظًا وريبةً تجاههما، متّهمًا إياهما بالعمالة سرًّا للأتراك[٢].

في أوائل تشرين الثاني ١٩١٧، خطّط لورانس، انطلاقًا من العقبة، لنسف جسرٍ على اليرموك، بهدف قطع الخط الحديدي بين دمشق والمدينة المنوّرة وإعاقة مواصلات الجيش العثماني. وبينما كان يجري التحضير للعمليّة، وصل عبد القادر الجزائري واقترح أن يشارك فيها، متعهّدًا بتأمين فرقة مساعدة من دروز القرى التي يملكها في المنطقة الشماليّة من وادي اليرموك. قَبِلَ الأمير فيصل العرض وطلب من لورانس أن يتعاون مع عبد القادر، فدرسا معًا تفاصيل العمليّة. وبينما كانت الفرقة في طريقها الى المكان المحدّد، توارى الأمير الجزائري عن الأنظار، فاعتبر لورانس أنّه خانه وأنّه ذهب ليُطلع الأتراك على الأمر.

الوزراء الفرنسي ووزير الخارجيّة، أريستيد بريان (Aristide Briand) إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجيّة، النائب جورج لايغ (Leygues)، بتاريخ الأوّل من تموز ١٩١٦، في:
A. HOKAYEM et *alii*, Le démantèlement.., *op. cit.*, p. 153-154, doc. nº 133.

١. توماس ادوار لورانس (Thomas Edward Lawrence) (١٨٨٨-١٩٣٥)، مغامر وكاتب بريطاني. أرسلته المخابرات البريطانيّة، في كانون الأول ١٩١٦، إلى الحجاز حيث التحق بالأمير فيصل، ابن الشريف حسين، واهتمّ بتنظيم قوات الثورة العربيّة. كان يحلم بإنشاء امبراطوريّة عربية كبرى مستقلّة في الشرق الأوسط.

٢. نجد في رسائل لورانس، كما في مؤلّفاته المتعلّقة بالقضيّة العربيّة، الموقف نفسه من الأخوين عبد القادر. ففي تقريروضعه في حزيران ١٩١٩، يؤكّد لورانس أنهما مصابان بالجنون وأنّهما تعهّدا لحكومة استانبول، قبل عودتهما من بروسّة، بالعمل ضدّ الحركة التي يقودها الشريف حسين، وأنّ تقرّبهما من فيصل لم يكن إلا خدعة... راجع:
Jeremy WILSON, *Lawrence d'Arabie*, traduit de l'anglais, Paris, éd. Denoël, 1994, p. 1199-1200, note 60.

عُدّلت الخطة واختير جسر غير الذي كان مقصودًا في الأساس، وعلى الرغم من ذلك فشلت المحاولة، فاعتبر الجميع أن عبد القادر هو المسؤول. فحقد لورانس عليه وأضمر له الشرّ[١].

بعد هذه الحادثة بأسابيع، استقرّ لورانس لبعض الوقت في واحة الأزرق، ومن هناك قرّر القيام بعمليّة استطلاع في درعا، لكنّ الأتراك اشتبهوا به فأوقفوه وقادوه الى أحد المراكز العسكريّة حيث ضربوه بوحشيّة واعتدوا عليه جنسيًّا. شكّل هذا الاعتداء صدمةً في حياة لورانس، فاتّهم عبد القادر بأنه هو الذي أعطى أوصافه للأتراك الذين استطاعوا التعرّف إليه، ما زاد في سخطه على الأمير الجزائري[٢]. وقد كرّس لورانس فصلًا كاملًا من **أعمدة الحكمة السبعة** ليروي تفاصيل هذه الحادثة[٣].

في أواخر تموز ١٩١٨، أوكل جمال باشا الصغير الى الأمير محمّد سعيد الجزائري مهمّة الاتصال بالأمير فيصل للتوسّط بينه وبين الأتراك. كتب الجزائري بهذا الخصوص إلى الأمير الهاشمي الذي ضرب له موعدًا وزوّده برسالة الى القائد التركي يحدّد فيها شروطه، وأهمّها أن يقبل الأتراك بإقامة اتحاد فدرالي بين الترك والعرب. نقل محمّد سعيد الرسالة الى جمال باشا الذي كتب بهذا الخصوص الى

١. لمزيد من التفاصيل حول هذه العمليّة راجع:
T. E. LAWRENCE, *Les sept piliers de la sagesse*, chap. LXX à LXXVII, Paris, Folio Gallimard, 1992, p. 553-614.

٢. راجع حول هذا الموضوع رسالة لورانس الى الضابط ستيرلنغ (Stirling) بتاريخ ٢٨/٦/١٩١٩ في:
T. E. LAWRENCE, *Dépêches secrètes d'Arabie. Lettres de T. E. Lawrence*, Collection Bouquins, Paris, Robert Laffont, 1992, p. 593-595.

٣. T. E. LAWRENCE, *Les sept piliers..., op. cit.*, chap. LXXX, p. 631-640.

استانبول، لكنّ أنور باشا وجماعته رفضوا الفكرة، وظلّت الأمور على ما كانت عليه حتى نهاية الحرب[1].

إنّ حسن العلاقة بين الأخوين الجزائريّين والأتراك وتوتّرها بينهما وبين لورانس سيؤدّيان إلى صدامات في دمشق يوم دخول القوّات العربيّة إليها.

إبتدأ الأمير محمّد سعيد، بعد إمساكه بزمام السلطة في العاصمة السوريّة في ٣٠ أيلول كما ذكرنا، بأداء «**قسم الولاء والإخلاص**» للملك حسين وبرفع العلم العربي[2]. إنّه يؤكّد في مذكّراته أنّه اتفق مع فيصل على هذا الأمر عندما اجتمع به في وهيد، غربيّ معان، في آب ١٩١٨، وهدفهما من ذلك إعلان الاستقلال قبل وصول الجيوش الأجنبيّة، كما يؤكد أنّ الشريف ناصر، الذي دخل دمشق صبيحة الأوّل من تشرين الأول، فوّض إليه إدارة الحكومة ريثما يصل فيصل[3].

نجد تفاصيل أخرى في بعض المصادر حول نشأة حكومة محمد سعيد الجزائري. إنّ يوسف الحكيم، مثلًا، يروي في مذكراته أنّ فريقًا من «**الوجهاء والمفكّرين الدمشقيّين**» اجتمعوا في بهو المجلس البلدي في دمشق «**وقرّروا إقامة حكومة موقّتة تحول دون الفوضى، ريثما تصل**

١. راجع، حول هذه المفاوضات، الدكتور توفيق برّو، **القضيّة العربيّة في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤-١٩١٨**، دمشق، طلاسدار، ١٩٨٩، ص ٤٥٠-٤٥٢.
٢. راجع بعض التفاصيل في يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، طبعة ثالثة، دار النهار، بيروت ١٩٨٦، ص ١٩. يجعل الحكيم من ٢٧ أيلول تاريخ تسلّم الأمير الجزائري الحكم في دمشق؛ الأصحّ هو ٣٠ أيلول.
٣. الأمير سعيد الجزائري، **جهاد نصف قرن**، اعداد انور الرفاعي، المطبعة العموميّة بدمشق، دمشق [١٩٥٢]، ص ١٠٣ و١٠٥؛ وأيضًا خيريّة قاسميّة، **الحكومة العربيّة في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠**، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ص ٤٨.

الجيوش المظفّرة»، واختاروا لرئاسة هذه الحكومة الأمير سعيد الجزائري[1].

لكنّ الرواية التي نجدها في كتابات لورانس وفي رسائله، كما في مذكّرات عدد من مؤيديّ فيصل، تختلف عمّا ذكرناه سابقًا، إذ إنّها تعطي الانطباع بأن الأخوين الجزائريين اغتصبا السلطة في دمشق ولم يتسلّماها لا بموافقة فيصل ولا بناءً على طلب من الوجهاء الدمشقيّين. فالدكتور أحمد قدري[2] مثلًا يقول في مذكّراته إنّ القوات العربيّة، عندما دخلت دمشق، وجدت الأعلام العربيّة ترفرف على مؤسّساتها الرسميّة ويتابع: «**كنّا كلّفنا رضا باشا الركابي وشكري الأيوبي بتشكيل حكومة وطنيّة في دمشق، دون انتظار دخولنا، بعد أن لم يعد في إمكان القوى التركيّة المقاومة. إلا أنّ رضا باشا لم يكن في دمشق، إذ عيّنته القيادة العثمانية قائدًا عامًّا للاستحكامات التي فكّروا بإقامتها حول المدينة للدفاع عنها. فاضطلع بذلك شكري باشا الأيوبي ورفع العلم العربي بعد ظهر ٣٠ سبتمبر على دار الحكومة، وكان طيّب القلب فوحّد مساعيه مع الأمير سعيد الجزائري وأخيه عبده[3]، وقَبِلَ تقدّمهما عليه. وعندما بلغتُ السراي، كان لورانس قد وصل اليها، فدُهشنا من ذلك لأنّ المذكورين لم يكونا من الوطنيّين الذين يعملون مع فيصل، وإنّما كانا يعملان مع رجال الحكومة العثمانية ولهما صلة بفرنسا**»[4].

يتابع قدري سرده لما حدث، فيذكر أن الأخوين الجزائريين حاولا استمالة الشريف ناصر اليهما، وكان هذا الأخير قد دخل

١. يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، مرجع مذكور، ص ١٩.
٢. هو طبيب. كان ضابطًا في الجيش التركي، ثمّ في قوّات الثورة العربيّة.
٣. المقصود به عبد القادر المعروف بعبده.
٤. الدكتور أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، الطبعة الثانية، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٣، ص ٧٣-٧٤.

المدينة مع فرقة من الخيّالة العرب، ولكنّ لورانس استدرك الأمر، فاتفق مع الشريف على خلع الجزائريّين، فاستدعاهما للحال الى السراي وأبلغهما القرار وهدّدهما باستعمال القوّة ضدّهما إن هما أبديا أية مقاومة[1].

أمّا ما كتبه لورانس في **أعمدة الحكمة السبعة** وفي عدد من رسائله حول هذا الموضوع، فإنه ينضح بحقده على الأخوين الجزائريّين. إنّه ينعتهما بالتعصّب الديني وينقل عن لسان شكري الأيوبي أنّ عبد القادر ومحمّدًا سعيدًا اعتمدا على الميليشيا التي نظّماها وسيطرا بالقوّة على السلطة، وأزاحا «**لجنة فيصل**» التي كانت مجتمعةً وتستعدّ لإدارة شؤون المدينة[2].

وفي رسالة وجّهها إلى الضابط الانكليزي ستيرلنغ (Stirling) بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٩، يعطي لورانس تفاصيل إضافيّة عن الموضوع، ويؤكّد أن فيصلًا هو الذي طلب منه «**التخلّص منهما**». ويختم رسالته بهذه الجمل: «**إذا كان يوجد في سوريّة آنذاك شخصان يستحقّان الموت شنقًا أو رميًا بالرصاص، فهذان الشخصان هما دون شك الأخوان الجزائريّان. آسف كثيرًا للحريّة التي تُركت لمحمّد سعيد، لقد طالب فيصل بسجنه أكثر من مرّة...**»[3].

حال وصوله الى دمشق في الأول من تشرين الأول، نصّب لورانس نفسه ممثّلًا للأمير فيصل، فعمد، كما ذكرنا، الى عزل الأمير محمّد سعيد الجزائري من الحكم وإعلان قيام حكومة عسكريّة برئاسة

١. المصدر نفسه، ص ٧٤.
٢. T. E. LAWRENCE, *Les sept piliers...*, *op. cit.*, p. 923-924.
٣. T. E. LAWRENCE, *Dépêches secrètes...*, *op. cit.*, p. 594.

شكري الأيوبي، نيابةً عن رضا الركابي الذي لم يكن قد عاد إلى دمشق بعد[1].

انسحب الأخوان الجزائريّان على مضض. ولكن بعد ظهر الأول من تشرين الأوّل بدأت الفوضى تدبّ في دمشق، وفي ليل ١ الى ٢ تشرين الأول، اندلعت ثورة حقيقيّة في المدينة، فتدفّقت إلى شوارعها قوّاتٌ درزيّة وبدويّة وقامت بأعمال نهب. لكنّ القوات العربيّة تدخّلت بسرعة، بطلب من لورانس، وكسحت برشاشاتها الأحياء المضطربة، فقمعت حركة التمرّد موقعة أكثر من عشرين قتيلًا في صفوف المتسلّلين. وقد اتّهم لورانس، في مؤلّفاته وفي مراسلاته، الأخوين الجزائريين بأنّهما مسؤولان عن هذه الحركة، وبأنّهما حرّضا أتباعهما كما حرّضا الدروز مدّعِيَيْن أنّ الهاشميّين ومؤيّديهم هم دُمى تحرّكها بريطانيا كما تشاء، وطالبين من الجميع القيام بعمل ما دفاعًا عن الدين[2].

إن شهادات المعاصرين في حكومة محمد سعيد وعبد القادر الجزائريّين لم تكن دائمًا سلبيّة كما يصوّرها لورانس والمقرّبون من بريطانيا ومن الهاشميّين. إنّ عددًا من هؤلاء المعاصرين أثنوا على الإجراءات التي اتّخذها الأخوان الجزائريّان آنذاك. فيوسف الحكيم مثلًا كتب حول هذه النقطة: «**حين بدأ جلاء الجيش التركي عن دمشق وضواحيها [...]، أخذ الغوغائيّون يلعبون دورهم، وخشي عقلاء**

١. لمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط**...، مرجع مذكور، ص ٧٨؛ خيريّة قاسميّة، المرجع المذكور، ص ٤٩؛ Jeremy WILSON, *op. cit.*, p. 611; T. E. LAWRENCE, *Les sept piliers...*, *op. cit.*, p. 929; *idem*, *La révolte dans le désert (1916-1918)*, traduit de l'anglais, Payot, Paris, 1928, p. 458.
٢. Jeremy WILSON, *op. cit.*, p. 614 et p. 1201-1202, note 71; T. E. LAWRENCE, *Les sept piliers...*, *op. cit.*, chap. CXXI, p. 934.

المجتمع من الفوضى واختلال الأمن قبل وصول الجيش العربي وحلفائه. فقام الأمير سعيد الجزائري وأخوه الأمير عبد القادر، المشهور بعبده، وأبناء عمّهما، على رأس مفارز من المغاربة المستوطنين دمشق، يطوفون المدينة محافظةً على أمنها وهدوئها واطمئنان سكّانها، شاملين أحياء الأقليّات بعناية خاصة وقايةً لها من شرّ رعاع لا يخلو من أمثالهم بلد، وتلك شيمة ورثها الأمراء وذووهم من آبائهم وجدّهم المرحوم عبد القادر[1]، وحذا حذوهم في قسمي الميدان كبار آل مهايني وسكر، فاستحقوا أجمل الثناء[2].

نستخلص ممّا سبق أن لورانس وعملاء الانكليز بصورة عامة ومؤيّدي فيصل كانوا يخشون أن تفلت السلطة في دمشق من أيديهم، خصوصًا أنّ الأخوين الجزائريّين، حفيدي عبد القادر الكبير، كانا يشكّلان خصمين خَطِرَين للهاشميّين: فأُسرَتُهما الكريمة النسب، وتاريخ جدّهما العريق ومكانتهما في العالم الاسلامي ووزنهما السياسي في سورية وعلاقاتهما بفرنسا، كانت كلّها تخوّلهما الطموح الى الحكم والوقوف في وجه المخططات الانكليزيّة - الحجازيّة، وهذا ما دفع بلورانس إلى الاسراع في التخلّص منهما.

٢ - دخول فيصل واللنبي دمشق

ما كانت هويّة الفرق العسكريّة التي دخلت دمشق توًّا بعد انسحاب العثمانيّين، أكانت عربيّة أم بريطانيّة؟

١. إشارة الى الحماية التي أمّنها الأمير عبد القادر ومغاربته للمسيحيّين وللأحياء التي يسكنونها في دمشق، خلال أحداث ١٨٦٠.

٢. يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، مصدر مذكور، ص ١٩.

أثار الجواب عن هذا السؤال جدلًا بين المؤرّخين لأنّ له أبعادًا سياسيّة مهمّة نوضحها بما يأتي:

في ربيع ١٩١٨، وجّه سبعة من الزعماء العرب المقيمين في مصر مذكّرة الى الحكومة البريطانيّة، سُلّمت الى المكتب العربي في القاهرة، يستوضحونها سياستَها تجاه الأقطار العربيّة ويسألون عن مصير هذه الأقطار بعد انتهاء الحرب.

في ١٦ حزيران من السنة نفسها، أرسلت لندن جوابها وهو يُعرف بـ «التصريح الموجّه الى السبعة»، قسّمت فيه الحكومة البريطانيّة المنطقة التي كان يطالب الحسين باستقلالها إلى أربعة أقسام. يضمّ القسمان الأول والثاني البلاد العربيّة التي كانت مستقلّة قبل الحرب والتي حرّرها العرب بأنفسهم، تعترف بريطانيا بالسيادة التامة للعرب على هذه الأراضي.

أما القسم الثالث، فيضمّ المناطق التي حرّرتها الجيوش الحليفة، فأكّدت لندن «**أن الحكومة المقبلة لهذه الأقاليم يجب أن تقوم على مبدإ موافقة المحكومين**».

يبقى القسم الرابع وهو يضمّ الأراضي التي كانت لا تزال تحت النير التركي، أي الولايات السورية ومتصرفيّة جبل لبنان وولاية الموصل، فورد في التصريح «**أنّ الشعوب المضطهدة في هذه الأراضي يجب أن تفوز بالحريّة والاستقلال**»[1].

على الرغم من أهميّة ما ورد في التصريح عن القسمين الثالث والرابع، فإنّ العرب أبدوا اهتمامًا خاصًا بما ورد بشأن القسم الثاني،

١. راجع، حول التصريح الموجّه إلى السبعة، جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، مرجع مذكور، ص ٣٧٨-٣٨٢؛ راجع نصّ التصريح كاملًا في المرجع نفسه، الملحق (د)، ص ٥٨٦-٥٨٨.

أي الأراضي التي حرّروها بأنفسهم والتي يجب أن تتمتّع بالسيادة التامة. هنا تكمن أهميّة القول إنّ القوات العربيّة هي التي دخلت دمشق قبل القوات البريطانية. ولكن كيف جرت الأمور بالضبط؟

من المؤكّد أن فرقة الخيّالة الأستراليّة وفوجًا من الخيّالة السباهيّة الفرنسيّين وصلا إلى ضواحي دمشق في ٣٠ أيلول الساعة الواحدة بعد الظهر. وللحال صدر أمرٌ من القيادة العامّة البريطانيّة يطلب منهما وقف تقدّمهما نحو المدينة[١]. لكنّ السجلّ الميداني اليومي للقوات الأستراليّة يظهر أن لواء الخيّالة الثالث الأسترالي دخل دمشق في الأوّل من تشرين الأوّل حوالي الساعة السادسة صباحًا، وأنّ قائد الفوج العاشر الذي كان في الطليعة، عندما بلغ مبنى البلديّة، دخله ووجد فيه الأمير محمّد سعيد الجزائري محاطًا بمجموعة من الأعيان والوجهاء، فقام الأمير وحيّا القائد قائلًا بواسطة المترجم: «**باسم أهالي دمشق أرحّب بالجيش الانكليزي**»، وقَبِلَ أن يسلّمه المدينة. لكنّ الخيالة الأستراليّين غادروا دمشق حوالي الساعة السابعة واتّجهوا شمالًا لمطاردة فلول الجيش التركي. نجد رواية مشابهة في مذكرات الأمير سعيد الجزائري الذي يؤكّد دخول الأستراليّين دمشق قبل القوات العربيّة التي كان يقودها الشريف ناصر. يبدو أنّ هذا الأخير لم يصل الى المدينة إلا حوالي الساعة السابعة والنصف أو الثامنة صباحًا[٢].

١. راجع:
Elie KEDOURIE, *England and the Middle East...*, *op. cit.*, p. 119-120.

٢. راجع، حول دخول القوّات الأستراليّة دمشق، زين نور الدين زين، المرجع المذكور، ص ٧٧-٧٨، وأيضًا ص ٢١٦-٢١٧، الحاشية ٣؛
Jeremy WILSON, *op. cit.*, p. 610 et surtout p. 1200-1201, note 65; Jean BERAUD VILLARS, *Le Colonel Lawrence ou la recherche de l'absolu,* Albin Michel, Paris, 1955, p. 275.
راجع أيضًا الأمير سعيد الجزائري، المصدر المذكور، ص ١٠٣-١٠٤.

أما لورانس فلم يدخل دمشق إلا في الساعة التاسعة، فغضب غضبًا شديدًا عندما علم أن الأستراليّين كانوا أوّل الواصلين، لأن تصريح الحكومة البريطانيّة الموجّه إلى السبعة كان في ذهنه، وكان يرغب في أن تحتلّ القوات العربيّة، قبل سواها، المدينة لكي تخضع سورية للسيادة العربيّة. بعده مباشرةً وصل الجنرال شوفل (Chauvel)، القائد الأعلى للقوات الأستراليّة، واتّجه فورًا نحو مبنى البلديّة حيث التقى لورانس والأيوبي. ولمّا علم أنّ هناك حكومة عربيّة نُصّبت باسم الملك حُسين، رفض الاعتراف بها. إنّ القوات الأستراليّة قاتلت بضراوة في الأيّام التي سبقت انسحاب الأتراك، وتُوِّجت تضحياتها بدخول خيّالتها دمشق قبل سواهم، لذا كان شوفل يرفض أن يُسرق منه النصر ويُنسب الى العرب، وقد تسبّب ذلك بتوتّر العلاقة بينه وبين لورانس[١].

في ٢ تشرين الأوّل، دخل دمشق ألوفٌ من الجنود البريطانيّين مع فرقة صغيرة من الجنود الفرنسيّين، فاخترقوا المدينة متجهين شمالًا لملاحقة الجيش التركي المنسحب. وفي الثالث من الشهر نفسه، وصل اللنبي ونزل في فندق فيكتوريا، وثبّت الركابي - وكان قد عاد إلى دمشق - في رئاسة الحكومة الموقّتة في المنطقة الداخليّة. وفي اليوم عينه وصل الأمير فيصل في قطار من درعا[٢]، فكُلّف الضابط الانكليزي هيوبرت يانغ (Young) باستقباله باسم اللنبي[٣]، وقصد الأمير توًّا فندق فيكتوريا حيث اجتمع بالقائد العام البريطاني لأوّل مرّة[٤]. وكان هذا

١. Jeremy WILSON, *op. cit.*, p. 611-612.

٢. تؤكّد معظم المصادر أن اللنبي دخل دمشق قبل فيصل. راجع على سبيل المثال:
T. E. LAWRENCE, *Les sept piliers...*, *op. cit.*, p. 942.

٣. H. YOUNG, *The Independence of Arabs*, London, 1933, p. 255.

٤. راجع، حول دخول فيصل دمشق، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق فتحي صفوة، الدار العربيّة للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٨٦-١٨٨.

الأخير قد تلقى تعليمات واضحة من حكومته بشأن علاقة الحلفاء بفيصل وبشأن مستقبل الأراضي العربيّة المحرّرة من النير العثماني. لنا عودة الى الحديث الذي جرى بين الرجلين.

٣ - بيروت ومتصرفيّة جبل لبنان بين اتفاق سايكس-بيكو وتطلّعات الحكومة العربيّة في دمشق

سلّم الوالي العثماني، اسماعيل حقي بك، عند انسحابه من بيروت، شؤون الحكم الى رئيس البلديّة عمر الداعوق. وسلّم المتصرّف، ممتاز بك، إدارة الجبل في بعبدا، إلى حبيب فيّاض، رئيس البلديّة. وكان الأمير محمّد سعيد الجزائري، عقب تولّيه السلطة، قد أبرق إلى المدن السوريّة المختلفة وإلى بيروت، يخبر المسؤولين بانهزام الجيش التركي وبقيام حكومة عربيّة في دمشق باسم الملك حسين، ويطلب منهم إنشاء حكومات مماثلة وحثّ السكّان على التزام الهدوء. وقد تلقّى البطريرك الماروني بدوره برقيّةً هذا نصُّها[١]:

«غبطة بطريرك الطائفة المارونية،

«إنّه بعون اللّه تأسّست الحكومة العربيّة المستقلّة باسمنا. فنطلب منكم، باسم العربيّة والوطنيّة، أن تؤسّسوا الحكومة عندكم في جبل لبنان.

٢٥ ذي الحجّة ١٣٣٦،

رئيس الحكومة السوريّة، سعيد ابن الأمير علي باشا الجزائري».

لم يُجب البطريرك على البرقيّة بل فضّل الانتظار ريثما تتبلور

١. نقلًا عن يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ٢، بيروت، بدون تاريخ، ص ٨٦٧؛ زين نور الدين زين، المرجع المذكور، ص ٧٤.

الأمور. لكنّ موظّفي المتصرفيّة اجتمعوا في بعبدا وانتخبوا الأميرين مالك شهاب وعادل ارسلان لإدارة شؤون الجبل بصورة مؤقتة. فأبرق الأميران إلى البطريرك يطلعانه على ما جرى، فوجّه بدوره، في الخامس من تشرين الأوّل، برقيّةً إلى الأمير مالك شهاب يحثّه فيها على المثابرة على «**إدارة الحكومة المؤقتة بحزم وحكمة**»، ويطلب منه أن ينصح الأهالي بالخلود الى السكينة، و«**بتوقيف كل مخابرة تتعلّق بشؤون البلاد، مكتفين الآن بالحكومة المؤقتة الى أن يكون تيسّر لنا ولهم تبادل الآراء بهذا الشأن لدى وصولنا قريبًا الى مقرّنا في بكركي**»[١]. وكان مجلس الإدارة، بالاتفاق مع البطريرك، قد أرسل يستشير الفرنسيّين في جزيرة ارواد[٢]، فكان جوابهم «**إننا قادمون**»[٣].

إن الاستيلاء على بيروت والمدن الساحليّة الأخرى ومتصرفيّة جبل لبنان كان يُعتبر حيويًّا بالنسبة الى الزعماء الوطنيّين السوريّين، وكذلك بالنسبة الى فيصل ولورانس. كانوا جميعًا يعلمون أنّ لفرنسا مصالح تاريخيّة في المنطقة الساحليّة لن تتخلّى عنها بسهولة وأنّها عقدت بشأنها اتفاقًا مع بريطانيا عام ١٩١٦، هو اتفاق سايكس-بيكو[٤]. يُضاف إلى ذلك أنّ فيصلًا ولورانس كانا يعلمان، منذ ربيع ١٩١٧، الخطوط الكبرى لهذا الاتفاق، بعد أن قرّرت باريس ولندن، كما ذكرنا

١. يوسف مزهر، المرجع المذكور، ص ٨٦٧. كان البطريرك لا يزال آنذاك في مقرّه الصيفي في الديمان.

٢. هي جزيرة صغيرة تقع على الساحل السوري قبالة مدينة طرطوس، استولى عليها الفرنسيّون عام ١٩١٥ وجعلوا منها قاعدة لبحريّتهم.

٣. Copie du t. n° 1959 du 3 oct. 1918 de l'amiral d'Ariane 2, envoyé de Port-Said au ministère de la Marine à Paris, *in* archives du ministère des A. E., *E-Levant Syrie-Liban 1918-1940,* v. 2, f°. 112; voir également, au f°. 133, la réponse du ministère de la Marine, t. n° 29356 du 4 oct. 1918.

٤. راجع حول هذا الاتفاق الفصل الثالث من هذا الكتاب.

في الفصل الثالث، إطلاع الملك حسين وابناءَه على مضمونه. دامت المفاوضات بين الجانبين خمسة أيام، غادر بعدها جورج-بيكو الى القاهرة. طلب منه آنذاك وزير الخارجية الفرنسي أن يعهد الى شرشلي، ممثل فرنسا في الحجاز، أن يوضح للحسين ما المقصود بعبارة **«المناطق الإسلاميّة في سورية»** التي استُعملت خلال المحادثات، وأن يؤكّد له أن هذه التسمية تنطبق فقط على المناطق الداخليّة، وبالتحديد على منطقة «أ» من اتفاق سايكس-بيكو، ولا تنطبق على المنطقة الزرقاء، أي على الساحل وكيليكيا[١]. فما كان من جورج-بيكو إلّا أن أبرق بهذا الخصوص إلى شرشلي في ١٣ حزيران ١٩١٧[٢]. لكنّ المراسلات حول هذا الموضوع توقّفت عند هذا الحدّ.

بعد الانتصار الذي أحرزه الجنرال اللنبي على الجيش العثماني بيومين، وبالتحديد في ٢١ أيلول ١٩١٨، أبرق ستيفين بيشون (Pichon)، وزير خارجيّة فرنسا، إلى بول كامبون (Cambon)، سفير بلاده في لندن، يطلب منه أن يبلّغ الحكومة البريطانيّة إصرار فرنسا على تطبيق اتفاق سايكس-بيكو، وأن يذكّرها بأنّها تحمّلت عبء القتال في أوروبا، لذا لم تستطع إرسال حملة الى سورية للاستيلاء على المناطق التي خصّها بها اتفاق ١٩١٦. وينهي بيشون برقيّته بهذه الجملة:

«عليك أن تُلحّ على الحكومة البريطانيّة التي نوليها ثقتنا التامّة، كي توافق بوضوح على الاتفاق الذي أعدّه بيكو وسايكس وأن تقطع

١. Antoine HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement...*, *op. cit.*, p. 230-231, doc n° 127-128 du ministère des A. E. à Georges-Picot, Paris, le 29 mai 1917.

٢. M. A. E., *Guerre 1914-1918*, Turquie, v. 877, f° 258-259: instructions de Georges-Picot à Chercheli, Le Caire, 13 juin 1917.

الطريق على دسائس بعض الأمبرياليّين[١] التي من شأنها أن تعقّد الأمور بصورة يؤسَف لها»[٢].

تسلّح كامبون بهذه التعليمات ودافع بعناد عن وجهة نظر حكومته أمام وزير خارجيّة بريطانيا، اللورد بلفور، وحصل منه، في ٢٣ أيلول، على تصريح يقول فيه إنّ بريطانيا لن تقبل بأن تقع سورية تحت نفوذ دولة أوروبيّة غير الدولة الفرنسيّة، وأضاف بلفور أنّه يتمنّى أن يُعلَن هذا الموقف بوضوح في فرنسا وخارجها[٣].

في ٢٧ أيلول، أي قبل انسحاب الأتراك من دمشق وبيروت بثلاثة أيام، استقبل الجنرال اللنبي الكابيتان كولندر (Coulondre)، مساعد المندوب السامي الفرنسي فرنسوا جورج-بيكو، وأخبره أنّه تلقّى تعليمات سريّة من وزارة الحربيّة تطلعه على مضمون الاتفاق المعقود بين باريس ولندن عام ١٩١٦، وتطلب منه العمل على تنفيذه وعلى **«إنشاء إدارة عربيّة مع ضابط ارتباط فرنسي في منطقة «أ» من اتفاق ١٩١٦، وإدارة فرنسيّة في المنطقة الزرقاء»**[٤].

في ٣٠ أيلول، بينما كانت فلول الجيش التركي تغادر سورية، كان

١. يعني بهذه العبارة التيار الذي ظهر في بريطانيا ابتداءً من العام ١٩١٧، سيّما في أوساط وزارة المستعمرات، تدعمه السلطات البريطانيّة في مصر، والذي تنكّر لاتفاق سايكس-بيكو واعتبر أن مشاركة فرنسا في القتال في الشرق الأوسط كانت رمزيّة، لذا لا يحق لها، في نظر مؤيّدي هذا التيّار، أن تطالب بمنطقة نفوذ ولا بمنطقة ادارة مباشرة.

٢. النص في:

Antoine HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement...*, *op. cit.*, p.353-354, doc. n° 318: t. n° 3674 de Pichon à Cambon, Paris, 21 sept. 1918.

٣. *Ibid.*, p.357-358, doc. n° 322, t. n° 1106-1108 de Cambon à Pichon, Londres, le 23 sept. 1918.

٤. *Ibid.*, p.361-362, doc. n° 327: t. n° 420-421 de Coulondre à Pichon, via Le Caire, le 27 sept. 1918.

السفير الفرنسي في لندن يعدّ، مع الحكومة البريطانيّة، اتفاقًا حول إدارة أراضي العدوّ العثماني التي تمّ الاستيلاء عليها، أو التي ستستولي عليها لاحقًا الجيوش الحليفة. وقد ورد فيه أنّ القائد العام، الجنرال اللنبي، يعترف بممثّل الحكومة الفرنسيّة مستشارًا سياسيًا له في مناطق النفوذ الفرنسي من هذه الأراضي، ويعتبره **«الوسيط الوحيد بينه وبين أية حكومة أو حكومات عربيّة، مؤقتة أو دائمة، يمكن أن تنشأ في منطقة «أ» من اتفاق ١٩١٦»**، كما يعهد اليه، بصفته هذه **«أن يؤسّس إدارة مدنيّة في المدن الساحليّة وفي المنطقة الزرقاء بصورة عامة [...] وأن يختار الأشخاص المناسبين للوظائف المدنيّة في المدن الساحليّة وفي الأقسام الأخرى من المنطقة الزرقاء»**[١].

في الثاني من تشرين الأوّل، وافقت الحكومة الفرنسيّة رسميًا على هذا الاتفاق[٢] وأصبح نافذًا.

بينما كان مصير الأراضي العثمانية المحتلّة يُقرَّر في لندن وباريس، كان لورانس وفيصل وزعماء الأحزاب والحركات الوطنيّة في دمشق يعتمدون حلولًا مغايرة تمامًا ويحاولون فرض الأمر الواقع على حكومات الدول الأوروبيّة المنتصرة.

وافق رضا الركابي، بعد تسلّمه السلطة في دمشق، في ٢ تشرين الأوّل، على البرقيات التي أرسلها محمد سعيد الجزائري الى بيروت والمدن الساحليّة الأخرى، وعلى قيام حكومات عربيّة فيها. إنه قرّر،

١. النص في:
Ibid., p.365-366, doc. nº 331, doc. nº 331: t. nº 1149-1153 de Cambon à Pichon, Londres, le 30 sept. 1918.

٢. النص في:
Ibid., p.367-368, doc. nº 333: t. nº 3915 de Pichon à Cambon, Paris, le 2 oct. 1918.

إضافةً الى ذلك، إرسال شكري الأيوبي الى بيروت حاكمًا عسكريًا مع قوّة عربيّة رمزيّة.

كان الركابي منتسبًا إلى جمعيّة «العربيّة الفتاة» ورئيسًا لبلديّة دمشق، وكان من المدافعين عن العروبة، ولكنّه كان ينتمي إلى تيّار وطني قوميّ يتردّد في ترك القيادة للحجازيّين، وكان هذا التيّار يضمّ عددًا من الشخصيات المقيمة في سورية وأخرى من الجاليات في بلاد الاغتراب. وقد اتّخذ بعضها علانيةً موقفًا معاديًا للهاشميّين. ففي ٢٥ تشرين الأول مثلًا، وُجّه نداءٌ إلى **«الدول الكبرى التي حرّرت سوريّة»**، يحتجّ فيه الموقّعون[١] على **«دخول القبائل العربيّة دمشق وعلى تدخّل الحجازيّين في شؤون سورية»**، ويؤكّدون أنّه **«لا يوجد أي رابط قومي بين هذه القبائل ذات الأنظمة البدائيّة [...] والشعب السوري»**. وفي النهاية يرجو النداء من الدول الكبرى **«أن تفصل القضيّة السوريّة عن القضيّة العربيّة»** وأن تُنشئ دولةً سوريّة موحّدة ومستقلّة و**«منفصلة كليًا عن المناطق الأخرى الناطقة باللغة العربيّة»**[٢].

يبدو أن الركابي لم يكن بعيدًا عن هذه الأفكار، وقد قرّر، بالاتفاق مع عدد من قادة الحركة الوطنيّة، إرسال شكري الأيوبي الى بيروت[٣] ليضع فيصلًا والحلفاء أمام الأمر الواقع، ربّما لأنه كان يخشى أن يقدّم الهاشميّون تنازلات لفرنسا في المنطقة الساحليّة. لم

١. وقّع على هذا النداء أكثر من مائتي شخصيّة منها حقي بك العظم وفايز بك العظم ومختار بك الجزائري وعبدالله صفَيْر باشا وخليل زينيّة وألفونس زينيّة وزايد دمّار وفرنسيس مسابكي وشارل زلزل...

٢. راجع النص في: A. HOKAYEM et *alii, op. cit.*, doc. 371, p. 397-398.

٣. غادر الأيوبي مع مرافقيه دمشق في ليل ٣ الى ٤ تشرين الأوّل على ظهور الخيل لأنّ خط السكّة الحديديّة كان معطّلًا، ووصلوا إلى بيروت في ٧ تشرين الأول ١٩١٨. راجع **مذكرات رستم حيدر**، مصدر مذكور، ص ١٨٨-١٩٣.

يكن باستطاعة فيصل أن يتنكّر لإجراء كهذا، فلو فعل لخسر شعبيّته في سورية بكاملها[1]. يؤكد لورانس، في عدد من رسائله المتأخرّة، أنّه وفيصلًا فقدا التحكّم بالأمور في دمشق وأنهما لم يكونا موافقين على قيام حكومة عربيّة في بيروت[2]، وأنّ الركابي وآل البكري وبعض الزعماء الوطنيين هم الذين فرضوا خياراتهم. لكنّ ما كتبه لورانس بعد سنوات عديدة مشكوكٌ في صدقيّته لأنّه يحاول أن يبرّئ نفسه ممّا آلت اليه الأمور نتيجةً للخلافات العميقة التي وقعت بين السوريّين والفرنسيّين والتي أدّت الى معركة ميسلون والى عزل فيصل. من المرجّح أن يكون لورانس هو الذي شجّع الركابي على إرسال حكّامٍ إلى المنطقة الساحلية لقطع الطريق على الفرنسيّين.

نذكّر هنا بأن جبل لبنان وساحله كانا خاليين من الجيوش الحليفة التي لم تدخلهما إلّا في الثامن من تشرين الأوّل. لذا اعتبر الركابي ورفاقه أن الاستيلاء عليهما، ولو بقوّة عسكريّة رمزيّة، قبل وصول القوّات البريطانية، يخوّلهم ضمّها إلى الدولة العربيّة، طبقًا لما ورد في التصريح الموجّه الى السبعة الذي تكلّمنا عنه سابقًا. لقد اعترفت بريطانيا للعرب، في هذا التصريح، بالسيادة التامة على الأراضي التي حرّروها أو يحرّرونها بأنفسهم من النير العثماني. لكن الجنرال الانكليزي كلايتون (Clayton) رفض تطبيق هذا المبدأ على بيروت والساحل، وأبرق الى حكومته يقول: «**يمكننا التأكيد، بكل صدق، أنّ**

---

١. Jeremy WILSON, *op. cit.*, p. 618.

٢. على سبيل المثال:
Lettre de T. E. LAWRENCE à W. YALE, 22 oct. 1929, *in* D. GARNETT (ed.), *Letters of T. E. Lawrence,* Jonathan Cape, 1938, p. 670-671, cité d'après Jeremy WILSON, *op. cit.*, p. 618-619 et p. 1201, note 1.

جلاء الأتراك عن بيروت أتى نتيجةً لاستيلاء القائد الأعلى البريطاني [أي اللنبي] على دمشق، ولم يكن نتيجةً لعمل عسكري قام به العرب»[1].

دعم اللنبي، عن غير قصد، بالاجراءات التي اتخذها، موقف الركابي وأضعف موقف فيصل. كان هدفه، في الأساس، إبعاد الأمير عن الإدارة المحليّة ليتفرّغ لقيادة القوّات العربيّة، لذا ثبّت الركابي في حكم سورية الداخلية. سرعان ما أدرك اللنبي أنه أخطأ في قراره هذا لأنّ، الركابي لم يكن مدينًا بشيء لبريطانيا ولم يكن ملزمًا بمراعاة الاتفاقات المعقودة بينها وبين حليفتها فرنسا.

٤ - حسم الوضع في دمشق وفي المنطقة الساحليّة وتصفية الحسابات بين فيصل والجزائريّين

قبل وصول اللنبي وفيصل الى دمشق، كان قرار إرسال الأيوبي الى بيروت قد اتُخذ، وقد غادر مع مئة فارس وعدد من المرافقين، منهم جميل الألشي ورفيق التميمي ورستم حيدر، في ليل ٣ الى ٤ تشرين الأول كما ذكرنا، وبات تلك الليلة في خان ميسلون، وتابع سيره في صباح اليوم التالي، ٤ تشرين الأوّل، باتجاه راشيّا، فحاصبيّا، فصيدا، ووصل الى بيروت في السابع من تشرين الأوّل حيث استُقبل بحفاوة، وصعد في الثامن منه الى بعبدا حيث أعلن إعادة امتيازات المتصرفيّة التي كان الباب العالي قد ألغاها خلال الحرب، واجتمع بحبيب باشا السعد، رئيس مجلس الإدارة الذي كان جمال باشا قد حلّه في آذار

---

١. Télégr. n°80 du 7 oct. 1918 de G. F. CLAYTON au Foreign office, *in* archives britanniques, Public Record Office, F. O. 371/3383, f°607-608, cité d'après Jeremy WILSON, *op. cit.*, p. 619.

١٩١٥، وعيّنه حاكمًا مكان الأميرين مالك شهاب وعادل ارسلان، فأقسم السعد يمين الولاء للملك حسين ولحكومة فيصل[١].

ذكرنا أنّ اللنبي دخل دمشق في ٣ تشرين الأول ونزل في فندق فيكتوريا حيث قصده فيصل حال وصوله. اتّسمت المقابلة بين الرجلين بشيء من التوتّر وحضرها لورانس كمترجم، كما حضرها نوري السعيد والقائد الأسترالي شوفيل وعدد من الضباط الانكليز. أفهم اللنبي الأمير أنّه تلقّى تعليمات من حكومته تنصّ على أنّ الأراضي التي احتلّتها الجيوش الحليفة تُعتبر «**أراضي العدو**» وهي تحت امرته وأنّ بريطانيا مسؤولة عن إدارتها، وأنّه سيوكل إلى فرنسا إدارة المنطقة الساحليّة، وذلك تطبيقًا للاتفاق المعقود بينها وبين بريطانيا العظمى.

لم يتوقف لورانس في «**أعمدة الحكمة السبعة**» عند هذا اللقاء. إنّه يكتفي بأن يذكر أنّ اللنبي سلّم فيصلًا برقيةً مرسلة من وزارة الخارجيّة في لندن تعترف فيها بريطانيا للعرب بصفة «**حلفاء محاربين**» وطلب منه أن يترجمها للأمير[٢]. أما الجنرال الأسترالي شوفيل، فيصف هذا اللقاء باسهاب ويؤكّد أنّ اللنبي قال لفيصل إنّ المنطقة العربيّة ستضمّ سورية الداخلية فقط وستكون تحت الحماية الفرنسية، بينما ستكون المنطقة الساحليّة، باستثناء فلسطين، تحت الإدارة الفرنسيّة المباشرة، وإنّه يتوجب على الأمير أن يتعامل مع الفرنسيّين بواسطة ضابط ارتباط فرنسي، وإنّ هذا الضابط سيتعاون مع لورانس. احتجّ فيصل على حصر حدود الدولة العربيّة بالمنطقة الداخليّة من سورية وأجاب أنّه على استعداد للتعاون مع البريطانيّين ولكنّه يرفض التعاون مع الفرنسيين. يقول شوفيل إن القائد العام البريطاني نظر آنذاك الى لورانس وسأله:

١. راجع يوسف مزهر، المرجع المذكور، ص ٨٦٨.
٢. T. E. LAWRENCE, *Les sept piliers...*, *op. cit.*, p. 942-943.

«**أفلم تقل له إنّ سورية ستكون تحت الحماية الفرنسيّة؟**»، أجاب لورانس: «**كلّا، لأني لم أكن أعرف ذلك**»، تابع اللنبي: «**كنت بالتأكيد تعرف أنّه غير مسموح لفيصل أن يتدخّل بشؤون لبنان**». أجاب لورانس: «**كلّا، وهذا لم أكن أعرفه**». استمرّ الحديث في هذا الجوّ الضاغط بعض الوقت، فأنهاه اللنبي بقوله لفيصل إنّه هو القائد العام للجيوش الحليفة، وإنّ الأمير، قائد القوات العربيّة، هو تحت امرته، وعليه أن ينفّذ ما يطلب منه. أمّا مصير المنطقة الساحليّة ومصير لبنان وحدود الدولة العربية، فكلُّها أمور ستتمّ معالجتها عند انتهاء الحرب.

غادر فيصل للحال. أمّا لورانس فتابع حديثه مع اللنبي لدقائق معدودة وقال للقائد العام إنّه يرفض أن يتعاون مع ضابط فرنسي، وربما من الأفضل له أن يعود إلى انكلترا. أجاب اللنبي للحال: «**أنا أوافق على عودتك**»[١].

غادر لورانس دمشق في اليوم التالي، ٤ تشرين الأول، وذهب الى القاهرة[٢] ومنها الى لندن في ١٥ من الشهر عينه.

في تلك الأثناء، كان الفرنسيّون يمارسون شتّى أنواع الضغط على

١. راجع حول رواية شوفيل:
Jeremy WILSON, *op. cit.*, p. 616-617 et p. 1202-1203, les notes 79 à 81 avec les références.
راجع أيضًا زين نور الدين زين، المرجع المذكور، ص ٧٩-٨٠.
٢. من القاهرة، وجّه لورانس في ١٤ تشرين الأوّل الى المقدّم ر. سكوت (Scott)، الذي كان لا يزال في العقبة، رسالةً جاء فيها: «**كما كنّا نأمل، وصلنا الى دمشق، وهناك تركت العرب يتدبّرون أمرهم. آسف أن أغادر، ولكن ليس من الحكمة أن أبقى. إنّي أشعر وكأنّي رجلٌ تخلّى فجأةً عن حمل ثقيل كان يحمله. إنّك في حالة كهذه تشعر بألم في ظهرك عندما تحاول أن تمشي مستقيمًا**».
Lettres de T. E. Lawrence, traduites d'après l'édition anglaise par E. et Y. GAUCHÈRE, Gallimard, Paris, 1948, p. 868.

الحكومة البريطانيّة لتمنع فيصلًا وجماعة الركابي من الإمساك بالمنطقة الزرقاء من اتفاق سايكس-بيكو. ففي اليوم الذي توجّه فيه شكري الأيوبي الى بيروت، احتجّ مساعد المفوّض السامي الفرنسي، الكابيتان كولوندر (Coulondre)، لدى الجنرال البريطاني كلايتون (Clayton) على هذا القرار، ولكنّ كلايتون تهرّب من الموضوع وغادر بسرعة الى القاهرة للتشاور مع المعتمد البريطاني في مصر. فما كان من كولوندر إلّا أن طلب موعدًا من فيصل، وفي الوقت نفسه، ألحّ على حكومته كي تأمر الأسطول الفرنسي في المتوسط بالتوجّه بسرعة الى بيروت وبالقيام بعمليّة إنزال في المدينة[١].

التقى كولوندر فيصلًا في ٦ تشرين الأول ووجّه إليه اللوم لأنّه وافق على إرسال الأيوبي الى بيروت على الرغم من التفاهم الذي قد جرى بشأن المنطقة الساحلية في آذار ١٩١٧، في جدّة، مع مارك سايكس وفرنسوا جورج-بيكو والذي يفرض عليه، على أيّ حال، الحصول على موافقة الحكومة الفرنسيّة قبل الإقدام على خطوة من هذا النوع. أجاب فيصل أنّ همّه الوحيد هو طرد الأتراك من البلاد العربيّة؛ أمّا المسائل السياسيّة فيترك معالجتها للسياسيّين. أضاف الأمير أنّ الغاية من إرسال الأيوبي هي الحفاظ على الأمن ليس إلا[٢].

خلال هذه الأيام نشطت الاتصالات بين حكومتي باريس ولندن وبين هاتين الحكومتين وقادة الجيوش الحليفة المنتصرة في الشرق. ففي ٥ تشرين الأول، تلقّى الأميرال فارنيه (Varney)، قائد المجموعة

١. النص في:
Antoine HOKAYEM et *alii, op.cit.*, p. 371-372, doc. nº 339: t. nº 28 de Coulondre à Pichon, Le Caire, 5 oct. 1918.

٢. راجع:
Ibid., p.377-378, doc. nº 346: t. nº 38 de Coulondre à Pichon, Le Caire, 7 oct. 1918.

البحرية الفرنسية في سورية، أمرًا بمغادرة بور سعيد والتوجّه الى بيروت[١]، فدخل المرفأ في السابع من تشرين الأول، فاستُقبل بحماس شعبي. وفي اليوم التالي دخلت المدينة مقدّمة فرقة المشاة السابعة الهنديّة ودخل بعدها الجنرال بَلْفِن (Bulfin) قائد الفيلق البريطاني الحادي والعشرين، يرافقه الكولونيل دو بياباب (de Piépape)، مع مفرزة من القوات الفرنسيّة[٢]. وفي اليوم عينه، ٨ تشرين الأوّل، أبرق وزير الخارجية الفرنسي إلى كولوندر يقول له: «**إنّ دخول الأميرال فارنيه بيروت والحفاوة التي استقبل بها يشكّلان، بالنسبة الينا، نقطة ارتكاز لكي نرفض، بالاتفاق مع الجنرال اللنبي، إخضاع أي قسم من المنطقة الزرقاء لإدارة ممثّلي الأسرة الهاشميّة. لا مجال للتفاوض حول هذه النقطة ولا يجب أن تناقشها مع الأمير فيصل. علينا حصرًا أن نبلّغه قرارنا الذي سيلاقي دون شك الدعم اللازم من الجنرال اللنبي [...]. أما في ما خصّ لبنان، فعليك أن تجتمع بأعضاء مجلس الإدارة. إنهم يعلمون أن الحلفاء لا ينوون إضعاف السلطة اللبنانية [...]. نحن مستعدّون للاعتراف بسلطة مجلس الإدارة على بيروت والبقاع وطرابلس إذا رغب سكّان هذه المناطق في الانضمام الى لبنان...**»[٣].

التقى كولوندر، في ليل ٨ الى ٩ تشرين الأوّل، الجنرال اللنبي في القدس، فقال له القائد العام إنّه عيّن الكولونيل دو بياباب حاكمًا عسكريًا على بيروت ومسؤولًا عامًا عن الادارة العسكرية في المنطقة

١. M. A. E, *E-Levant, Syrie-Liban, 1918-1940,* V. 2, fº 147: t. nº 3993-3997 de Berthelot à Cambon, Paris, 5 oct. 1918.

٢. Général du HAYS, *Les armées françaises au Levant, 1919-1939,* t. 1, Publications du Service historique de l'armée de terre, Paris, Château de Vincennes, 1978, p. 19.

٣. Antoine HOKAYEM et *alii, Le démantèlement..., op. cit.*, p. 382, doc. nº 352: t. nº 308 pour Coulondre et nº 4141 pour Londres, Paris, 8 oct. 1918.

الزرقاء من اتفاق ١٩١٦، وإنّه أصدر أوامره بهذا الشأن إلى الجنرال بلفن (Bulfin)، ثمّ أضاف: «**إنّ الحاكم العسكري الذي عيّنه فيصل، من دون أن يكون له حق في ذلك، لم يعد منذ الآن في الوظيفة**». لام اللنبي كولندر لأنّه فاوض فيصلًا بشأن المنطقة الساحلية وكرّر له أنّ مسألة تعيين الحكّام هي من صلاحيات القائد العام وليست من صلاحيات فيصل الذي يُعتبر فقط جنرالًا من جنرالات الجيوش الحليفة[١].

في اليوم عينه، أبرق وزير الخارجية الفرنسي الى كولندر يطلب منه الانتقال بسرعة إلى بيروت والعمل على تشجيع السكّان على القبول بضمّ بيروت وطرابلس والبقاع ومتصرفيّة جبل لبنان في دولة واحدة، مركّزًا على المنافع التي يجنيها الجميع من عمليّة كهذه[٢].

هكذا جزم الفرنسيّون القضيّة، ثمّ عيّنوا الجنرال هاملان (Hamelin) قائدًا لقواتهم في سورية بدلًا من الكولونيل دو بياباب، لأنّ رتبة هذا الأخير لا تسمح له بأن يفاوض اللنبي ندًّا لندّ. وبدأوا بتوزيع المساعدات الغذائيّة مباشرةً على المعوزين في بيروت ودمشق من دون المرور بالحكومة العربيّة[٣].

نفّذ الجنرال بلفن بسرعة أوامر اللنبي: ففي ليل ١٠ الى ١١ تشرين الأوّل استولت سريّة من الجيش البريطاني على سراي الحكومة في بيروت وأنزلت العلم العربي. أمّا الأيوبي فمُنع من دخول المبنى وطُلب منه مغادرة البلاد. ولمّا رفض الامتثال للأمر، هدّده بلفن باستعمال

١. *Ibid.*, p. 384-385, doc. n° 355: t. n° 446-447 de Coulondre à Pichon, Le Caire, le 9 oct. 1918.

٢. *Ibid.*, p. 384, doc. n° 354: t. n° 311 de Pichon à Coulondre, Paris, 9 oct. 1918.

٣. T. n° 459 de Coulondre à Pichon, via Le Caire, 11 oct. 1918, *in* archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Syrie-Liban, Papiers Georges-Picot*, Carton 2364.

القوّة ضدّه، فرضخ[١]؛ لكنّه وجّه رسالة احتجاج إلى الجنرال بلفن اعتبر فيها أن العلم العربي قد أهين. وقد نقل دو بياباب الخبر الى حكومته مؤكدًا أن ما يدّعيه الأيوبي غير صحيح، و«**أنّ ما جرى هو عكس ذلك، فالأعلام العربيّة أُنزلت بكل احترام، ولتهدئة الرأي العام، اتُفق على أن يقال في الصحف إنّ شكري الأيوبي مارس وظيفة الحاكم بصورة مؤقتة ريثما تصل الجيوش الحليفة، وعندما وصلت هذه الجيوش تخلّى عن منصبه**»[٢].

أدرك فيصل أن هامش المناورة أمامه أصبح ضيّقًا وأنه من الصعب عليه الوقوف في وجه الحلفاء المنتصرين. فبينما كان كولوندر يفاوض اللنبي في القدس، استدعى الأمير الكابيتان بيزاني (Pisani)، قائد المفرزة الفرنسيّة التي ساندت قوّات الثورة العربيّة والتي دخلت معها دمشق، وأكّد له أنّ ما قام به يندرج في إطار الترتيبات العسكريّة وأنّه ليس في نيّته أن يأخذ أيّ اجراء ذي صفة سياسيّة أو دبلوماسيّة، وأنّه يأتمر بأوامر اللنبي، وهو مستعدّ أن ينسحب من دمشق ومن سورية بكاملها اذا طلب منه القائد العام ذلك، وأنّه يكنّ المحبّة لفرنسا وهو بحاجة الى ارشاداتها ومساعدتها. استمع بيزاني الى هذه الأقوال وطلب من فيصل أن يستقبله ثانيةً برفقة ضابط الارتباط الفرنسي، الكابيتان مرسييه (Mercier)، فحُدّد الموعد في صبيحة ٩ تشرين الأوّل. حضر

١. T. chiffré n° 15 de l'amiral d'*Ariane* à Marine, Paris, à transmettre à Guerre de la part de Piépape, Port-Said, 11 oct. 1918, *in* M. A. E., *E-Levant, Syrie-Liban 1918-1950*, v.2, f° 234; t. n° 28 du même au même, Port-Said, 12 oct. 1918, *in* M. A. E., *E-Levant, Turquie*, v. 66, f° 55.

٢. T. n° 37 de l'amiral d'*Ariane* à Marine, de la part de Piépape pour Guerre, Port-Saïd, 13 oct. 1918, *in* M. A. E., *E-Levant, Turquie, v. 66.*

الاثنان وكان اللقاءُ وديًّا، فكرّر الأمير بحضور مرسييه ما قاله للكابيتان بيزاني[١].

في المنطقة الساحليّة، أُنزلت الأعلام العربيّة عن الأبنية الرسميّة وحلّ ضبّاط فرنسيّون محلّ الحكّام الذين عيّنتهم دمشق. في المتصرفيّة، بقي حبيب باشا السعد في وظيفته مع أعضاء مجلس الادارة. وفي البقاع استمرّ الموظّفون السابقون[٢] في مراكزهم، ولكنّ قسمًا كبيرًا منهم أعلن ولاءه لفيصل، فتركهم اللنبي لأنّه أراد أن يراعي جانب الأمير وألّا يستعجل الأمور. مرّ القائد العام ببيروت في ١٦ تشرين الأوّل وقصد حالًا دمشق للاجتماع بفيصل[٣].

إنتظر كولوندر ودو بياباب تعليمات القائد العام قبل اتخاذ أية خطوة بشأن الجبل، ولكنّهما استدعيا، بصورة غير رسميّة، حبيب باشا السعد الذي أبلغهما أنّه لم يتبادل أية رسائل أو أية وثائق خطيّة مع فيصل بشأن الجبل، وبأنّه «**على استعداد لتسليم الحكم في المتصرفية الى الكولونيل دو بياباب**»[٤].

اجتمع اللنبي بفيصل في دمشق وأبلغه أنّه قسّم أراضي العدوّ العثماني المحتلّة الى ثلاث مناطق: جنوبيّة، أي فلسطين، بإدارة بريطانية، وشرقيّة، أي سورية الداخلية، بإدارة عربيّة، وشماليّة[٥]، أي

١. Antoine HOKAYEM et *alii*, *op. cit.*, p. 385-386, doc. nº 356: t. nº 30 de Mercier à Coulondre, Damas, 9 oct. 1918.

٢. أي الذين كانوا يُشغلون هذه الوظائف في ظلّ الحكم العثماني.

٣. Antoine HOKAYEM et *alii*, *op. cit.*, p. 390, doc. nº 362: t. nº 469 de Coulondre à Pichon, Beyrouth via Le Caire, 17 oct. 1918.

٤. *Ibid.*, p. 391, doc. nº 363: t. nº 471 de Coulondre à Pichon, Beyrouth via Le Caire, 18 oct. 1918.

٥. في كانون الثاني ١٩١٩ جرى تعديل على التسميات، فأُطلق على الساحل اسم «المنطقة الغربيّة» وعلى كيليكيا اسم «المنطقة الشماليّة».

الساحل، بإدارة فرنسيّة. نقل الجنرال كلايتون الى الكابيتان كولوندر خبر هذه الاجراءات[١]. وفي الوقت عينه، حدّ اللنبي من صلاحيات الركابي وأطلق يد فيصل في إدارة المنطقة الداخليّة[٢]. وفي ٢٢ تشرين الأول، أصدر القائد العام قرارًا سمّى فيه الأقضية التي تضمّها كلّ من هذه المناطق وعيّن، بصورة رسميّة، حكّامها العسكريين: الجنرال مونيه (Money) للمنطقة الجنوبيّة، والكولونيل دو بياباب للمنطقة الشمالية، وعلي رضا الركابي، طبعًا تحت إشراف فيصل، للمنطقة الشرقية. شكّلت متصرفيّة الجبل ومعها سهل البقاع جزءًا من المنطقة الشماليّة[٣].

أصبح باستطاعة الفرنسيين - وكانت قواتهم التي شاركت في القتال على جبهة فلسطين قد وصلت الى بيروت في ٢٠ تشرين الأول - أن يحسموا مسألة الحكم في المتصرفيّة. فتردّدوا في تثبيت حبيب باشا السعد في وظيفته لأنه كان قد أقسم يمين الولاء للحكومة العربيّة[٤]. وفي النهاية قرّ الرأي على تعيين الكابيتان بوشير (Beuscher)/ قائد السريّة اللبنانية - السورية في القوات الفرنسيّة القادمة من فلسطين، حاكمًا عسكريًّا، وعلى تثبيت مجلس الإدارة برئاسة السعد. صعد دو بياباب، في ٢٥ تشرين الأول، الى بعبدا حيث استُقبل بحفاوة، فوضع هذه القرارات موضع التنفيذ[٥]. أمّا سهل البقاع، فطلب اللنبي من دو بياباب

١. Antoine HOKAYEM et *alii, op. cit.*, p. 392, doc. nº 364: t. chiffre nº 479 de Coulondre à Pichon, Beyrouth, via Le Caire, 20 oct. 1918.

٢. Jeremy WILSON, *op. cit.*, p. 620.

٣. راجع النص الكامل لقرار اللنبي في:
A. HOKAYEM et *alii, op. cit.*, doc. 367, p. 394-395.

٤. *Ibis.*, p. 395, doc. nº 368: t. nº 489 de Coulondre à Pichon, Le Caire, le 22 oct. 1918.

٥. *Ibid.* doc. nº 372: t. nº 497 de Coulondre à Pichon, Beyrouth, via Le Caire, 26 oct. 1918.

تأجيل الاستيلاء عليه وتأجيل ضمّه الى المنطقة الزرقاء الى وقت لاحق[١].

في ٣١ تشرين الأوّل، وقّع الأتراك على هدنة مودرُس. وفي الثامن من تشرين الثاني، أصدرت الحكومتان الفرنسيّة والبريطانيّة تصريحًا مشتركًا يتعلّق بمصير الأراضي المسلوخة عن الدولة العثمانية، كان الهدف منه تبديد مخاوف العرب وطمأنة الرئيس ولسون، صاحب مبدأ حق تقرير المصير. وممّا جاء في هذا التصريح: «**إنّ الهدف الذي عملت من أجله فرنسا وبريطانيا العظمى، في متابعتهما في الشرق الحرب التي أثارتها مطامح ألمانيا، هو التحرير التام والنهائي للشعوب التي طالما رزحت تحت نير التركي، وإقامة حكومات وإدارات وطنيّة تستمدّ سلطتها من مبادرة السكّان الأصليّين وخيارهم الحُرّ [...]. لا تسعى الدولتان الى فرض أية مؤسّسات على هؤلاء السكان، وإنّ هاجسهما الوحيد هو توفير الدعم والمساعدة لهم لكي يؤمّنوا انتظام العمل في الحكومات والادارات التي يختارونها بأنفسهم...**»[٢].

إطمأنّ العرب لهذا التصريح، وكان اللنبي قد أكّد لفيصل أنّ التقسيمات الإدارية التي اعتمدها في الأراضي العثمانيّة المحتلّة هي مؤقّتة، وأنّ مصير هذه الأراضي سيقرّره مؤتمر الصلح. أخذ فيصل يستعدّ للسفرالى باريس للمشاركة في هذا المؤتمر، ولكنّه كان يخشى أن يترك وراءه، في سورية، الأخوين الجزائريّين سعيد وعبد القادر اللذين كانا يحاولان التقرّب من الفرنسيّين، لذا قرّر تصفية حساباته معهما قبل سفره. ففي ٩ تشرين الثاني، أصدر حاكم سورية العسكري، علي رضا

١. *Ibid.*, p. 398, doc. n° 373: t. n° 500 de Coulondre à Pichon, Beyrouth, via Le Caire, 27 oct. 1918.

٢. *Ibid.*, p. 413, doc. n° 381: Déclaration franco-britannique du 17 nov. 1918.

الركابي، أمرًا باعتقال الأميرين وإرسالهما الى المنفى، مؤكّدًا أنّه يفعل ذلك بأمر من القيادة البريطانية ومن الأمير فيصل. عرض القرار الأسباب الموجبة للإعتقال، منها أنّ الأخوين متّهمان بخيانة القضيّة العربيّة وبالعمالة للأتراك، وأنّهما يعملان على قلب الحكومة ويحرّضان على العصيان المسلّح ويؤلّفان العصابات ويتمرّدان على أوامر السلطة الشرعيّة... ويختم الركابي قراره بالفقرة الآتية:

«**هذه هي الأمور التي ساقت سموّ الأمير الشريف فيصل على طلب اجلائهم (كذا) عن الحاضرة والبلاد السورية درءًا للخطر، كما أن الحكومة رأت عين الرأي لأنّ بقاءهما مُخلّ بالراحة العامة فعلًا، ولو طال الأمر أكثر بعد ذلك لحدث منهم (كذا) أمورٌ لا تُحمد عقباها**»[١].

أرسل الركابي رجال الأمن للقبض على الأميرين. انصاع محمّد سعيد وسلّم نفسه وكان نصيبه بعد ذلك النفي إلى فلسطين. أمّا عبد القادر فامتطى جواده بصحبة عدد من رجاله وانطلق في طريق المهاجرين حيث كان بلاط الأمير فيصل، فتبادل اطلاق النار مع رجال الأمن وأدّى الحادث الى مصرعه والى سقوط عدد من القتلى والجرحى[٢]. هكذا تخلّص فيصل من الأخوين الجزائريين.

* * *

لم يضع مقتل الأمير عبد القادر حدًّا للصراع على السلطة بين

١. النص الأصلي باللغة العربيّة لهذا القرار، مع توقيع الركابي ومع ترجمة باللغة الفرنسية في: Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Syrie-Liban,* 1^{er} versement, Carton 2429, correspondance du Capitaine Mercier. Texte reproduit dans A. HOKAYEM et *alii*, *op. cit.,* p. 414-416, doc. n°383.

٢. راجع، حول هذه الحادثة، يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، مصدر مذكور، ص ٤٥-٤٦؛ Elie KEDOURIE, *op. cit.,* p. 124-125.

القوى المحليّة الثلاث التي ذكرناها في مطلع هذا البحث. فالقيادات والأحزاب الوطنيّة والقوميّة السوريّة التي قبلت على مضض زعامة الهاشميّين كانت لهم بالمرصاد، تراقب تحرّكاتهم وأعمالهم لتنقضّ عليهم عند أوّل خطأ يرتكبونه. هذه القوى هي التي أجهضت كل محاولات التقارب بين فيصل وفرنسا، وكانت تسيطر على المؤتمر السوري وعلى اللجنة الوطنيّة العليا في دمشق.

أما الأمير محمّد سعيد الجزائري، فبعد مقتل أخيه، نُفي، كما ذكرنا، الى فلسطين، ولكنّه ظلّ يحلم بعرش سورية. حاول، بعد عودته من المنفى، التقرّب من الفرنسيين ولكنّ هؤلاء لم يدعموه ولم يكونوا يثقون به[1]. وفي صيف ١٩١٩، وبالتحديد في شهر آب، رشّح محمّد سعيد نفسه علانيةً لاعتلاء عرش سورية، ووجّه رسالةً بهذا الخصوص الى ستيفن بيشون (Pichon) وزير خارجيّة فرنسا، يعرض فيها الأعمال التي قامت بها أسرته دفاعًا عن مصالح الحلفاء وعن مصالح فرنسا، ويذكّر بمقتل أخيه غدرًا على أيدي عملاء الانكليز وعلى أيدي أتباع فيصل أعداء الفرنسيّين، ثمّ يضيف: «**إن هذه الأسباب يا معالي الوزير، تدفعني إلى أن أرشّح نفسي ملكًا على سورية. إنّ الأمير فيصل يطمح إلى هذا المنصب، ولكنّ فيصلًا سيبقى دائمًا [...] عدوًّا لفرنسا. إنّ الخطاب الأخير الذي ألقاه في دمشق أظهر جهله الذي لا علاج له، كما أظهر**

١. راجع:
Rapport sur les deux frères Djazairi-s du capitaine Mercier, officier de liaison à Damas, adressé au haut-commissaire, Damas, 11 oct. 1918, *in* archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Syrie-Liban*, 1er versement, *Secrétariat général*, Carton 2345; A. HOKAYEM et *alii, op. cit.*, p. 373-374, doc. nº 344, t. nº 1183 de Cambon à Pichon, 5 oct. 1918.

عجزه غير المقبول وقلّة ذكائه وروحه المستبدّة، بالاضافة الى عدائه الموطّد لفرنسا»[1].

أثار تقرّب الأمير محمّد سعيد من الفرنسيين وترشيح نفسه لعرش سورية غضب فيصل وغضب البريطانيّين، فما كان من اللنبي إلا أن أصدر أمرًا، في ١٦ آب ١٩١٩، باعتقال الأمير الجزائري من جديد ونفيه الى مصر. فهاجمت منزله في بيروت قوّةٌ من الجيش البريطاني واعتقلته، على الرغم من أنّه كان يتمتّع بالحماية الفرنسيّة، وأنّ العمليّة تمّت في قلب المنطقة الزرقاء الخاضعة للإدارة الفرنسيّة المباشرة.

كادت هذه الحادثة تتسبّب بأزمة دبلوماسيّة بين باريس ولندن[2].

هذا كان مصير الأسرة الجزائريّة الطامحة الى عرش سورية. لقد انتصر عليها الهاشميّون كما كانوا قد انتصروا من قبل، بدعم من البريطانيّين، على الأتراك. لكنّ الدرب أمام الحسين وأبنائه كان لا يزال طويلًا ومفخّخًا. كان عليهم أن يواجهوا هذه المرّة المخططات التي رسمها الحلفاء لمستقبل الولايات العربية المسلوخة عن الدولة العثمانية. ستبدأ معركتهم هذه في مؤتمر الصلح حيث سيواجه فيصل ابن الحسين، يرافقه الضابط الانكليزي لورانس (Lawrence)، الفرنسيّين المصرّين على تطبيق اتفاق سايكس-بيكو.

١. Antoine HOKAYEM et *alii*, *op. cit.*, p. 660-661, doc. nº 589: lettre de l'émir Saïd à Pichon, Beyrouth, le 10 août 1919.

٢. راجع حول هذا الاعتقال:
Ibid., p. 668, doc. nº 596: t. nº 1136 de Laforcade à Georges-Picot, Beyrouth, le 16 août 1919; p.668-670, doc. nº 597: t. nº 1137-1140 du même au même, Beyrouth, 16 août 1919; p.673-675, doc. nº 601: t. nº 499 de Cousse, officier de liaison à Damas, à Georges-Picot, Damas, le 23 août 1919; p.675, doc. nº 602: t. nº 133 du lieutenant-maréchal Bols à Georges-Picot, Le Caire, le 24 août 1919.

الفصل الخامس

صراع الكبار ومساعي الصغار:
الوفود الى مؤتمر الصلح ولجنة كينغ-كراين

بعد توقيع الأتراك على هدنة مودرُس، وبعد أن رتّب الجنرال اللنبي الأوضاع بصورة مؤقّتة في سورية ولبنان طبقًا لتعليمات حكومته، بدأ صراع عنيف على المنطقة في اطار مؤتمر الصلح. في بيروت، ظلّت الأجواء مشحونة ووقع أوّل حادث مسلّح، في التاسع عشر من تشرين الثاني، بين شرطة المدينة والقوات الفرنسية، أسفر عن سقوط أربعة قتلى وستة عشر جريحًا[١]. وفي دمشق، كانت الحكومة الفيصلية تُظهر، في تصرّفاتها اليوميّة، الازدراء لضبّاط الارتباط الفرنسيين[٢]. أمّا البريطانيّون، فأخذوا يواربون في تعاطيهم مع الفرنسيّين، ومع فيصل وجماعته، ومع الحركة الصهيونيّة.

في ٢٩ كانون الأوّل ١٩١٨، أي قبل انعقاد مؤتمر الصلح بعشرين يومًا، رسم ستيفن بيشون (Stephen Pichon)، وزير خارجيّة فرنسا، أمام مجلس النواب، الخطوط الرئيسة للسياسة التي تنوي حكومتُه الدفاع عنها في الشرق الأدنى، فقال:

---

١. Archives de l'Armée de Terre, Château de Vincennes (France), fonds *Levant*, carton 4H2, dossier 5 *bis*: t. n° 122/G du général Hamelin au minstère de la Guerre, 20 nov. 1918.

٢. Archives diplomatiques, Nantes, *mandat Syrie-Liban*, carton 2364, dossier *Politique syrienne*: rapport du capitaine Mercier à Georges-Picot, Damas, 17 oct. 1918.

«لنا في الامبراطوريّة العثمانية حقوقٌ واضحة سندافع عنها، لنا حقوقٌ في سورية ولبنان وفلسطين وكيليكيا. إنّها مبنيّة على أماني السكان وإرادتهم [...] سنثابر في الدفاع عنها. إنّ الاتفاقات المعقودة بيننا وبين بريطانيا[1] ما زالت تلزمنا كما تلزم بريطانيا، وانّنا نعتبر أنّ الحقوق التي اعتُرف لنا بها والتي سنطلب من مؤتمر الصلح توسيعها، قد أصبحت، منذ الآن وصاعدًا، حقوقًا مكتسبة»[2].

لن يكون من السهل على فرنسا تحويل ما ورد في اتفاق سايكس-بيكو الى «**حقوق مكتسبة**». فقد شهد العام ١٩١٩، في اطار مؤتمر الصلح وخارجه، صراعًا على الشرق الأدنى بين قوى عدّة تحاول كلٌ منها فرض خياراتها. وهذه القوى هي: بريطانيا وفرنسا، والحركات القومية العربيّة، وعلى رأسها الأسرة الهاشميّة، ودعاة لبنان الكبير بزعامة البطريرك الماروني الياس الحويك، والحركة الصهيونية، والرئيس الأميركي ولسون (Wilson) الذي كان يعارض كلّ الاتفاقات السريّة، ومنها سايكس-بيكو، وأخيرًا الوطنيّون الأتراك، وعلى رأسهم مصطفى كمال، الذين يعملون، بشتى الوسائل، على الحدّ من خسائر السلطنة العثمانية.

١ - الوفود الى مؤتمر الصلح

افتُتح مؤتمر الصلح في باريس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩، وكان عليه أن يعيد رسم خريطة العالم ويقرّر مصير الشعوب التي تحرّرت من نير الدول المغلوبة، أي الامبراطوريات الوسطى الثلاث، الألمانية

١. يقصد بها اتفاق سايكس-بيكو.
٢. نقلًا عن:
Pierre LYAUTEY, *Le drame oriental et le rôle de la France*, Paris, 1923, p. 127.

والنمساوية والعثمانية. استبشرت تلك الشعوب خيرًا وأرسلت وفودًا الى المؤتمر ساعية الى تحقيق تطلّعاتها المستقبليّة. من بين تلك الوفود، الوفد العربي برئاسة فيصل، والوفود اللبنانية.

أ - الوفد العربي برئاسة فيصل

قبل افتتاح مؤتمر الصلح، انتقل فيصل، في كانون الأوّل ١٩١٨، الى لندن حيث اجتمع بالزعيم اليهودي وِيْزمَن (Weizmann)، وكان قد التقاه مرّةً أولى في حزيران ١٩١٨ في شرق الأردن، وبالتحديد في الغويرة، بين العقبة ومعان، بناءً على طلب من اللنبي. حضر اجتماع لندن الضابط الانكليزي لورانس كترجمان.

ركّز فيصل في محادثاته مع وِيْزمَن على الخطر الذي تشكّله سياسة فرنسا على المصالح اليهوديّة والعربيّة[1]. ثمّ وقّع معه اتفاقًا اعترف فيه بضرورة اتخاذ جميع الاجراءات لتنفيذ وعد بلفور ولتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين. وقد ورد في المادة الثانية من الاتفاق:

«تحدَّد، بعد اتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرةً، الحدود النهائيّة بين الدول العربيّة وفلسطين من قِبَل لجنة يُتفّق على تعيينها من قِبَل الطرفين المتعاقدين»[2].

شارك الأمير فيصل في مؤتمر الصلح كممثل لدولة الحجاز المحاربة. سلّم مذكرة الى أمانة سرّ المؤتمر، في الأوّل من كانون الثاني ١٩١٩، أكّد فيها أنّ هدف الحركة القومية العربيّة التي ترأّسها والده خلال الحرب هيَ، في النهاية، «**توحيد العرب في أمّة واحدة**» وأنّه هوَ

١. راجع زين نور الدين زين، **الصراع الدولي...**، مرجع مذكور، ص ٩٩.
٢. النص الكامل لهذا الاتفاق في جورج انطونيوس، المرجع المذكور، ص ٥٩٣-٥٩٥.

قاد مقاتلي الثورة السورية، وكان تحت امرته سوريّون وعراقيّون وعرب من شبه الجزيرة.

اعتبر فيصل في مذكرته أنّ الولايات العربيّة الأسيويّة، أي سورية والعراق والجزيرة والحجاز ونجد واليمن تختلف عن بعضها اقتصاديًا واجتماعيًا، وانّه من المستحيل إخضاعها لصيغة حكمٍ واحدة.

طالب لسورية التي، بحسب رأيه، «**بلغت درجة كافية من النضج السياسي، أن تدير شؤونها الداخلية بنفسها**»، مع مساعدة تقنية خارجية. أمّا الأقاليم العربيّة الأخرى، فاقترح بشأنها ما يلي: يجب أن يحكم العرب العراق والجزيرة، أي بلاد ما بين النهرين، بمساعدة دولة كبرى خارجيّة؛ يحتفظ الحجاز باستقلاله التام؛ لا يُطرح مصير اليمن ونجد أمام مؤتمر الصلح ويُترك لهما الأشراف على أمورهما الداخلية وترتيب علاقاتهما مع الحجاز. بالنسبة إلى فلسطين، يقبل الأمير، بسبب وضعها المعقّد، أن تُخضع لإدارة خارجيّة.

ويتابع فيصل في آخر المذكرة: «**جئتُ أوروبا نيابةً عن والدي وعن عرب آسيا لأقول إنّهم يتوقعون من الدول الكبرى في مؤتمر الصلح [...] أن تنظر اليهم كشعبٍ واحد ذي امكانيات، شعب متمسّك بلغَته وبحرّيته؛ إنهم يطالبون بألّا تتّخذ أية اجراءات من شأنها أن تتعارض مع إمكان توحيد هذه الأقطار في ظلّ حكومة واحدة ذات سيادة**»[1].

في ٢٩ كانون الثاني، ألحق فيصل بمذكّرته الأولى مذكرة ثانية قصيرة، طالب فيها بأن يُعترف باستقلال الشعوب الناطقة باللغة العربية في آسيا وبسيادتها، بضمانة من عصبة الأمم، «**من خط الاسكندرونة –**

١. راجع النص الكامل لمذكرة فيصل باللغة الانكليزية في:
A. HOKAYWM et *alii*, *Le démantèlement...*, *op. cit.*, p. 454-455, doc. n° 429;
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *op. cit.*, p. 102-105, doc. n° 11 A.

ديار بكر حتى المحيط الهادئ جنوبًا. يُستثنى من هذا الطلب الحجاز الذي هوَ دولة ذات سيادة، وعدن التي هيَ محميّة بريطانيّة.

«**إن تثبيت الدول القائمة فعلًا في المنطقة**، تتابع المذكّرة، **وادخال تعديلات على حدودها، أو على الحدود بينها وبين الحجاز أو عدن، وانشاء دول جديدة اذا اقتضت الحاجة، ورسم حدودها، كلّها أمور تُرتَّب بيننا بعد التحقّق من رغبات سكان هذه الأقطار**»[1].

في ٦ شباط ١٩١٩، مَثُل فيصل أمام مجلس العشرة حيث عرض من جديد مطالب العرب متمنّيًا أن تفي بريطانيا وفرنسا بالتعهدات التي قطعتاها في تشرين الثاني ١٩١٨[2]. ثمّ أجاب عن بعض الأسئلة التي طُرحت عليه. وفي ١٣ شباط، بحث هذا المجلس من جديد قضية سورية، واستُدعيَ الدكتور هوارد بْلِس (Bliss)، رئيس الكلّيّة الانجيليّة في بيروت، ليدلي برأيه حول موضوع، فاقترح أن يرسل الحلفاء الى المنطقة لجنة مختلطة تستقصي آراء السكان حول مستقبلهم. أُعجب الرئيس ولسون بالاقتراح وقابله لويد جورج بالفتور، وعارضه كليمنصو. وفي ٢٠ آذار ١٩١٩، جرى أوّل نقاش جدّي للمسألة السورية في اجتماع عقده مجلس الأربعة[3] في شقة لويد جورج في باريس، جرى خلاله نقاش حاد بين لويد جورج ووزير خارجيّة فرنسا،

١. النص في:
Ibid., *Le démantèlement...*, p. 471-472, doc. 443.

٢. انه يعني التصريح الفرنسي-البريطاني، المؤرّخ في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨، الذي أعلنت فيه الدولتان أنّ هدفهما من متابعة الحرب في الشرق هوَ تحرير الشعوب التي طال اضطهاد الأتراك لها وإقامة حكومات وإدارات وطنيّة تستمد سلطتها من الاختيار الحرّ للسكّان المحليّين. راجع نص هذا التصريح في:
A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement...*, *op. cit.*, p. 413, doc. 381.

٣. تمثلت في هذا المجلس الدول الأربع الكبرى، اي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا، باستثناء اليابان.

ستيفن بيشون (Pichon)، حول اتفاق سايكس-بيكو وتَعارضه مع ما تعهّدت به بريطانيا للعرب في مراسلات مكماهون-الحسين. تدخّل الرئيس ولسون مؤكّدًا أن الولايات المتحدة لا تكترث لما تدّعيه بريطانيا وفرنسا بشأن سيطرتهما على شعوب أخرى. إنّ المبدأ الذي تلتزم به حكومته هوَ موافقة الشعوب المحكومة على تلك السيطرة. وأصرّ على ارسال لجنة للاطلاع على رغائب سكان هذه المنطقة[1]. بعد خمسة أيام عقد مجلس الأربعة اجتماعًا ثانيًا حول الموضوع أُقرّ فيه ارسال لجنة استقصاء الى الشرق، وعيّن ولسون ممثلَيْ أميركا فيها وهما هنري كينْغ (King) وتشارلس كراين (Crane)، وستُعرف اللجنة لاحقًا باسميهما أي «لجنة كنغ-كراين».

بينما كان الكبار يتداولون في موضوع سورية وتطبيق اتفاق سايكس-بيكو، كان فيصل يعمل على استمالة الأميركيّين والبريطانيّين. كان مطلعًا على كل التفاصيل المتعلّقة بهذه المداولات بواسطة مستشاره وصديقه الكولونيل الانكليزي لورانس الذي كان ملحقًا بالوفد البريطاني في مؤتمر الصلح. هلّل الأمير لقرار الحلفاء ارسال لجنة الى الشرق للاطلاع على رغبات السكان، لكنّ هذا القرار أقلق الفرنسيّين الذين حاولوا التفاوض مع فيصل علّهم يتوصّلون معه الى اتفاق يعطّل عمل هذه اللجنة. ففي تقرير سرّي وضعه، حول الموضوع، أحد موظفي وزارة الخارجيّة الفرنسيّة نقرأ ما يأتي:

«إنّ الاهمال الذي تبديه وزارة الخارجيّة تجاه الأمير يشكّل ذريعة للكولونيل الانكليزي [لورانس] وللسوريّين العديدين الذين يدورون في

١. راجع، حول هذه الاجتماعات والنقاشات، زين نور الدين زين، **الصراع الدولي...**، مرجع مذكور، ص ١٠٣-١٠٩.

فلك فيصل للعمل ضدّنا. علينا ايجاد علاج لهذا الوضع عن طريق توضيح الأمور معه بصراحة.

«اذا كان هدف وزارة الخارجيّة إقصاء ممثّل ملك الحجاز عن كلّ تدخلٍ في الأمور السوريّة، فانّ الموقف الحالي منه يخدم هذا الغَرَض. أمّا اذا كنّا، بالعكس، نعتبر أنّ من مصلحتنا تأمين تعاون مع الأمير وأسرته من أجل تأدية المهمّة المطلوب منّا القيام بها في سورية، يصبح من الملّح، في نظرنا، اطلاق مفاوضات مع الأمير، توصلنا الى عقد اتفاق معه حول سورية...»[1].

كان كليمنصو مقتنعًا بأن فيصلًا هو الزعيم العربي الوحيد الذي باستطاعته أن يقنع السوريّين بالقبول بالانتداب الفرنسي[2]. وكان الأمير قد قرّر العودة الى سورية في ٣٠ آذار، فطُلب منه أن يؤخّر تاريخ سفره، وعقد معه كليمنصو اجتماعًا مطوّلًا في ١٣ نيسان أعرب له فيه عن استعداده للاعتراف باستقلال سورية، ولكنّه أصرّ على ضرورة انسحاب الجيش البريطاني منها لتحلّ محلّه القوّات الفرنسيّة، ما جعل الأمير يشك في نوايا الفرنسيين ويتردّد[3]. طلب رئيس الوزراء من روبير دوكاي (de Caix) متابعة المفاوضات مع فيصل لإيجاد صيغة تفاهم معه. كان دوكاي قد عقد، بصحبة أربع شخصيات فرنسية أخرى، اجتماعًا مع لورانس، بصفته مستشارًا لفيصل، استمعوا خلاله الى رأيه

١. النص الكامل لهذا التقرير في:
A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement..., op. cit.*, p. 482-484, doc. n° 452: "Note pour M. GOUT", le 15 février 1919.

٢. Meir ZAMIR, *The formation of Modern Lebanon,* Ithaca and London, Cornell University Press, 1988, p. 60-61

٣. راجع:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *L'Empire Ottoman..., op. cit.*, p. 122, introduction.

حول مستقبل سورية والعلاقات بين الأمير والفرنسيين. وضع دوكاي على أثر ذلك تقريرًا رفعه، في ٢٧ آذار، الى فيليب برتلو (Berthelot)، أمين عام وزارة الخارجية، ختمه كالآتي:

«**اذا فكّرنا قليلًا في ما نملك جميعًا من معطيات، نستطيع أن نرسم الطريق الأكثر امانًا لنا. علينا، بسبب الانحراف الذي اتخذته الأمور، أن نذهب الى سورية مع فيصل وليس كمناوئين له، على الأقلّ في المرحلة الأولى...**[١]».

مدفوعٌ بهذه الروح، عقد دوكاي مع فيصل اجتماعين، في ١٥ و١٦ نيسان، واتفق معه على عددٍ من النقاط، ثمّ أعدّ رسالةً موجّهة الى الأمير، وقّعها كليمنصو يقول فيها رئيس الوزراء إنّ فرنسا تعترف بحق سورية بالاستقلال على شكل «**اتحاد فدرالي من دول تتمتّع محليًا بالاستقلال الذاتي**»، طبقًا للتقاليد ولأماني السكّان، وإنها مستعدّة لتقديم المساعدة المادية والمعنوية لها. وتضيف الرسالة أنّ فيصلًا يعترف بأنّ فرنسا هيَ الدولة المؤهلة لكي تقدّم لسورية المساعدة في مختلف الميادين بواسطة مستشاريها[٢].

اعتبر فيصل أن رسالة كليمنصو غامضة، فتردّد في القبول بما ورد فيها، فطلب منه دوكاي آنذاك أن يقدّم بنفسه اقتراحات، فوجّه بدوره، في ١٩ نيسان، رسالة الى رئيس الوزراء، من المرجّح أن يكون قد وضع نصّها باللغة الفرنسيّة عبد الهادي عوني، سكرتير فيصل، نقرأ فيها:

١. النص الكامل في:

A. HOKAYEM et *alii, Le démantèlement..., op. cit.,* p. 519-522, doc. n° 474, Paris, le 27 mars 1919.

٢. النص في:

Ibid., p. 535, doc. n° 483, Paris, le 17 avril 1919.

«**إنّ الأمّة السوريّة تطلب من الحكومة الفرنسيّة ومن الحكومات الأوروبيّة كافةً ومن الولايات المتحدة الأميركية، الاعتراف باستقلالها التام بضمانة عصبة الأمم، على شكل ديموقراطي فدرالي، طبقًا لرغبات السكّان وتمنّياتهم**».

تنتظر الأمّة السورية من الأمّة الفرنسية «**الدعم للحصول على استقلالها، ما سيزيد من نفوذ فرنسا المعنوي في سورية وينمّي مصلحتها**»[١].

اعتبر دوكاي أن في رسالة فيصل الكثير من الغطرسة، فأعادها الى عوني عبد الهادي قائلًا إنّه يرفض أن يسلّمها الى كليمنصو. وفي اليوم عينه وجّه لورانس رسالة الى رئيس الوزراء الفرنسي ينصحه فيها بالقبول بفكرة استقلال سورية التي يتمسّك بها فيصل، ويقترح عليه، في ما خصّ المنطقة الزرقاء من اتفاق ١٩١٦، أن يعيّن حكامًا سوريّين في المدن الساحليّة، أي بيروت وطرابلس واللاذقية وانطاكية وصيدا وصور، يعاونهم مستشارون فرنسيّون، وأن يُخصَّص لفيصل مقرٌّ في جبل لبنان يصطاف فيه ليكون على اتصال بالمفوّض الفرنسي المقيم في بيروت، وأن يتولى الأمير رئاسة مجلس تمثيلي مشترك لسورية الداخلية والساحليّة بما فيها لبنان. أمّا مصالح فرنسا فيُنظر فيها لاحقًا[٢].

في اليوم التالي، عاد عوني عبد الهادي برسالة جديدة من فيصل

١. النص الكامل في:

Ibid., p. 537-538, doc. n° 485, Paris, le 19 avril 1919.

٢. نص رسالة لورانس الى كليمنصو في:

Ibid., p. 538-539, doc. n° 486, Paris, le 19 avril 1919.

الى كليمنصو[١]، ولكن رئيس الوزراء لم يقتنع بما ورد فيها فأمر بإيقاف المفاوضات.

لم يكن من مصلحة فيصل تقديم أيّة تنازلات للفرنسيّين في تلك الظروف، لأنّه كان يعوّل على لجنة الاستقصاء التي أمر الرئيس ولسون بإرسالها الى الشرق، كما كان يعوّل على الدعم الأميركي والانكليزي له ضدّ فرنسا، لذا عمد مع مستشاريه الى رفع سقف مطالبهم، ما أفشل هذه الجولة الأولى من المفاوضات بينه وبين الحكومة الفرنسيّة[٢].

عاد فيصل الى سورية ليُعدّ الأجواء لمجيء لجنة كينغ-كراين (King-Crane). كان لموقفه المتصلّب في مفاوضات باريس ولإصرار ولسون على إرسال تلك اللجنة وللخوف من المنحى المعادي لفرنسا الذي يمكن أن تتخذها تحقيقات هذه الأخيرة في سورية الداخليّة، أثرٌ عميق في نفوس المسؤولين الفرنسيين، فأخذ بعضهم يتساءل اذا لم تكن مصلحة بلادهم تقضي بالتخلّي عن لبنان لإرضاء السوريّين وكسب صداقتهم. ففي تقرير رُفع الى وزير الخارجية، بيشون، في أواخر نيسان ١٩١٩، نقرأ ما يلي:

«اننا ننظر بحزنٍ عميق الى الانهيار السريع الذي أصاب كل الانجازات الفرنسيّة في سورية...

«ان المسلمين في سورية يشكّلون أكثرية السكان وقد تزيد نسبتُهم

١. النص في:
Ibid., p. 540, doc. nº 487, Paris, le 20 avril 1919.

٢. رفع دوكاي، تقريرًا مفصّلًا عن مفاوضاته مع الأمير فيصل الى وزير الخارجية الفرنسي بيشون. يمكن مراجعة نصّه الكامل في:
Ibid., p. 542-548, doc. nº 489: «Rapport de M. de Caix, chargé des négociations avec l'Émir Faysal, à M. Pichon, ministre des Affaires étrangères», Paris, le 22 avril 1919..

عن الثلثين. علينا أن نكثّف نشاطنا في أوساطهم لكسب مودّتهم. أمّا المجموعات المسيحيّة، فهي من طبيعتها موالية لنا وهيَ تلتجئ تلقائيًا الينا ولا يمكنها التخلّي عنّا لأنّها لا تشعر بالطمأنينة إلّا من خلال وجودنا. إنّ لبنان سيموت إن نحن غادرنا المنطقة، فمن الحماقة اذًا أن نعتبره نقطة ارتكاز لنا...»[١].

ان هذا التوجه الجديد لدى بعض المسؤولين الفرنسيّين أثار قلقًا شديدًا عند اللبنانيين، ما سيدفع بعضهم الى العمل من أجل الاستقلال التام بعيدًا عن أية وصاية.

ب - الوفد اللبناني الأوّل الى مؤتمر الصلح

في ٩ كانون الأوّل ١٩١٨، اتخذ مجلس الإدارة اللبناني قرارًا بارسال وفدٍ الى مؤتمر الصلح في باريس برئاسة داود عمّون، لعرض مطالب اللبنانيّين والدفاع عنها، وهذه المطالب هي:

«أوّلًا - توسيع نطاق جبل لبنان الى ما كان معروفًا به من التخوم تاريخيًّا وجغرافيًّا وما تقتضيه منافعه الاقتصادية بحيث يكون بلادًا قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعهم وثروتهم وبحكومة راقية منظمة.

«ثانيًا - تأييد استقلال هذا البلد اللبناني بادارة شؤونه الادارية والقضائية بواسطة رجال من أهله.

«ثالثًا - يكون لهذه البلاد اللبنانيّة مجلس نيابي يؤلَّف على مبدإ التمثيل النسبي حفظًا لحقوق الأقليّة ويُنتخب من الشعب...

«رابعًا - مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنّيات المقدّم ذكرها

١. النص الكامل في:
M.A.E, *E-Levant, Syrie-Liban 1918-1940*, v. 13, fº 23-30.

ومعاونتها الإدارة المحليّة في تسهيل نشر العلوم والمعارف وتقدّم البلاد ورقيّها...»[1].

كان على داود عمون أن يواجه دعاة الوحدة السورية وأن يدافع عن الكيان اللبناني وعن توسيع الحدود. تألف الوفد الذي ترأسه من اميل اده (ماروني) وعبدالله خوري سعاده (أُرثوذكسي) وعبد الحليم نجّار (سنّي) ونجيب عبد الملك (درزي)[2].

وصل الوفد الى پور سعيد في ٢٦ كانون الأوّل على متن السفينة التجارية تشيكاتشوف (Tchicatchoff). سمحت السلطات البريطانية للأعضاء بالنزول من السفينة لزيارة المدينة، وعندما عادوا في المساء مُنعوا من متابعة سفرهم، وأبحرت السفينة في اليوم التالي بدونهم. كانت الحجّة التي قدّمتها سلطات المرفأ البريطانيّة أن جوازات سفر اللبنانيّين وقّع عليها فرنسوا جورج-بيكو، وهوَ غير مخوّل القيام بعمل كهذا، وكان من المفروض أن يوقّع عليها الجنرال اللنبي[3].

أثار إجراء السلطات البريطانية غضب وزارة الخارجيّة الفرنسية، وبعد اتصالات مكثّفة بين پور سعيد ولندن وباريس، سمحت وزارة الخارجيّة البريطانيّة، في الأوّل من كانون الثاني ١٩١٩، للوفد اللبناني

١. نص قرار مجلس الإدارة رقم ٨٠، تاريخ ١٩١٨/١٢/٩، في:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *op. cit.*, partie arabe, p. 23-25, doc. nº 11C.

٢. راجع:
Lyne LOHÉAC, *Daoud Ammoun et la création de l'Etat libanais*, 2ème éd. Beyrouth, Nawfal, 1995, p. 73.

٣. راجع البرقية رقم ١٩٢، تاريخ ٢٦ كانون الأوّل ١٩١٨، التي أرسلها قنصل فرنسا في بور سعيد، لافون (Laffon)، الى وزارة الخارجية في باريس، في:
A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement..., op. cit.*, p. 448, doc. nº 420.

بمتابعة سفره[1]، ولكنه لم يصل الى باريس إلّا في الخامس والعشرين من الشهر المذكور، أي بعد افتتاح مؤتمر الصلح بستة أيّام.

اعدّ الوفد مذكرة مؤرّخة في ١٣ شباط ١٩١٩، حدّد فيها مطالب اللبنانيين[2]، ومَثُل في ١٥ شباط أمام مجلس العشرة حيث عرض عمّون شفويًا هذه المطالب. فذكّر بمعاناة لبنان خلال الحرب حيث قضى الأتراك على نصف سكانه تقريبًا، بالنفي والشنق والتجويع الممنهج، وأعلن أنّ لبنان تمتّع دائمًا، عبر تاريخه بشيءٍ من الاستقلال الذاتي، وأنّ أوروبا كرّست هذا الاستقلال بعد أحداث ١٨٦٠ بانشائها نظام المتصرفية الذي حصر علاقته بالدولة العثمانية بالتبعية. أما بعد زوال سلطة هذه الدولة، أصبح لبنان يتمتّع باستقلال كامل.

طالب داود عمون بأن يسترجع لبنان «**حدوده التاريخيّة والطبيعيّة التي خسرها بسبب تعديّات الأتراك**». كما طالب بمساعدة دولة أجنبية. إن هذه الدولة، يتابع عمّون، لا يمكن أن تكون إلّا فرنسا. «**إن مبادءَها التحرّريّة وتقاليدها العريقة والنعم التي أغدقت بها على لبنان في الأيّام الصعبة، وحضارتها التي تشرّب منها هذا البلد، تجعل اللبنانيين يطالبون بها بالإجماع**».

بعد بضعة أيّام، سلّم عمّون مجلس العشرة مذكرة ثانية[3] رسم فيها الحدود التي يصرّ اللبنانيون على الحصول عليها، وهيَ كالآتي:

«**من الشمال، النهر الكبير (Eleutheros)**.

١. راجع نص البرقية رقم ٦، تاريخ ١٩١٩/١/١ من دو فلوريو (de Fleuriau)، القائم بالأعمال في لندن، الى وزارة الخارجية الفرنسيّة، في: *Ibid*, p. 453, doc. nº 428.

٢. النص الكامل في:
Ibid., p. 479-481, doc. nº 450.

٣. لا تحمل هذه المذكّرة أي تاريخ، ولكنّ النص الذي عثرنا عليه في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية يذكر أنّ تاريخ ورودها الى الوزارة هو ٨ آذار ١٩١٩.

«من الجنوب، نهر القاسميّة (Leontes).

«من الشرق، سلسلة جبال لبنان الشرقيّة (Anti-Liban) بحدود الأقضية الأربعة: بعلبك، البقاع حاصبيّا وراشيّا.

«من الغرب، البحر المتوسط.

«وذلك طبقًا لخارطة لبنان التي وضعها، في العام ١٨٦٢، مجلس قيادة الحملة الفرنسية الى سورية بناءً على التحقيقات التي قامت بها الفرقة الطوبوغرافيّة التي رافقت تلك الحملة في العامين ١٨٦٠-١٨٦١.

«إنّ لبنان، بحدوده هذه، يضمّ مدن طرابلس وبيروت وصيدا، وأقضية عكار وبعلبك وحاصبيّا وراشيّا وصيدا ومرجعيون...»[1].

لم يستطع الوفد اللبناني الأوّل الحصول على نتيجة حاسمة بشأن استقلال لبنان وتوسيع حدوده، لأنّ مصير الولايات العربيّة المسلوخة عن الدولة العثمانية كان لا يزال قيد الدرس في مؤتمر الصلح، ولم تكن فرنسا قادرة على فرض خياراتها. أمّا بريطانيا، فكانت تتخبّط في التناقضات التي وقعت فيها جرّاء تعهّداتها للعرب في مراسلات مكماهون-الحسين، ولليهود في وعد بلفور، ولحليفتها فرنسا في اتفاق سايكس-بيكو. يضاف الى ذلك أنّ إصرار الرئيس الأميركي وإصرار فيصل على ارسال لجنة استقصاء الى الشرق أبقى الأمور معلّقة بانتظار تقرير تلك اللجنة.

٢ - لجنة كينغ-كراين

ذكرنا أن المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والأمير فيصل فشلت، وأن الرئيس ولسون تبنّى الاقتراح الذي تقدّم به الدكتور هوارد

١. النص في:
A. HOKAYEM et *alii, Le démantèlement..., op. cit.,* p. 492-493.

بلِس بشأن اللجنة. ولمّا كانت أجهزة الاستخبارات الفرنسيّة ترسل من سورية التقرير تلوَ الآخر الى الحكومة في باريس، ناقلةً أخبار الدعاية الكثيفة التي يقوم بها الانكليز وأتباع فيصل ضدّ فرنسا[1]، اقتنع كليمنصو أنّ أي تحقيق يجري في هذه الأجواء سيكون ضارًّا ببلاده. لذا أعلن، في ٢١ أيار، خلال اجتماع لمجلس العشرة، أنّه يرفض المشاركة في اللجنة التي ينوي الرئيس الأميركي ارسالها الى الشرق ما دامت القوّات البريطانيّة تحتل سورية ولم تسلّمها الى الفرنسيّين[2]. تذرّع الانكليز بموقف كليمنصو[3] ليرفضوا هم أيضًا المشاركة في اللجنة[4]. في النهاية تشكّلت هذه اللجنة من مندوبين أميركيّين فقط،

١. راجع، على سبيل المثال، البرقية رقم ٥٣١، تاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩١٨ التي أرسلها الكابيتان كولندر (Coulondre)، ممثل فرنسا في سوريا، الى وزير الخارجية بيشون، والتقرير المرسل من سوريا الى الوزارة نفسها بتاريخ الأوّل من كانون الأوّل ١٩١٨ في:
Ibid., p. 412-413, doc. nº 380; p. 431-432, doc. nº 401.

٢. كان اجتماع ٢١ أيّار مكرّسًا للمسألة السورية وللشرق الأدنى. صرّح كليمنصو خلاله، بحضور الرئيس ولسون، أنّه «**مستعد لإرسال مندوبين يمثلون فرنسا الى سوريا عندما يبدأ تبديل قوّات الاحتلال**»، لأنه يعتبر «**أنه لا جدوى من ارسال لجنة استقصاء الى سوريا في ظلّ دكتاتوريّة الجنرال اللنبي**».
راجع محضر هذا الاجتماع كاملاً في:
Ibid., p. 571-577, doc. 508.

٣. حول الصراع البريطاني-الفرنسي في الشرق الأدنى خلال تلك الحقبة، راجع:
Elie KEDOURIE, *England and the Middle East..., op. cit.,* J. NEVAKIVI, *Britain, France and the Arab Middle East,* University of London, The Athlone Press, 1969, chap. VI and following.

٤. أرسل بلفور، في ٣١ أيار ١٩١٩، برقيّة الى اللنبي يشرح فيها موقف الحكومة البريطانية. راجع:
E. L. WOODWARD and R. BUTLER (ed.), Documents on British Foreign Policy, 1st series, V. IV 1919, London, Her Majesty's stationery office, 1952, p. 259, t. nº 48.

يترأسهم هنري (King) وشارل كراين (Crane). غادرت باريس ووصلت الى يافا في ١٠ حزيران ١٩١٩[١].

في هذا الوقت، كان الأمير فيصل قد عاد الى سورية، فوصل دمشق في ٣ أيار، فدعا الأعيان ورؤساء الدين والمثقفين ورؤساء الوفود التي حضرت الى بيروت لاستقباله الى اجتماع عام عُقد في الخامس من أيار في مقرّ الحكومة في دمشق. ألقى الأمير أمامهم خطبةً عرض فيها نشاطاته في مؤتمر الصلح مؤكدًا أنه دافع عن وحدة سورية ضمن حدودها الطبيعية، وبأنه أبلغ المسؤولين الكبار أنّ السوريّين يطالبون بالاستقلال ويرفضون أن تشاطرهم السلطة في بلدهم دولةٌ أجنبيّة، وبشّر أخيرًا بقدوم لجنة الاستفتاء الأميركيّة وأعلن عن إجراء انتخابات عامّة في سورية ينبثق عنها مجلس تمثيلي[٢].

كان فيصل يعتقد أنّ وجود مثل هذا المجلس يقوّي موقفه وموقف السوريّين تجاه لجنة كينغ-كراين. لذا نظّم بسرعة انتخابات في المنطقة الواقعة تحت سيطرته، طبقًا لقانون الانتخاب العثماني. أمّا في المنطقتين الواقعتين تحت سلطة الفرنسيّين والبريطانيّين، فاكتفى مؤيّدو الوحدة السوريّة باختيار مندوبين مزوّدين بتفاويض لتمثيلهم في المجلس المزمع انشاؤه[٣]. وحدهم العلويّون رفضوا أن يختاروا مندوبين يمثلون

١. حول تنقلات لجنة كينغ-كراين وأعمالها، نحيل القارئ الى كتاب:
Harry N. HOWARD, *The King-Crane Commission, an American Inquiry into the Middle East*, Beirut, published by Khayats, 1963.

٢. راجع نص خطبة فيصل في حسن الحكيم، **الوثائق التاريخيّة المتعلّقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتدابي الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦**، بيروت، دار صادر، ١٩٧٤، ص ٤٨-٥٨.

٣. حول الانتخابات التي جرت في سورية الداخليّة وحول اختيار المندوبين في المنطقتين الأخريَيْن، راجع يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، مصدر مذكور، ص ٩٠-٩١.

منطقتهم وأن يشاركوا في عمليّة كهذه[١].

اجتمع ممثلو المناطق الثلاث، المنتخبون والمعيّنون، لأوّل مرّة، في ٣ حزيران في دمشق، في جمعيّة أطلقت على نفسها تسمية «**المؤتمر السوري**»، وانتخب هاشم الأتاسي رئيسًا لها. توالت بعد ذلك الاجتماعات وتمحورت المداولات حول مستقبل سورية بكاملها وحول ادارة المنطقة العربيّة وحول المذكّرة التي ستُرفع الى اللجنة الأميركيّة. كان السوريّون، كما المصريّون والعراقيّون، يعلّقون آمالًا كبيرة على تلك اللجنة، لأنّهم كانوا يظنّون أنّها ستضع تقريرًا شاملًا عن الولايات العربيّة العثمانيّة السابقة كافةً، وأن توصياتها ستُنفَّذ حتمًا.

بعد أن قامت اللجنة بتحقيقاتها في فلسطين، انتقلت الى سورية فلبنان، ومكثت فيهما من ٢٥ حزيران الى ٢١ تموز[٢]. بدأت اللجنة عملها في دمشق. هناك طالب عددٌ من الأعيان ومن العلماء، ومعهم رؤساء الطوائف الكاثوليكيّة، بالانتداب الفرنسي[٣]. لكنّ الشخصيّات البارزة والقوى السياسيّة الأكثر نفوذًا أعلنت أنها تفضّل الانتداب الأميركي، واذا استحال الأمر، فالانتداب البريطاني. وفي ٣ تموز

١. المصدر نفسه، ص ٩٤.

٢. حول البرنامج التي اتبعته اللجنة في دمشق وحول الشخصيات والوفود التي اجتمعت بها، راجع:
A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement...*, *op. cit.*, p. 610-612, doc. n° 540: Programme de la Commission américaine à Damas du 26 juin au 3 juillet, Damas, le 26 juillet 1919.

٣. راجع التفاصيل في:
Harry HOWARD, *op. cit.*, p. 107-125.

جرى لقاءٌ بين فيصل وأعضاء اللجنة[١]. وفي اليوم عينه، استقبلت هذه وفدًا من المؤتمر السوري[٢] برئاسة هاشم الأتاسي الذي سلّمها مذكرة بعشر نقاط تتضمّن مطالب السوريّين الذين يمثّلهم. نقرأ في النقطة الأولى من هذه المذكّرة:

«اننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السوريّة، التي يحدّها شمالًا جبال طوروس، وجنوبًا رفح فالخط المار من الجوف الى جنوب العقبة الشاميّة والعقبة الحجازيّة، وشرقًا نهر الفرات فالخابور والخط الممتدّ شرقي أبي كمال الى شرقي الجوف، وغربًا البحر المتوسط، بدون حماية ولا وصاية».

أمّا النقاط الأخرى، فيمكن تلخيصها كالآتي:

- انشاء، حكومة ملكيّة، مدنيّة، نيابيّة في سورية مع لامركزيّة واسعة.
- احتجاج على المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم التي تفرض نظام الانتداب على سورية.
- اذا كان لا بدّ من القبول بالانتداب، فالسوريّون يطالبون بالانتداب الأميركي، واذا تعذّر ذلك، فبالانتداب البريطاني.
- عدم الاعتراف بأي حقوق تدّعيها الدولة الفرنسيّة في سورية.
- رفض مطالب الصهيونيّين بجعل «**القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين**»، وطنًا قوميًّا للشعب اليهودي.
- عدم فصل فلسطين «**والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان**» عن القطر السوري.

---

١. راجع محضر هذا الاجتماع في:
E. I. WOODWARD and Rohan BULTER, *op. cit.,* p. 311-313: doc. n° 219: t. n° 378, Colonel French to Earl Curzon, Cairo, July 10, 1919.
٢. راجع حسن الحكيم، المصدر المذكور، ص ١٠٢-١٠٣.

- المطالبة باستقلال القطر العراقي.
- الغاء المعاهدات السريّة التي تقضي بتجزئة سورية وأي وعد يرمي الى تمكين الصهيونيّين من القسم الجنوبي من سورية[١].
- التمسّك بالمبادئ التي أعلنها الرئيس ولسون وعلى رأسها حقّ الشعوب في تقرير مصيرها[٢].

انتقلت اللجنة الى بعلبك في ٤ تموز، ثمّ الى المتصرفيّة فالمدن الساحلية[٣]. وفي ٩ تموز اجتمعت بالبطريرك الماروني في بكركي بحضور معظم أساقفة الطائفة. فافتتح رئيسها اللقاء بعبارات تنمُّ عن اعتباره الشديد للمقام البطريركي اذ قال: **«تأكّدوا يا صاحب الغبطة أنّ لجنتنا زارت كل من فلسطين وسورية ولم تمثل بين يدي أحد لأخذ رأيه، بل كان الجميع يمثلون بين يديها لإبداء آرائهم. أمّا الآن فإننا نأخذ رأيكم ونحن بين ايديكم، اعتقادًا منّا أنّكم تمثّلون أمّةً كاملة كما أظهرت لنا وقائع الحال»**[٤]. فأجاب البطريرك ملخصًا مطالبه بعبارة وجيزة: «**استقلال لبنان تحت مناظرة ومساعدة فرنسا**»[٥].

اجتمعت اللجنة باعضاء مجلس الادارة اللبناني في ١١ تموز.

---

١. إشارة الى اتفاق سايكس-بيكو والى وعد بلفور.
٢. راجع النص الحرفي لهذه المذكرة في:
Antoine HOKAYEM, Marie-Clsude BITTAR, *L'Empire Ottoman... op. cit.,* partie arabe, p. 26-28.
٣. حول اللقاءات التي أجرتها اللجنة في البقاع وبيروت وصيدا وصور وطرابلس، والمذكّرات التي قُدّمت اليها، راجع:
A. HOKAYEM et *alii, Le démantèlement..., op. cit.,* p. 627-639, doc. n° 551 à 566.
٤. نقلًا عن الأب ابراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية في ترجمة غبطة أبينا وسيدنا الملفان مار الياس بطرس الحويك**، جونيه، مطبعة المرسلين اللبنانيين، ١٩٣٥، ص ٥٩٣.
٥. المرجع نفسه.

طالبت الطوائف المسيحيّة بصورة عامة، لاسيّما الكاثوليكيّة منها، وعلى رأسها الاكليروس الماروني، ومعها مجلس الادارة، باستقلال لبنان عن البلدان المجاورة وبتوسيع حدوده، وبالانتداب الفرنسي عليه. وتطابق موقف سنّة المدن الساحليّة مع موقف المؤتمر السوري. أمّا بقية الطوائف، فانقسمت فيها الآراء[1]. وتنوّعت المطالب في طرابلس وحلب؛ وحصلت فرنسا على نسبة من التأييد في المنطقة العلوية[2]. انتقلت اللجنة بعد ذلك الى كيليكيا فاستانبول حيث مكثت مدّة شهر تقريبًا[3]، ثمّ عادت الى فرنسا، فوصلت الى باريس في ٢٨ آب وقدّمت تقريرها الى الوفد الأميركي في مؤتمر الصلح. غادر هنري كينغ بسرعة الى واشنطن ليسلّم التقرير الى الرئيس ولسون الذي كان على خلاف حاد مع مجلس الشيوخ حول سياسته الخارجيّة المنفتحة. لكن ولسون أصيب بشلل فضعفت عزيمته ولم يعد باستطاعته الدفاع عن خياراته. لم توقّع الولايات المتحدة على معاهدات الصلح وعادت الى سياسة العزلة ووُضع تقرير لجنة كينغ-كراين في الأرشيف[4] ولم يُنشر إلّا في ٢ كانون الأوّل ١٩٢٢ في احدى صحف نيويورك[5].

خلال اقامة لجنة كينغ-كراين في فلسطين وسورية ولبنان، انهالت

١. راجع الدكتور يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، بيروت، ج ٢، بدون تاريخ، ص ٨٨٢-٨٨٣.

٢. لمزيد من التفاصيل، راجع:
Harry HOWARD, *op. cit.*, p. 137-139.

٣. المرجع نفسه، ص ١٦١ وما بعد.

٤. راجع:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *L'Empire Ottoman...*, *op. cit.*, p. 141-142.

٥. نجد في المصدر السابق، في الصفحات ١٤٤ الى ١٩٢، النص الحرفي للقسم الأوّل من هذا التقرير وهوَ يتعلق بفلسطين وبلبنان وبسوريا وبكيليكيا.

عليها من كل صوب المذكرات والتقارير والمناشير والعرائض من مختلف الأنواع والأحجام، بعضها صادق والبعض الآخر مزيّف؛ بعضها يطالب بالوحدة السوريّة، والبعض الآخر بدويلات تصون حقوق الأقليات؛ بعضها ينادي بانتداب أميركي أو بريطاني، والبعض الآخر بانتداب فرنسي. بلغت حرب العرائض والمناشير هذه ذروتها خلال العامين ١٩١٩-١٩٢٠، واستمرّت طيلة عهد الانتداب، ولكنّ حدّتها ضعفت مع السنين[1].

تتلخّص التوصيات التي تقدّمت بها لجنة كينغ-كراين بما يأتي:

- وحدة سورية الكبرى وحكم ذاتي واسع للبنان.
- الإيكال بالانتداب على سورية الى الولايات المتحدة الأميركيّة، وإلّا فإلى بريطانيا.
- الإيكال الى فرنسا بالانتداب على لبنان حيث تطالب بها أكثريّة السكّان.
- تحديد مدّة الانتداب ليتسنّى للسكان الحصول على الاستقلال[2].

لم تكن الحكومة الفرنسية مرتاحة لعمل لجنة كينغ-كراين الاستقصائي ولا للتقرير النهائي الذي وضعته. إن البرقيّات والبيانات المرسلة من بيروت ودمشق تتّهم الانكليز وأتباع فيصل بممارسة شتّى

١. جُمعت العرائض والمناشير المتعلّقة بالسنتين ١٩١٩-١٩٢٠ في أرشيف وزارة الخارجيّة الفرنسيّة في أربعة مجلّدات. يمكن مراجعتها في:
M. A. E, *E-Levant, Syrie-Liban 1918-1940,* V. 42 à 45.

٢. راجع نص هذه التوصيات في:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claudes BITTAR, *L'Empire ottoman... op. cit.*, p. 177-192; H. HOWARD, *op. cit.*, p. 221-227.

أنواع الضغوط على الشخصيات والوفود التي قابلتها اللجنة[١]، وتشك في حياد هنري كينغ وشارل كراين[٢].

شعرت فرنسا أن مركزها في الشرق الأدنى قد تصدّع، لذا تردّدت في اتخاذ موقف حازم من القضية اللبنانية. أثار تردّدها هذا شكوكًا في نفوس مؤيّدي لبنان الكبير الذين اتّهموها باستعمال الورقة اللبنانية لإرضاء فيصل وجماعته. أبرق جورج-بيكو، في ٢٣ أيار ١٩١٩، الى حكومته يقول إنّ وصول الأمير فيصل الى بيروت على متن سفينة حربيّة فرنسيّة والحفاوة التي أبداها في استقباله الضبّاط الفرنسيّون أقلق الموارنة. يتابع بيكو: «**يحاول البطريرك ورئيس مجلس الادارة إحداث هيجان شعبيّ للمطالبة بانشاء دولة لبنان الكبير، دون أن يكون للدولة الجديدة أية روابط مع سورية. إن الاجتماعات تتوالى وإن الأكثر حماسًا بين الحاضرين يلقون أحيانًا خطبًا، لا تصبّ، مع الأسف، في مصلحة فرنسا...**»[٣].

في هذه الأجواء المتوتّرة، أصدر مجلس الادارة اللبناني، في ٢٠ أيار ١٩١٩، قراره رقم ٥٦١، أعلن فيه، بصفته الممثل الشرعي للشعب اللبناني، «**استقلال لبنان السياسي والاداري بحدوده الجغرافية التاريخيّة واعتبار البلاد المغتصبة منه بلادًا لبنانيّة كما كانت قبل سلخها عنه**»، كما

١. راجع:
M. A. E., *E-Levant, Syrie-Liban 1918-1940,* v. 14, f° 17: t. n° 865 de Georges-Picot à A. E., Beyrouth via Le Caire, 22 juin 1919; *ibid.,* le même au même, f° 84-85, t. n° 938-939 du 3 juillet 1919.

٢. A. HOKAYEM et *alii, Le démantèlement..., op. cit.,* p. 632-633, doc. n° 558: t. n° 982-984 de G.-Picot à Pichon, Beyrouth, 9 juillet 1919.

٣. نص هذه البرقيّة في:
Ibid., p. 583-584, doc. n° 512: t. n° 724 de Georges-Picot à Pichon, Beyrouth - Le Caire, le 23 mai 1919.

أعلن اعتماد نظام سياسي ديمقراطي يؤمّن المساواة وحقوق الأقليات وحريّة الأديان، وطالب بمساعدة فرنسا، على أن يتمّ الاتفاق معها حول تنظيم العلاقات الاقتصاديّة بين لبنان والحكومات المجاورة. قرّر المجلس أخيرًا تقديم مطالبه هذه الى مؤتمر الصلح[١].

بعد بضعة أيام، كتب حاكم الجبل العسكري، الكومندان سِشيه (Séchet) الى حكومته يقول:

«**تميّز شهر أيار بردّة فعل عنيفة من قبل مسيحيّي لبنان ضدّ هيمنة فيصل وجماعته اللذين، بحسب رأي اللبنانيّين، يشكّلان تهديدًا لهم.**

نظّم مجلس الادارة والاكليروس الماروني، بمشاركة البلديات، حملةً حقيقيّة من أجل الاستقلال: رُفعت أعلام بيضاء رُسمت عليها الأرزة، أحيانًا منفردةً وأحيانًا مصحوبة بالعلم الفرنسي. إنّ مجاملتنا للبرنامج الفيصلي وتردّدنا في الجزم بأنّنا لن نقبل لحظةً واحدة بجعل امتيازات لبنان تتراجع عمّا كانت عليه بالأمس، كل ذلك سبب قلقًا وخيبة أملٍ وحتّى غضبًا لدى اللبنانيّين»[٢].

هكذا كانت الأجواء السائدة في المتصرفية عندما أصدر مجلس الادارة، في ١٦ حزيران، قرارًا جديدًا، أعلن فيه عن إرسال وفدٍ ثانٍ الى مؤتمر الصلح برئاسة البطريرك الماروني الياس الحويك، للدفاع عن مطالب اللبنانيين، وهذه المطالب هيَ نفسها التي اتُفق على تقديمها بعد أيّامٍ الى لجنة كينغ-كراين.

١. راجع نص هذا القرار في:
A. HOKAYEM et *alii, Le démantèlement..., op. cit.,* p. 567-568, doc. n° 506.

٢. النص في:
M. A. E., *E-Levant, Syrie-Liban 1918-1940,* v. 15, f° 86-89: rapport politique de Séchet, Baabda, le 30 mai 1919.

٣ – الوفد اللبناني الثاني الى مؤتمر الصلح

كان البطريرك الماروني قد أعرب للمفوّض السامي الفرنسي، فرنسوا جورج-بيكو، الذي التقاه في ٢٥ أيار، عن عزمه على السفر الى باريس ليدافع شخصيًا عن مطالب اللبنانيين أمام مؤتمر الصلح. حاول جورج-بيكو أن يقنعه بالعدول عن مشروعه ولكنه لم يفلح[١]. في النهاية قبل بيكو، بعد أن راسل حكومته بالأمر، مشترطًا أن يركب البطريرك البحر من جونيه، لا من بيروت، كي لا يثير الموضوع ضجّة إعلاميّة، وذلك تحاشيًا لردّة فعل انكليزية ومراعاةً لحساسيّة فيصل وأتباعه.

لم تكن السلطات الفرنسية راضية عن سفر البطريرك، ولكن لم يكن باستطاعتها أن تمنعه عن القيام برحلته ولا عن عزمه تقديم مذكرة الى مؤتمر الصلح. كانت باريس مستاءة من إلحاح اللبنانيّين على الاستقلال، معتبرةً أنّ ذلك يزيد موقفها حرجًا ويحول دون السماح لها باستعمال الورقة اللبنانية في مفاوضاتها مع حلفائها، ومع فيصل والمطالبين بالوحدة السورية.

غادر البطريرك لبنان على متن الدارعة الفرنسية كسّار (Cassard) في ١٥ تموز، واقتصر الوفد، بناءً على طلب جورج-بيكو، على ستة أشخاص وهم المطارنة اغناطيوس مبارك وبطرس فغالي وشكرالله خوري، والكاهن اسطفان الدويهي، ولاون الحويك شقيق البطريرك، وملحم ابراهيم خليل شماسه[٢]. وفي باريس، انضمّ الى الوفد المطران

١. راجع:
T. nº 736-737 de Georges-Picot à Pichon du 26 mai 1919, envoyé de Beyrouth (Le Caire), *in* A. HOKAYEM et *alii, Le démantèlement..., op. cit.,* p. 586-587, doc. nº 515.

٢. راجع الأب ابراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، مرجع مذكور، ص ٥٩٥.

كيرلس مغبغب، مطران زحلة للروم الكاثوليك، والمطران يوسف الخازن، الذي كان آنذاك في العاصمة الفرنسية، وعددٌ من الكهنة[١].

قبل الانتقال الى فرنسا، عرّج البطريرك على روما حيث التقى الحبر الأعظم البابا بندكتوس الخامس عشر (Benoît XV). وقد استقبلته الحكومة الإيطاليّة بحفاوة ووضعت في تصرفه قطارًا خاصًا نقله من ميناء ترانتو (Tarente) الى روما، وسيارات لتجوّله داخل المدينة. وصل الوفد الى باريس في ٢٢ آب. كان السفير الفرنسي في روما، برّير (Barrère) قد أبرق الى حكومته يطلعها على الإكرام الذي لاقاه البطريرك في روما[٢]، ما جعل وزارة الخارجية الفرنسية تولي وفادته اهتمامًا خاصًا. إن شخصيّة رئيس الكنيسة المارونية والمنزلة الرفيعة التي يتمتّع بها أفراد الوفد الذي يترأسه، والمشروع الواضح الذي من أجله قصد باريس حملت الحكومة الفرنسية على التعامل معه بجديّة وتُجلّه. فانزلته في فندق كونتيننتال (Hôtel Continental) لمدّة ثلاثة أيّام، ثمّ انتقل بعدها الى دار فخمة في باريس حيث كانت الوفود تتتابع للقائه. استقبله رئيس الجمهورية، ريمون بوانْكَريه (Poincaré)، في قصر الإليزيه (Elysée) في ٢٨ آب. واجتمع مرارًا بكبار السياسيّين الفرنسيّين واتصل بعدد من ممثلي الحلفاء في باريس وطلب منهم أن يدعموه في مهمته[٣].

في ١٦ أيلول ١٩١٩، وجّه الحويّك رسالة الى رئيس الوزراء الفرنسي، جورج كليمنصو (Clemenceau)، يطلب منه موعدًا ليعرض

١. المرجع نفسه، ص ٥٩٨.

٢. راجع:
T. nº 1790 de Barrère à Pichon, Rome, le 27 juillet 1919, *in* A. HOKAYEM et *alii, Le démantèlement..., op. cit.,* p. 653, doc. nº 581.

٣. الأب ابراهيم حرفوش، المرجع المذكور، ص ٥٩٦.

عليه الغاية من مجيئه الى باريس[1]، فحُدّد الموعد واستقبل كليمنصو البطريرك والوفد المرافق في ٥ تشرين الأوّل، وتعهّد أمامهم بالعمل على تنفيذ مشروع الاستقلاليّين اللبنانيّين[2].

في ٢٧ تشرين الأوّل، قدّم البطريرك مذكرته الى مؤتمر الصلح وهيَ تقع في خمس عشرة صفحة مطبوعة[3]، انّها تتلخّص بما يلي:

١ - الاعتراف باستقلال لبنان الذي أعلنه الشعب اللبناني وحكومته في ٢٠ أيار ١٩١٩.

٢- اعادة لبنان الى حدوده التاريخية والطبيعية باسترجاعه الأراضي التي سلختها عنه الدولة العثمانية.

٣ - معاقبة السلطات التركيّة والألمانيّة على الفظائع التي ارتكبتها في لبنان والاعدامات التي قامت بها، وفرض عليها التعويضات التي يحتاج اليها لبنان لاعادة بنائه ولنموّ سكّانه الذين أهلكتهم عملية التجويع المبرمجة التي قام بها العدوّ.

٤ - لما كان مبدأ الانتداب قد أُقرّ في معاهدة فرساي (Versailles) في ٢٨ حزيران ١٩١٩ - وبدون التنازل عن حق لبنان بالسيادة - الإيكال بالانتداب الى حكومة الجمهورية الفرنسيّة التي، طبقًا لما ورد في المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم، تقبل بسخاءٍ ايلاء لبنان مساعدتها وارشاداتها.

أكّد البطريرك في مذكّرته أهليّة لبنان للاستقلال موضحًا أنه ليس

١. نص رسالة البطريرك الحويك الى كليمنصو في المرجع نفسه، ص ٥٩٧.
٢. حول المقابلة: المرجع نفسه، ص ٥٩٨.
٣. راجع النص الكامل لمذكرة البطريرك الى مؤتمر الصلح في:
A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement..., op. cit.*, p. 715-720, doc. nº 639.

استقلالًا بسيطًا ناجمًا عن سقوط السلطنة العثمانيّة، إنّه استقلالٌ تام إزاء أيّة دولة عربيّة قد تنشأ في سورية، «**لأنّ اللبنانيين كانوا دائمًا يشكلون وحدةً قوميّة تتميّز عن المجموعات المجاورة بلغتها وسلوكها وميولها وثقافتها...**».

أضاف البطريرك أنّ هناك اعتبارات أخرى تبرّر استقلال لبنان بالنسبة الى سورية وبالنسبة الى أية دولة عربية أخرى. نلخّص ما كتبه بما يأتي:

- **الاعتبارات التاريخيّة**: استطاع لبنان، عبر التاريخ، رغم خضوع الشعوب المجاورة المطلق للفاتحين العرب أو الترك، أن يحتفظ غالبًا باستقلال تام، ودائمًا بحكم ذاتي ثبّته النظام الأساسي الذي صاغته الدول الكبرى في العام ١٨٦٠.

- **الاعتبارات السياسيّة**: اعتمد لبنان تنظيمًا سياسيًّا ثمّ برلمانيًا ظلّ فريدًا من نوعه في السلطنة حتى العام ١٩٠٨، حين أُعلن الدستور العثماني. في حين كانت سورية المجاورة تتبع مصير سائر الولايات التركيّة وتجهل كل العناصر التي تتشكّل منها الحياة السياسية في الدول الراقية، كان لبنان يتمتّع بنظام تمثيلي عمل اللبنانيّون، حتى عشيّة الحرب، على تحسينه. فهل من مقارنة ممكنة، والحالة هذه، بين لبنان وسورية من حيث التطوّر السياسي؟

- **الاعتبارات الثقافية**: إن المستوى الثقافي الذي بلغه لبنان، «**حيث لا تخلو مدينة أو قرية من مدرسة ابتدائية أو ثانوية**» وحيث تنتشر الثقافة الأوروبيّة، يميّزه عن سورية حيث هذه الثقافة، ومعها التعليم بصورة عامة، اذا ما استثنينا المدن الكبرى، قليلة الانتشار. يسمح الوفد اللبناني لنفسه بأن يذكّر بأن اللبنانيّين هم الذين لمعوا في القطر

المصري وفي أميركا وفي دول أُخرى في الوظائف الإداريّة وفي شتّى النشاطات العلمية والأدبيّة والاقتصاديّة.

- **اعتبارات تتعلّق بواقع الحال وبحقوق اللبنانيّين:** لم يعلن لبنان الحرب على الدول الوسطى، ولكنه كان فعلًا في حالة حربٍ معها، اذ إنّ مجموعات لبنانية، من الوطن الأم ومن بلاد الاغتراب، تطوّعت في الجيوش الحليفة وقاتلت تحت راياتها، في حين شاركت مجموعات أخرى في نشاطات الصليب الأحمر في مصر وخلال الحملة على الدردنيل وفي فرنسا نفسها.

لقد دفع لبنان أكبر ضريبة دمويّة يمكن أن يدفعها شعب للدفاع عن قضيّة ما: إن تجويع الشعب اللبناني الممنهج الذي اعتمدته السلطات التركيّة - الألمانية انتقامًا من اللبنانيّين بسبب تعاطفهم مع فرنسا، أدّى الى هلاك أكثر من ثلث هذا الشعب.

بعد أن فصّل البطريرك كل هذه الاعتبارات، تطرّق الى مسألة الحدود. إنّ الحدود التي طالب بها تخطّت ما طالب به الوفد اللبناني الأوّل وهيَ أوسع من حدود لبنان الحالية اذ إنّها تنطلق في الشمال من النهر الكبير، وتشمل سهل البقيعة وتلتفّ حول بحيرة حمص قبل أن تتّجه الى الشرق من هذه البحيرة، نحو قمّة جبال لبنان الشرقيّة. وتتمثّل، في الجنوب، بخطٍ ينطلق من جنوب جبل الشيخ ويلتفّ حول بحيرة الحولة وسهلها، فيفصلهما عن فلسطين، ثمّ يتّجه غربًا حتّى رأس الناقورة[1].

يبدو البطريرك الماروني، في مذكرته هذه، كثير التشبُّث بالمياه لأهميتها الاقتصاديّة، لذا نراه يطالب ببحيرتي الحولة وحمص وبحوضي

١. راجع ما ورد في مذكرة البطريرك في الصفحة ٧١٨ من المصدر نفسه.

الحاصباني والعاصي الأعلى. وقبل مغادرته فرنسا، زوّده كليمنصو برسالة أكّد فيها «**أنّ رغبة اللبنانيين في المحافظة على حكم ذاتي ونظام مستقلّ تتفق مع تقاليد فرنسا التحرّرية**». ويتابع رئيس الوزراء:

«**سيحافظ اللبنانيّون على تقاليدهم وسيطوّرون مؤسساتهم السياسية والإدارية ويعملون بأنفسهم على تنمية بلدهم، وذلك بدعمٍ من فرنسا وبمساعدتها وباستقلال تام عن أية مجموعة قومية أخرى...**

أمّا مسألة الحدود فكتب كليمنصو أنه «**لا يمكن بتّها قبل أن يُقرّ الانتداب على سورية**» ولكنّه تعهّد بأنه عندما ستُرسم تلك الحدود، «**ستؤخذ بعين الاعتبار حاجة الجبل الى السهول والى منفذ على البحر لأنّها ضرورية لازدهاره...**[1]».

كان لمذكرة البطريرك الماروني وللاتصالات التي قام بها في روما وباريس مع مسؤولين سياسيّين وكنسيّين وزنٌ كبير في دعم خيار لبنان الكبير الذي من أجله قصد الوفد اللبناني الثاني العاصمة الفرنسيّة. أدرك مؤيّدو الوحدة السورية خطورة هذا المسعى على مشروعهم. لذا أسرع المؤتمر السوري، في أوائل آب ١٩١٩، الى إرسال مذكرة الى مؤتمر الصلح رافضًا كل ما يطالب به البطريرك الماروني، مؤكّدًا أنه لا يمثّل الشعب اللبناني وأنّ الموارنة يشكلون أقليّة داخل لبنان الكبير وبأن قسمًا منهم لا يشاطر البطريرك خياراته[2]. بعد بضعة أيام، وجّه حزب الاستقلال العربي رسالة الى كليمنصو ذكّر فيها بمطالب دعاة الوحدة السوريّة، محتجًا على

١. نص رسالة كليمنصو الى البطريرك الماروني في المصدر نفسه، ص ٧٣٨-٧٣٩، الوثيقة رقم ٦٦٠، باريس، في ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩.

٢. راجع نص رسالة المؤتمر السوري في جريدة **الحقيقة** البيروتيّة، في ١٩١٩/٨/٩، ص ٢.

المشروع الذي يحمله البطريرك الماروني الى مؤتمر الصلح. وممّا جاء في تلك الرسالة:

«إنّ لبنان الكبير الذي يطالب البطريرك بفصله سياسيًّا واقتصاديًّا عن سورية لم يعطِ غبطته تفويضًا بذلك، باستثناء أقليّة صغيرة من سكّانه لا وزن لها.

«إنّ الطائفة الدينية التي يترأسها غبطته لا تمثّل في لبنان الكبير إلّا أقلية صغيرة.

«إن صفته الدينية لا تخوّله الكلام باسم المسلمين وباسم الدروز وباسم الروم الأرثوذكس، وهؤلاء يشكّلون حاليًا أكثرية الشعب...

«لهذه الأسباب يحتجّ حزبنا بكل قواه على ما سيقوله البطريرك الماروني ويضمّ صوته الى صوت المؤتمر السوري الذي سبق له واحتجّ هوَ أيضًا على البطريرك...[١]».

على الرغم من هذه الاحتجاجات، بدا للمراقبين آنذاك أنّ البطريرك الماروني قد أطلق بقوّة مشروع لبنان الكبير. لقد دعم جهوده أعضاء الوفد الآخرون، لاسيّما المطران كيرلس مغبغب الذي قدّم بدوره مذكّرة الى مؤتمر الصلح باسم طائفة الروم الكاثوليك الملكيّين في لبنان، طالب فيها بضم الأقضية البقاعيّة الأربعة الى لبنان[٢]، كما

---

١. تحمل الرسالة توقيع توفيق الناطور، أمين عام حزب الاستقلال العربي في سوريا. راجع النص في:
Antoine HOKAYEM, Marie-Claude BITTAR, *l'Empire ottoman..., op. cit.*, p. 207-210, doc. nº 14E.

٢. نجد في أرشيف مطرانية الروم الكاثوليك في زحلة نسخة من هذه المذكرة وهيَ تقع في ست صفحات. ولدينا من المطران مغبغب مذكّرة ثانية أكثر تفصيلًا، تقع في ١٨ صفحة مطبوعة، عنوانها:
Le Grand Liban de Syrie à la Conférence de la Paix, Paris, oct. 1919.

دعمها مؤيّدو لبنان الكبير من المغتربين الذين أطلقوا خلال العام ١٩١٩، حملة صحفيّة لهذه الغاية، وقدّموا عشرات المذكرات الى الدول الكبرى والى مؤتمر الصلح بهذا الخصوص[١].

---

١. راجع على سبيل المثال:
L'Asie Francaise, nº 175, février-juillet 1919, p. 189-190: Vœux exprimés par la *League of Progress de New-York;* Comité central syrien, *La Syrie devant la Conférence; mémoire à Monsieur Georges Clemenceau et à MM. les délégués des puissances alliées et associées à cette Conférence,* Paris, janvier 1919 (Brochure de 21 pages + 5 cartes).

الفصل السادس

بين اتفاق فيصل – كليمنصو وقرارات مؤتمر سان ريمو: مصير سورية ولبنان

في ربيع ١٩١٩، بعد فشل الجولة الأولى من المفاوضات بين الفرنسيّين وفيصل، بلغ الخلاف بين باريس ولندن حول مصير الشرق الأدنى ذروته. استمرّ هذا الخلاف أشهرًا عدّة الى أن حدّت بريطانيا من دعمها لفيصل، ما اضطرّه الى مفاوضة الفرنسيّين والى عقد اتفاق معهم. لكنّ الأمير اصطدم بالقوى الوطنيّة السوريّة المتصلّبة التي رفضت هذا الاتفاق، فوقع بين سندانها ومطرقة الفرنسيّين، وأُرغم على تبنّي خيارات أغضبت الحلفاء. اجتمع هؤلاء في سان ريمو (San Remo) وقرّروا فرض الانتداب على الولايات المسلوخة عن الدولة العثمانية.

في لبنان، على الرغم من النجاح الذي حقّقه الوفد اللبناني الثاني والتعهّدات التي حصل عليها، ظلّ القلق مسيطرًا بسبب رفض السوريّين مشروع لبنان الكبير وبسبب تردّد فرنسا في اتخاذ موقف حاسم من هذا المشروع. قرّر اللبنانيّون ارسال وفدٍ ثالث الى مؤتمر الصلح، فيما رأى قسمٌ منهم أن المصلحة الوطنيّة تفرض عليهم التخلّي عن الحماية الفرنسيّة والتفاهم مع فيصل حول المستقبل. هذه هيَ الأجواء التي سادت النصف الثاني من العام ١٩١٩ والنصف الأوّل من العام ١٩٢٠.

١ - اتفاق فيصل-كليمنصو: ظروف انعقاده ومضمونه

اعتبر الفرنسيون أن التصلّب والرفض المطلق اللذين يواجه بهما السوريّون أيّ وجود لهم في سورية يعودان الى الدعم الذي تقدّمه لندن لفيصل ولأتباعه. وكان ممثّلو فرنسا يرسلون الى حكومتهم التقرير تلوَ الآخر متّهمين أجهزة الاستخبارات البريطانيّة المنتشرة في مختلف المناطق السوريّة بتغذية الدعاية المعادية لبلادهم[1]. اغتاظ الرأي العام الفرنسي من هذا الوضع ولم يتردّد بعض السياسيّين الفرنسيّين وبعض الصحافيّين في مهاجمة المسؤولين البريطانيّين مباشرةً.

أ - الحملة الصحافيّة الفرنسية ضد بريطانيا

منذ ربيع ١٩١٩، بدأت تظهر في الصحف مقالات تطالب من الحكومة بألّا تتقاعس عن الدفاع عن حقوق فرنسا التاريخيّة في هذه المنطقة من الشرق الأدنى. ففي ٧ نيسان مثلًا، كتبت جريدة «لوطان» (Le Temps) تقول: «**اذا ما اكتشفت الأمّة يومًا أنها قد أُقصيت عن الشرق غدرًا، فستعرف كيف تحاسب الذين يتحمّلون مسؤولية ذلك. إنهّم عهدوا بالحفاظ على أقدم إرثٍ لنا في الخارج الى أناسٍ عاجزين**[2]». لم تلبث تلك الحملة الصحافية أن ازدادت حدّةً وأخذت توجّه أسهمها علانيّة باتجاه بريطانيا متّهمةً ايّاها بأنّها طعنت حليفتها فرنسا في الظهر. شارك في هذا الهجوم عددٌ من الشخصيات ذات صفة

١. راجع على سبيل المثال:
A. HOKAYEM et *alii*, *Le démantèlement..., op. cit.*, p. 670-671, doc. n° 598: dépêche n° 413 de Laforcade, gérant du haut-commissariat de la République française en Syrie et en Arménie, à S. Pichon, ministre des Affaires étrangères, Beyrouth, le 16 août 1919.

٢. *Le Temps*, 7 avril 1919, p.1

رسميّة، نذكر منها روبير دوكاي (Robert de Caix)، المستشار في وزارة الخارجية، وقد ورد في احدى مقالاته العنيفة ما يلي:

«**علينا أن نجهر بالحقيقة من دون مراعاة أحد؛ وهذه الحقيقة تضطرّنا الى فضح العمل الممنهج الذي يقوم به عملاء السياسة البريطانيّة في الشرق ليمنعوا فرنسا من الحصول على الانتداب على سورية**». ثمّ يؤكّد الكاتب أنّ حكومة لندن تستعمل النظام الفيصلي كوسيلة لمقاتلة فرنسا وأنّها تمدّه بالمال، وإلّا لسقط تلقائيًّا؛ وانّها، إضافةً الى ذلك، تهيّج عواطف الجماهير الإسلاميّة، سيّما الفئات الجاهلة منها، ضدّ الفرنسيّين، مؤكّدةً أنّهم حماة المسيحيّين، وأنّهم سيسلّمونهم حكم البلاد». يتابع دوكاي مقاله الطويل على النمط نفسه ليخلص الى التأكيد أنّ المشكلة تكمن في استمرار الاحتلال العسكري البريطاني للمنطقة المخصّصة لفرنسا[1] في اتفاق سايكس-بيكو[2].

شكّلت الحملة الصحافيّة الفرنسيّة صدمةً عنيفة للشعب الانكليزي[3]، فأيقنت حكومة لندن أنّ مصلحتها تقضي بإيجاد حلٍّ سريع لخلافها مع فرنسا. يضاف الى ذلك أنّ بريطانيا كانت تواجه في

١. أوكل الجنرال اللنبي (Allenby) الى الفرنسيّين ادارة المنطقة الزرقاء من اتفاق سايكس-بيكو، ولكنّ الجيش البريطاني المحتلّ لم ينسحب منها وظلّ ضباطه يخلقون العراقيل في وجه الفرنسيّين ويحرّضون عليهم أتباع فيصل ومؤيّدي الوحدة السورية.

٢. راجع النص الكامل لمقال روبير دوكاي في:
L'Asie Française, n° 175, février-juillet 1919, p. 169-179.

٣. كان لمقال روبير دوكاي وقع عظيم على المسؤولين البريطانيّين، بسبب الوظيفة التي كان يشغلها وبسبب معرفته العميقة بقضايا الشرق الأدنى، فاتّخذ مقاله صفةً شبه رسميّة. راجع بهذا الخصوص:
E. L. WOODWARD and ROHAN BUTLER, ed. *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939,* First Series, vol. IV, 1919 Her Majesty's stationery office, 1952, p. 318-321, doc. n° 228: t. n° 905, and doc. n° 229: dispatch n° 738, Sir G. Graham to Earl Curzon, July 26 and 27, 1919.

تلك الحقبة صعوبات عديدة في الشرق الأوسط، منها الثورة المصرية التي أجبرت اللنبي على نقل قسم من جيشه في سورية الى وادي النيل، ثمّ انتفاضة مصطفى كمال في آسيا الصغرى، في وقتٍ كان الرأي العام البريطاني يطالب بتخفيض عدد المجنّدين وبالحدّ من الإنفاق[١].

ب - انسحاب القوات البريطانيّة من سورية وكيليكيا وإحلال القوات الفرنسية والعربيّة محلّها.

في ١١ آب ١٩١٩، ارسل اللورد بلفور، ممثل رئيس الوزراء البريطاني في مؤتمر الصلح، مذكرة الى وزير الخارجيّة، اللورد كورزن (Curzon)، استعرض فيها أسباب الخلاف بين فرنسا وبريطانيا واقترح أن تُطبّق في سورية بنود اتفاق سايكس-بيكو بعد ادخال بعض التعديلات عليها[٢].

في ١٣ أيلول، أرسل لويد جورج إلى كليمنصو مذكرة يقترح فيها أن تبدأ بريطانيا، في الأوّل من تشرين الثاني ١٩١٩، سحب قواتها من سورية وكيليكيا، لتحلّ محلها، في المنطقة الغربية وكيليكيا[٣]، القوات الفرنسية، وفي سورية الداخليّة، القوّات العربيّة[٤]. وافق كليمنصو على الاقتراح، وفي ١٥ أيلول وافق عليه مجلس الحلفاء الأعلى. استُدعي

١. R. de GONTAUT-BIRON, *D'Angora à Lausanne,* Paris, Plon, 1924, p. 7-8.

٢. راجع النص في الأرشيف البريطاني:
Public Record Office, F.O., 371/4183/132187: Memorandum by Mr. Balfour respecting Syria, Palestine and Mesopotania, Dated August 11, 1919; Antoine HOKAYEM M.-Claude BITTAR, *L'Empire Ottoman..., op. cit.,* p. 220-231, doc. nº 15C.

٣. أي في المنطقة الزرقاء من اتفاق سايكس-بيكو.

٤. نص مذكرة لويد جورج في الأرشيف البريطاني:
Public Record Office, F. O. 371/4182/130943; Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.,* p. 232-233, doc. nº 16A.

فيصل آنذاك الى لندن حيث اجتمع بالمسؤولين البريطانيّين، وبخاصة باللورد كورزن وبالجنرال اللنبي اللذين اطلعاه على مضمون الاتفاق مع باريس، وسلّماه نسخة عن مذكّرة ١٣ أيلول. تبادل الأمير الرسائل مع عددٍ من أعضاء الحكومة البريطانية مبديًا لهم خيبة أمله واستياءه[١]. أجاب اللورد كورزن خطيًّا على احتجاجات فيصل وذكّره بالتحفّظات التي أبداها مكماهون في مراسلاته مع الحسين، مؤكّدًا أن تعهّدات الحكومة البريطانيّة للشريف كانت محدودة[٢].

بينما كان فيصل يجري محادثات في لندن، وجّه كليمنصو، في العاشر من تشرين الأوّل ١٩١٩، جوابًا رسميًّا إلى الحكومة الانكليزيّة بشأن اقتراحها سحب جيشها من سورية وكيليكيا، أوضح فيه موقف بلاده من القضيّة السوريّة، ملقيًا على انكلترا، بسبب دعمها لفيصل، مسؤولية الصعوبات التي تواجهها فرنسا في سورية، مؤكّدًا أنه طالما تلقّى الأمير المساعدة الماديّة والحماية من انكلترا، سيبقى معارضًا لأي اتفاق مع باريس. «**من مسؤولية فرنسا**، يتابع كليمنصو، **أن تتّفق مع العرب في المنطقة العائدة لها، على الخطوط الكبرى للاجراءات التي يجب اعتمادها، كما من مسؤولية انكلترا أن تفعل الشيء نفسه في منطقتها، بدون أن تتدخّل احدى الدولتين في منطقة انتداب الدولة الأخرى**».

١. راجع نص الرسائل التي وجّهها فيصل الى لويد جورج في:
E. L. WOODWARD and ROHAN BUTLER, *Documents..., op. cit.,* p. 406-409, doc. nº 286: the Emir Feisal to Mr Lloyd George, London, sept. 23, 1919; p. 443-444, doc. nº 308: the Emir Feisal to Mr Lloyd George, London, oct. 9, 1919.

٢. نص رسالة كورزن الى فيصل في:
Ibid., p. 444-449, doc. 309, Foreign Office, oct. 9, 1919; Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.,* p. 238-246, doc. nº 16C.

«إن الاتفاق الخاص المعقود بين الانكليز والعرب لا يقيّد فرنسا بشيء. إن نص هذا الاتفاق بين مكماهون والشريف حسين[١]، الذي يعود تاريخه الى تموز وتشرين الأوّل ١٩١٥، لم يبلّغه لويد جورج الى فرنسا إلّا في شباط ١٩١٩ (إنه نصّ مبهم، غير كامل ولم يوقّع عليه ممثل فرنسا). لا يمكن لهذا الاتفاق أن يُدخل أيّ تغيير على الشروط الصريحة الواردة في اتفاقنا الأخير الذي يعود الى العام ١٩١٦»[٢].

فهمت الحكومة البريطانية فحوى الرسالة، فكرّست للمسألة السوريّة اجتماعًا خاصًا في ١٣ تشرين الأوّل بحضور رئيس الوزراء والجنرال اللنبي والأمير فيصل[٣]. اقترح المجتمعون عقد لقاء في لندن حول الموضوع يشارك فيه، الى جانب الأمير فيصل، ممثلٌ عن الحكومة الأميركية والجنرال غورو[٤] الذي عُين حديثًا قائدًا أعلى للجيش الفرنسي في الشرق ومفوّضًا ساميًا لبلاده في سورية وكيليكيا. رفض كليمنصو هذا الاقتراح. إنّ جوابه الذي سلّمه الى سفير بريطانيا في باريس، اللورد دِرْبي (Derby)، كان عنيف اللهجة. طلب فيه من لندن وقف دعمها لفيصل وعدم التدخل في شؤون سورية لأنّ فرنسا لا

١. يعني به ما ورد في مراسلات مكماهون-الحسين. راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب.

٢. النص في:
Public Record Office, F. O., 371/4184/140423; Antoine HOKAYEM M.-Cl. BITTAR, *op. cit.*, p. 246-250, doc. nº 16D.

٣. راجع محضر هذا اللقاء في:
E. L. WOODWARD and ROHAN BUTLER, *Documents...*, *op. cit.*, p. 458-460, doc. nº 318.

٤. راجع نص البرقية التي أرسلها كورزن، باسم لويد جورج، الى سفير بريطانيا في باريس ليسلّمها الى كليمنصو في:
Ibid., p. 463, doc. nº 320.

تتدخل في شؤون العراق، وأصرّ أخيرًا على ضرورة أن يتفاهم فيصل مباشرةً مع الحكومة الفرنسية من دون اللجوء الى أيّة وساطة بريطانية[١].

لم يكن من مصلحة الانكليز آنذاك فتح معركة جانبيّة مع الفرنسيّين، سيّما انّ الأمير الهاشمي كان قد خسر الورقة الأساسيّة التي لعبها، وهيَ الورقة الأميركيّة، إذ إنّ الرئيس ولسون كان قد أصيب بشلل في مطلع تشرين الثاني ١٩١٩ وكان، إضافةً الى ذلك، على خلاف مع مجلس الشيوخ على السياسة الخارجية، لذا لم يوقّع الأميركيّون على معاهدات الصلح وعادت الولايات المتحدة الى سياسة العزلة. أمّا تقرير لجنة كينغ-كراين فوُضع في الأرشيف.

ج - اتفاق ٦ كانون الثاني بين فيصل وكليمنصو

لم يبقَ أمام فيصل إلّا الطريق التي خطّها له كليمنصو، وقد أفهمه البريطانيّون أنّ عليه أن يسلكها، فأذعن مكرهًا.

هكذا دفعت لندن بالأمير الى أحضان الفرنسيّين، فانتقل الى باريس في ٢٩ تشرين الأوّل وبدأ مفاوضات عسيرة مع فيليب برتلو (Berthelot)، مدير الشؤون السياسيّة والتجاريّة في وزارة الخارجيّة، ومع جان غوت (Gout)، المسؤول عن القضايا الأسيويّة في الوزارة نفسها. في الوقت عينه، تبادل فيصل مع كليمنصو عددًا من الرسائل، مبديًا خشيته من أن ينفجر الوضع في سورية بمناسبة انسحاب القوّات البريطانية لتحلّ محلّها القوّات الفرنسيّة.

١. النص في:
Public Record Office, F.O. 371/4148/141637, Paris, 14 oct. 1919; Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.*, p. 250-252, doc. nº 16E.

أجاب كليمنصو، في رسالة مؤرّخة في ٢ تشرين الثاني، عن مخاوف الأمير بما يلي:

«يمكن تبديد قلقكم وقلق الشعب السوري بسهولة. إني متأكّد من أن قادتنا العسكريّين سيعرفون كيف يطمئنون الشعب ويحافظون على النظام في المناطق التي سيحلّ فيها جنودُنا محل الجنود الانكليز. من المطلوب منكم أن تستعملوا سلطتكم الرفيعة لتقوموا بالعمل نفسه في دمشق وحلب. إني مستعدٌ لأن أقدّم لكم الدعم اللازم حين تطلبونه مني، وذلك لفرض النظام اذا ما عرّضه مثيرو الفتن للاضطراب[١]».

على الرغم من هذا الموقف المتصلّب ظاهريًّا، كان كليمنصو يحاول أن يهوّن الأمر على فيصل لأنّه كان يرغب في تركيز نفوذ بلاده في الشرق على قاعدة قانونية متينة، لذا كان يرى أن عقد اتفاق مع فيصل، طبقًا للأصول، هو ضرورة[٢]. وكان يرغب في أن يوفّق بين أماني اللبنانيّين، أصدقاء فرنسا التاريخيّين، وبين تطلّعات الحركة القومية في سورية. وكان رئيس الوزراء الفرنسي يدرك أنّ الأمير يواجه معارضة قويّة داخل بلاده، لذا أراد أن يساعده لتخطّي الصعوبات. فأبرق إلى المفوّض السامي الجديد، الجنرال غورو، يُعلمه أنه نزولًا عند رغبة المارشال اللنبي، والحاحًا من فيصل، وافق على ادخال تعديلات طفيفة على الاتفاق الذي عقده مع لويد جورج في ١٥ أيلول، منها تأجيل احتلال البقاع، شرط أن تُسحَب من السهل القوّات العربيّة

١. نص هذه الرسالة في:
M. A. E., *E-Levant, Syrie-Liban 1918-1940*, v. 20, f° 255-256; Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.*, p. 270-272, doc. n° 17A.

٢. Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Syrie-Liban,* carton 1361, dossier *"Accords"*, t. n° 983-984 de Clemenceau à Georges-Picot, 30 nov. 1919; t. n° 1043-1046 de S. Pichon au général Gouraud, 9 déc. 1919.

وأن يُعهد بالسهر على الأمن فيه الى الجندرمة المحليّة تحت اشراف القائمقام. أكّد كليمنصو لغورو أن الأمر لا يعني التخلّي عن البقاع، بل فقط تأخير الاستيلاء عليه[١].

أجاب غورو أنّ الاتفاق مع فيصل هو «**حلٌ سيّئ**»، لأنّ الأمير لن يستطيع أن يفرضَ الانتداب الفرنسي على الذين يمسكون بالقرار في دمشق، وأن القوات الفرنسيّة هيَ في طريقها إلى البقاع وقد بلغت طليعتها مدينة زحلة، وأنّ الجنرال اللنبي لم يحتجّ على العمليّة، وأن نوري السعيد زار بيروت وتعهّد، باسم الأمير زيد[٢]، أخ فيصل، بتسليم البقاع الى الفرنسيّين، وأنّه حدّد يوم السادس من كانون الأوّل للاستيلاء على السهل، وختم برقيّته بهذه العبارات:

«بناءً على ما تقدّم، وبعد تقدير موضوعي للنتائج الخطيرة المتأتية عن العدول عن الاستيلاء على البقاع الذي يصيب بعمق وضعنا المعنوي، في نظر خصومنا كما في نظر مؤيّدينا – إنهم جميعًا يعتبرونه تقهقرًا صاخبًا – أطلب منكم بإلحاح أن توافقوا على الاتفاق الذي توصلتُ اليه مع حكومة دمشق[٣]».

انزعج كليمنصو من تصلّب غورو، فأجابه للفور بأنّه لن يتراجع عمّا اتّفق عليه مع فيصل، وبأنّ مخططات فرنسا في سورية لن تتحقّق إلّا برضى الانكليز، وبأنّ أيّ تفاهم مع فيصل يؤمّن لفرنسا في سورية،

١. نصّ برقية كليمنصو الى غورو في:
A. HOKAYEM et *alii, Le démantèlement..., op. cit.*, p. 752-754, doc. 673, Paris le 27 novembre 1919.

٢. تولّى زيد الحكم في دمشق خلال غياب أخيه فيصل.

٣. نص برقية غورو الى كليمنصو في:
A. HOKAYEM et *alii, Le démantèlement..., op. cit.*, p. 759-760, doc. n° 679: t. n° 1563 à 1566, Beyrouth, le 29 nov. 1919.

«**بقوّة القانون، موقعًا لا يقبل المنازعة**». يطلب رئيس الوزراء بحزمٍ، في النهاية، من المفوّض السامي، تجميد الوضع والتقيّد بالتعليماتً التي أُرسلت اليه وعدم القيام بأيّ تحرّك عسكري[1].

تمَّ التوقيع على اتفاق بين الفرنسيّين وفيصل في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠، عُرف بـ «اتفاق فيصل-كليمنصو»[2]، واعتُبر اتفاقًا موقّتًا. أهم ما جاء فيه:

- تعترف الحكومة الفرنسية باستقلال سورية.
- يتعهّد فيصل بأن يطلب من الحكومة الفرنسية «**ومنها وحدها**» المستشارين والمدرّبين والتقنيّين الذين تحتاج اليهم سورية لتنظيم اداراتها المدنيّة والعسكريّة. يشرف المستشار المالي الفرنسي على إعداد ميزانيّة الدولة السوريّة، وتوضع السكك الحديديّة تحت الادارة المباشرة لمستشار الأشغال العامة...
- يعترف الأمير باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي على أن يعالج مؤتمر الصلح مسألة الحدود بما يتوافق مع رغبات السكّان ومصالحهم.
- تُعتبر العربيّة اللغة الرسميّة، أمّا الفرنسية فتُدرَّس الزاميًا.

١. *Ibid.*, p. 760-763, doc. nº 680: t. nº 983 à 994 de Clemenceau à Gouraud, Paris, le 30 nov. 1919.

٢. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements de l'année 1920 au Proche-Orient: le sort des territoires ottomans occupés* (collection *Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat: 1914-1946,* tome II) Beyrouth, Les Editions Universitaires du Liban, Paris L'Harmattan, 2012, p.9-11, doc. nº 9, Paris, le 6 janvier 1920; Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.,* p. 289-292, doc. nº 17G.

- تُعتمد دمشق عاصمةً للدولة السوريّة. أمّا المفوّض السامي الفرنسي فيستقرّ في حلب ليكون على مقربة من كيليكيا حيث سيتمّ تجميع القوّات الفرنسيّة.

في اليوم الذي وُقّع فيه الاتفاق، وجّه فيليب برتلو، باسم وزارة الخارجيّة الفرنسيّة، رسالةً الى فيصل، يدرج فيها ايضاحات إضافيّة حول بعض النقاط الواردة في النص، سيّما تلك المتعلّقة بحدود لبنان التي ستُرسم وفقًا «**لحقوق اللبنانيّين التاريخيّة**» ولمصالحهم الاقتصادية ولخيارهم الحُرّ. أمّا مدينة بيروت، فيقترح برتلو اعطاءَها، كما الاسكندرونة، ادارةً بلدية مستقلّة؛ ويؤكّد أخيرًا ضرورة الاعتراف بالوضع المميّز لدروز حوران وباستقلالهم الإداري ضمن الوحدة السوريّة[1].

يظهر ممّا تقدّم أنّ لبنان كان حاضرًا في هذا الاتفاق، وأنّ كليمنصو وبرتلو حاولا التوفيق بين مطالب السوريّين والعهود التي قُطعت للبنانيّين، إن بشأن الاستقلال التام عن سورية، وإن بشأن الحدود.

ما إن وصلت أخبار هذا الاتفاق الى دمشق حتى ثارت ثائرة العناصر الوطنيّة المتشدّدة وارتفعت أصواتٌ عديدة تنادي بالجهاد، وتعدّدت الحوادث على حدود مناطق الاحتلال بين السوريّين والفرنسيّين، وقامت فئات تطالب بالتنسيق التام مع الثوار الكماليّين في آسيا الصغرى، في حين كان مصطفى كمال يوجّه النداء تلوَ الآخر الى مسلمي سورية يحرّضهم، باسم التضامن الديني، على الانتفاضة

١. نص هذه الرسالة في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements..., op. cit.,* p. 12, document nº 10, Paris, le 6 janvier 1920.

ضدّ الأوروبيّين[١]، وقد أخذ البعض يطالب جهرًا بالعودة الى الحكم التركي[٢].

٢ – ردّات الفعل على اتفاق فيصل–كليمنصو: قرارات المؤتمر السوري في ٧ آذار ١٩٢٠

عاد فيصل الى دمشق وسط أجواءٍ مشحونة، فاتّهمه معارضوه بأنّه باع البلاد الى الفرنسيّين[٣]. نُظّمت تظاهرات نُدّد خلالها بحكمه وطولب باستقالته، ووقعت صدامات مع حرس الأمير سقط من جرّائها عددٌ من القتلى في شوارع دمشق. ومنذ ذلك الحين لم يعد فيصل يسيطر على الوضع، وكان أمامه ثلاثة خيارات: إمّا التخلّي عن الاعتدال، والانجراف وراء التيار الاستقلالي المتطرّف والقبول بفكرة الصدام المسلّح مع الفرنسيّين، وإمّا تطبيق الإتفاق المعقود معهم في باريس والتصدّي بالقوّة لمعارضيه، وإمّا الاستقالة.

حاول فيصل في البدء الصمود في وجه مناوئيه، فألقى خطابًا في ٢٢ كانون الثاني في النادي العربي في دمشق، دافع فيه عن سياسته، وممّا جاء فيه:

«لقد أتيتُ من الغرب لأقف على رغائب الأمّة بعدما انسحب

١. راجع الترجمة الفرنسية للنداء الذي وجّهه مصطفى كمال الى الشعب السوري بتاريخ ٢٠ كانون الأوّل ١٩١٩ في:
Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.*, p. 295-297, doc. nº 18A; également p. 297-298. t. nº 384-388 de Gouraud à Millerand, doc. nº 18B, Beyrouth, le 17 février 1920.

٢. لمزيد من التفاصيل، راجع خيريّة قاسميّة، **الحكومة العربيّة في دمشق بين ١٩١٨–١٩٢٠**، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ص ١٥٢–١٥٤.

٣. راجع حول هذه النقطة زين نور الدين زين، المرجع المذكور، ص ١٤٤.

الأميركيّون من الشؤون السياسية المتعلّقة بنا، فأريد أن أعرف آراء المفكّرين الذين يقومون على إبداء آراءٍ دقيقة تتعلّق بمستقبل الأمّة...

وأقول لكم انّه لا يهمّني كلّ ما يقال فيّ سواء كان حسنًا أو سيئًا، فما يهمّني هوَ المبدأ والعمل ومستقبل الأمّة...

«إنّ جلّ غايتي هيَ استقلال بلادي، [...]، فوالله لن أخشى قوّة حكومة في هذا السبيل ولا شعبًا ولا آراء ولا جمعيّات، بل أخشى أمرًا واحدًا هوَ التاريخ والمستقبل...

«ان الحكومة الآن حكومة مؤقّتة ليست لها صفة قانونيّة أمام المجموع وهيَ برأي واحد هوَ أنا، فالحكومة هيَ شخصي ولا يحق لشخص أو لحزب أن يقول إنّ الحكومة لائقة أو غير لائقة [...]، وأنا أفتخر انني نلتُ ثقة الشعب [...]. أما الآن فلا أسمح لأحد أن يقول إن الحكومة كذا وكذا [...]، فأنا هوَ المسؤول في الحال الحاضر، والمستقبل مطلوب مني...

يجب أن لا نحتقر الأمم العظمى لئلا نحتقر الحقيقة وأنفسنا، فلا نَقُل أنها كيت وكيت، بل نحترم كل من يحترم بلادنا ومصالحنا...»[١].

إن التحدّي والاستعلاء اللذين نلحظهما في هذا الخطاب لم يدوما طويلًا. سرعان ما ازداد الضغط على فيصل فاستسلم للتيار الجارف وقَبِل السير في خطة الوطنيّين المتصلّبين الذين كانوا على استعداد لمواجهة فرنسا، حتّى بقوّة السلاح.

في السادس من آذار اجتمع المؤتمر السوري في دمشق، طلب منه

١. النص الكامل لهذا الخطاب في:
Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.*, partie arabe, p. 30-34, doc. nº 17I.

فيصل أن يقرّر مستقبل البلاد استنادًا الى مبدإ حق تقرير المصير الذي اعلنه الرئيس ولسون وأعلنته حكومات الدول الحليفة[1]، وفي اليوم التالي صوّت المؤتمر بالاجماع على قرار يعلن استقلال سورية وممّا جاء فيه:

«وبصفتنا الممثلين للأمّة السورية في جميع أنحاء القطر السوري تمثيلًا صحيحًا نتكلّم بلسانها ونجهر بارادتها، فقد اعلنّا باجماع الرأي استقلال بلادنا السوريّة، ومن ضمنها فلسطين، بحدودها الطبيعيّة استقلالًا تامًا لا شائبة فيه [...]، مع مراعاة جميع أماني اللبنانيين الوطنية المتعلّقة بلبنان في حدوده الحاضرة[2] بشرط أن يكون بمعزل عن كل نفوذٍ أجنبي، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطنًا قوميًا لليهود أو محل هجارة لهم. وقد اخترنا سموّ الأمير فيصل [...] ملكًا دستوريًا على سورية [...] وأعلنّا انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث[3][...]، ونحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالًا تامًا على أن يكون اتّحاد سياسي اقتصادي بين القطرين الشقيقين...»[4].

١. راجع نصّ خطاب فيصل في حسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلّقة بالقضيّة السوريّة في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦**، دار صادر، بيروت ١٩٧٤، ص ١٣٧-١٣٩.

٢. يعني بها حدود المتصرفيّة.

٣. هي التقسيمات التي اعتمدها اللنبي في ٢٣ تشرين الأوّل ١٩١٨. راجع ما قبل، الفصل الرابع.

٤. راجع النص العربي الكامل لقرارات المؤتمر السوري، في:

Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.*, partie arabe, p. 34-38, doc. n° 18C.

والترجمة الفرنسيّة في:

Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements... op. cit.*, p. 113-116, doc. n° 84.

باصراره على الوحدة بين فلسطين وسورية وبمطالبته باستقلال العراق، أثار المؤتمر السوري حفيظة البريطانيّين وحفيظة الحركات الصهيونيّة؛ وبمحاولته فرض نفسه وصيًّا على اللبنانيّين وحصر تطلّعاتهم في حدود المتصرفيّة الضيّقة، دفع بهؤلاء إلى مضاعفة جهودهم من أجل توسيع رقعة البلاد والحصول على الاستقلال؛ وأخيرًا باعلانه انتهاء الاحتلالات العسكريّة في المناطق الثلاث، جعل المؤتمر الحلفاء عامةً يعتبرون أنّه قد تجاوز الصلاحيات التي يمكن أن يُعترف له بها. أمّا فيصل، فأصبح موقفه حرجًا ولم يكن راضيًا عن القرارات المتّخذة، ولكنّ المبادرة كانت قد افلتت من يده، وقد اصطدم مرارًا بأعضاء المؤتمر السوري، سيّما برئيسه رشيد رضا، وأيضًا بأعضاء اللجنة الوطنية العليا وبرئيسها كامل القصّاب. كان هؤلاء جميعًا يعتبرون أنّهم الممثّلون الحقيقيّون للأمة وأن سلطتهم هيَ فوق سلطة الملك والحكومة[1].

أسرع فيصل وأبلغ حكومات الحلفاء قرار المؤتمر السوري. أجابه وزير الخارجيّة البريطاني، اللورد كورزن (Curzon)، بواسطة المارشال اللنبي محتجًّا بقوّة على كل ما جرى في سورية منكرًا على المؤتمر حقّ تقرير مصير سورية وفلسطين والعراق، لأنّ تلك البلدان قد تحرّرت من النير العثماني بفعل الجيوش الحليفة، وأنّ مصيرها تقرّره حكومات الحلفاء مجتمعةً في اطار مؤتمر الصلح. أكدّ كورزن أنّ الحكومتين الفرنسيّة والانكليزيّة تعتبران أن قرارات المؤتمر السورية هيَ

١. Archives diplomatiques, Nantes, Mandat, Syrie-Liban, carton 2346: t. n° 182 de Cousse à Gouraud, 5 mars 1920; Elie KEDOURIE, *England and the Middle East... op. cit.*, p. 163-164.

باطلة وأنهى برقيّته مجدّدًا الدعوة الى فيصل للعودة الى أوروبا[١] والايكال بالمسألة السورية الى مؤتمر الصلح[٢].

أتت ردّة الفعل الفرنسيّة مطابقة للانكليزيّة. لكنّ غورو ذهب أبعد من ذلك: فوجّه في ١٣ آذار برقيّة الى حكومته أظهر فيها أنّ المنطقة الغربية الواقعة تحت الإدارة الفرنسيّة لم تكن ممثّلة بصورة صحيحة في المؤتمر السوري، وأنّ لبنان لم يتمثّل بأي مندوب[٣]. أمّا المدن الساحلية الكبرى، أي صيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية فتمثلت بستة عشر عضوًا منهم ثلاثة عشر سنيًّا ومسيحيّان وشيعيٌّ واحد. وهذا لا يتوافق مع «**تمثيل عادلٍ لمختلف المجموعات**». ادرج المفوّض السامي أرقامًا مصدرها الاحصاء الذي قام به العثمانيّون قبل الحرب، فكتب:

«**شارك في المؤتمر ثلاثة عشر مندوبًا لتمثيل مئتي الف سنّي، ومندوب واحد لتمثيل مئة الف شيعي، ومندوبان لتمثيل خمسمائة وعشرة آلاف مسيحيّ. لم يمثّل أحدٌ الستة آلاف يهودي والستين الف درزي والمائتي والستين الف نُصيري** [علوي]. **باختصار فإن مئتي ألف سنّي كان لهم ثلاثة عشر مندوبًا، وثلاثمائة وستة وعشرين ألفًا لا مندوبين لهم، وستمائة وعشرة آلاف آخرين تمثلوا بثلاثة مندوبين فقط**».

١. كان كورزن قد حذّر، قبل ذلك، فيصلًا والمؤتمر السوري من القيام بأي «**عمل غير مسؤول**» يعرّض مستقبل سوريا للخطر، وطلب من الأمير السفر الى أوروبا لعرض الموضوع على مؤتمر الصلح. راجع:
Rohan BUTLER and J.P.T. BURY (ed.), *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939,* First series, Vol. XIII, *The Near and Middle East, January 1920-March 1921,* London, Her Majesty's Stationery office, 1963, doc. n° 215: t. n° 200, Curzon to Allenby, F. O., March 8, 1920.

٢. *Ibid.*, p. 225, doc. n° 220: t. n° 223, Curzon to Allenby, F. O., March 13, 1920.

٣. حضر المؤتمر، من دون تفويض رسمي، سبعة أشخاص من جبل لبنان. راجع الأسماء في يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ط ٢، بيروت، دار النهار، ١٩٨٠، ص ٩٣.

أكّد غورو في النهاية أنّ اختيار هؤلاء المندوبين لا يُعتبر ضمانةً لحسن التمثيل لأنهم عُيّنوا من بين مؤيّدي فيصل، ولم يتمّ انتخابهم بحسب الأصول[١].

بدا للحلفاء ولجماعاتٍ محليّة عديدة أنّ المؤتمرين في دمشق تسرّعوا في قراراتهم، وأنّهم، في ما خصّ لبنان ومنطقة العلويّين، تجاوزوا الحدود، اذ إنّهم نصّبوا أنفسهم أوصياء على المتصرفيّة، في حين كانت هذه تتمتّع، في ظلّ الحكم العثماني، بادارة ذاتية وبضمانة الدول الأوروبيّة الموقّعة على برتوكول ١٨٦١–١٨٦٤، وكان لها مجلس ادارة منتخب شرعيًّا ومؤسسات ديموقراطيّة. أمّا العلويّون، فلم يشاركوا في المؤتمر السوري[٢] ولم يأخذ المؤتمرون وضعهم في الاعتبار[٣].

لم تكن جميع القوى السياسيّة في سورية الداخلية وفي المدن الساحليّة راضية عمّا جرى. لكن معظم برقيات الاحتجاج على قرار المؤتمر السوري صدرت إمّا عن منطقة العلويّين والمدن الساحلية[٤]،

١. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements..., op. cit.,* p. 146-147, doc. n° 109: t. n° 620 à 622 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 13 mars 1920.

٢. حول الأسباب التي دفعت بالعلويين الى عدم المشاركة في المؤتمر السوري، راجع يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، مرجع مذكور، ص ٩٤.

٣. بعد صدور قرار المؤتمر السوري، ازدادت الضغوط على العلويّين لحملهم على الاعتراف بحكم الملك فيصل، وتعرّضت مناطقهم لهجمات من العصابات التابعة له، وجرت محاولات عديدة لرشوة زعمائهم وزعماء المجموعات المسيحيّة القاطنة بينهم. راجع:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements..., op. cit.,* p. 162-163, doc. n° 125: t. n° 675-676 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 21 mars 1920.

٤. لا مجال للدخول في تفاصيل هذه الاحتجاجات، نكتفي بذكر بعضها:
احتجاج من تجمّع مسيحيّي بيروت (٩ آذار ١٩٢٠) وآخر من بلديّة المينا في طرابلس (١٣ آذار)، وآخر من شبيبة سنجق طرابلس (١٣ آذار)، وآخر من سكان الاسكندرونة (٢٦ آذار)، وآخر من سكان انطاكية (٢٦ آذار)، وآخر من أعيان صافيتا (١٦ آذار)، وآخر من أرثوذكس المرقب (١٨ آذار)، وآخر من رئيس أساقفة طرابلس الماروني الخ. راجع

وإمّا عن اللبنانيين المقيمين والمغتربين. ولكن هؤلاء لم ينتظروا قرار المؤتمر السوري ليهبّوا مدافعين عن مشروع لبنان الكبير، بل جمعوا قواهم وجنّدوا مؤيّديهم منذ عودة فيصل من فرنسا، في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٠. وبعد أن شاهدوا الاستقبال الرسمي الذي أعدّه الفرنسيّون للأمير في بيروت(١)، أخذ الشك يراودهم في نوايا حكومة باريس.

٣ - الوفد اللبناني الثالث الى مؤتمر الصلح

اعتبر اللبنانيّون أنّ هناك تناقضًا بين ما تعهّد به الفرنسيّون للبطريرك الحويّك وبين اتفاق فيصل-كليمنصو الذي أبقى مسألة حدود لبنان معلّقة. وكان نص هذا الاتفاق، على الرغم من طابعه السرّي، قد تسرّب الى صحف بيروت(٢)، فاطّلع عليه اللبنانيّون وامتلكتهم الهواجس. حتى أنّ الجنرال غورو نفسه ارتاب من بعض بنوده، فكتب الى أمين عام المفوّضيّة العليا، روبير دوكاي (de Caix) - الذي كان قد أُرسل في مهمّة الى باريس - يطرح حولها عددًا من التساؤلات، منها:

- **«كيف سيطبّق المبدأ الوارد في المقدّمة - الذي صيغ عمدًا بصورة مبهمة - والذي يعطي الحق للشعوب العربيّة المستقرّة على الأرض السوريّة بأن تتّحد لتحكم نفسها بنفسها، بصفتها تشكّل أمّةً مستقلّة؟»**؛

النصوص في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 141-147, *passim*, doc. nº 103, 128, 133, 134, 136...

١. راجع حول هذا الاستقبال:
Ibid., p. 21-22, doc. nº 19: Note des services du haut-commissariat à Beyrouth sur la réception faite à l'émir Faysal à son débarquement, Beyrouth, 14 janvier 1920.

٢. نُشر نص الاتفاق كاملًا في جريدة «البرق»، عدد ٣٣١١، تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٠. راجع الدكتور يوسف مزهر، **تاريخ لبنان...**، مرجع مذكور، ص ٩٠٩.

- هل يستطيع المفوّض السامي، اذا ما أقام في حلب، أن يحافظ على نفوذ فرنسا في لبنان وفي حوران وفي المنطقة العلويّة؟
- ما الهدف من تجميع القوات الفرنسية في حلب، على مقربة من كيليكيا، دون أن يُسمح لها بالولوج الى «**الداخل السوري**» إلّا اذا طلب منها رئيس الدولة ذلك؟ ما المقصود بالداخل السوري؟(١).

بعد إجراء اتصالات بالبطريرك الماروني وبمجلس الإدارة، قرّر دعاة لبنان الكبير إرسال وفدٍ ثالثٍ الى مؤتمر الصلح برئاسة المطران عبدالله الخوري وعضوية كلٍّ من الأمير توفيق ارسلان والشيخ يوسف الجميّل والاستاذ اميل اده والسيد الفرد سرسق الذي كان آنذاك في باريس، وكامل بك الأسعد. اعتذر سرسق عن عدم تمكّنه من القيام بالمهمّة المطلوبة منه(٢)؛ أمّا الأسعد فكان مقرّرًا أن ينضمّ الى الوفد، ولكنه في اللحظة الأخيرة اعتذر وأرسل تفويضًا يسمح بموجبه للمطران عبدالله الخوري بأن يتكلّم باسم شيعة جبل عامل وبأن يطالب بضم منطقتهم الى لبنان الكبير(٣).

غادر الوفد بيروت في ٢ شباط ١٩٢٠ على متن الباخرة الفرنسية «لو مِير دوڤيلر» (Le Myre de Villers)(٤)، وأصحبه البطريرك برسائل توصية الى رئيس الجمهوريّة الفرنسية ووزرائها وبصك توكيل رسمي

١. راجع:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 20-21, doc. nº 18: lettre de Gouraud à de Caix, Beyrouth, 13 janvier 1920.

٢. الدكتور يوسف مزهر، المرجع المذكور، ص ٩١٥.

٣. راجع نص التفويض الذي أرسل الى الجنرال غورو في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 65-66, doc. nº 44: Kamil El-Assaad, chef chiite du Djabal Amil, au général Gouraud, le 5 février 1920.

٤. *Ibid.*, p. 64-65, doc. nº 42: t. s. nº du général Gouraud au Département, Beyrouth, le 3 février 1920.

باللغة الفرنسيّة[١]. وصل الوفد الى باريس في ١١ من الشهر نفسه. وبعد وصوله بيومين، زار المطران كيرللس مغبغب، مطران زحلة للروم الكاثوليك، الجنرال غورو وأكّد له أن طائفته تُصرّ على إلحاق البقاع بلبنان وأنه من المستحسن أن ينضمّ ممثلٌ عن تلك الطائفة الى الوفد اللبناني في باريس[٢]. تبادل غورو الرسائل مع المطران عبدالله الخوري بهذا الخصوص، وتمّ الاتفاق على ارسال المطران مغبغب الى باريس لدعم مطالب اللبنانيين، فغادر بيروت في ١٣ آذار[٣].

رأى مجلس الادارة أنّه من الضروري دعم مساعي الوفد اللبناني بصك توكيل ولو متأخِّر، يُرسَل بواسطة المفوّضيّة العليا الفرنسية في بيروت، فوضع الصك في ٢٨ شباط، فذكّر بالتكليف السابق الى غبطة البطريرك الماروني وبقرارات المجلس السابقة المتعلّقة باستقلال لبنان وبتوسيع حدوده وبالانتداب الفرنسي عليه، وورد في خاتمته:

«ولمّا كان من الضروري للمصلحة الوطنيّة أن يوجد الآن مَن يلاحق المطالب اللبنانيّة المقدّم ذكرها لدى المراجع الايجابيّة بمناسبة ما عُرف من المفاوضات في مسائل لبنان وسورية وتركيا وكيليكيا.

«فبناءً على ذلك كلّه قد قرّر هذا المجلس تفويض وتوكيل المطران عبدالله الخوري الموجود الآن في باريس لإكمال السعي لدى مؤتمر الصلح وسائر المراجع الايجابيّة في باريس وغيرها للحصول على

١. نص التوكيل بالفرنسية مع توقيع البطريرك في الأب ابراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية...**، مرجع مذكور، ص ٦١٣-٦١٤.

٢. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 76, doc. nº 52: lettre de Gouraud à Abdallah Khoury, Beyrouth, le [13] février 1920.

٣. *Ibid.*, p. 144-145, doc. nº 106: t. nº 610/6 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 13 mars 1920.

المطالب والأماني المارّ بيانها على الشكل المصرّح به في هذه المضبطة وتقرير هذه الحقوق في مؤتمر الصلح بالصورة النهائية».

الامضاءات — رئيس المجلس

الأعضاء[١] — حبيب السعد

بينما كان الوفد يتابع اتصالاته في العاصمة الفرنسيّة، اتّخذ المؤتمر السوري، في ٧ آذار، قراره التاريخي الذي ذكرناه، فوقع الخبر على اعضاء الوفد وقع الصاعقة، ما دفعهم الى تكثيف جهودهم، فقابلوا في باريس كبار المسؤولين من وزراء واعضاء مجلس الشيوخ ونوّاب وموظّفين في وزارة الخارجية ورجال دين، كما قابلوا رئيس الوزراء ميللران (Millerand) في ٢٠ آذار ووجّهوا اليه رسالتين خطيّتين، وكان هاجسهم في محادثاتهم تثبيت العهود التي قطعها كليمنصو للبطريرك الحويّك، وهيَ تتلخّص بالاستقلال التام عن سورية وبتوسيع الحدود[٢].

أمّا في لبنان فقد أحدث القرار السوري استياءً في أوساط المنادين بلبنان الكبير، فطيّروا برقيات الاحتجاج عليه الى العواصم الأوروبيّة والى مؤتمر الصلح والى المفوّضيّة الفرنسية في بيروت والى البطريركيّة المارونية في بكركي. وكان مجلس الادارة أوّل المحتجين اذ وضع، في ١٢ آذار ١٩٢٠، قرارًا رفعه الى مؤتمر الصلح جاء فيه: «**ولمّا كان ليس للمؤتمر السوري ولا لغيره من الحكومات المحليّة صلاحيّة البحث والتدخل في أمور لبنان وادارته، فيحتجّ هذا المجلس لنيابته عن**

١. النص الكامل للتوكيل وأسماء الأعضاء الذين وقّعوا عليه في الدكتور يوسف مزهر، المرجع المذكور، ص ٩١٠-٩١١، وفي الأب ابراهيم حرفوش، المرجع المذكور، ص ٦١٤-٦١٥.

٢. حول نشاط الوفد اللبناني الثالث في باريس، راجع **مفكّرة المطران عبدالله خوري**، مراجعة وتقديم سامي سلامه، منشورات جامعة سيدة اللويزة، زوق مكايل - لبنان، ٢٠٠١؛ ابراهيم حرفوش، المرجع المذكور، ص ٦١٦-٦٣٣ و٦٤٢-٦٤٩.

اللبنانيين على كل ما ورد في المنشور المذكور فيما يتعلّق بجبل لبنان...»[١]. وقد احتجّ البطريرك الماروني باللهجة نفسها لدى مؤتمر الصلح ولدى وزارة الخارجية الفرنسيّة[٢]. وصدرت عن المغتربين اللبنانيين عشرات برقيات الاحتجاج موجّهة ايضًا الى مؤتمر الصلح وإلى رئيس جمهورية فرنسا وحكومتها[٣]. وفي ٢٢ آذار، بناءً على دعوة وجهّها مجلس الادارة، عُقد اجتماعٌ عام في بعبدا ضمّ، الى جانب أعضاء هذا المجلس، رؤساء البلديات والمخاتير وشيوخ الصلح وشخصيّات مختلفة اختير خلاله العلم اللبناني، وهو العلم الفرنسي المثلّث الألوان، تتوسطه الأرزة الخضراء[٤]. ثمّ صوّت المجتمعون على عددٍ من الاقتراحات تؤكّد الاستقلالَ وضرورةَ توسيع الحدود[٥].

١. النص الكامل في الدكتور يوسف مزهر، المرجع المذكور، ص ٩١٦.
٢. راجع نص برقية الاحتجاج هذه في الخوري اسطفان ابراهيم الخوري، **وثائق البطريرك الياس الحويّك السياسيّة**، طبعة ثانية منقّحة ومضافة، المركز الماروني للتوثيق والأبحاث، ذوق مصبح-لبنان، ٢٠١٧، ص ١٧٤.
٣. راجع بعضها في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements..., op. cit.,* p. 150, doc. 112: protestation de l'"*Alliance Libanaise*" de Buenos Aires, 15 mars 1920; p. 170, doc. n° 129: protestations des comités libano-syriens d'Egypte, 24 mars 1920; p. 144, doc. n° 132, protestation de la "Ligue Libanaise de New-York, [26 mars 1920]; protestation des Libanais de Boston, de Buffalo, de Manchester et de Lansing, 28 et 29 mars 1920; p. 182, doc. n° 140: protestation de la "Société Libanaise de Santiago de Chili", 31 mars 1920...
٤. إنّ أوّل رسم عثرنا عليه لهذا العلم كان في جريدة «أبو الهول» لصاحبها شكري الخوري، الصادرة في البرازيل، في العدد ٢٦٤ تاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨. منها نسخة في مركز الأرشيف الدبلوماسي في نانت:
Fonds *mandat, Syrie-Liban,* carton 2364, dossier *Généralités.*
٥. راجع جريدة **البشير**، ٢٣ آذار ١٩٢٠، ص ٢ وأيضًا:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements..., op. cit.*, p. 173-174, doc. n° 131: t. n° 704-705 / 6 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, 25 mars 1920.

٤ - ردّة الفعل الفرنسية - البريطانية ومؤتمر سان ريمو (San Remo)

على الصعيد الاقليمي، كان الحلفاء يصطدمون، في مطلع العام ١٩٢٠، بمقاومة عنيفة لمخططاتهم في آسيا الصغرى، فأراد الانكليز، في شهر آذار، أن يوجّهوا ضربةً قاسية الى المعارضة، فقاموا باعتقال عددٍ من النوّاب داخل البرلمان العثماني، فما كان من الباقين إلّا أن اعلنوا حلَّ هذا البرلمان، واختار القسم الأكبر منهم الانتقال الى أنقرة والانضمام الى حركة مصطفى كمال[١].

في تلك الأثناء، كان الوضع في العراق يزداد تردّيًا حيث اندلعت ثورة فعليّة ضدّ البريطانيّين يقودها ضبّاط كانوا يعملون من قبل في الجيش التركي، ثمّ انضمّوا الى الثورة العربيّة وأصبحوا في دمشق، في ما بعد، من المستشارين الذين يثق بهم فيصل. لذا اعتبر الانكليز أنّ الأمير مسؤولٌ، ولو بصورة غير مباشرة، عمّا يجري في العراق، فتوتّرت علاقاتهم معه[٢].

إنّ تدهور الأوضاع في سورية وفي آسيا الصغرى وفي العراق دفع بالحلفاء الى اتّخاذ قرارٍ بحسم مصير الولايات العربيّة المسلوخة عن السلطنة العثمانية بصورة نهائيّة، وبإعداد نص معاهدة السلام مع السلطنة (معاهدة سيفر لاحقًا، Sèvres). فعقد مجلسهم الأعلى لهذه الغاية، بين ١٨ و٢٦ نيسان ١٩٢٠، مؤتمرًا في سان ريمو في ايطاليا.

١. راجع:
Paul DUMONT et François GEORGEON, «La mort d'un empire», *in* Robert MANTRAN (dir.), *Histoire de l'Empire Ottoman, op. cit.,* p. 642-643; R. de GONTAUT-BIRON, *d'Angora à Lausanne,* Paris, Plon, 1924, p. 7-8.
٢. راجع، حول هذه النقطة، زين نور الدين زين، المرجع المذكور، ص ١٥٥-١٥٦، راجع بنوع خاص الحاشية رقم ٣٤.

كان الحلفاء، كما ذكرنا، قد ابلغوا فيصلًا أنّهم لا يعترفون بقرارات المؤتمر السوري. وقد وجه غورو رسالة واضحة الى الأمير جاء فيها:

«إن الحكومة الفرنسيّة، بالاتفاق التام مع الحكومة البريطانيّة، لا يمكنها أن تعترف للمؤتمر السوري بحق تقرير مصير سورية وفلسطين والعراق والموصل. إنّ الجيوش الحليفة هيَ التي استولت على هذه الأقطار وطردت منها الأتراك، وإنّ الحلفاء هم وحدهم المخوّلون تقرير مصيرها.

«ترى الحكومة الفرنسيّة نفسها، بالاتفاق مع الحكومة البريطانيّة، مضطرّة الى أن تعلن أنّ قرارات المؤتمر السوري هيَ باطلة وغير شرعية.

«لا يمكننا، بشكل خاص، أن نعترف للمؤتمر السوري بحق تقرير مستقبل المنطقة الغربيّة، سيّما مستقبل لبنان».

ختم غورو رسالته بتجديد الدعوة لفيصل الى العودة الى أوروبا لعرض المسألة السورية على مؤتمر الصلح[١].

وضعت المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم الذي صادق عليه مؤتمر الصلح في ٢٨ آذار ١٩١٩، أُسس نظام الانتداب الدولي. ورد فيها أن هذا النظام سيُطبّق «**على المستعمرات والأراضي التي، نتيجةً للحرب، لم تعد خاضعة للدول التي كانت تحكمها من قبل، والتي تسكنها شعوبٌ غير قادرة في الوقت الحاضر على ادارة شؤونها بنفسها بسبب الأوضاع الكثيرة الصعوبة للعالم المعاصر**» (الفقرة ١).

---

١. نص هذه الرسالة في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 148-149, doc. 110, lettre n°397, Beyrouth, le 15 mars 1920.

ذكرت تلك المادة أنّ طبيعة الانتداب ستختلف بين بلد وآخر «**طبقًا لدرجة التطوّر التي بلغها السكّان، وللموقع الجغرافي للبلد وللشروط الاقتصاديّة ولغيرها من الأوضاع**» (الفقرة ٣).

أمّا في ما خصّ الأراضي المسلوخة عن الدولة العثمانيّة، فقد ورد في شأنها، في الفقرة الرابعة، ما يأتي:

«إنّ بعض المجموعات التي كانت خاضعة من قبل للسلطنة العثمانية، قد بلغت درجةً من التطوّر تسمح بالاعتراف بها مؤقتًا أممًا مستقلّة، شرط إخضاع ادارتها لإرشادات ومساعدة دولة منتدبة الى أن تصبح قادرة على ادارة شؤونها بنفسها. يجب أن تُؤخذ أماني هذه المجموعات بعين الاعتبار في اختيار الدولة المنتدبة»[١].

كان المجلس الأعلى للحلفاء، استنادًا الى تلك المادة، قد عيّن، في ٧ أيار ١٩١٩، الدول المنتدبة على المستعمرات الألمانيّة في أفريقيا والمحيط الهادئ (الانتداب من فئتي «ب» و«ج»). أكمل عمله في سان ريمو حيث أقرّ، في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، الانتدابات من فئة «أ»، فأوكل بالانتداب على سورية (ومعها لبنان) الى فرنسا، وبالانتداب على العراق وفلسطين الى بريطانيا. ذكّر المجلس بأنّه يتوجّب على الدولة المنتدبة على فلسطين أن تنفّذ وعد بلفور (Balfour) «**الذي أطلقته الحكومة البريطانية وقبلت به الدول الحليفة الأخرى والذي يهدف الى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين**»[٢].

---

١. راجع النص الكامل للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم في:
Paul REUTER, André GROS, *Traités et Documents diplomatiques,* 4e éd., Paris, P.U.F., 1976, p.28-29 (collection Thémis); Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.,* p. 304-306, doc. no 19A.

٢. راجع المحضر المفصّل لاجتماع مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ في:

في المناسبة نفسها، وقّع ممثّلو بريطانيا وفرنسا على اتفاق عام بشأن البترول تعهّدت فيه بريطانيا باعطاء فرنسا ٢٥٪ من نفط العراق مقابل تخلّي باريس عن منطقة الموصل النفطيّة(١).

كان على تركيا، بحسب المعاهدة التي كانت قيد الاعداد، (معاهدة سيڤر) أن تتخلّى عن ولاياتها العربيّة الأسيويّة وأن تقبل بما يقرّره بشأنها الحلفاء. تحفّظ الوفد الإيطالي، برئاسة فرنسسكو نيتي (Nitti)، على ما قُرّر في سان ريمو لأنّ مصالح إيطاليا في المتوسط لم تُراعَ. وفي النهاية ، اتفقت الحكومتان الفرنسية والبريطانية على توجيه دعوة جديدة الى فيصل للحضور الى باريس في أواخر أيار ١٩٢٠ لمناقشة المسألة السوريّة(٢).

أثارت مقرّرات سان ريمو استياءً شديدًا في أوساط الحركات القوميّة، وقد احتجّ عليها رسميًّا وفد الحجاز الى مؤتمر الصلح لافتًا النظر الى أن رأي السكّان لم يؤخذ بعين الاعتبار، لا في اختيار الدولة المنتدبة ولا في سلخ فلسطين عن سورية(٣)، وذلك خلافًا لما نصّت عليه الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم.

Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements..., op. cit.,* p. 239-250, doc. n° 182, San Remo, le 25 avril 1920.

١. النص في:

Ibid., p. 236-239, doc. n° 181, San Remo, le 24 avril 1920.

نذكّر هنا بأنّ الموصل كانت تقع، بحسب اتفاق سايكس-بيكو، ضمن منطقة «أ» الخاضعة للنفوذ الفرنسي.

٢. *Ibid.,* p. 253-254, doc. n° 185: t. n° 46 de Millerand au Département, San Remo, le 26 avril 1920.

٣. *Ibid.,* p. 261-262, texte de la protestation adressée au Conseil Suprême par la délégation du Hedjaz à la conférence de la Paix, Paris, le 30 avril 1920.

تلقّت المفوّضية الفرنسية في بيروت، وكذلك مجلس الأمن، رسائل احتجاج عديدة، مصدرها سورية وفلسطين وبلدان الاغتراب، نذكر منها واحدةً موجّهة الى المفوّض السامي وموقّعة من ثلاثة اندية فلسطينية، منها «النادي العربي» و«جمعية الإخاء الارثوذكسية» جاء فيها: «**إن قرار مؤتمر سان ريمو في حق البلاد العربيّة عمومًا وفلسطين خصوصًا هوَ الحكم بالموت التدريجي علينا [...]، واننا لا نتذكّر أنّنا أسأنا الى التمدّن أو إلى الحلفاء حتى نُجازى بمثل هذا الجزاء الظالم. فإنّ جعل فلسطين وطنًا قوميًّا لليهود ممّا يوجِد اضطرابات عظيمة وقلاقل كبيرة في فلسطين [...]. وإن كان لنا ثمّة من ذنب، فذلك لأننا وثقنا بتصريحات فرنسا وانكليترا القائل** (كذا) **بأن الأمم المحرّرة تعيّن مصير بلادها ومستقبلها. أمّا الآن، فإن الجمعيات العربية في القدس تحتجّ على قرار سان ريمو والأمّة تلقي على نفسها مسؤولية المستقبل والتاريخ...**»(١).

في ٢٧ نيسان، أبرق اللنبي الى فيصل يطلعه على ما اتُّفق عليه في سان ريمو ويدعوه، باسم الحكومة البريطانيّة، الى السفر الى باريس لكي يعترف مؤتمر الصلح بشرعية ملكه على سورية(٢). أجاب فيصل مبديًا تحفظاته معلنًا أن السوريّين يرفضون الانتداب لأنّه يشكل خطرًا

---

١. النص العربي الكامل مع العنوان الذي أُعطي له بالفرنسيّة في:

Ibid., p. 318-319, doc. n° 232: *Protestation contre les décisions de San Remo par trois clubs de Jérusalem au haut-commissaire de la Rép. française en Syrie et en Cilicie,* Jérusalem, le 17 mai 1920.

٢. بُلّغ فيصل بواسطة المارشال اللنبي، راجع البرقية التي أرسلها اللنبي، بهذا الخصوص، من القاهرة الى كورزن في سان ريمو، في:

Roham BUTLER and J.P.T. BURY (éd.), *Documents on British..., First Series, Vol. XIII, op. cit.,* p. 252-253, unnumbered telegr. Allenby to Cuzon, Cairo, April 27, 1920.

على سيادتهم وعلى استقلالهم، ويرفضون كذلك فصل فلسطين عن سورية، وأضاف أنّه مستعدٌ للسفر الى أوروبا شرط أن يصدر، قبل ذلك، عن الحلفاء تصريحٌ يُطمئن الشعب بخصوص هذين الموضوعين[١]. أرسل غورو الى فيصل، بواسطة ضابط الارتباط الفرنسي في دمشق، الكولونيل كوس (Cousse)، نصّ تصريح بهذا المعنى ورده من وزارة الخارجية الفرنسيّة في باريس[٢]، لكنّ الأمير اعتبره غير كافٍ وكرّر رفضه السفر الى أوروبا قبل حصوله على جوابٍ مرضٍ[٣].

طيلة شهر أيار، تبودلت عشرات الرسائل بين فيصل وغورو وأللنبي ولندن وباريس، تصبّ كلّها في ايجاد مخرجٍ للمأزق الذي انزلقت فيه المسألة السوريّة. جُدّدت الدعوة لفيصل أكثر من مرّة للعودة الى أوروبا ولكن القوى الوطنية المتشدّدة كانت تعارض ذلك وتصرّ على أن يعترف الحلفاء أوّلًا باستقلال سورية التام والنهائي، قبل النظر في مسألة السفر الى أوروبا[٤].

في تلك الأثناء، تشنّجت المواقف في سورية واتُّهمت العناصر المعتدلة في الحكومة بالخيانة[٥]، وهيّج المتطرّفون الشارع، ما اضطرّ الركابي الى تقديم استقالة حكومته، فخلفه هاشم الأتاسي الذي ألّف، في ٣ أيار، حكومةً دخلتها العناصر الأكثر كراهيّةً للفرنسيّين، امثال

١. *Ibid.*, p. 257-258, doc. n° 248: t. n° 470, Allenby to Curzon, Cairo, May 13, 1920.

٢. النص في:

Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 266-268, doc. n° 198: t. n° 932 à 934/6 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, 1er mai 1920.

٣. *Ibid.*, p. 306-307, doc. n° 224: lettre de Faysal «roi de Syrie», à Gouraud, Damas, le 14 mai 1920.

٤. راجع زين نور الدين زين، المرجع المذكور، ص ١٦٤.

٥. راجع خيريّة قاسميّة، المرجع المذكور، ص ١٧٨-١٧٩.

يوسف العظمة وعبد الرحمن شهبندر[١]. فأعلنت الحكومة الجديدة خدمة العلم وأخذت تشجّع اعتداءات العصابات على المنطقة الساحلية[٢].

اعتبر الفرنسيّون أنّ المواجهة مع السوريّين أصبحت حتميّة. ولكي لا تؤخذ قواتهم بين نارين، نار مصطفى كمال في الشمال ونار فيصل واتباعه في الجنوب، كان عليهم أن يختاروا بين كيليكيا وسورية، فاختاروا سورية. لذا أبدوا ليونةً تجاه الأتراك في المفاوضات التي جرت في لندن في شباط وآذار ١٩٢٠، كما في مناقشات سان ريمو، ثمّ أطلقوا حوارًا مع مصطفى كمال ادّى الى اتفاقٍ حول وقفٍ لإطلاق النار في كيليكيا، يسري مفعوله ابتداءً من ٣٠ أيار ١٩٢٠[٣]. توبعَت المفاوضات لاحقًا حتى تمّ الانسحاب الكامل للقوات الفرنسيّة من كيليكيا في أوائل العام ١٩٢٢.

نستطيع أن نقول في ختام هذا الفصل، إنّ طبول الحرب بدأت تقرع في ربيع هذا العام ١٩٢٠، بعد أن فشلت الحلول الدبلوماسية كافةً، لأنّ الحلفاء كانوا مصرّين على أن يقرّروا هم مصير الأراضي التي سلختها جيوشهم عن الدولة العثمانية، كما قرّروا من قبل مصير المستعمرات الألمانيّة في أفريقيا والمحيط الهادئ، وكانوا طبعًا يرغبون

١. راجع الأسماء في ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، بيروت، دار الاتحاد، بدون تاريخ، ص ٢٥٦، وفي يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، مصدر مذكور، ص ١٥٩.

٢. راجع ردّ شهبندر، وزير الخارجية السوري، على الاتهامات الموجّهة الى حكومته بهذا الخصوص في:

Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*,p. 314-317, doc. n° 231: lettre n° 623 au général Gouraud, Damas, le 16 mai 1920.

٣. نص هذا الاتفاق في:

Ibid., p. 367-368, doc. n° 265: lettre de Robert de Caix (qui négociait au nom du gouv. français) à Moustapha Kemal, [Constantinople], le 28 mai 1920.

في تطبيق اتفاق سايكس-بيكو ووعد بلفور. ولأنّ السوريّين تمسّكوا بمبدإ حق تقرير المصير الذي أطلقه الرئيس ولسون، ورفضت الفئات المتشدّدة منهم أيّ تعاون مع الدولة الفرنسية مهما كانت طبيعته. بدا اذًا الحسم العسكري وكأنّه الحل الوحيد.

الفصل السابع

ميسلون، لبنان الكبير والدول السوريّة

ان التوتر الذي ساد العلاقات الفرنسيّة - السورية في الأشهر الأولى من العام ١٩٢٠، ازدادت وتيرته في منتصف هذا العام وانتقلت عدواه الى لبنان حيث أخذ قسمٌ من مؤيّدي لبنان الكبير، ومن بينهم عددٌ من أعضاء مجلس الادارة، يشكّون في نوايا الفرنسيّين تجاه مستقبل بلدهم، على الرغم من الوعود والتعهّدات المُطمئنة التي كان يطلقها المسؤولون في باريس للوفد اللبناني الثالث الى مؤتمر الصلح.

١ - حادثة مجلس الادارة اللبناني (١٠ تموز ١٩٢٠) وارتداداتها

ان المماطلة في اتّخاذ قرار بشأن حدود لبنان واستقلاله والهيمنة الفرنسيّة شبه الكاملة علىٰ المؤسّسات الرسميّة في المتصرفية وتّرت العلاقات بين أعضاء مجلس الإدارة والسلطات الفرنسيّة.

في تلك الأثناء، كان روبير دوكاي (de Caix)، أمين عام المفوّضيّة العليا في بيروت، يتابع في باريس الاجراءات التي تنوي الحكومة اتّخاذها بشأن سورية ولبنان، فعقد لقاءات عدّة مع أعضاء الوفد اللبناني محاولًا اقناعهم بالتخلّي عن المطالبة ببيروت وطرابلس لتحويلهما الى ادارتين بلديّتين مستقلّتين مفتوحتين على لبنان وعلى الداخل السوري، ما سيرضي دمشق ويرضي سُنّة المدينتين المذكورتين الذين يعارضون انضمامهم الى لبنان الكبير. رفضت أكثريّة الأعضاء

هذا الطلب وبقي الوفد على موقفه. لكن أخبار محاولة دوكاي وصلت الى لبنان فكانت بمثابة صبّ للزيت على النار[١].

يضاف الى ذلك أنّ خلافًا حادًا وقع بين قائد الجند اللبناني، سعيد البستاني، والمستشارين العسكريّين الفرنسيّين، فاستقال البستاني من وظيفته والتجأ الى السوريّين الذين أحسنوا وفادته[٢]. أخذ البستاني يعمل لايجاد صيغة تفاهم بين فيصل واللبنانيين. اجتمع في دمشق بيوسف العظمة، وزير الحربية، واستقبله فيصل مرّتين. يبدو أن الأمير أكّد له قبولَه مطالب اللبنانيّين، حتى تلك المتعلّقة بالحدود، شرط أن يرفضوا الانتداب الفرنسي ويستعيضوا عنه بالانتداب البريطاني أو الأميركي.

كان أعضاء مجلس الإدارة على علم بتلك المساعي، ولكنّ رئيس المجلس، حبيب باشا السعد، تصدّى لها بقوّة. كان سعيد البستاني ينوي زيارة بكركي، في ٢٦ أيار، برفقة رشيد نخله لإطلاع البطريرك على تفاصيل محادثاته مع السوريين، لكنّ السعد كتب الى البطريرك يحذّره من الاستماع اليهما، وقرّر الذهاب بنفسه الى بكركي في اليوم التالي[٣].

في بيروت، كانت المفاوضات تجري في منزل نجيب الأصفر بين

١. حول مداولات دوكاي في باريس مع الوفد اللبناني، راجع مفكّرة المطران عبدالله الخوري، مصدر مذكور، ص ٦٦-٦٩.

٢. يبدو أن فيصلًا عرض على البستاني وظيفة مهمة ولكنه رفضها، وكان المطلوب منه أن يجتذب الى دمشق اللبنانيَّيْن المستائين من الحكم الفرنسي. راجع:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements..., op. cit.*, p. 323, doc. 235: dépêche n° 1034/C.P. du lieutenant-Colonel Nieger au lieutenant-Colonel Cousse, officier de liaison à Damas, Beyrouth, le 19 mai 1920.

٣. *Ibid.*, p. 347-348, doc. n° 252: lettre n° 2098/MC de l'administrateur militaire du Liban au délégué administratif de la Zone Ouest, Baabda, le 26 mai 1920.

عددٍ من أعضاء مجلس الادارة وجميل الألشي، ضابط الارتباط السوري، فأسفرت عن اتفاق يقضي بوضع مضبطة تطالب باستقلال لبنان التام، بالتنسيق مع الحكومة الفيصليّة، وبتأليف وفدٍ يلاحق القضيّة في أوروبا وأميركا. تعهّدت دمشق بتأمين نفقات السفر الى أعضاء الوفد، وقد دُفع منها فعلًا عشرة آلاف جنيه مصري تسلّمها عضو مجلس الادارة، سليمان كنعان، من عارف النعماني ووُزّعت على الأعضاء الذين تقرّر أن يسافروا الى الخارج، على أن تؤمّن الجاليات في بلدان الاغتراب لهؤلاء الأعضاء نفقات التنقل والإقامة هناك[١].

وضعت المضبطة فعلًا في العاشر من تموز، وهي تتلخّص بالمطالبة باستقلال لبنان المطلق وبحياده السياسي «**بحيث لا يحارِب ولا يحارَب**» (البند الثاني)، وتتعهّد بإقامة علاقات وديّة مع سورية تضمن «**حقوق البلدين المتجاورين... ومصالحهما ودوام حسن الصلات بينهما في المستقبل**».

وركّز البندان الثالث والرابع على التفاهم والتعاون مع سورية في ما خصّ مسألة الحدود والعلاقات الاقتصاديّة بين البلدين، وهذا هوَ نصّهما الحرفي:

«**٣ - اعادة المسلوخ منه** [من لبنان] **سابقًا بموجب اتفاق يتمّ بينه وبين حكومة سورية.**

«**٤ - المسائل الاقتصادية يجري درسها وتُقرَّر بواسطة لجنة مؤلّفة من الطرفين، وتُنفّذ قراراتها بعد موافقة مجلسي نواب لبنان وسورية**».

١. هذه الرواية عن محادثات بيروت أوردها أمين سعيد في كتابه **الثورة العربية الكبرى**، ونقلها عنه حرفيًا الدكتور يوسف مزهر. راجع أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، المجلّد الثاني، **النضال بين العرب والفرنسيّين والانكليز**، القاهرة، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ، ص ١٥٩-١٦٠؛ الدكتور يوسف مزهر، المرجع المذكور، ص ٩٢٠-٩٢١.

ورد أخيرًا في المضبطة أنه سيجري تعاون بين البلدين لتنفيذ ما اتفق عليه «**بمعزل عن كل ضغط وتأثير خارجي**»، وبأن أعضاء المجلس، الموقّعين على القرار، سينتقلون «**بالذات لملاحقة ومتابعة تقرير مضمون البنود الآنف بيانها**» لدى دول القرار[١].

وُقعت المضبطة في تاريخ كان فيه الخلاف بين الفرنسيّين والسوريّين قد بلغ ذروته. إنّ «**التأثير الخارجي**» الذي أراد اعضاء مجلس الادارة الموقّعون التخلّص منه هوَ طبعًا التأثير الفرنسي. حاول هؤلاء، وعددهم سبعة كما ذكرنا، السفر الى دمشق للانتقال منها الى أوروبا عن طريق حيفا، ولكنّ السلطات الفرنسيّة كانت على علم بمسعاهم بواسطة أحد مخبريها، فاعتقلتهم مع رفاقٍ لهم، وهم في الطريق الى العاصمة السوريّة، ثمّ اتهمتهم بالخيانة العظمى مدّعية أنهم باعوا وطنهم مقابل مبلغ من المال. بعد ذلك جرّدتهم من حقوقهم السياسية ونفتهم الى جزيرة كورسيكا حيث أقاموا تحت الرقابة[٢].

أبرق غورو الى حكومته، في ١٢ تموز، يقول إنّ الأعضاء الموقوفين كانوا ذاهبين خفيةً الى دمشق ليقدّموا التحيّة لفيصل الذي أبدى استعدادًا للاعتراف بلبنان الكبير شرط أن يرفض اللبنانيّون الانتداب الفرنسي. كانوا ينوون السفر عن طريق حيفا وأن يرسلوا، قبل

١. وقّع على هذا القرار سبعة من أعضاء مجلس الادارة وهم محمد محسن الحاج، الياس شويري، فؤاد عبد الملك، محمود جنبلاط، سليمان كنعان، خليل عقل وسعدالله الحويّك. راجع النص الكامل للقرار مع التواقيع في:
Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.*, partie arabe, p. 39-41.

٢. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 627-628, doc. n° 459: t. n° 861 de Millerand à Gouraud, Paris, 21 août 1920.
هناك رواية دقيقة ومفصّلة لعملية التوقيف والمحاكمة، وردت في مذكّرات الياس الحويك، أحد المعتقلين، ونقل قسمًا منها حرفيًا الدكتور يوسف مزهر في كتابه **تاريخ لبنان العام** المذكور سابقًا، في الصفحات ٩٢٣-٩٢٨.

ذلك من هناك برقيةً الى المطران عبدالله الخوري، رئيس الوفد اللبناني الثالث الى مؤتمر الصلح، ليعلموه أن مهّمته قد انتهت. أكّد غورو أنّه رُصد لهم مبلغ أربعين ألف جنيه مصري ودُفع منه قسمٌ كسلفة. يطلب المفوّض السامي من حكومته أن تركّز في نشرها للخبر في الصحف الفرنسيّة على الرشوة والوسائل الملتوية التي يلجأ اليها فيصل لإبعاد اللبنانيّين عن فرنسا[١].

انهالت بعد ذلك برقيات الاستنكار على ما قام به أعضاء مجلس الإدارة، على المفوّضيّة العليا في بيروت وعلى الحكومة في باريس، من كلّ الذين كانوا متمسّكين بصداقة فرنسا ويعتبرون أنّها تشكّل الضمانة الوحيدة والأكيدة للبنان المستقل ولتوسيع حدوده، وأنّ الاتفاق مع فيصل ليس إلّا خدعةً، يهدف الى حرمان هذا البلد من الدعم الدولي الذي يحظى به منذ مطلع عهد المتصرفيّة والذي تؤمّنه فرنسا منذ سقوط السلطنة العثمانية، لرميه في أحضان السوريّين. وكان أوّل المحتجّين، رئيس مجلس الادارة، حبيب باشا السعد، الذي وجّه، في ١٢ تموز، برقية الى رئيس الجمهورية الفرنسية، باسمه وباسم المجلس، يستنكر فيها عمل الأعضاء الموقوفين الذي «**بدون أي تفويض ومتناسين تقاليد أجدادهم وأماني السكان خانوا بلادهم...**». يؤكد السعد في الختام تعلّقه وتعلّق المجلس بفرنسا وحبهما الثابت لها. وفي اليوم نفسه، أبرق رئيس أساقفة بيروت الماروني إلى رئيس وزراء فرنسا، الكسندر ميللران، باسمه وباسم البطريرك حويّك الموجود في مقرّه الصيفي، معبّرًا عن

١. نص برقية غورو إلى ميللران في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 468-469, doc. n° 345: t. n° 1403 à 1405/6, Beyrouth, le 12 juillet 1920.

«وفاء الاكليروس والشعب الماروني لفرنسا، وعن سخطهما على هذا العمل المجنون الذي ينبذانه...»[1].

في ١٢ تموز أيضًا، بعث غورو برسالة الى البطريرك يخبره بما جرى، ويأسف لوجود أخيه سعدالله الحويّك بين الموقوفين، ولكنّه يستدرك كاتبًا: «**لا يجب أن يرتدّ العار الذي لحق ببعض ابناء لبنان على البلد بكامله، لأنّ هذا الحادث سيكون له في فرنسا وأوروبا دويٌّ مكدّر...**». يطلب المفوّض السامي أخيرًا من الحويك أن يرسل بدوره، بالاضافة الى برقيّة المطران مبارك، برقيةً أخرى الى ميللران، وسيكون لها دون شك وقعٌ جيّد بسبب المكانة التي للبطريرك لدى الحكومة الفرنسيّة[2].

قبل أن يصله كتاب غورو، كان البطريرك قد بعث برسالة الى المفوّض السامي يشجب فيها ما حدث ويكرّر تعلّق اللبنانيّين بفرنسا التي يتّكلون عليها لتحقيق أمانيهم، ثم يضيف: «**إنّ العمل الشائن الذي قام به هؤلاء الأعضاء سيواجهون بسببه رفض البلد بالاجماع، وهذا يكفي كعقوبة لهم...**»[3]. وبعد تسلّمه رسالة غورو المذكورة، استجاب البطريرك لطلبه وارسل برقية استنكار الى ميللران، باسمه وباسم اللبنانيين كافةً، معربًا عن «**وفائهم، بصورة عامة، ووفاء الاكليروس**

١. أرسلت البرقيتان بواسطة المفوّضيّة العليا في بيروت. راجع نصيهما في:
Ibid., p. 469, doc. nº 346: t nº 1408/6 de Gouraud à Millerand.

٢. نص رسالة غورو الى البطريرك في:
Ibid., p. 470-471, doc. nº 348, Beyrouth, 12 juillet 1920.

٣. *Ibid.*, p. 476-477, doc. nº 354, Neo Kannoubin, le 14 juillet 1920.

الماروني، بصورة خاصة، لفرنسا، وعن نقمتهم على هذا التصرّف الضال الذي يرفضونه ويستهجنونه بالاجماع»[1].

وردت الى المفوّضيّة العليا برقيات عديدة بالمعنى نفسه، وقّع على إحداها «نسيب باشا»، باسم دروز لبنان[2]، وأخرى باسم «التجمّع المسيحي في بيروت»[3]. نجد أيضًا في أرشيف عصبة الأمم بعض البرقيات التي تدافع عن أعضاء مجلس الإدارة وتدين تصرّفات السلطات الفرنسية، منها واحدة أرسلها ملك الحجاز، حسين الهاشمي، الى أمين عام عصبة الأمم والى ممثلي الدول الكبرى المجتمعين في سان سيباستيان (San Sébastien)، يؤكّد فيها الملك أن أعضاء مجلس الادارة المعتقلين هم الممثّلون الشرعيّون للشعب اللبناني، وأنّهم اتّخذوا قرارهم بملء ارادتهم، وأنّ توقيفهم وإحالتهم أمام محكمة عسكريّة هما «**انتهاك للعدالة ولحقوق الانسان**». يطلب الملك من العصبة التي هي «**ضامنة لحقوق الأفراد والأمم**»، أن تتدخّل بسرعة لإطلاق سراحهم، رافضًا كلّ الاتهامات الموجّهة الى هؤلاء الأعضاء المعروفين بنزاهتهم[4].

إن الحجم الذي اتخذته تلك الحادثة أقلقت مؤيّدي لبنان الكبير

١. النص في:
Ibid., p. 493-494, doc. nº 365: t. nº 1423/6 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 17 juillet 1920.

٢. *Ibid.*, p. 472-473, doc. nº 350: t. s. n. de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 13 juillet 1920.

٣. *Ibid.*, p. 486, doc. nº 357: t. nº 1418/6 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 14 juillet 1920.

٤. النص الأصلي لتلك البرقية في أرشيف عصبة الأمم في جنيف، وهناك نسخة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. راجع:
Ibid., p. 561, doc. 415, note 1.

والفرنسيّين على السواء. وخشيت حكومة باريس الانعكاسات السلبيّة التي قد تنتج عن تخلّي سكان لبنان عن تعلّقهم بفرنسا. لذا قرّرت الاسراع في ايجاد حلٍّ جذري لخلافها مع السوريّين.

في تلك الأثناء كانت الصعوبات التي يواجهها الحلفاء في الشرق الأوسط تزداد حدّةً. فإضافةً الى ثورتي مصر والعراق واضطرابات القدس، كان الوضع في آسيا الصغرى ينذر بالخطر. اضطرّ الانكليز الى الانسحاب من منطقة القوقاس بسبب الضغط المشترك الذي مارسه عليهم الأتراك والبلشفيك. وفي شبه الجزيرة العربيّة، كان الخلاف على أشدّه بين الملك حسين وابن سعود، وكلاهما حليفٌ لبريطانيا. تضاف الى كل ذلك الأزمة في سورية ولبنان. رأت باريس أن الاستمرار في الوضع القائم هو انتحار وأنّ الحسم العسكري أصبح ضروريًّا.

٢ - ميسلون ونهاية الحكم الفيصلي في سورية

أخذ الفرنسيّون يستعدّون، بموافقة البريطانيّين، للقيام بحملة عسكريّة على دمشق تضع حدًّا لهذا التوتّر الخطر. وكانوا، كما ذكرنا، قد وقّعوا، في ٢٨ أيار، هدنةً موقّتة مع مصطفى كمال، نتج عنها هدوء نسبيّ على جبهة كيليكيا.

كان الجدل لا يزال قائمًا حول مثول فيصل أمام مؤتمر الصلح وحول البيان الذي يصرّ هوَ والحكومة السورية على الحصول عليه قبل العودة الى أوروبا. كان السوريّون آنذاك يمنعون الفرنسيّين من استعمال الخط الحديدي ريّاق - حلب لإيصال الامدادات الى قوّاتهم على الجبهة التركية. وكانوا يعمدون الى هذا المنع كورقة ضغطٍ على الفرنسيّين لإرغامهم على القبول بنصٍ للبيان المذكور يتوافق مع نظرتهم الى الأمور. وقد أعدّت الحكومة السوريّة بنفسها، بمشاركة فيصل،

نصًّا وطلبت من غورو التوقيع عليه. ويطلب هذا النص من فرنسا أن تعترف بوجود حكومة مستقلّة في سورية، على رأسها الملك فيصل، وأن تعلن أنّ لا هدف لها في ذاك البلد سوى تقديم المساعدة والنصائح الى تلك الحكومة دون أيّ مساسٍ بالسيادة القوميّة؛ كما يطلب منها أن تتعهّد بعقد اتفاق مع فيصل مكمّلاً لاتفاق ٦ كانون الثاني ١٩٢٠، وأن تُسلّم المنطقة الساحليّة، باستثناء لبنان، الى الحكومة العربية. أمّا في ما خصّ الاعتراف بملكيّة الأمير على سورية، فتطلب فرنسا من فيصل في هذا النص التفاهم مع مؤتمر الصلح على ذلك؛ وتبدي أخيرًا رغبتها في الحصول على دعم القوات العربيّة في صراعها ضد الأتراك، إلى أن تتأمّن لسورية الحدود التي يقرّها مؤتمر الصلح، على أن تُسلّم الأراضي التي قد تُقتطع من تركيا الى الحكومة السورية[١].

إلى جانب مشروع البيان هذا، أعدّ فيصل، باللغة الفرنسيّة أيضًا، مشروع جواب سيرسله الى الحكومة الفرنسيّة في حال قبلت البيان المقترح ووقّعت عليه. أمّا مشروع الجواب هذا، فنورد نصّه الحرفي بعد أن ترجمناه الى العربيّة:

«**عزيزي الجنرال،**

«**أوجّه الى الحكومة الفرنسيّة واليكم شكري للإعلان الذي بلّغتموني ايّاه.**

«**نحن نقبل مساعدة الحكومة الفرنسية: إنّنا ننوي أن نطلب من فرنسا كل ما نحتاج اليه باعتبارها صديقة وحليفة.**

١. راجع النص الفرنسي الأصلي لمشروع الإعلان هذا في:
Ibid., p. 368-369, doc. n° 266, Damas, le 28 mai 1920.

«إني مستعدّ للسفر الى أوروبا لأنهي المفاوضات التي بدأتها مع كليمنصو.

«إني مستعد لأن أؤمّن للقوات الفرنسية التي تعمل في شمال سورية التسهيلات الممكنة للقيام بالمهمّة الموكلة اليها.

«أظنّ أنّه يمكنني أن أؤكّد لكم أنّ بيانكم قد طمأن الشعب. إني مقتنع بأن الصداقة المخلصة والمتبادلة الذي ستتوطّد بيننا بهذه الطريقة ستريح الشعب وستؤمّن الازدهار للبلاد.

«أرجوكم أن تتقبلوا، عزيزي الجنرال، فائق الاحترام»[١].

أرسل فيصل هذين النصّين الى غورو مع الكولونيل تولا (Toulat)، وهوَ ضابط ارتباط فرنسي ملازم لفيصل، وأرفقهما برسالة باللغة العربية كتبها بيده، يطلب فيها من المفوّض السامي أن يؤكّد له خطيًّا أنه استلمهما وأن يُذكّر بمضمونهما. نقرأ في تلك الرسالة:

«العزيز حضرة الشنرال (كذا)،

«نرسل اليكم مع حامله، الكولونيل طولا، صورتا (كذا) **بيان من طرفكم باسم الحكومة الافرنسيّة، وجواب من طرفي يسلّمكم ايّاه بعد أن توافقو** (كذا) **وتمضو** (كذا) **على ذلك البيان [...]؛ أرغب أن تصرّحو** (كذا) **لي بكتاب من طرفكم على مضمون المواد المقدّمة طيّه لأبقيه بطرفي لأن أكون تمامًا مطمئن الخاطر ويكون قاطع لكل الأقوال التي لا نشك أنها ستقال ضدّي [...]. أما مسئلة** (كذا) **نقل الجنده** (كذا)،

١. النص الفرنسي الأصلي في:
Ibid., p. 369-370, doc. n° 267, Damas, le 28 mai 1920.

فسيكون نقلها بعد إخبار الحكومة السوريّة بقدر ما يمكن من الزمن قبل النقل هذا...»[١].

لم يكن باستطاعة غورو الموافقة على ما ورد في البيان الذي حمله اليه تولا لأنه لا يتضمّن شيئًا لمصلحة فرنسا: يُطلب منها أن تعترف باستقلال سورية وبمُلك فيصل عليها وأن تنسحب من المنطقة الساحليّة لتسلّمها الى السوريّين، وأن تتابع القتال ضدّ الكماليّين في الشمال لتوسيع حدود سورية على حساب تركيا. مقابل ذلك يَعِدُها فيصل بصداقة السوريّين الذين قد يطلبون منها ما سيحتاجون اليه.

أجاب غورو أنّه لا يستطيع شخصيًّا اتّخاذ قرار بشأن البيان المذكور وبأنّه أحال الموضوع الى باريس، وأضاف أنّ هناك سببًا آخر يجعله يرفض ما يطلبه فيصل وهوَ أنّه، بعد مؤتمر سان ريمو، سلّمه هو بيانًا اعتبرته الحكومة الفرنسيّة كافيًا لأنه يضمن حقوق السوريّين ويعترف باستقلالهم، ولكنّ دمشق رفضته[٢].

لمّا علم السوريّون أن الفرنسيّين اتّفقوا مع الكماليّين على وقفٍ لإطلاق النار، أيقنوا بأن المواجهة العسكريّة معهم أصبحت وشيكة. حاول فيصل آنذاك أن يستدرك الأمر، فأبرق الى غورو مبديًا خشيته من أن يتحوّل تراجع الفرنسيّين في كيليكيا الى حافزٍ يشجّع الأتراك على التوغّل داخل الأراضي السوريّة، ومقترحًا عليه من جديد التعاون معه ووضع القوّات العربيّة في تصرّفه للدفاع عن حدود سورية كما رسمها مؤتمر سان ريمو. أنهى فيصل برقيّته معلنًا أنّه متأكّد من أنّ الحكومة

١. النص الكامل في:
Ibid., p. 373, doc. n° 272, Damas, le 31 mai 1920.

٢. النص الكامل لجواب غورو لفيصل في:
Ibid., p. 379-380, doc. 278, lettre n° 800, Beyrouth, le 3 juin 1920.

الفرنسية التي يثق بها ستبرّ بتعهداتها له وللسوريّين[1]. أجاب غورو سلبًا على اقتراح فيصل، وكان قد وجّه اليه اللوم، قبل أيام، لأنّه لم يضع خطّ رياق - حلب في تصرّف الجيش الفرنسي في الوقت المناسب، ولأنّه لا يزال يماطل في هذا الموضوع[2]. ثمّ أبرق المفوّض السامي الى حكومته يقول إنّ فيصلًا يحاول أن ينصب له فخًا وإنّ هدفه ما زال إخراج الفرنسيّين من سورية ولبنان[3].

في هذه الأجواء المتوتّرة، جرت حوادث دامية في جبل عامل دفعت بالفرنسيّين الى القيام بردّة فعل عنيفة كي يظهروا للسوريّين ولمؤيّديهم أنّهم ما زالوا يمسكون بالمنطقة الساحلية.

ذكرنا سابقًا أن الحكومة السوريّة الجديدة التي ترأسها هاشم الأتاسي أخذت تشجّع اعتداءات العصابات على أمكنة تواجد الفرنسيّين وعلى البلدات والقرى المتعاونة معهم. وكان شيعة جبل عامل ما زالوا متأرجحين في خيارهم، بعضهم يطالب بالانضمام الى مملكة فيصل والبعض الآخر يميل الى لبنان الكبير. كانت حكومة دمشق قد طلبت من المؤيّدين لها أن يتأهّبوا للثورة. اعتُبر تراجُع الفرنسيّين في كيليكيا أمام مصطفى كمال وتردّدهم في علاقاتهم مع فيصل ضعفًا، ما جعل زعماء بعض العصابات يظنّون أنّ الوقت مؤاتٍ لطردهم من المنطقة الساحليّة.

في ٢٠ نيسان ١٩٢٠، عقد زعماء جبل عامل مؤتمرًا عامًا في وادي الحجير، بدعوة من كامل الأسعد، الهدف منه تحديد طابع العلاقة بين الشيعة والفرنسيّين. حضر المؤتمر أيضًا قادة العصابات التي

١. *Ibid.*, p. 393-394, doc. nº 290: t. nº 1172 à 1176 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 7 juin 1920.
٢. *Ibid.*, p. 382-383, doc. nº 281, Beyrouth, le 4 juin 1920.
٣. *ibid.*, p. 393-394, doc. 290, t. nº 1172 à 1176, Beyrouth, le 7 juin 1920.

كانت تتمتّع بجانبٍ كبير من التأييد في أوساط السكّان العامليّين[1]. برز في المؤتمر تياران، ترأس الأوّل كامل الأسعد الذي دعا الى الهدوء والسكينة، وقاد الثاني السيد عبد الحسين شرف الدين، تدعمه العصابات، الذي نادى بالجهاد ضدّ الفرنسيّين وضد المتحالفين معهم من المسيحيين[2]. وقد قرّر المؤتمرون ارسال وفد الى دمشق للتنسيق مع حكومتها.

بعد مرور اسبوعين ونصف على عقد المؤتمر، وبالتحديد في ٨ أيار، هاجم صادق حمزة - وهوَ زعيم العصابة الأكثر شراسةً في محاربة الفرنسيين - مدينة صور حيث سقط عشرة قتلى. وقد استطاعت حامية المدينة صدّه. وخوفًا من تجدّد الهجوم واحتياطًا للأمر، أرسل غورو من بيروت سفينتين مجهّزتين بمدافع، رَسَتا على الشاطئ قبالة المدينة[3].

لم تكتفِ العصابات[4] بمهاجمة مدينة صور، بل وجّهت انظارها نحوَ القرى المسيحيّة المعزولة أمثال عين ابل والقوزح ورميش وغيرها، فأخذت تعتدي عليها، ما جعل الرعب يدبّ في نفوس الأهالي. هاجم محمود الأحمد بزّي بعصابته بلدة عين ابل ونهبها وقتل من سكّانها ما

١. برزت، بين قادة هذه العصابات، أسماءُ ثلاثة وهيَ: أدهم خنجر، وصادق الحمزة ومحمود الأحمد بزّي. لمزيد من التفاصيل راجع تمارا الشلبي، **شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية ١٩١٨-١٩٤٣**، تقديم منذر محمود جابر، بيروت، دار النهار، ٢٠١٠، ص ١٦٠-١٦٢.
٢. التفاصيل حول مؤتمر وادي الحجير في المرجع نفسه، ص ١٦٤-١٧٣.
٣. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 292-294, doc. nº 215: t. nº 991 à 995/6 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 10 mai 1920.
٤. حول نشاط العصابات بصورة عامة وتشجيع حكومة دمشق لها وإقامة الاستقبالات والاحتفالات الرسميّة لها، راجع الدكتور علي سلطان، **تاريخ سورية. حكم فيصل بن الحسين**، دمشق، طلاسدار، ١٩٨٧، ص ٣٣٩-٣٤٠.

يزيد عن الخمسين شخصًا، وقد استطاع الباقون الفرار، مع سكان القرى المجاورة المسيحية، إمّا إلى الساحل، وإمّا الى صفد وعكا في فلسطين[١].

أقلق هذا التدهور الأمني الفرنسيّين وشكّل مبرّرًا إضافيًّا لبعض الزعماء المسيحيّين الذين كانوا يعتبرون أنّ التفاهم مع فيصل يبقى الحل الأنجع لدرء خطر العصابات. لذا قرّر غورو الاقتصاص بشدّة من سكان جبل عامل. وفي الوقت عينه، كانت القوّات الفرنسية تقمع حركةً ثورية قامت في جبال العلويّين. أراد المفوّض السامي أن يُحكم قبضته على المنطقة الساحليّة وأن يُحِلّ فيها الأمن قبل أن يوجّه جيشه الى الشرق، الى دمشق، لحسم الوضع المتأجّج هناك.

أُوكلت الى الكولونيل نييجر (Nieger) قيادة حملة عسكرية فرنسيّة هاجمت جبل عامل ابتداءً من جنوبه، أي من بلاد بشارة، وذلك في الأسبوع الأخير من شهر أيار، ورافقها عددٌ من المسيحيين الذين هجّرتهم اعتداءات العصابات، فاجتاحت عددًا من القرى والبلدات الشيعيّة المتّهمة بالمشاركة في أعمال العصابات وفرضت على السكّان غرامة ماليّة تعويضًا عن الأضرار التي لحقت بالمسيحيّين. جرت مناوشات عديدة بين رجال الحملة وبين العصابات واستمرّ التوتّر سائدًا في المنطقة حتى معركة ميسلون[٢].

---

١. *Ibid.*, p. 313-314, doc. nº 230: t. nº 1015 à 1017/6 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 15 mai 1920.

٢. ترك لنا عددٌ من زعماء الشيعة، من الذين شاركوا في مؤتمر وادي الحجير وفي الاجتماعات الأخرى، في مذكّراتهم، وصفًا لأحداث جبل عامل ولسَير حملة نييجر، دافعوا فيها عن نظرة طائفتهم الى الأمور وألقوا مسؤولية ما جرى على المسيحيّين وعلى فرنسا. راجع على سبيل المثال، مذكرات الشيخ أحمد رضا، **حوادث جبل عامل ١٩١٤-١٩٢٢**، بيروت، دار النهار وIfpo، ٢٠٠٩، ص ١٢٩-١٧١.

لم تحرّك الحكومة السوريّة ساكنًا للدفاع عن جبل عامل عندما هاجمته حملة الكولونيل نييجر، على الرغم من أنها هيَ التي حرّضت العامليّين على الثورة. في الواقع كان فيصل ووزراءُه منهمكين في ايجاد صيغة تنقذهم من المعركة الحاسمة التي كان يستعدّ لها الجنرال غورو. لذا اكتفوا، في ما خص جبل عامل، برسائل الاحتجاج وبالطلب من الفرنسيّين ايقاف الحملة. أجاب المفوّض السامي أنّه هوَ المسؤول عن الأمن في «**المنطقة الغربيّة**»[١]، وأنّه لا يستطيع أن يسكت عن أعمال «**النهب والقتل**» التي تقوم بها العصابات في جبل عامل[٢]. أمّا وزير الخارجية السوري، عبد الرحمن شهبندر، فأنكر أيّة مسؤولية لدمشق في الثورات القائمة في منطقة الادارة الفرنسيّة، وكتب الى الكولونيل كوس، ضابط الارتباط الفرنسي في العاصمة السوريّة، يقول:

لدينا أيضًا روايات أُخرى مختلفة ومفصّلة لما جرى، واحدة تركها لنا رئيس أساقفة صور للروم الكاثوليك، مكسيموس صايغ، في تقرير رفعه الى الجنرال غورو في ١٥ أيار ١٩٢٠، يذكر فيه أسباب الأحداث وتلاحقها، ويؤكّد أن السيّد عبد الحسين شرف الدين أصدر فتوى يقول فيها إنّ النصارى الذكور، ابتداءً من سنّ الثامنة، يمكن قتلهم وإنّ نساءهم وأرزاقهم تعتبر ملكًا للمسلمين، وذلك لأنهم حملوا السلاح ضدّ المسلمين، ما يسقط عنهم عهد أهل الذمّة. يعطي صايغ لائحة بأسماء المحرّضين على الأحداث وأخرى بأسماء رؤساء العصابات وثالثة بأسماء الأشخاص المنتسبين الى العصابات والذين شاركوا بأعمال القتل والنهب. يؤكّد، في ما خصّ عين ابل، أن عشرة من شبّانها قتلوا في المعارك وخمسة وسبعين من أبنائها الآخرين، من الفتيات والنساء والأطفال والمسنّين الذين لم يستطيعوا الفرار، حُرقوا أحياءً أو ذُبحوا بعد أن تعرّضت الفتيات والنساء للتعدّيات. راجع التقرير الكامل في:

M.A.E., *E-Levant 1918-1940, Syrie-Liban*, vol. 28, fº 5-16, rapport de Maximos Sayegh, métropolite de Tyr, au général Gouraud, Tyr, le 15 mai 1920.

١. بحسب تقسيمات الجنرال اللنبي التي تكلّمنا عنها في الفصل الرابع.

٢. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements.., op. cit.*, p. 324-326, doc. nº 237: lettre nº 770 de Gouraud à Faysal, Beyrouth, le 19 mai 1920.

«إنّي على يقين بأنّ سبب هذه الاضطرابات [...] هو وجود حكومة غريبة تحكم شعبًا يطالب باستقلاله التام.

«فالحلّ الوحيد لوضع حدٍّ لهذا الوضع المؤسف، هوَ، بحسب رأيي، إقامة حكومة وطنيّة في المنطقة الغربية شبيهة بالحكومة القائمة في المنطقة الشرقية [أي دمشق]، دون أي تدخلٍ خارجي»[١].

تابع غورو استعداداته العسكرية، وكانت باريس قد أرسلت اليه الامدادات التي طلبها، رجالًا وعتادًا. استمرّ التوتر بين المنطقتين الساحليّة والداخليّة. ساءت الحالة في دمشق وبدأ الناس يتذمّرون، ووقع فيصل في مأزقٍ نفسي، فأسرّ الى الكولونيل كوس بأنّه ينوي قريبًا قمع الفئات المتطرّفة. فما كان من كوس إلّا أن شجّع بعض الوجهاء المعتدلين على تأليف وفدٍ لمقابلة الملك وحثّه على اتّخاذ إجراء بهذا الاتّجاه. تألّف الوفد فعلًا من ٢٣ شخصيّة وقابل الملك في ٢٤ حزيران في قصره وطلب منه أن يضع حدًّا لتصرفات اللجنة الوطنيّة وزعيمها الشيخ كامل القصّاب لأنهما بتشدّدهما يدفعان الى صدام مسلّح مع الفرنسيّين. شكر الملك الوفد على اهتمامه بوضع البلاد وأبلغه أنه ينوي تأليف حكومة قويّة تمسك بيدها الأمور كافةً[٢].

عندما شعر فيصل أن الأفق أصبح مسدودًا وأن الفرنسيّين يستعدون لمهاجمة دمشق، قرّر السفر الى أوروبا بموافقة معظم أعضاء الحكومة. فأوفد، في الأسبوع الأوّل من تموز، الجنرال نوري السعيد، أحد مستشاريه، الى بيروت لاعداد وسائل السفر مع الجنرال غورو.

١. *Ibid.*, p. 377-378, doc. nº 276: lettre de Chahbendar au lieutenant-colonel Cousse, Damas, le 2 juin 1920.

٢. *Ibid.*, p. 428-429, doc. nº 321: dépêche nº 589 du lieutenant-colonel Cousse au général Gouraud, Damas, le 24 juin 1920.

رفض المفوّض السامي هذا الطلب وأعلن للرسول أنّه لن يسمح للأمير بالسفر قبل أن ترضخ الحكومة السوريّة لبعض الشروط وأهمها: القبول بالانتداب الفرنسي، الغاء التجنيد الإلزامي، القبول بالعملة السوريّة التي أصدرتها فرنسا[١]، وضع الخط الحديدي بين ريّاق وحلب تحت رقابة القوّات الفرنسيّة ومعاقبة المجرمين الذين اعتدوا على القوّات الفرنسيّة[٢].

أدرك فيصل أنّ الخناق أخذ يضيق عليه، وأنّ خشبة الخلاص الأخيرة هيَ انكلترا. فأبرق للحال الى اللنبي في القاهرة وأطلعه على مطالب غورو راجيًا منه أن تتدخل لندن في الأمر قبل فوات الأوان[٣]. وكان الأمير قد كتب، في الأوّل من تموز، رسالةً بالمعنى نفسه الى اللنبي[٤]. حاول الانكليز فعلًا أن يتوسطوا: كان مجلس الحلفاء مجتمعًا آنذاك في سبا (Spa)، في بلجيكا، ليناقش مع مندوبي ألمانيا التفاصيل المتعلّقة بالتعويضات التي فُرضت على دولتهم. في سبا، اقترح وزير الخارجية البريطاني، اللورد كورزن، على زميله الفرنسي

١. في ٣١ آذار ١٩٢٠، أصدر غورو قرارًا يحمل الرقم ١٢٩، فرض بموجبه، ابتداءً من الأوّل من أيار، الأوراق النقدية التي أصدرها بنك سورية، تحت اشراف فرنسي، عملةً رسميّة في المنطقة الغربية الواقعة تحت الإدارة الفرنسيّة. لكنّ السوريّين رفضوا اعتماد تلك الأوراق في المنطقة الشرقيّة. راجع:
Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.*, p. 350-352, doc. nº 21B, Beyrouth, le 31 mars 1920.

٢. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 455-457, doc. nº 337, lettre s. nº de Gouraud au lieutenant Toulat et au lieutenant-colonel Cousse, Beyrouth, le 8 juillet 1920.

٣. Rohan BUTLER and J.P.T. BURY, *op. cit.*, p. 311, doc. nº 280: t. nº 703, Allenby to Curzon, Cairo, July 13, 1920.

٤. *Ibid.*, p. 312-313, doc. nº 283: t. nº 711, Allenby to Curzon, Cairo, July 15, 1920.

ميللران، أن يسمح لفيصل بالسفر الى أوروبا على متن سفينة بريطانيّة، اذا تعذّر تأمين سفينة فرنسيّة لنقله. اغتاظ ميللران من هذا الطلب وأجاب بأنّ الإنتداب على سورية عُهد به الى فرنسا وبأنّه يعود لها وحدها أن تقرّر كيف يجب أن تتعاطى مع فيصل، وبأنّ الأمير أخلّ بالاتفاق الذي وقّعه في باريس في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠ وتصرّف بغرور وبعداوة تجاه سلطات الانتداب، وتواطأ مع مصطفى كمال ومنع الفرنسيّين من استعمال الخط الحديدي ريّاق - حلب، وقَبِلَ أن يُعلَن ملكًا على سورية وإنّه يحاول أن يفرض سلطته بشتّى الوسائل. «**أمّا الدعوة التي وجّهت إليه في سان ريمو**، أضاف ميللران، **فقد سقطت لأنّه رفض الحضور الى سپا [...]. إنّ الحكومة الفرنسية تترك لإنكلترا الحريّة التامة لكي تنظم انتدابها على العراق وفلسطين كما تشاء [...]، وانّها تطلب أن تكون لها الحريّة نفسها في سورية، وبألّا يُسمح لفيصل بأن يستمرّ في اعتماده على انكلترا ضدّنا. إنّ الجواب الذي يجب اعطاءُه الى الأمير هو أنّ فرنسا هيَ الدولة المنتدبة على سورية وأنّ عليه التوجّه اليها...**»[١].

هكذا وضع ميللران النقاط على الحروف أمام زميله الانكليزي، فرضخت بريطانيا وسُحب البساط من تحت أقدام فيصل الذي تُرك وحيدًا في مواجهة الفرنسيّين. فما كان من غورو إلّا أن وجّه اليه، في ١٤ تموز، انذارًا رسميًّا يتضمّن الشروط التي كان قد ذكرها لنوري السعيد مع مقدّمة طويلة تستعرض أسباب الخلاف مع السوريّين، منها تعدّيات العصابات منذ انسحاب الجيش البريطاني من سورية، وقد طالت انطاكية وتل كلخ وقرقخان والحمّام، وجسر الليطاني، ومرجعيون وعين ابل وجسر القرعون وغيرها، ومنها الإجراءات

١. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements..., op. cit.*, p. 473-474, doc. nº 351: t. nº 19 à 22 de Millerand au département des Affaires étrangères, Spa, le 13 juillet 1920.

المعادية لفرنسا التي اتّخذتها حكومة دمشق، كتوقيف بعض الشخصيّات التي تتمتّع بالحماية الفرنسيّة كالأمير مختار الجزائري الذي أوقف في حلب، ومنع سلطات الانتداب من استعمال الخطوط الحديدية وتحدّيها بفرض التجنيد الإلزامي وغيرها من الاجراءات. ثمّ تكرّر المذكرة الشروط الخمسة التي اطّلع عليها نوري السعيد[١]. أُعطيَ فيصل مهلةً حتى منتصف ليل ١٨ تموز لقبول الانذار، وإلّا تتحرّك القوات الفرنسية باتجاه دمشق[٢].

في الواقع كانت باريس قد اتّخذت، منذ أكثر من شهر، قرارًا بالتخلّص من فيصل وحكومته. ففي ١٢ حزيران، أبرق ميللران الى غورو يقول:

«**علينا أن نستعدّ بسرعة لاتّخاذ الاجراءات السياسيّة التي تفرض نفسها عندما يظهر لنا بصورة قطعية التعارض بين الانتداب الفرنسي والإبقاء على الحكومة الحالية في دمشق.**

«**يبدو أنّ العمل الذي قامت به هذه الحكومة حتى الآن يتلخّص بمحاربتنا وببَثّ أفكارٍ قوميّة ميزتها كراهية الأجانب في سورية، كان موقفها يتناقض باستمرار مع محاولات المصالحة التي يعبّر عنها اتفاق ٦ كانون الثاني المؤقّت [...]. علينا أن نعمل، تطبيقًا لروح الانتداب، على تسليم حكم البلاد الى سلطاتٍ محليّة. يجدر بنا إذًا أن ندرس بدقّة**

١. نذكّر بها ثانية، وهيَ: وضع الخط الحديدي ريّاق - حلب في تصرّف الجيش الفرنسي، إلغاء التجنيد الإلزامي، القبول بالانتداب الفرنسي، التعامل بالأوراق النقدية التي اصدرتها فرنسا، انزال العقوبات بالمجرمين المعادين لفرنسا.

٢. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements..., op. cit.*, p. 479-486, doc. nº 356: ultimatum de Gouraud à Faysal, Beyrouth, le 14 juillet 1920.

من هيَ العناصر والشخصيّات التي باستطاعتها أن تستلم هذا الحكم...»[1].

وقع انذار غورو على الشعب السوري وحكومته وقوع الصاعقة، فاضطربت العاصمة. حاول فيصل تهدئة الأجواء. في ١٦ تموز عقدت الوزارة اجتماعًا في القصر الملكي للتداول في إمكانيات الصمود. كان المارشال اللنبي موجودًا آنذاك في حيفا، فأرسل اليه فيصل الجنرال نوري السعيد والأمير عادل ارسلان للوقوف على رأيه. فنصح السوريّين بقبول الانذار تفاديًا لسقوط دمشق بيد الفرنسيّين[2].

كان اللنبي قد تلقّى، في اليوم نفسه، برقيّةً من وزارة الخارجيّة في لندن تنبّه بأنّ الحكومة البريطانيّة لا تستطيع أن تتدخّل في شؤون سورية، بعد أن أوكل مؤتمر سان ريمو الى فرنسا الانتداب على هذا البلد[3].

لم ينتج عن مفاوضات الأيّام الأخيرة بين فيصل وغورو سوى تمديد مهلة الانذار مرّاتٍ عدّة؛ انتهت مهلة التمديد الأوّل في منتصف ليل ٢٠/٢١ تموز. وقبل انتهائها بساعات، قرّرت الوزارة السوريّة قبول شروط الانذار. يبدو أنّ غورو لم يتسلّم برقية القبول في الوقت المحدّد بسبب انقطاع خطوط التلغراف في منطقة سرغايا جرّاء عمل احدى العصابات، بحسب ما أكّده بنفسه. وفي صبيحة ٢١ تموز بدأت القوات الفرنسيّة زحفها باتجاه العاصمة دمشق. وبعد تدخل ضابط الارتباط الفرنسي كوس، وافق غورو على أن تتوقّف في الطريق وأن تُمدَّد مهلة

١. Ibid, p. 416-417, doc. n° 310: t. n° 613 à 618 de Millerand à Gouraud et à l'ambassadeur de France à Londres, Paris, le 12 juin 1920.

٢. راجع يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، مصدر مذكور، ص ١٨٢.

٣. Rohan BUTLER and J.P.T. BURY, *op. cit.*, p. 313, doc. n° 284: t. n° 653, Lord Hardinge to Field-Marshal Viscount Allenby, Foreign Office, July 16, 1920.

الانذار حتى منتصف ليل ٢٢ تموز. أوفدت الحكومة وزير المعارف، ساطع الحصري، يرافقه المقدّم الركن جميل الألشي وضابط الارتباط الفرنسي تولا لمقابلة الجنرال من جديد. لم تسفر هذه المحاولة عن أية نتيجة ملموسة.

في النهاية وقعت معركة ميسلون في ٢٤ تموز، سُحق خلالها الجيش السوري واستشهد قائده يوسف العظمة ودخلت القوّات الفرنسيّة مدينة دمشق في ٢٥ تموز بعد الظهر، وكان الجنرال غوبو (Goubeau) قد دخل بفرقته مدينة حلب عشية ذلك اليوم (٢٤ تموز) وانسحبت قوات فيصل من حمص وحماة، وأبدت المدينتان استعدادهما لاستقبال الجيش الفرنسي[1].

انتقل فيصل مع أعضاء الحكومة الى الكسوة، ومن هناك عهد الى علاء الدين الدروبي بتأليف وزارة جديدة، فألّفها حالًا وتسلّمت الحكم. كان الأمير يظنّ أنّه باستطاعته التفاهم من جديد مع الفرنسيّين. فنصحه قنصل ايطاليا العام، المركيز پاترنو (Paterno) أن يعود الى دمشق لهذه الغاية، فعاد. ولكن الجنرال غويبه (Goybet) قائد القوّات الفرنسية التي دخلت دمشق، جمع الوزراء الجدد وقرأ عليهم بيانًا حمّل فيه فيصلًا مسؤولية ما جرى مؤكّدًا أنه لم يعد ممكنًا استمراره في الحكم. طُلب من الأمير بعد ذلك أن يغادر البلاد مع عائلته وحاشيته، وَوُضع تحت تصرّفه قطارٌ خاص انطلق من محطة الحجاز صباح ٢٨ تموز[2].

١. راجع:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 541-542, doc. n° 400: t. n° 1460/2 de Gouraud aux A.E., Beyrouth, le 27 juillet 1920.

٢. نجد في كتاب ساطع الحصري **يوم ميسلون**، بيروت، دار الاتحاد، ب ت، وفي كتاب يوسف الحكيم **سورية والعهد الفيصلي**، المذكور سابقًا جميع التفاصيل والوثائق (مراسلات، مفاوضات، تصاريح...) المتعلّقة بمعركة ميسلون وبمقدّماتها وعواقبها. أمّا

في اليوم التالي، ٢٩ تموز، أبرق ميلران الى غورو يقول:

«يجب أن تزول كلّ الآثار التي خلّفها النظام الفيصلي المرتَجَل وغير القانوني. لن يُعترَف بأيّة شرعيّة لقرارات الحكومة الفيصليّة المنتحلة الصفة. عليك أن تحلّ الأجهزة التابعة لها كافةً»[١].

هكذا بدأت مرحلة جديدة من تاريخ سورية المعاصر، مرحلة الانتداب الفرنسي.

٣ - إنشاء الدول: لبنان الكبير والدول السورية

بعد انتهاء الأزمة السوريّة وسقوط الحكم الفيصلي، بقي على الحلفاء أن يستعجلوا توقيع معاهدة الصلح مع السلطان العثماني، فتمّ ذلك في سيفر (Sèvres) في العاشر من آب ١٩٢٠، وقد اعترف السلطان في مادتها الرابعة والتسعين باستقلال الولايات العربية المسلوخة عن امبراطوريّته شرط أن تخضع لنظام الانتداب الدولي[٢].

اعتبر دعاة لبنان الكبير أن قضيّتهم أصبحت سهلة المنال. لقد غيّرت معركة ميسلون الوضع القائم كليًّا. أصبحت فرنسا سيّدة الموقف بعد أن تنحّت انكلترا، ولو موقّتًا، تاركةً لها حريّة تنظيم المنطقة التي أوكل مؤتمر سان ريمو اليها إدارتها.

بينما كانت هذه الأحداث تتوالى على الساحتين المحليّة

أرشيفا وزارتي الخارجية الفرنسية والبريطانية فيُعتبران أهمّ مصدرين على الاطلاق لكتابة تاريخ هذه الحقبة.

١. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 549-550, doc. n° 405: t. n° 762 à 764 de Millerand à Gouraud, Paris le 29 juillet 1920.

٢. راجع نص المواد المتعلّقة بالولايات العربيّة في معاهدة سيڤر في:
Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.*, p. 341-350.

والدولية، كان الوفد اللبناني الثالث يتابع مساعيه في باريس. إنّه سلّم المسؤولين الفرنسيّين مذكّرات عدّة تتعلّق بتوسيع حدود لبنان شرقًا وغربًا. لكنّ أعضاء الوفد لم يكونوا متّفقين جميعًا على المناطق التي يجب أن تُضَمّ الى المتصرفية. فالشيخ يوسف الجميّل كان يعارض بشدّة الحاق بيروت وطرابلس بالجبل، وكان ينسّق، في هذا الموضوع، مع روبير دوكاي (de Caix)[١]، أمين عام المفوضيّة العليا في بيروت، وكان غورو قد أرسله الى باريس لمتابعة المداولات المتعلّقة بسورية ولبنان مع الحكومة الفرنسيّة.

يضاف الى ذلك أنّ المطالبين بلبنان الكبير خفّ حماسُهم لضمّ صور وصيدا ومرجعيون الى لبنان، لتصل حدوده الجنوبيّة الى رأس الناقورة، بعد التعديّات الدمويّة التي قامت بها العصابات الشيعية على القرى المسيحية في جبل عامل في ربيع ١٩٢٠، وقد ذكرنا ذلك سابقًا. كان سكان هذا الجبل الشيعة يقدَّرون بثمانين الف نسمة. فَلَو توقفت الحدود عند نهر القاسميّة، كما طالب الوفد اللبناني الأوّل الى مؤتمر الصلح، وكما كان يطالب الانكليز والحركة الصهيونيّة، لانشطرت المنطقة التي يسكنها الشيعة الى قسمين، قسم منها فقط داخل لبنان، وَلَتَسبّب ذلك بخلق مشاكل اجتماعيّة وإدارية ناتجة عن التوزيع الجغرافي للأسر ولرؤساء الدين وللزعامات المدنيّة وللملكيّات، وبزعزعة اقتصاد جبل عامل بصورة عامة. الى جانب ذلك، كان الفرنسيّون يرفضون قطعًا إلحاق جنوب هذا الجبل بفلسطين والسماح للصهيونيين بدفع «وطنهم القومي» شمالًا حتى نهر الليطاني. رأى غورو أنّه من الأفضل المحافظة على وحدة الكتلة الشيعيّة على أن تكون داخل

١. حول موقفي يوسف الجميّل وروبير دوكاي بشأن بيروت وطرابلس، راجع **مفكرة المطران عبدالله خوري**، مصدر مذكور، ص ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٨٠...

لبنان الكبير. فأبرق الى باريس مفصّلًا كل ذلك[1]. تبنّت الحكومة رأيه وعملت بموجبه.

بعد أن أجرى الوفد اللبناني الثالث اتصالاته على المستويات كافةً ونال وعودًا مطمئنة، لم يعد هناك مبرّر لبقائه في باريس. لكنّه كان يرغب، قبل عودته، في الحصول من الحكومة الفرنسية على وثيقة رسميّة شبيهة بالتي حصل عليها البطريرك الحويك من كليمنصو. في النهاية نال مبتغاه إذ إنّ رئيس الوزراء، ميللران، وجّه الى المطران عبدالله خوري، في ٢٤ آب، رسالةً أكّد فيها أن فرنسا عازمة على انشاء دولة لبنان الكبير بضمّها الى المتصرفيّة سهل البقاع والمدن الساحليّة. وممّا جاء فيها:

«**إنّ بلدكم رأى أنّ مُطالبَتَه بسهل البقاع – وقد ذكّرتموني بها – قد تحققت بعد الاجراءات الحاسمة[2] التي فرضتها علينا تصرّفات حكومة فيصل...**[3]».

«**إن ما تريده فرنسا هو انشاء دولة لبنان الكبير بضمانها لبلدكم حدوده التاريخيّة. يجب أن يَضمّ لبنان جبل عكار في الشمال، وأن يمتدّ جنوبًا حتى حدود فلسطين. يجب أن ترتبط به ارتباطًا وثيقًا مدينتا**

١. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 446-448, doc. n° 331: lettre n° 288 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 3 juillet 1920.

٢. إشارة الى معركة ميسلون.

٣. بعد ميسلون بعشرة أيام، وبالتحديد في ٣ آب ١٩٢٠، أصدر غورو قرارًا رقمه ٢٩٩، ألحق بموجبه الأقضية البقاعيّة الأربعة بمتصرفية جبل لبنان. راجع النص في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 576, doc. 427; *Recueil des actes administratifs du haut-commissariat de la République française en Syrie et au Liban*, v.1, années 1919-1920, Beyrouth, s.d., p. 24-26.

طرابلس وبيروت شرط أن تتمتّعا باستقلال داخلي يأخذ في الاعتبار الفوارق الاقتصادية الموجودة بين المدن والجبل...[1]».

ما كادت تنتهي معركة ميسلون حتى أبرق ميللران الى غورو يقول إنّ الصلة الوحيدة التي يجب أن تقوم بين مختلف أجزاء سورية هيَ المفوّضيّة العليا الفرنسيّة؛ ثمّ يعدِه بأن يرسل اليه قريبًا مخطّطًا عامًا لتنظيم الانتداب الفرنسي على هذا البلد.

وصل المخطّط المذكور الى المفوّضيّة العليا في ٦ آب. إنه يلحظ سلسلة من الكيانات تتمتّع باستقلال ذاتي في اطار نظام جمهوري. تتشكّل منها كونفدراليّة تحت سلطة المفوّضيّة الفرنسيّة العليا. أمّا في ما خصّ لبنان، فنقرأ ما يلي:

«**لا يمكن أن ينضمّ هذا البلد الى الكونفدراليّة السوريّة [...]. باستطاعتنا لاحقًا أن ندفع به الى الانضمام الى الكونفدراليّة اذا كانت الرقابة الفرنسيّة عليها فعليّة وناجحة...**».

تطرّق المشروع الى مدينتي طرابلس وبيروت، فأكّد أن نظام المدينة المستقلّة اداريًّا يصلح تمامًا للأولى؛ أمّا الثانية، فهيَ كبيرة الأهميّة وكثيرة السكّان فلا يجوز أن يُختَزَل دورها بجعلها فقط عاصمة للبنان. ولكن «**إذا قُرّر الحاقها بلبنان فيجب أن تحتفظ بلديّتها باستقلال اداري ومالي داخلي واسع**».

قسّم هذا المخطط المناطق السوريّة الى ثماني وحدات تتمتّع باستقلال ذاتي وهيَ من الشمال الى الجنوب: سنجق الاسكندرونة،

١. النص في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 633-634, doc. n° 465.
وفي:
مفكرة المطران عبدالله خوري، مصدر مذكور، ص ٢٩١-٢٩٣، المستند رقم ٥٤.

مدينة حلب، المجموعة العلويّة، مدينة حماة، مدينة حمص، مدينة دمشق، وأخيرًا منطقة حوران التي تشتمل على وحدتين، الأولى سنيّة والثانية درزيّة. تُمثّل المفوّضيّة العليا الفرنسيّة الرابط الفدرالي بين هذه الوحدات المستقلّة، وهيَ تشكل السلطة التنفيذيّة. يقام الى جانبها «مجلس الدول السوريّة» يكون دوره في البداية استشاريًّا محضًا. تضع كل وحدة من الوحدات الثماني ميزانيّتها الخاصة تغذّيها الضرائب المباشرة. يشرف المفوّض السامي على المصالح المشتركة كالسكك الحديدية والمرافئ والجمارك والقضاء... ويدير الميزانيّة الفدراليّة التي تتغذّى من الجمارك ومن الضرائب غير المباشرة[1].

رفض غورو مشروع الحكومة هذا مؤكّدًا أنه يفتّت سورية وأنّ هذه الفدرالية المقترحة، بعناصرها المتعدّدة، هيَ مكلفة ماديًّا وتشكل خطرًا على المستوى السياسي. قدّم بدوره اقتراحًا يقضي بانشاء دولة لبنان الكبير، مع أكثرية مسيحيّة طفيفة، ومنطقة علويّة مستقلّة ودولتين سنيّتين: دمشق وحلب[2].

تبودلت بعد ذلك، وطيلة شهر آب ١٩٢٠، الاقتراحات والاقتراحات المضادة بين وزارة الخارجية في باريس والمفوّضية الفرنسية العليا في بيروت. في النهاية استطاع غورو أن يقنع الوزارة بوجهة نظره فاعطته الضوء الأخضر.

استند غورو الى هذا الضوء الأخضر والى معاهدة سيفر والى ما

١. النص في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...., op. cit.,* p. 581-587, doc. n° 433: t. n° 796 à 818 de Millerand à Gouraud, Paris, le 6 août 1920.

٢. النص في:
Ibid., p. 587-589, doc. n° 434: t. n° 1536-1540 de Gouraud à Millerand, Beyrouth, le 7 août 1920.

اتُّفق عليه في سان ريمو لتنظيم ادارة البلاد التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي. ذكرنا سابقًا أنّه ضمّ، في ٣ آب، بموجب القرار رقم ٢٩٩، الأقضية البقاعيّة الأربعة، أي بعلبك والبقاع وحاصبيّا وراشيّا، الى لبنان، ثمّ أنشأ في ١٨ آب، بموجب قرار آخر دولة دمشق التي ضمّت مدينة دمشق والمناطق المجاورة لها، مع حمص وحماة في الشمال وحوران في الجنوب. وأنشأ على الساحل الشمالي - الغربي دولة العلويين[1]. وأخيرًا، في الأوّل من ايلول، أنشأ في شمال سورية، بموجب القرار رقم ٣٣٠، دولة حلب التي ضمّت المناطق التي كانت تشكّل في العهد العثماني ولاية حلب؛ وألحَقَ بها لواء الاسكندرونة الذي أُعطي، في إطارها، استقلالًا اداريًّا[2]. أمّا دولة جبل الدروز، فلم تَرَ النور إلّا في آذار ١٩٢١[3].

يبقى لبنان: ففي ٣١ آب، أصدر المفوّض السامي بشأنه ٣ قرارات تحمل الأرقام ٣٢٠ و٣٢١ و٣١٨. حلّ بموجب الأوّل[4] ولاية بيروت العثمانيّة وأجهزتها الإداريّة وأجهزة السناجق والأقضية التابعة لها، وحلّ بموجب الثاني[5] متصرفية جبل لبنان وأجهزتها الإداريّة،

١. النص في:
Ibid., p. 645-646, doc. n° 475: arrêté n° 319 instituant et délimitant le territoire des Alaouites. Beyrouth, le 31 août 1920.

٢. *Ibid.,* p. 646-648 doc. n° 476: arrêté n° 330 instituant le Gouvernemant d'Alep et le sandjak autonome d'Alxandrette, Aley, le 1er septembre 1920.

٣. حول تقسيم سورية الى دول عدّة راجع:
S.H. LONGRIGG, *Syria and Lebanon under French Mandate,* 2nd ed. Librairie du Liban, 1968, p. 123-127.

٤. Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...., op. cit.,* p. 643-644, doc. n° 473: arrêté n° 320 dissolvant le vilayet de Beyrouth et ses organes administratifs. Beyrouth, le 31 août 1920.

٥. *Ibid.,* p. 644-645, doc. n° 474: arrêté n° 321 dissolvant le territoire autonome du Liban, Aley, le 31 août 1920.

وأنشأ، بموجب الثالث، أي القرار ٣١٨، دولة لبنان الكبير ورسم حدودها.

هذا القرار هوَ الأهم. ففي مقدّمته يعرض غورو الحيثيّات كما يأتي:

«بما أنه لم يكن لفرنسا، بمجيئها الى الشرق، أيّ هدف سوى السماح لسكّان سورية ولبنان أن يحقّقوا طموحاتهم المشروعة الى الحرية والاستقلال،

«وبما أنّه، للوصول الى هذا الهدف، يجب أن تُعاد الى لبنان حدوده الطبيعيّة كما عرضها ممثّلوه وكما طالب بها سكّانه بالاجماع،

«وبما أنّ لبنان الكبير، مُثْبَت بهذا الشكل بحدوده الطبيعيّة، وبصفته دولة مستقلّة، يمكنه أن يحقق بصورة أفضل، بمساعدة فرنسا، البرنامج الذي وضعه بشأن مصالحه السياسية والاقتصاديّة،

لهذه الأسباب نقرّر ما يأتي...»

تتبع أربعة بنود: يعدّد الأوّل الأقاليم التي تتكوّن منها دولة لبنان الكبير وهيَ: متصرفية جبل لبنان والأقضية البقاعية الأربعة وقسم من ولاية بيروت السابقة (قسم من سنجق صيدا وسنجق بيروت وقسم من سنجق طرابلس)؛ يرسم الثاني حدود الدولة الجديدة؛ يحدّد الثالث الأوّل من ايلول تاريخًا ليصبح القرار ساري المفعول؛ يوكل الرابع الى أمين عام المفوضيّة العليا والى رئيس جهاز التفتيش الإداري تنفيذه[1].

١. *Ibid.*, p. 642-643, doc. n° 472, arrêté n° 318 du 31 août 1920; *Recueil des actes administratifs...*, *op. cit.*, p. 132-134.

بقي على غورو أن ينظّم مؤقّتًا ادارة الدولة الجديدة، هذا ما فعله في اليوم التالي، أي في الأوّل من ايلول، بإصداره القرار ٣٣٦[1].

يتألف هذا القرار من نصّ طويل يتضمن أربعين بندًا أُدرجت ضمن فصلين. يعالج الأوّل التقسيمات الادارية لدولة لبنان الكبير، والثاني الأجهزة التنفيذيّة الموقّتة. بالنسبة الى التقسيمات الإدارية، تنص المادة الثانية على أنّ **«دولة لبنان الكبير تتكوّن من أربعة سناجق وبلديّتين مستقلّتين، وأن السناجق مقسّمة الى اثني عشر قضاءً، والأقضية مقسّمة بدورها الى مديريّات»**.

أمّا السناجق فهي:

- سنجق لبنان الشمالي، مركزه زغرتا. أقضيته: عكار وزغرتا والبترون.
- سنجق جبل لبنان، مركزه بعبدا. أقضيته: كسروان والمتن والشوف ومديرية دير القمر.
- سنجق لبنان الجنوبي، مركزه صيدا. أقضيته: صيدا وصور وحاصبيّا.
- سنجق البقاع، مركزه زحلة. أقضيته: راشيا والبقاع - المعلّقة وبعلبك مع مديرية الهرمل.

أمّا البلديتان المستقلّتان فهما مدينتا بيروت وطرابلس، على أن تُعتبر الأولى عاصمةً للبنان الكبير.

يتناول القرار، ابتداءً من المادة السادسة، السلطات التنفيذية. على رأسها يوجد موظف فرنسي يمثل المفوّض السامي ويحمل لقب **«حاكم لبنان الكبير»**. إنّه مسؤول عن النظام وعن أمن البلد وعن الادارة

١. النص في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 649-655, doc. n° 447, Aley, le 1er sept. 1920; *Recueil des actes administratifs...*, *op. cit.*, p. 141-150.

العامة. إنّه يضع ميزانيّة الدولة ويعرضها على المفوّض السامي للموافقة، كما يضع الميزانيّات المحليّة.

يعاون الموظفين اللبنانيين الذين يرأسون الإدارات العامة مستشارون تقنيّون فرنسيّون. أمّا القرارات المتّخذة فلا تصبح نافذة إلّا بعد موافقة الحاكم.

الى جانب السلطة المركزيّة تُنشئ المادة السادسة عشرة مجلسًا من خمسة عشر عضوًا تحت اسم «اللجنة الاداريّة للبنان الكبير»، يتمتّع بالصلاحيات نفسها التي كانت لمجلس الادارة في عهد المتصرفيّة. يُطلب من هذه اللجنة أن تبدي رأيها في الميزانية وفي الضرائب وفي الاحتكارات التجاريّة. أمّا تشكيلها فهو جغرافي - طائفي يأخذ في الاعتبار تمثيل المناطق وتمثيل الطوائف بحسب الصيغة التالية:

مدينة بيروت	يمثّلها	- عضو أرثوذكس.
		- عضو ماروني (أو ممثّل عن الأقليات).
		- عضو سني.
مدينة طرابلس	يمثلها	- عضو سني.
سنجق لبنان الشمالي	يمثله	- عضوان أرثوذكسيّان.
		- عضو ماروني.
سنجق لبنان الجنوبي	يمثله	- عضو شيعي.
		- عضو ماروني.
سنجق جبل لبنان	يمثله	- عضو درزي.
		- ثلاثة أعضاء موارنة.
سنجق البقاع	يمثله	- عضو شيعي.
		- عضو روم - كاثوليكي.

تعالج المواد ٢٥ الى ٤٠ تنظيم ادارات السناجق والمدن والأقضية وموضوع البلديات.

لكي يكتملَ عمله، أصدر غورو أيضًا، في الأوّل من ايلول، القرار ٣٤٣[١] عين بموجبه رؤساء الإدارات العامّة ورؤساء الأقضية أي المتصرفين.

بعد أن نُظِّمت البنية الإدارية للدولة الجديدة، أعلن غورو، في الأوّل من ايلول ١٩٢٠، أمام حشودٍ تمثّل كلّ الطوائف اللبنانية تجمّعت في باحة قصر الصنوبر في بيروت، وعلى رأسها البطريرك الماروني، الياس الحويك، ومفتي بيروت، الشيخ مصطفى نجا، قيام لبنان الكبير، وحيّاه «**باسم الجمهورية الفرنسيّة، متجلببًا بالقوّة والعظمة، من النهر الكبير إلى أبواب فلسطين الى قمم لبنان الشرقي...**».

لكي يُطمئن مؤيدي الوحدة السورية، أكّد المفوّض السامي في خطابه أنّ لبنان الكبير قد «**أُنشئ لمصلحة الجميع ولم يُنشأ ضدّ أحد. انه يشكل وحدة سياسيّة وإداريّة. لا انقسامات دينيّة فيه سوى تلك التي توجّه ضمير كلّ شخص نحو المعتقدات والممارسات التي يعتبرها واجبًا مقدّسًا وهيَ تستحقّ، بهذه الصفة، احترام الجميع...**»[٢].

هلّل دعاة لبنان الكبير لولادة الدولة الجديدة معتبرين أنّها نهاية سعيدة لنضالٍ بدأوه في ثلاثينيّات القرن التاسع عشر. ففي ٨ أيلول،

١. النص في:
Recueil des actes administratifs..., v.1, *op. cit.*, p. 154-155; Antoine HOKAYEM, M.-Claude BITTAR, *op. cit.*, p. 367-368.

٢. النص الكامل لخطاب غورو في:
Antoine HOKAYEM, *Les bouleversements...*, *op. cit.*, p. 661-664; Edmond RABBATH, *La formation historique du Liban politique et constitutionnel*, Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, 1973, p. 351-353.

كتب البطريرك الماروني إلى كميل بَرّير (Barrère)، سفير فرنسا في روما، يقول:

«**إنّ امانينا قد تحقّقت ولحظات القلق قد اضمحلّت. بَدَت فرنسا متردّدة في سياستها تجاه سورية، ولكنّها استفاقت وعوّضت، خلال بضعة ايّام، خسارة أشهرٍ عديدة...**»[1].

نستطيع أن نقول، في ختام هذا الفصل، إنّ ظروفًا دولية مؤاتية ساعدت على انجاح مشروع لبنان الكبير، أهمّها:

- انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من مؤتمر الصلح وعودتها الى سياسة العزلة، ما جعل فيصل يخسر الورقة الولسنيّة التي كان قد راهن عليها.
- استقالة رئيس الوزراء الفرنسي، وزير الحربيّة، كليمنصو، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠: كان هذا الأخير يميل إلى إيجاد صيغة تفاهم مع السوريّين. أمّا خَلَفه ميللران فكان أكثر تصلُّبًا، وكان يشاطر غورو رأيه في ما خصّ المسألة السوريّة.
- موقف الحركات الوطنيّة السوريّة من فرنسا: رأت هذه الحركات في الدولة المنتدبة خطرًا على الأمّة وكيانها، لذا ناصبتها العداوة. وقد استطاعت الفئات المتطرّفة في دمشق أن تُسقط اتفاق فيصل - كليمنصو وأن تجرّ البلاد إلى صدام مسلّح مع الفرنسيّين لم تكن فيه القوى متكافئة.

---

١. نسخة من هذه الرسالة في:
M.A.E., *E. Levant, Syrie-Liban,* v. 126, f° 14, Neo-Kannobine, 8 sept. 1920;
وأيضًا:
الخوري اسطفان ابراهيم الخوري، **وثائق البطريرك الياس الحويك...**، مصدر مذكور، ص ١٩٩٠-٢٠٠، وثيقة رقم ٦٣.

- أفاد التيّار الاستقلاليّ اللبناني، بقيادة الموارنة، من الخلافات الدوليّة والإقليميّة لفرض خياراته. إنّ موقف السوريّين المعادي لوجود فرنسا في الشرق دفع بحكومة باريس الى تبنّي مشروع لبنان الكبير، رغم أنّها تردّدت، طيلة العام ١٩١٩، في اعتماده. لكنّ الفضل الأكبر في الدفاع عن هذا المشروع يعود إلى الجهود الجبّارة التي بذلها مناصروه من اللبنانيّين المقيمين والمغتربين والتي بذلتها بنوع خاص الكنيسة المارونيّة والوفود الى مؤتمر الصلح، سيّما الوفدان الثاني والثالث.

الخاتمة

إن التقلّبات العميقة التي عرفها الشرق الأدنى بعد اندلاع الحرب العالميّة الأولى ودخول السلطنة العثمانيّة فيها، ثمّ انهزامها وتفكّكها، أصابت لبنان كما أصابت الولايات العثمانيّة الأسيويّة كافةً. نتج عن ذلك تقسيمات جديدة للمنطقة فرضها الحلفاء المنتصرون، فظهرت دولٌ حديثة لم يكن لها وجود على الخارطة من قبل لأنها كانت تشكّل اجزاءً من امبراطورية بني عثمان المتهاوية، وهذه الدول هيَ فلسطين وشرق الأردن ولبنان وسورية والعراق وتركيا، إضافةً الى دول شبه الجزيرة العربية.

استطاع اللبنانيون، في خضّم هذه الاضطرابات، أن يُنشئوا دولة لبنان الكبير. وكانوا، في العام ١٨٦٠، إثرَ الأحداث الطائفيّة التي عرفها الجبل اللبناني وعرفتها الولايات المجاورة، قد نجحوا في تثبيت كيان صغير يتمتّع باستقلال اداري وبحماية دولية، هوَ نظام المتصرفيّة الذي نصّ عليه بروتوكول ١٨٦١-١٨٦٤. فرض هذا النظام أن يكون الحاكم، أي المتصرّف، مسيحيًّا من رعايا السلطان، يعيّنه الباب العالي وتوافق على تعيينه الدول الكبرى الموقّعة على البروتوكول.

لم يرتَح الأتراك لتدخّل الدول الكبرى في ادارة متصرفيّة الجبل واختيار حاكمها. وقد أفادوا من اندلاع الحرب العالمية الأولى وانفراط عقد الدول الموقّعة على البروتوكول لكي يلغوا هذا النظام المميّز، كما

بيّنا في الفصل الأوّل من هذا الكتاب. لم يكتفوا بذلك، بل اقتصّوا من سكان الجبل بفرضهم حصارًا تموينيًّا عليهم، ما تسبّب بهلاك ثلثهم جوعًا ومرضًا.

بعد خسارتها الحرب، تخلّت السلطنة في معاهدة سيڤر أوّلًا، ثمّ في معاهدة لوزان لاحقًا، عن ولاياتها العربيّة الأسيويّة للحلفاء. وعمد هؤلاء الى تطبيق اتفاق سايكس-بيكو والى وضع وعد بلفور موضع التنفيذ. وكان البريطانيّون قد تعهّدوا لشريف مكّة، حسين الهاشمي، في مراسلات مكماهون معه، بانشاء دولة تكون تحت امرته، تضمّ الأراضي العربيّة التي ستُسلخ عن السلطنة العثمانيّة. هكذا وجد الحلفاء أنفسهم، في نهاية الحرب، أمام تعهّدات متضاربة: لم يكن ممكنًا التوفيق بين ما ورد في اتفاق سايكس-بيكو، من جهة، وما ورد في مراسلات مكماهون-الحسين ووعد بلفور من جهةٍ ثانية. هنا بدأت مرحلة التسويفات والتهديدات والتسويات التي ستدوم حتى معركة ميسلون في تموز ١٩٢٠.

وجد دعاة لبنان الكبير أنفسهم وسط هذه المعمعة، وكانوا يشكّلون، بين القوى المتصارعة على المنطقة، الحلقة الأضعف. كان عليهم أن يواجهوا مخطّطات الدولتين العظميين، بريطانيا وفرنسا، وأطماع الحركة الصهيونيّة، وضغوط الحركة القوميّة السوريّة الوحدويّة. لكنّ عزيمتهم لم تنثَنِ. فتابعوا نضالهم وجنّدوا في سبيل قضيّتهم المغتربين في مصر وأوروبا والأميركيّتين، وأرسلوا الوفود الى مؤتمر الصلح، والتمسوا مساعدة صداقاتهم الغربيّة كافةً ودعمَ الكنيسة الكاثوليكيّة، وطيّروا البرقيات وأرسلوا مئات العرائض والتقارير الى أصحاب القرار، وتمسّكوا بالوعود التي قطعها لهم المسؤولون الفرنسيّون وعلى رأسهم كليمنصو وميللران، الى أن استطاعوا، في

النهاية، نيل مبتغاهم، فأعلن الجنرال غورو، في الأوّل من أيلول ١٩٢٠، قيام دولة لبنان الكبير. لكنّ الكيان الجديد لم يحظَ بتأييد كلّ أبنائه، اذ انّ قسمًا منهم، سيّما مسلمي المدن الساحليّة والبقاع، ظلّ يصبو الى الوحدة ويناضل في سبيلها، معتبرًا أنّ السُنّة هم ضحيّة اتفاق سايكس-بيكو ووعد بلفور، وأنّ تجزئة المنطقة وإنشاء دويلات قد قضى على نفوذهم وامتيازاتهم بعد أن كانوا، قبل ١٩١٨، يحكمون السلطنة العثمانيّة.

كان المسؤولون الفرنسيون يتأرجحون، في ما خصّ مستقبل سورية، بين خيارين: إمّا إبقاء المنطقة الواقعة تحت انتدابهم موحّدة في دولةٍ سوريّة كبيرة، تسهُل ادارتها وتكون الاستثمارات فيها مربحة، مع إمكان كسب رضى الوحدويّين وولاءهم، وإمّا العمل على اعطاء الأقليات حقوقها وتحريرها من نير الأكثريّة السنيّة الذي عانت منه في العهود السابقة، والسماح لها بالمحافظة على خصوصيّاتها.

كان هؤلاء المسؤولون، في البدء، يميلون الى الخيار الأوّل، وهذا ما سعى الى تحقيقه المفوّض السامي فرنسوا جورج-بيكو، طيلة العام ١٩١٩، ومعه رئيس الوزراء كليمنصو الذي راهن - بعد أن استثنى لبنان من الوحدة السورية - على الأمير فيصل لإنجاح هذا الخيار، فعقد معه اتفاق ٦ كانون الثاني ١٩٢٠. وبعد فشل فيصل في تطبيق شروط هذا الاتفاق وانجراره وراء التيّار المتطرّف الذي دفع بالبلاد الى صدام مسلّح مع الفرنسيّين في ميسلون، انتقل هؤلاء، مع الجنرال غورو ورئيس الوزراء الجديد، وزير الخارجية، ميللران الى الخيار الثاني، خيار دويلات الأقليّات، والى الاعتماد على لبنان الكبير ليكون مركز نفوذٍ لفرنسا ومركز اشعاعٍ لثقافتها في الشرق الأدنى.

لماذا رفض مسيحيو لبنان الانخراط في دولة سوريّة موحّدة وآثروا الانفصال التام وتوسيع حدود بلدهم؟

لقد عانت المجموعات المسيحيّة داخل السلطنة العثمانية في العقود الثمانية التي سبقت الحرب العالمية الأولى ما لم تعانِه في الدولة الإسلامية منذ الفتح العربي. كانت تلك السلطنة في مرحلة احتضار وفي صراع مستمرّ مع أوروبا ومع الحركات القوميّة في البلقان وأرمينيا. وكلّما خسرت جولةً في صراعها هذا، كانت شعوبها الإسلاميّة تميل الى صب غضبها على الأقليّات المسيحيّة التي تعيش في كنفها متّهمةً إيّاها بالتعاطف مع أعدائها وبالعمل على نصرتهم. يضاف الى ذلك أنّ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين التي فرضتها «التنظيمات» العثمانية في القرن التاسع عشر، أي التي فرضها بالتحديد «خط كلخانه»، عام ١٨٣٩، و«الخط الهمايوني»، عام ١٨٥٦، أثارت سخط المسلمين وموجةً من التعصّب الديني في صفوفهم، لأنّهم رفضوا التخلّي عن امتيازاتهم تجاه «أهل الذمّة» الذين كانوا يُعتبرون مواطنين درجة ثانية يمكن اخضاعهم للضرائب وللخوّات وللسخرة بلا رحمة.

في هذه الأجواء المسمومة جرت الأحداث الدامية عام ١٨٦٠ في جبل لبنان وفي دمشق، مخلّفة وراءَها عشرات الآلاف من القتلى والمشرّدين. عرفت مناطق البلقان وجزر المتوسط، للأسباب نفسها، مذابح مروّعة، وكان آخر السلسلة التقتيل والتشريد اللذان تعرّض لهما الأرمن والسريان والأشوريون في آسيا الصغرى ابتداءً من العام ١٨٩٤ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى. يضاف الى كل ذلك الحصار التمويني الذي فرضه الأتراك على متصرفية الجبل خلال الحرب العالمية الأولى والذي فصّلناه سابقًا.

عندما انهارت السلطنة العثمانية عام ١٩١٨، كانت ذكرى هذه الأحداث ما زالت مطبوعةً في الذاكرة الجماعية للطوائف المسيحية في أنحاء السلطنة كافةً، وفي لبنان بنوع خاص، كما كانت بعض المشاهد المأسويّة للمجاعة في سنوات الحرب ما تزال ماثلة للعيان.

هذه هيَ الأسباب العامّة والبعيدة التي جعلت مسيحيّي لبنان يعملون لاستقلال وطنهم ويرفضون الاندماج في دولة سورية موحّدة. يضاف اليها اعتبارات أخرى ظرفية نلخّص بعضها بما يأتي:

لما كان سكان جبل لبنان قد تمتّعوا عبر تاريخهم بشيء من الخصوصيّة في ادارة المناطق التي يسكنون، وذلك في ظلّ الحكمين العربي والعثماني،

ولمّا كان نظام المتصرفيّة قد أعطى المسيحيّين مركزًا ممتازًا ونصّ على أن يكون الحاكم، أي المتصرّف، مسيحيًّا من رعايا السلطان (المادة الأولى من بروتوكول ١٨٦١-١٨٦٤)، وأبعد عنهم نهائيًا نير الذميّة وجعلهم متساوين في الحقوق والواجبات مع طوائف الجبل الإسلامية،

ولمّا كان اتفاق سايكس-بيكو قد وضع الساحل السوري-اللبناني، مع المتصرفية وسهل البقاع، تحت الإدارة الفرنسية المباشرة ضمن المنطقة التي عُرفت بالمنطقة الزرقاء،

ولمّا كان لمسيحيّي لبنان علاقات طيّبة مع فرنسا يعود تاريخها الى القرون الماضية، كان من الطبيعي أن يستفيد هؤلاء من الظرف المؤاتي وأن يعملوا على انشاء كيان سياسي قابل للحياة، تتأمّن له مقوّمات البقاء ويقيه ضمّ الأقضية البقاعية والمدن الساحليّة الى الجبل خطر المجاعة التي فتكت بسكان المتصرفيّة خلال الحرب.

لم يأخذوا هذا الخيار، لا كرهًا للمسلمين، ولا تشفيًّا بسقوط السلطنة العثمانية، ولا انتقامًا لما عانوه عبر تاريخهم، ولا عداءً للعروبة، بل ضمانًا لمستقبلهم ودرءًا لأيّ خطر قد يهدّد وجودهم في المستقبل[1].

يوضح لنا ما تقدّم الأسباب التي جعلت الأكثريّة المسيحيّة تُهَلّل للبنان الكبير وتشعر بالنصر، في حين رفضت الأكثريّة الإسلاميّة، سيّما السنيّة، الكيان الجديد ولم تذعن للهزيمة. اذا كان الأوّل من أيلول ١٩٢٠ هوَ تتويجٌ لمرحلة نضالٍ طويلة بالنسبة الى دعاة لبنان الكبير، فإنّه بداية لمرحلة نضال جديد بالنسبة الى الوحدويّين. رفض هؤلاء الأمر الواقع وسيتابعون كفاحهم طيلة السنوات اللاحقة مجنّدين مؤيّديهم في بلاد الاغتراب والدول المجاورة. لم يخفّ حماسهم مع ولادة الدستور اللبناني الذي ثبّت الكيان والحدود، ولم يظهر انقسام فعلي في صفوفهم إلّا في منتصف الثلاثينيّات من القرن الماضي، حين انعقد مؤتمر الساحل الثاني، في ١٠ آذار ١٩٣٦، في منزل الزعيم البيروتي سليم علي سلام. برز في المؤتمر اتجاهان: أصرّت الأكثرية على الوحدة السوريّة، بينما رأت أقليّة، يترأسها كاظم الصلح، أنّ الأولويّة يجب أن تعطى لمسألة السيادة ولوضع حدٍّ للانتداب، على أن يعالَج موضوع الوحدة في مرحلةٍ لاحقة. مُنع التيار الثاني من الدفاع عن وجهة نظره، لذا رفض أصحابه التوقيع على المذكّرة الختاميّة التي رفعت الى

١. نذكّر هنا بأن مسيحيّي الجبل ومسيحيّي الأراضي التي ضُمّت الى المتصرفية لم يشكلوا كتلةً متراصة ذات توجّه سياسي موحّد، تعمل من أجل لبنان الكبير، بل كان هناك تيار مسيحي وحدوي شارك بعض ممثّليه، في عامَي ١٩١٩ و١٩٢٠، في المؤتمرات السوريّة وانخرط لاحقًا عددٌ من افراده في الأحزاب ذات التوجّه الوحدوي؛ كما لم تشكل الطوائف الاسلاميّة كتلة متراصة تناضل من أجل الوحدة السوريّة. هناك فروقات كبيرة في المواقف والخيارات بين السنّة والشيعة والدروز والعلويّين، وحتى داخل كل طائفة من هذه الطوائف.

المفوّض السامي الكونت داميان دومَرْتيل (Damien de Martel) والتي أكّدت مقرّرات المؤتمرات السابقة وعلى رأسها الوحدة الشاملة[1].

أمّا كاظم الصلح، فعرض في الصحف موقفه وموقف أصدقائه من مقرّرات المؤتمر في مقال عنوانه «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان». أكدّ فيه أن خياره وخيار رفاقه، ومن بينهم عادل عسيران وشفيق لطفي، يبقى الوحدة. لكنّ الاصرار على فصل الأقضية الأربعة والمنطقة الساحليّة عن الجبل سيؤدّي حتمًا الى ارتماء «لبنان الصغير» في أحضان فرنسا. ثمّ يضيف: «**نحن لا نُريد أن نبني وطنًا نصف سكّانه أعداءً له. وبكلمة أخرى لا نريد أن يُرغم إرغامًا فريق كبير من سكان الساحل على الانضمام الى سورية وطن الوحدة. فمن الخَرْق أن تُجدّد التجربة التي حصلت في لبنان الكبير فجعلت نصفَ سكّانه اعداءً له. بل نريد - اذا كان لا بُدّ من انضمام لبنان وملحقاته الى الوطن السوري - أن يتمّ ذلك بالاتفاق والتراضي والاقناع والايمان بأنّ هذا كان لخير الجميع لا لخير فريق واحد.**

ويضيف الصلح:

لست أرى من الكوارث الكبرى أن يظلّ لبنان على شكله الحالي الى الأجل الذي يريد (على فرضِ أنّه متحرّر من السيطرة الأجنبيّة)، شريطة أن يعتنق منذ اليوم الفكرة والقوميّة العربيّتين. فإنّ انفصاله عن سورية الكبرى العربيّة هوَ عندي كانفصال سورية العربية عن العراق العربي. أي انّني لا أجد في الانفصال بأسًا ما دامت تلك القومية تترعرع

١. راجع التفاصيل في حسّان حلّاق، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة**، بيروت، الدار الجامعيّة، ١٩٨٢، ص ٢٧ وما بعد. راجع ايضًا علي عبد المنعم شعيب، **تاريخ لبنان من الاحتلال الى الجلاء ١٩١٨-١٩٤٦**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٤، ص ١١٨ و١١٩.

وتُصان في كلّ قطر الى أن تثبت لهذه الأقطار مصلحتها في الاتحاد، فتتّحد»[1].

يعبّر بيان كاظم الصلح عن تحوّل جذري في نظرة العديد من القادة والمثقفين المسلمين الى الكيان اللبناني، وقد كان له وقعٌ كبير في نفوس الناس، حتى إنّ عددًا من أصدقاء الصلح أعادوا نشر هذا البيان في كرّاسٍ صغير من ١٦ صفحة، بعد أن وضعوا له مقدّمة جاء فيها:

«فلم نجد شيئًا أفضل ممّا قلت أيّها الوطني ولا مسلكًا أصوب ممّا سلكت... إنّ بيانك الذي نشرته ذات يوم في صحافة بيروت لم يعد بيانك، بل أصبح بيان الشباب، أصبح دستورًا لهم ويريدون بعد هذا أن يصبح دستور الشعب»[2].

هكذا بدأ التحوّل في موقف المسلمين من دولة لبنان الكبير، وسرعان ما أخذ هذا التحوّل يزداد عمقًا عموديًا واتساعًا أفقيًا، وقابله، من الجانب المسيحي، انفتاحٌ جدّي على العالم العربي مع البطريرك الماروني انطون عريضة وبعض الزعماء السياسيّين، ومن الجانب السوري، تخلّي الكتلة الوطنية، في اتفاقية ١٩٣٦ مع فرنسا، عن المطالبة بفصل الأقضية الأربعة والمدن الساحليّة عن لبنان. أدّى ذلك، في العام ١٩٤٣، الى ما عُرف بالميثاق الوطني[3]. وقد حدّده الرئيس بشارة الخوري في مذكّراته كما يلي:

---

١. كاظم الصلح، **مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان**: (كرّاس من ١٦ صفحة) بيروت، ١٩٣٧، ص ١٢-١٤.

٢. المصدر نفسه، المقدّمة وهيَ بعنوان «رسالة وطنيّة ووفاء الى الاستاذ كاظم الصلح». ص ٢. نشير هنا الى أن حسّان حلّاق أعاد نشر بيان الصلح في كتابه المذكور، ص ٧٣-٨٩، كما أعاد نشره باسم الجسر، في **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟**، بيروت، دار النهار، ١٩٨٧، ص ٤٦٦-٤٧٨.

٣. راجع جورج شرف، «التحوّل في مفهوم الدولة بين لبنان الكبير وميثاق ١٩٤٣»، في

«وما الميثاق الوطني سوى اتفاق العنصرين اللذين يتألّف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة: استقلال لبنان التام الناجز دون الالتجاء الى حماية من الغرب ولا الى وحدة أو اتّحاد مع الشرق»[1].

لقد وُجّهت انتقادات عديدة الى هذا الميثاق اذ إنّه أقام تسوية بين أقطاب ولم يبنِ وطنًا. كتب عنه المؤرّخ عبدالرؤوف سنو ما يأتي:

«كان أكبر عيب في «الميثاق» هوَ أنه شكّل عائقًا في وجه بناء هويّة وطنيّة لبنانيّة متماسكة، جاعلًا من لبنان أرضًا ارتضت أن تتعايش عليها طوائف دينيّة تمجّد كل واحدة منها تاريخها الخاص وثقافتها وتراثها وقيمها، لها تطلّعاتها المستقبلية المختلفة. فانتماء الفرد الى طائفته ومذهبه كان يبدأ في المهد ويستمر حتى اللحد. فهوَ يرضع الطائفيّة في طفولته، ويتغذّى عليها في مدرسته وجامعته، ويحصل على أساسها على الوظيفة، ويتدرّج فيها من خلال حصة طائفته وعبر زعيمه الطائفي. من هنا، أصبحت الطائفيّة السياسيّة هيَ التي تؤمّن للمواطن مصالحه وليس الدولة، كما هو الحال في الدول الحديثة»[2].

صحيح أنّ الميثاق هوَ تسوية، ولكن التسويات هيَ القاعدة لحل الخلافات في المجتمعات المركّبة، ويُشترط، لكي تنجح وتصمد، أن يكون للمجموعات التي تتكوّن منها تلك المجتمعات نظرة واحدة الى الإنسان وحقوقه، وتقدير لفضائل وقيم مشتركة، تترجم في قوانين

مجموعة باحثين، **اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٦، ص ٦٨٣-٧٢١.

١. بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، الدار اللبنانيّة للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢١.

٢. عبد الرؤوف سنّو، **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠، تفكّك الدولة وتصدّع المجتمع**، المجلّد الأوّل، بيروت، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨، ص ٩٧.

موحّدة تطبّق بالطريقة نفسها على الجميع من دون استثناء. تكمن المشكلة في لبنان، في نظرنا، في الطائفيّة المجتمعيّة لا في الطائفيّة السياسيّة. لولا الأولى لما وُجدت الثانية[1]. فالأولى تسمح لأبناء الطوائف بأن يتجاوروا ولكنها تمنعهم من أن يندمجوا. إنّها تفرض عليهم نظرةً مُقَولبة الى الآخر، فتصوّره مختلفًا في الجوهر. لذا إنّها تمنع التزاوج بين ابناء ديانتين مختلفتين، وتفرض نفسها وصيّة على حياة الانسان وتحرمه حريّة الاختيار. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة، في عهد الرئيس الياس الهراوي وحكومة الرئيس رفيق الحريري، تصدّي فاعِليّات محليّة لمشروع الزواج المدني الاختياري الذي يعتبره الكثيرون المدخل الأساسي لبناء مجتمع متجانس، وهذا التصدّي أفشل المحاولة. إنّ الذين ينادون بإلغاء الطائفيّة السياسيّة وحدها والإبقاء على الحواجز الأخرى بين المواطنين يريدون إلغاء إحدى النتائج والابقاء على المسبّب. أيَكمن الحلّ في العلمنة الشاملة التي تمدّ جسور التواصل بين الطوائف وتزيل الحواجز العموديّة والعقبات كافةً وتؤدي الى امتزاج حقيقي بين اللبنانيين، أم يكفي العمل على تطوير ثقافة التسامح الديني والمساواة وحقوق الانسان، ثقافة الديموقراطية والولاء للوطن ومحاربة الانطواء الطائفي والتطرّف؟.

١. راجع حول هذه النقطة:
Georges CHARAF, «Communautés et Etat, Communautés dans l'Etat, le cas du Liban», dans *Statut et protection des minorités: exemples en Europe occidentale et centrale ainsi que dans les pays méditerranéens*, Bruxelles, éd. Bruylant, 2009, p. 267-325.

الملاحق

فهرس الملاحق

أولًا : الخرائط

ثانيًا : الوثائق

اللبنانيين الذين يتعرّضون للمجاعة، وزارة الخارجيّة، باريس، ٤ أيار ١٩١٦.

٤- مقطع من رسالة عن المجاعة والاضطهاد اللذين يتعرّض لهما سكّان سورية ولبنان، كتبها أنطوان إدّه، المترجم لدى العمارة الفرنسية الثالثة، ونقلها الى وزارة الخارجية السيد فْلانْدِن (Flandin)، عضو مجلس الشيوخ، جزيرة ارواد، في ٢٢ أيار ١٩١٦.

٥- نصّ اتفاق سايكس-بيكو كما فصّله پول كامبون، سفير فرنسا في لندن، في رسالة وجّهها الى وزير خارجيّة بريطانيا، ادوار غراي، في ٩ أيّار ١٩١٦.

٦- قرار مجلس الإدارة اللبناني رقم ٥٦١، تاريخ ٢٠ أيار ١٩١٩، يطالب فيه «**باستقلال لبنان السياسي والاداري**» وبمساعدة دولة فرنسا.

٧- مطالب رؤساء عشيرة الحلبيّة بجبل الدروز المقدّمة الى لجنة كينغ-كراين (King-Crane)، ٣٠ حزيران ١٩١٩.

٨- مطالب ابناء الساحل الموجودين في دمشق مقدَّمة الى اللجنة الأميركية، تموز ١٩١٩.

٩- مطالب الطائفة الاسلاميّة في صيدا مرفوعة الى اللجنة الأميركيّة، تموز ١٩١٩.

١٠- مطالب طائفة الروم الكاثوليك في حلب مرفوعة الى اللجنة الأميركية، حلب، في ١٧ تموز ١٩١٩.

١١- عريضة من أهالي قضاء مرجعيون الى فرنسوا جورج-بيكو،

يطالبون فيها من الدول الكبرى باعتبار قضاء مرجعيون «**من ضمن لبنان الكبير تحت حماية فرنسا**»، ٣١ تموز ١٩١٩.

١٢- نص اتفاق السادس من كانون الثاني ١٩٢٠ بين فيصل وكليمنصو (Clemenceau).

١٣- لجنة لبنان الكبير تحتجّ على اعلان فيصل ملكًا على سورية، وترفض الاعتراف بملكيّته وتؤكّد تمسّك مؤيّدي لبنان الكبير بمطالبهم، بيروت، في ١٠ آذار ١٩٢٠.

١٤- برقية رقم ٦٢٣-٦٢٤ من غورو إلى وزارة الخارجيّة في باريس بخصوص الاحتجاجات الصادرة عن مؤيّدي لبنان الكبير ضدّ قرارات المؤتمر السوري وضدّ اعلان فيصل ملكًا على سورية الكبرى، بيروت، في ١٣ آذار ١٩٢٠.

١٥- برقية رقم ٦/١١١٣ من غورو الى حكومته ينقل إليها نصّ برقية أرسلتها الحكومة البريطانيّة الى فيصل بخصوص رفضه الانتداب الفرنسي وتردّده في المثول أمام مؤتمر الصلح وتصدّيه لوعد بلفور، بيروت في ٣١ أيار ١٩٢٠.

١٦- برقية رقم ١٢٠٣ إلى ١٢٠٦ من غورو الى حكومته ينقل إليها رسالة من الأمير فيصل الى رئيس الوزراء الفرنسي، يحتجّ فيها الأمير على تصرّفات موظّفي الانتداب في المنطقة الساحلية ويعرب عن قلقه من توقيع غورو وقف اطلاق النار مع مصطفى كمال، ويعرض على الفرنسيّين التعاون معهم ضد الأتراك، بيروت في ١٠ حزيران ١٩٢٠.

١٧- برقية رقم ١٤١٥ الى ٦/١٤١٧ من الجنرال غورو الى وزارة

الخارجية يطلعها فيها على مضمون الانذار الذي وجّهه الى الأمير فيصل، بيروت، في ١٤ تموز ١٩٢٠.

١٨- قرار صادر عن الحكومة الفرنسية نقله، في ٢٧ تموز ١٩٢٠، رئيس البعثة العسكريّة الفرنسيّة في دمشق، الكولونيل تولا، الى الأمير فيصل: على الأمير مغادرة دمشق بالقطار، مع حاشيته، في تمام الساعة الخامسة صباح ٢٨ تموز.

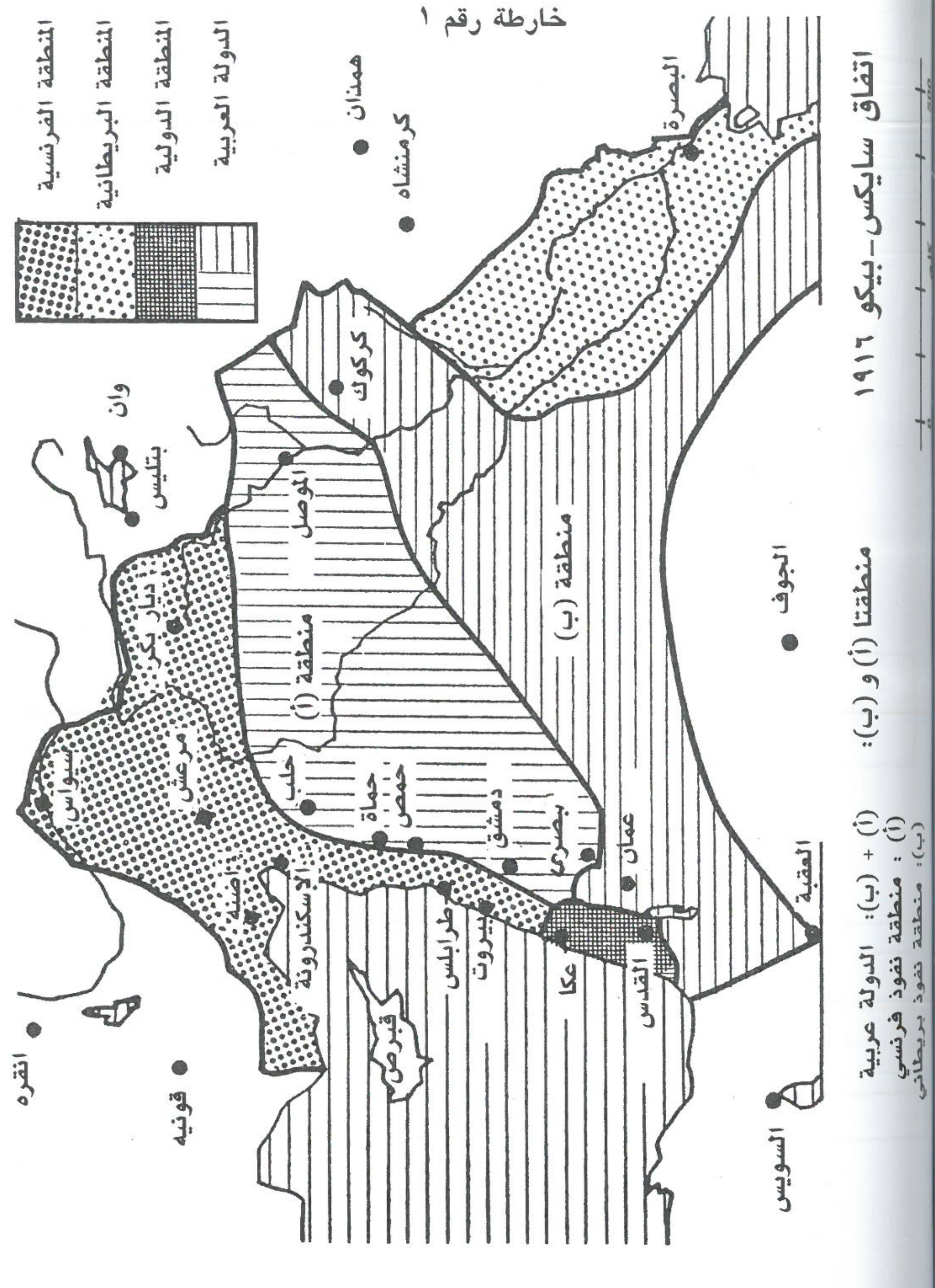
١٩- رسالة من فيصل الى غورو، مؤرّخة في ٢٧ تموز ١٩٢٠، نقلها الى الجنرال رئيس البعثة العسكريّة الفرنسيّة في دمشق، الكولونيل تولا، يحتجّ فيها الأمير على دخول الجيش الفرنسي العاصمة السورية وعلى قرار الحكومة الفرنسية انزاله عن العرش وطرده من دمشق، ٢٧ تموز ١٩٢٠.

٢٠- رسالة ميللران (Millerand)، رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها، الى المونسنيور عبدالله خوري، رئيس الوفد اللبناني الثالث الى مؤتمر الصلح، يتعهّد فيها، باسم حكومته، بالعمل على استقلال لبنان وتوسيع حدوده. [باريس]، في ٢٤ آب ١٩٢٠.

٢١- برقية رقم ٦/٢٠٥٠ من المفوّض السامي بالوكالة، روبير دو كاي (de Caix)، الى وزارة الخارجية، ينقل اليها احتجاج مجلس الادارة اللبناني على مزاعم الصهيونيّين دفع حدود فلسطين الشمالية حتى نهر الليطاني، بيروت، في ٨ كانون الأوّل ١٩٢٠.

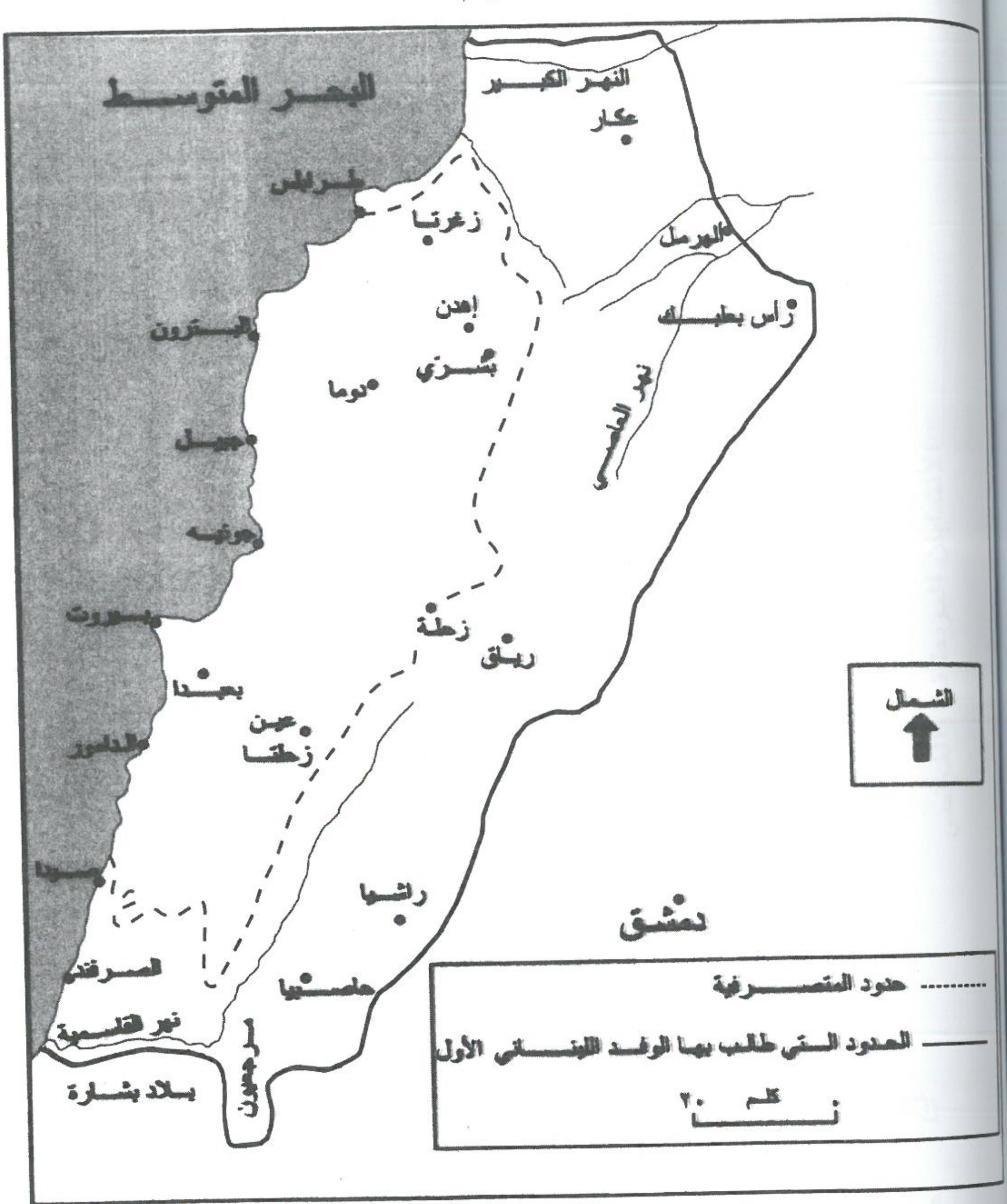
ثالثًا: فهرس أسماء العلم

رابعًا: لائحة المصادر والمراجع.

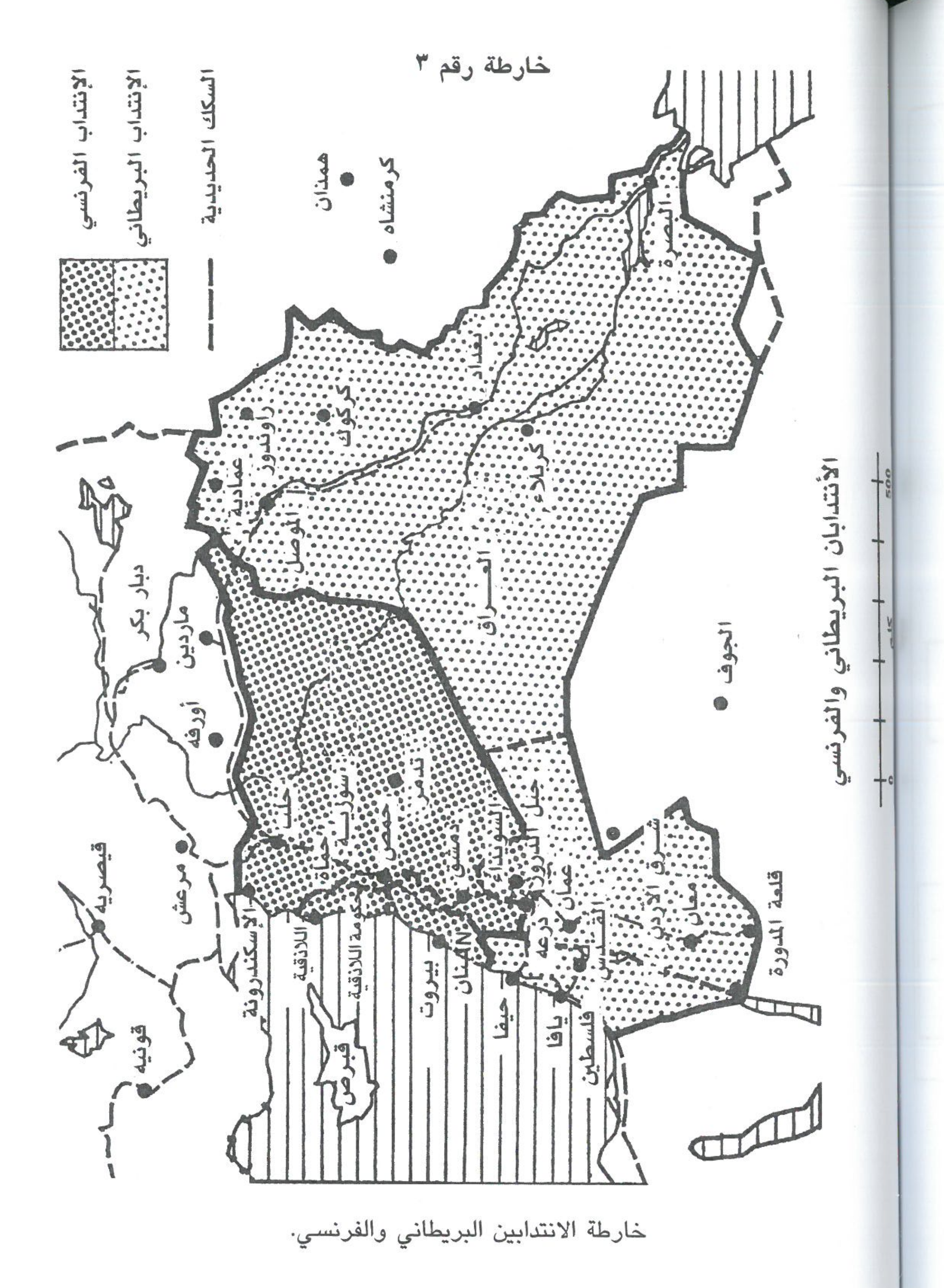


خارطة اتفاق سايكس-بيكو، ١٩١٦.

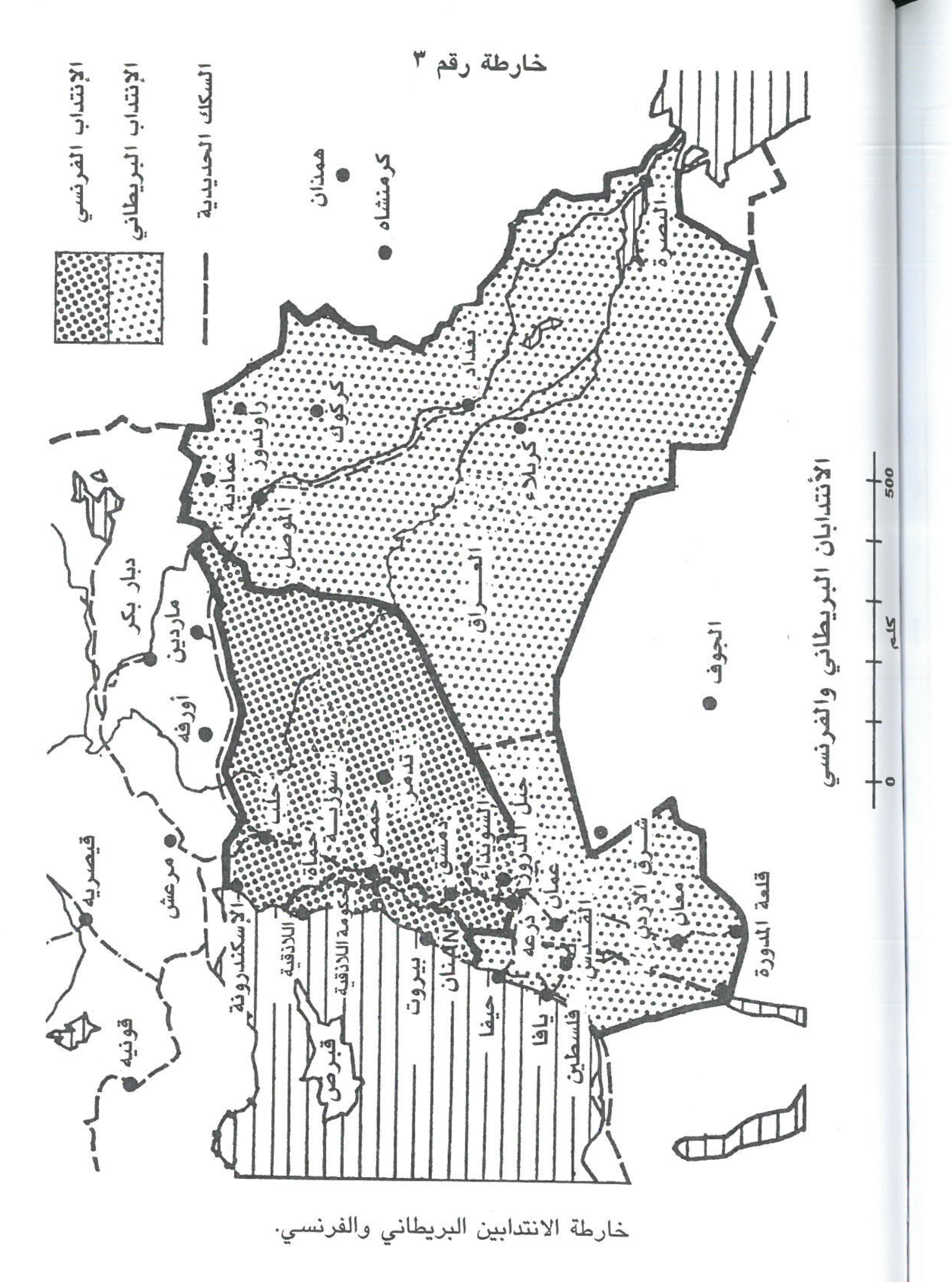
خارطة رقم ٢



حدود لبنان الكبير التي طالب بها الوفد اللبناني الأول الى مؤتمر الصلح.



خارطة الانتدابين البريطاني والفرنسي.



خارطة الانتدابين البريطاني والفرنسي.

الوثيقة رقم ١*

A 394 2

146

A-394-2

N° 144

M. Defrance, Ministre Plénipotentiaire chargé de l'Agence et consulat général de France au Caire

A M. Briand, Président du Conseil, Ministre des Affaires Etrangères

Renseignements sur la Syrie.

Le Caire, le 21 avril 1916

Parmi les nouvelles de Syrie récemment publiées par le Mokattam dans une série d'articles dont j'ai envoyé la traduction au Département en indiquant le nom de l'auteur, figuraient celles de l'arrestation de M. Joseph Hani, notable maronite de Beyrouth et de la citation à comparaître devant la Cour martiale de Aley lancée contre MM. Eyoub Tabet, Rizgallah Arcache, Michel Nakle, Khalil Zénié et P. Trad.

Depuis lors, le bruit a couru de l'éxécution de M. Joseph Hani qui aurait été pendu à Beyrouth et cette triste nouvelle semble, d'après les informations recueillies par notre 3ème Escadre, malheureusement confirmée.

Or, M. Khalil Zénié, qui se trouve actuellement au Caire, me fait remarquer que les noms de ces six personnes correspondent axactement aux noms des six membres chrétiens du Comité exécutif de la Société des Réformes qui, en Mars ou avril 1913, avaient signé

* *Référence:* Archives du ministère des Affaires étrangères de France (M.A.E. pour la suite), série *Guerre 1914-1918*, sous-série *Turquie*, v. 872, f° 146-147.

et remis à M. Couget, alors Consul Général à Beyrouth, un document confidentiel réclamant de la France soit l'occupation de la Syrie, soit la réunion au Liban de Beyrouth et des autres villes du littoral, soit enfin une pression sur la Turquie pour l'obliger à accepter les réformes demandées.

Le Mokattam avait annoncé que l'arrestation de M. Hani et les poursuites intentées contre les cinq autres personnalités dont il s'agit, étaient le résultat d'une perquisition opérée dans les archives du Consulat Général de France: il serait donc à craindre que les autorités turques eussent trouvé le document remis à M. Couget en mars ou avril 1913, ou une copie de ce document, M. Georges Picot ayant affirmé que le document lui-même avait pu être retiré des archives.

M. Joseph Hani était d'ailleurs le seul des signataires de ce document qui fut resté en Syrie: des cinq autres M. Eyoub (protestant) est à New-York; M. Michel Tuéni (et non pas Nakhlé, ce nom étant inconnu en Syrie) qui est orthodoxe, est à Alexandrie; MM. Arcache et Zénié, grecs-catholiques, sont au Caire.

Le Mokattam avait également annoncé que Mgr Messara, évêque orthodoxe de Beyrouth, aurait été contraint de démissionner et de se cacher dans un couvent de l'intérieur pour éviter d'être arrêté et traduit devant la Cour martiale; or, d'après M. Khalil Zénié, ce prélat était un des signataires d'un autre document remis à la même époque, 1913 au Consul Général de France et demandant l'occupation pure et simple de la Syrie par les troupes françaises:

Les autres signataires étaient Mgr Rahmani, Patriarche Syriaque, Mgr Chebli, Evêque maronite, Mgr Sawaya métropolite Grec-Catholique de Beyrouth: ce dernier est actuellement en France.

Si des documents secrets analogues sont restés dans les archives du Consulat Général de la République à Beyrouth et si, comme cela paraît malheureusement exact, car cette information vient de nombreuses sources, ces archives ont été perquisitionnées par les autorités turques, d'autres arrestations et condamnations de notables sont à redouter./.

178

Paris, le 3 Mai 1916 – 22 h.35

Chiffré

Ambassadeur française WASHINGTON 274

Les nouvelles que nous recevons de Syrie de sources authentiques et concordantes dépeignent la situation des habitants comme très grave: ils sont soumis à toutes sortes d'exactions, de brutalités, de mesures d'exil et d'emprisonnement. Il y a lieu de craindre que les meurtres qui se multiplient ne dégénèrent prochainement en un massacre méthodique semblable à celui des Arméniens.

Une intervention de troupes alliées, qui présenterait de grosses difficultés s'il s'agissait d'une véritable expédition sur un front nouveau, risquerait d'empirer encore la situation des populations et de les exposer à des mesures de représailles immédiates.

Je vous serai obligé d'attirer sur cette situation tragique l'attention du Gouvernement des Etats-Unis, défenseur des causes d'humanité, dont l'autorité morale pourrait peut-être impressionner le Gouvernement turc et l'amener à donner des ordres empêchant les mesures que nous redoutons pour tant de raisons./.

A. Briand

* *Référence:* M.A.E., *Guerre 1914-1918, Turquie*, v. 872, f° 178.

182 bis

AFFAIRES ÉTRANGÈRES

Paris, le 4 Mai 1916
matin

Mgr Chédid.

Procureur du Patriarche Maronite à Rome

A été reçu ces jours ci par l'Amiral Lacaze qui lui a dépeint sous de très sombres couleurs la situation en Syrie où les habitants souffrent de la famine.

Cet exposé inquiétant a amené Mgr Chedid à penser que pour ne pas paraître abandonner complètement dans le malheur les Libanais, ses clients traditionnels, le Gouv^t français serait peut-être disposé à leur envoyer quelques secours en argent pour soulager leur infortune.

Mgr Chedid se chargerait de

* *Référence:* M.A.E., *Guerre 1914-1918, Turquie*, v. 872, f° 182.

recueilli ces sommes et de les faire parvenir aux intéressés (Patriarche, Évêques, Collèges) sous le couvert du Vatican afin que les Turcs n'en puissent pas connaître la provenance.

Mais, en temps opportun, les Libanais apprendraient que la France ne s'est pas, en dépit des apparences, désintéressée d'eux et ils lui seraient reconnaissant de son geste généreux./.

الوثيقة رقم ٤*

194
8 mai 1916

EXTRAIT D'UNE LETTRE DE Mr ANTOINE EDDE
Interprète dans la 3 ème Escadre (Engagé volontaire)

Communiqué par Flandin sénateur
J. Cambon

Ile Rouad 22 Mai 1916

A 394 2

" La situation de la Syrie est tout à fait désespérée. Vous n'avez pas idée du mal qui a été fait à toute la population Syrienne par suite des papiers du Consulat de France saisis au Consulat d'Amérique. On ne massacre pas, on laisse mourir de faim en empêchant les entrées de céréales, sans compter tous ceux qui ont été éxilés et ils sont nombreux, c'est à dire qu'il ne reste plus une famille bien qui n'ait été envoyée à l'intérieur, les pauvres meurent de faim. ON estime à 80.000 ceux qui sont morts de faim depuis Janvier 1916. Tous ceux qui ne sont pas encore morts ne valent pas beaucoup mieux, et sont étendus sur les routes, sans forces, demandant une auñône aux passants, aumône qu'ils ne reçoivent jamais. Ainsi, il est défendu qu'un sac de blé pénètre dans le Liban, par contre le peu de récolte qu'il y a dans le Liban est saisi par le Gouvernement turc.

Les familles influentes musulmanes arables sont toutes éxilées vers l'intérieur. Les chefs des Metwallis, des Druzes, des Ismailieh sont éxilés ou pendus. On a découvert dans les papiers du Consulat tous les entretiens qu'ils ont eu avec les différents Consuls, pour un protectorat français sous les formes que le Général de Torcy et mon père avaient préparé en 1881. Toutes les familles nobles musulmanes de Damas sont compromises, et j'ai reconnu quelques noms comme ceux de Chamaa qui avaient donné leur adhésion à mon père et dont on n'a pas pu se venger parce qu'ils étaient morts, mais par contre

* *Référence:* M.A.E., *Guerre 1914-1918, Turquie*, v. 872, f° 194-195.

leurs fils ont été pendus.

Le Patriarche Maronite est lui-même arrêté depuis quelques jours ainsi que tout le haut Clergé. Bref, si aujourd'hui une occupation a lieu en Syrie, elle ne trouvera au dire même du Patriarche Maronite que des rochers, plus de population.

Ce n'est plus la petite expédition qu'il faudrait et qui aurait trouvé les habitants prêts à se joindre à elle. C'est une expédition en règle qui aura à lutter contre le fanatisme du bas peuple musulman à qui on a promis tous les biens des Chrétiens. Voilà où nous en sommes et tout cela est dû à la traitrise du Consul d'Amérique qui a livré les papiers du Consulat de France.

Djémal dit couramment " Les Français peuvent venir maintenant et sauver leurs protégés, ils seront un peu surpris de ne pas en trouver" Il aurait dit une autre fois " Pour donner la victoire complète à l'Islam, il faudrait supprimer tout l'élément étranger, nous nous sommes débarrassés par l'épée des Arméniens, nous nous défaisons des Syriens par la faim. Personne, ne pourra réclamer, le blocus dû aux Alliés ne leur permettant pas de se nourrir, l'Histoire rejettera la faute sur les Alliés."

الوثيقة رقم ٥*

M. Paul Cambon, Ambassadeur de la République française à Londres,

à Sir Edward Grey Bart, Secretaire d'Etat

Londres, 9 Mai 1916

Désireux d'entrer dans les vues du Gouvernement du Roi et de chercher à détacher les Arabes des Turcs en facilitant la création d'un état ou d'une confédération d'états arabes le Gouvernement de la République avait accepte l'invitation qui lui avait été adressée par le Cabinet britannique, en vue de fixer les limites de cet état et des régions syriennes où les intérêts français sont prédominants.

A la suite des conferences qui ont eu lieu à ce sujet à Londres et des pourparlers qui se sont poursuivis à Petrograd un accord s'est etabli. J'ai éte chargé de faire connaître a V.Exc. que le Gouvernement français accepte les limites telles qu'elles ont éte fixées sur les cartes signees par Sir Mark Sykes et M. Georges Picot ainsi que les conditions diverses formulées au cours de ces discussions.

Il demeure donc entendu que :

1. La France et la Grande-Bretagne sont disposées à reconnaître et à protéger un Etat Arabe indipendant ou une confé-

* *Référence:* M.A.E., série *S.D.N.*, v. 564, f° 20-25; même texte dans M.A.E., *A-Paix*, v. 179, f° 17-21.

dération d'Etats Arabes dans les zônes (A) et (B) indiquées sur la carte ci-jointe, sous la suzeraineté d'un chef arabe. Dans la zône (A) la France et dans la zone (B) la Grande Bretagne auront un droit de priorité sur les entreprises et les emprunts locaux. Dans la zône (A) la France et dans la zône (B) la Grande Bretagne seront seules à fournir des Conseillers ou des Fonctionnaires étrangers à la demande de l'Etat Arabe ou de la Confédération d'Etats Arabes.

2° Dans la zone bleue la France et dans la zone rouge la Grande Bretagne seront autorisées à établir telle administration directe ou indirecte ou tel contrôle qu'elles désirent et qu'elles jugeront convenable d'établir après entente avec l'Etat ou la Confédération d'Etats Arabes.

3° Dans la zône brune sera établie une administration internationale dont la forme devra être décidée après consultation avec la Russie, et ensuite d'accord avec les autres Alliés et les représentants du Chériff de la Mecque.

4° Il sera accordé à la Grande Bretagne:
(1) les ports de Caifa et d'Acre. (2) la garantie d'une quantité définie d'eau du Tigre et de l'Euphrate dans la zône (A) pour la zône (B). Le Gouvernement de Sa Majesté de son côté s'engage à n'entreprendre à aucun moment des négociations en vue de la cession de Chypre à une tierce Puissance sans le consentement préalable du Gouvernement français.

5° Alexandrette sera un port franc en ce qui concerne le

commerce de l'Empire Britannique et il ne sera pas établi de différence de traitement dans les droits de ports, ni d'avantages particuliers refusés à la marine ou aux marchandises anglaises; il y aura libre transit pour les marchandises anglaises par Alexandrette et par chemin de fer à travers la zone bleue, que ces marchandises soient destinées à la zone rouge, la zone (B) la zone (A) ou en proviennent; et aucune différence de traitement ne sera établie (directement ou indirectement) au dépens des marchandises Anglaises sur quelque chemin de fer que ce soit comme au dépens de marchandises ou de navires anglais dans tout port desservant les zônes mentionnées.

Caïfa sera un port franc en ce qui concerne le commerce de la France, de ses Colonies et de ses Protectorats et il n'y aura ni différence de traitement ni avantage dans les droits de port qui puisse être refusé à la marine et aux marchandises françaises. Il y aura libre transit pour les marchandises françaises par Caifa et par le Chemin de fer anglais à travers la zône brune que ces marchandises soient en provenance ou à destination de la zône bleue, de la zône (A) ou de la zône (B) et il n'y aura aucune différence de traitement directe ou indirecte au dépens des marchandises françaises sur quelque chemin de fer que ce soit comme au dépens des marchandises ou des navires français dans quelque port que ce soit desservant les zônes mentionnées.

6°. Dans la zône (A) le Chemin de fer de Bagdad ne sera

pas prolongé vers le sud au delà de Mossoul et dans la zône (B) vers le nord au delà de Samarra, jusqu'à ce qu'un chemin de fer reliant Bagdad à Alep par la Vallée de l'Euphrate ait été terminé et cela seulement avec concours des deux Gouvernements.

7°. La Grande Bretagne aura le droit de construire d'administrer et d'être seule propriétaire d'un chemin de fer reliant Caifa avec la zône (B). Elle aura en outre un droit perpétuel de transporter des troupes, en tout temps le long de cette ligne. Il doit être entendu par les deux Gouvernements que ce chemin de fer doit faciliter la jonction de Bagdad et de Caifa et il est de plus entendu que si les difficultés techniques et les dépenses encourues pour l'entretien de cette ligne de jonction dans la zône brune en rendent l'exécution impraticable le Gouvernement français sera disposé à envisager que la dite ligne puisse traverser le polygone Barries-Keis Maril-Silbrad-Tel Hotsda-Mesuire avant d'atteindre la zône (B)

8°. Pour une période de 20 ans les tarifs douaniers turcs resteront en vigueur dans toute l'étendue des zônes bleue et rouge aussi bien que dans les zônes (A) et (B) et aucune augmentation dans les taux des droits ou changement des droits "ad valorem" en droits spécifiques ne pourra être faits si ce n'est avec le consentement des deux puissances.

Il n'y aura pas de douanes intérieures entre aucune des zônes ci-dessus mentionnées. Les droits de douanes prélevables

sur les marchandises destinées à l'intérieur seront exigés aux ports d'entrée et transmis à l'administration de la zône destinataire.

9°. Il sera entendu que le Gouvernement Français n'entreprendra, à aucun moment, aucune négociation pour la cession de ses droits et ne cèdera les droits qu'il possèdera dans la zone bleue à aucune autre tierce puissance si ce n'est l'Etat ou la Confédération d'Etats Arabes, sans l'agrément préalable du Gouvernement de Sa Majesté, qui, de son côté, donnera une assurance semblable au Gouvernement Français en ce qui concerne la zône rouge.

10°. Les Gouvernements anglais et français, en tant que protecteurs de l'Etat Arabe, se mettront d'accord pour ne pas acquérir et ne consentiront pas à ce qu'une tierce puissance acquière de possessions territoriales dans la péninsule arabique ou construise une base navale dans les îles sur la côte est de la Mer Rouge. Ceci toutefois n'empêchera pas telle rectification de la frontière d'Aden qui pourra être jugée nécessaire par suite de la récente agression des turcs.

11° Les négociations avec les arabes pour les frontières de l'Etat ou de la confédération d'Etat Arabes continueront par les mêmes voies que précédemment au nom des deux puissances.

12°. Il est entendu en outre que des mesures de contrôle pour l'importation des armes sur le territoire Arabe seront envisagées par les deux gouvernements.

Je serais obligé à Votre Excellence, au cas où ces conditions auraient l'agrément du Gouvernement du Roi de vouloir bien me le faire connaître.

Veuillez agréer les assurances etc.etc.....

الوثيقة رقم ٦*

عدد
٥٦١

لما كان جبل لبنان مستقلاً منذ القديم بحدوده التاريخية والجغرافية والقطع التي فصلت عنه قد اقتطعت عنوةً
واغتصاباً من الدولة التركية
ولما كانت الدولة الغاشمة قد تقلص ظلها واضمحلت سيطرتها عن هذه البلاد
ولما كان لبنان لا يتسع له العيش والرقي ما لم تعد إليه القطع المفصولة عنه
ولما كانت دول الحلفاء أعلنت أنها تساعد على تحرير الشعوب المظلومة وإعادة الأراضي المغتصبة لبلادها الأصلية
القطع المغتصبة من لبنان تعتبر قسماً منه ومعظم سكانها هم من اللبنانيين أصلاً
بناءً على ذلك كله وعلى طلبات وإلحاح اللبنانيين المتواصلة والمعلنة في عموم أنحاء الجبل قد اجتمع هذا المجلس بصفته ممثلاً
للشعب اللبناني وأصدر القرار الآتي:

أولاً – المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافية والتاريخية واعتبار البلاد المفصولة عنه
لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه

ثانياً – جعل حكومة لبنان هذه ديموقراطية مؤسسة على الحرية والإخاء والمساواة مع حفظ حقوق الأقلية وحرية الأديان

ثالثاً – أن الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنساوية المساعدة تتفقان على تقرير العلائق الاقتصادية بين لبنان
والحكومات المجاورة

رابعاً – مباشرة درس وتنظيم القانون الأساسي بطريقة ديموقراطية

خامساً – تقديم هذا القرار لمؤتمر الصلح العام

سادساً – إعلان هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي غيرها من الجرائد الوطنية تطميناً لأفكار اللبنانيين وصيانةً للمحافظة
في حقوقهم (٢٠ أيار ١٩١٩)

مجلس إدارة لبنان
أعضاء

خليل عقل – سليمان كنعان – داود عمون – محمود جنبلاط – نقولا غصن – يوسف بريدي

N. Ghosne

* *Référence:* M.A.E., *E-Levant 1918-1940, Syrie-Liban*, v. 42, fº 27.

الوثيقة رقم ٧*

Programme Halabia

Très Secret 99

٥٠

حضرة رئيس اللجنة الدولية الامريكية المحترم .

انا نحن الواضعين اسماءنا ادناه من رؤساء عشيرة الحلبية من طائفة الدروز القاطنين في الجبل خاصة وفي عموم انحاء سوريا عامة . نقدم لحضرتكم بالاصالة عن انفسنا وبالنيابة عن عشيرتنا هذه اللائحة التي تحتوي بيان افكارنا بحسب المواد المقدمة لديكم .

مادة ١ — ان جميع طائفة الدروز تفتخر بانتمائها الى عموم البلاد العربية يعني في لبنان والغوطة واقليم البلان واقليم التيم وصفد وفي ولاية حلب في الدروز المتشعبين من لنا خطة من زمن اباؤنا واجدادنا حتى الساعة سائرين عليها ونريد ان تكون معاملتنا بموجبها .

٢ — نظراً لتقدير الدكتور ولسن في تأييد حرية الشعوب . نريد الاستقلال التام للحكومة العربية بدون لا حماية ولا وصاية وان تكون جبل الدروز وتوابعه من الدروز ممتازين باستقلال داخلي . واذا ما اعطينا الاستقلال التام نريد ان نكون تحت ملاحظة الدولة الامريكية .

٣ — اذا رفضت الدولة الامريكية وضع نفسها وصية على البلاد العربية . فنريد ان نكون تحت حماية الدولة الفرنساوية .

٤ — تقدمة عريضة الى [illegible] تتضمن مواد لاصلاح الجبل وادارة شؤونه من بعض رؤساء وزوات الجبل وصادق عليها فنحن [illegible] من قبل مؤتمر الصلح .

٥ — اذا جاء احد من رؤساء الجبل ليتكلم بلسان الدروز عامة على اختلاف العائلات فانا نعارضه على ذلك ولا نقبل احد يتكلم بلسان عشيرتنا بدون تفويض .

٦ — طرق مسامعنا بان الصهيونيين طالبين المهاجرة لهذه البلاد فلا نقبل اسكانهم في بلادنا باتاً .

٧ — نرجو توديع هذه العريضة الى مؤتمر الصلح في باريز ليجري ايجابها مع قبول فائق الاحترام والسلام

٩ حزيران ٩٩

رؤساء عشيرة الحلبية بجبل الدروز

فايز عز الدين — سليمان عز الدين — عبد الكريم عز الدين الحلبي

هذه النسخة مطابقة للأصل

الوثيقة رقم ٨*

مرفوعة الى اللجنـة الاميركية

45

مطالب ابناء الساحل الموجودين في دمشق

١ — نطلب استقلال سوريا السياسي التام بحدودها الطبيعية من جبـال طوروس

شمالا ونهري الخابور والفرات شرقاً وخط العقبة ورفح جنوبا والبحر المتوسط غرباً .

٢ — نحتج على ماجاء في المادة (٢٢) من عهد جمعية الامم بلزوم الانتداب .

٣ — مع احترامنا للدولة الافرنسية نرفض كل حق تدعيه في بلادنا رفضاً باتا ونحتج

بكل قوانا على المعاهدات السرية المعقودة بشأن سوريا .

٤ — نرفض مهاجرة الاسرائيليين الى بلادنا وان تكون فلسطين — سورية الجنوبية —

التي هي جزء لايتجزأ من سوريا وطناً قومياً لليهود .

٥ — بعد الاعتراف والتصديق على استقلالنا نأخذ مانحتاجه من المال ورجال الاختصاص

الفنيين من الدولة التي نريدها ونرجح ان تكون هذه الدولة اميركا . ونرفض معونة فرنسا على

اي وجه كان .

٦ — نطلب استقلال العراق التام ورفع الحواجز الاقتصادية بين القطرين .



الوثيقة رقم ٩*

151

الى الوفد الدولي الاميركي

مطالب الطائفة الاسلامية في صيداء

١ – • نطلب استقلال سوريه استقلالا تاما بحدودها الطبيعية : جبال طوروس شمالا ، نهري الفرات والخابور شرقا ، رفح والعقبة جنوبا ، البحر المتوسط غربا

٢ – • عدم ضم اي جزء كان من سوريه لجبل لبنان وان لاينفصل عن سوريه

٣ – • ان تكون الحكومة ملكية شوروية دستورية على اصول اللامركزية مرعيا فيها حقوق الاقلية

٤ – • ان يكون الامير فيصل ملكا على سوريه ونوكله بالمطالبة بحقوقنا السياسية والاقتصادية لدى موتمر السلم العام

٥ – • نحتج على ما جاء في المادة (٢٢) من عهد (جمعية الامم) بلزوم الانتداب

٦ – • مع احترامنا للدولة الافرنسية نرفض كل حق تدعيه في بلادنا رفضا باتا ونحتج بكل قوانا على المعاهدات السريه المعقودة بشأن سوريه

٧ – • بعد التصديق على استقلالنا الاستقلال التام نأخذ ما نحتاج اليه من المال ورجال الاختصاص الفنيين من الدوله الاميركية ونرفض معاونة فرنسا رفضا باتا على اي وجه كان

٨ – • نرفض مهاجرة الاسرائيليين الى بلادنا وان تكون فلسطين (سوريه الجنوبيه) وطنا قوميا لليهود

٩ – • نطلب استقلال العراق التام ورفع الحواجز بين القطرين

* Référence: M.A.E., *E-Levant 1918-1940*, *Syrie-Liban*, v. 42, f° 151.

الوثيقة رقم ١٠*

ARCHEVÊCHÉ
GREC-CATHOLIQUE
D'Alep, de Seleucie et de Cyr

COPIE

170

Alep. le 17 Juillet 1919

Copie de la Requête présentée à la Commission Américaine par la Communauté Grecque-Catholique d'Alep.

Nous, Chef et Représentants officiels par mandat dûment légalisé, de la Communauté Grecque-Catholique d'Alep, protestons contre l'organisation du soi-disant Congrès Général Syrien et contre le Conseil municipal d'Alep, dont les élections remontent à la période de domination turque et nous déclarons que les membres des dites assemblées parlent pour leurs propres personnes.

Nous demandons l'indépendance complète de la Grande Syrie, une, dans ses limites naturelles, sous la tutelle exclusive de la France avec un gouvernement démocratique sur les bases de la décentralisation et sauvegarde des droits de la minorité.

Les limites naturelles de la Syrie sont au sud Badiat-Et-Tih, à l'est Mossoul, au nord les monts Taurus, à l'ouest la mer Méditerranée. Quant à la tutelle exclusive de la France, nous la réclamons au nom de l'histoire et au nom de nos propres intérêts : Le sang versé depuis tant de siècles pour nous, la protection si efficace et de si longue date dont elle nous a couverts, ses sacrifices d'hommes

* Référence: M.A.E., *E-Levant 1918-1940*, *Syrie-Liban*, v. 42, f° 170-171.

et d'argent en vue de répandre l'instruction et la civilisation dans notre pays, sa langue de beaucoup la plus répandue dans toutes les classes de notre société, l'esprit chevaleresque qui ne lui est dénié par personne et qui la porte souvent à oublier ses propres intérêts pour soutenir ceux du faible et de l'opprimé : tel est le langage de l'histoire, tels sont nos propres intérêts.

Nous ne sommes qu'une minorité, sans doute ; mais, à la bien considérer, cette minorité, unie aux autres communautés chrétiennes, forme presque toute la partie active, intelligente, instruite et progressive de la population et l'élément pour ainsi dire le seul capable de s'assimiler les principes modernes de la civilisation.

Nous présentons notre requete à l'honorable Délégation Américaine, offrant en sa personne, à la noble nation d'Amérique le tribut de nos remerciments et de nos respects.

+ Macarios Saba
Archevêque Grec-Cath.
d'Alep. etc.

Signature des Délégués

P. Jean Fattal

Riskalla Gazalé Alexandre Saleny Désiré Homsy

Jorgaqui Cabbabéh Jorgaqui Wékil

Basile Sagiaty Sélim Homsany

Pour conformité à l'original

Macarios Saba
Archevêque Grec-Catholique
d'Alep. etc.

١٤٢ ٩٥

لمعالي حضرة القوميسير العالي في ولاية بيروت المسيو جورج بيكو الفخيم

الشيخ [illegible] المحمود
[illegible]

انه لما كان قضاء [illegible] جزء من جبل لبنان الكبير بمقتضى الخريطة التي وضعتها دول اوربا سنة ١٨٦٠ وقضت سياسة تركيا بفصل قسم كبير منه وحرم [illegible] مستقبلنا باسم العدل [illegible] بحقوقنا المهضومة [illegible] التي وضعتها الدول العظمى واليوم هذه الدول [illegible] لاعادة [illegible] نرجو [illegible] المؤتمر [illegible] من تركيا من الخريطة القديمة والحاق قضاءنا بجبل لبنان الكبير تحت حماية فرنسا [illegible] لاعادة حقوقنا المهضومة وقد [illegible] العالم المتمدن [illegible] المسؤول تجاه الله [illegible] لبنان الكبير [illegible] ولنتذكر اننا وضعنا ايدينا مع لبنان [illegible] ١ تموز ٩١٩
المحررة اسمائهم ادناه بالمطالبة [illegible]



محمد غزا المحمود محمود [illegible] المحمود [illegible] الشبلي

حسين [illegible] موسى المحمود صالح [illegible] المحمود علي [illegible] المحمود حسين [illegible] الشبلي

زيابه الصالح عيسى الصالح [illegible] الحلبي احمد المصطفى محمد المصطفى

* *Référence:* M.A.E., *E-Levant 1918-1940, Syrie-Liban*, v. 42, f° 80.

الوثيقة رقم ١٢*

Fol. 62 V21

Texte de l'ACCORD PROVISOIRE du 6 janvier 1920

Le Gouvernement de la République française, se référant d'une part à la déclaration franco-anglaise du 9 novembre 1918, d'autre part aux principes généraux de la libération des peuples et de collaboration amicale proclamés par la Conférence de la Paix, confirme sa reconnaissance du droit des populations de langue arabe, fixées sur le territoire syrien, de toutes confessions, à se réunir pour se gouverner elles-mêmes à titre de nation indépendante.

Son Altesse Royale l'Emir Feysal reconnaît que les populations syriennes ont un grand intérêt, en raison de la désorganisation résultant de l'oppression turque et des dommages subis pendant la guerre, à demander les conseils et l'aide d'une grande puissance pour réaliser leur unité et organiser le fonctionnement de la nation, conseils et aide qui seront enregistrés par la Société des Nations, lorsque celle-ci sera pratiquement réalisée.

Au nom des populations syriennes c'est à la France qu'il fait appel pour cette mission.

- I -

Le Gouvernement français s'engage à prêter son concours à la Syrie et à garantir son indépendance contre toute agression dans les frontières qui lui seront reconnues par la Conférence de la Paix.

Dans la délimitation de ces frontières, le Gouvernement

* *Référence:* M.A.E., *E-Levant 1918-1940, Syrie-Liban*, v. 21, f° 62-63.

français s'efforcera d'obtenir toutes les rectifications équitables au point de vue ethnique, linguistique et géographique. 62v

- II -

Son Altesse Royale l'Emir Feysal s'engage à demander au Gouvernement de la République française, et à ce Gouvernement seul, les Conseillers, Instructeurs et Agents techniques nécessaires pour organiser les administrations civiles et militaires. Ces Conseillers et ces Techniciens seront mis à la disposition du Gouvernement syrien. Leur investiture et leurs pouvoirs d'exécution seront fixés d'un commun accord entre les deux Gouvernements par contrat indiquant la durée et les garanties de leur mission. —

Le Gouvernement de la République et Son Altesse Royale l'Emir Feysal sont d'accord pour établir en Syrie un régime constitutionnel assurant les droits politiques des populations, confirmant les libertés antérieurement acquises, et conforme à leurs voeux qui comportent l'établissement d'un Gouvernement responsable devant le Parlement.

Pour permettre la réorganisation financière qui est la base de toute l'administration du nouvel Etat, le Conseiller financier participera à la préparation du budget des dépenses et des recettes et recevra obligatoirement communication de tous les engagements de dépense des différents Départements. Il contrôlera la partie de la Dette Publique Ottomane afférente à la Syrie et sera chargé des questions concernant l'application à la Syrie des clauses financières du traité de paix avec la Turquie.

Le Conseiller des Travaux Publics aura sous sa juridiction les voies ferrées. Le statut spécial de chemin de fer du Hedjaz sera respecté; toute disposition altérant le libre fonctionnement économique des voies accédant à Damas au profit d'un tiers sera nulle et non avenue.

Fol. 63

Dès la conclusion du présent accord le Gouvernement français prêtera son concours pour l'organisation de la gendarmerie, de la police et de l'armée.

Son Altesse Royale l'Emir Feysal reconnaît au Gouvernement français le droit de priorité complète pour les entreprises et emprunts nécessaires au bien du pays, sauf à l'encontre des nationaux agissant pour eux-mêmes et ne servant pas de prête-nom au capital étranger.

- III -

L'Etat syrien sera représenté à l'extérieur et le Gouvernement français lui prêtera ses bons offices pour son entrée dans la Société des Nations.

Son Altesse Royale l'Emir Feysal entretiendra à Paris auprès du Gouvernement français un Délégué diplomatique.

Il confiera aux représentants diplomatiques et consulaires de la France à l'étranger la représentation des intérêts extérieurs de la Syrie.

- IV -

Son Altesse Royale l'Emir Feysal reconnaît l'indépendance et l'intégrité du Liban sous le mandat de la France.

Les limites seront fixées par la Conférence de la Paix en tenant compte des droits, des intérêts et des voeux des populations.

- V -

La langue arabe est reconnue comme langue officielle.

63 v.

le, administrative et scolaire. La langue française sera enseignée de façon obligatoire et privilégiée.

- VI -

Damas sera la capitale et la résidence du chef de l'Etat. Le Haut Commissaire représentant la France aura sa résidence ordinaire à Alep, se maintenant ainsi à proximité de la Cilicie, zone frontière, où les troupes de protection seront normalement concentrées; leur appel à l'intérieur de la Syrie se faisant sur la demande du Chef de l'Etat syrien d'accord avec le Haut Commissaire français.

Le présent accord qui fixe les principes généraux restera secret entre les parties jusqu'à la signature de l'accord définitif et détaillé qui sera rédigé dès le retour en France de Son Altesse Royale l'Emir Feysal et porté en temps utile à la connaissance de la Conférence de la Paix.

Fait à Paris en double exemplaire
le Janvier 1920

الوثيقة رقم ١٣*

16

Beyrouth 10 mars 20

Monsieur Paul Deschanel,

Président République, Paris.

Par acte violence inqualifiable, Emir Faycal réunissant simulacre assemblée composée ses créatures s'est fait proclamer roi Syrie entière refusant aide et collaboration France. Menace régime tyrannique avec résultat inéluctable troubles sanglants; populations Beyrouth et tout grand Liban protestent énergiquement, refusent reconnaître roi Syrie. Grand Liban maintient revendications entières, entend demeurer indépendant, repousse prétention suzeraineté, résistera par les armes, fait appel France défendre ses droits associés siens, conformément pacte séculaire et foi jurée. Comité grand Liban.

PRESIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE SERVICE TÉLÉGRAPHIQUE

* *Référence:* M.A.E., *E-Levant 1918-1940, Syrie-Liban*, v. 25, f° 115.

الوثيقة رقم ١٤*

FAIRES ÉTRANGÈRES | TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE | DUPLICATA

DÉCHIFFREMENT

P.

N° 623.

E 313

49

Beyrouth, le 13 mars 1920 à 19 h.
reçu le 14 à 7 h.

Les protestations de notre clientèle chrétienne de la côte se multiplient depuis la proclamation de l'émir Feysal à la royauté de Syrie.

J'ai (fait connaître) à V.E. par mon télégramme, sous le N° 599, la protestation de Monseigneur Hoyek, patriarche maronite, sous le N° 608, celle du comité du Grand Liban, sous le N° 609, la (décision) prise par le Conseil administratif du Liban, et enfin sous le N° (607) celle du comité chrétien. Les protestations individuelles affluent de tous les côtés et les signatures s'accumulent sur les pétitions.

De nombreuses démonstrations faites auprès de moi et de diverses autorités françaises, marquant l'inquiétude que V.E. pressentait, ainsi qu'il ressortait de son télégramme 231. Je calme et fais calmer au mieux l'effervescence actuelle, en assurant que l'aide française ne fera, en aucun cas, défaut à ceux qui comptent sur elle.

Mais il faut reconnaître que les événements qui se sont déroulés depuis notre renonciation à l'occupation de la (Bekaa), les (désertions successives qui ont été pour les Libanais les étapes progressives de notre politique chérifienne ..../.

GOURAUD.

* *Référence:* M.A.E., *E-Levant 1918-1940, Syrie-Liban*, v. 25, f° 49-50.

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA 50

DÉCHIFFREMENT

P. O.

N° 624/6.

Beyrouth, le 13 mars 1920 à 19 h.

reçu le 14 s. h.

Suite du numéro précédent.

.... poursuivie aux dépens des aspirations et des intérêts des Libanais, n'ont pas été sans entraîner de leur part, un mouvement très net de désaffection à notre égard.

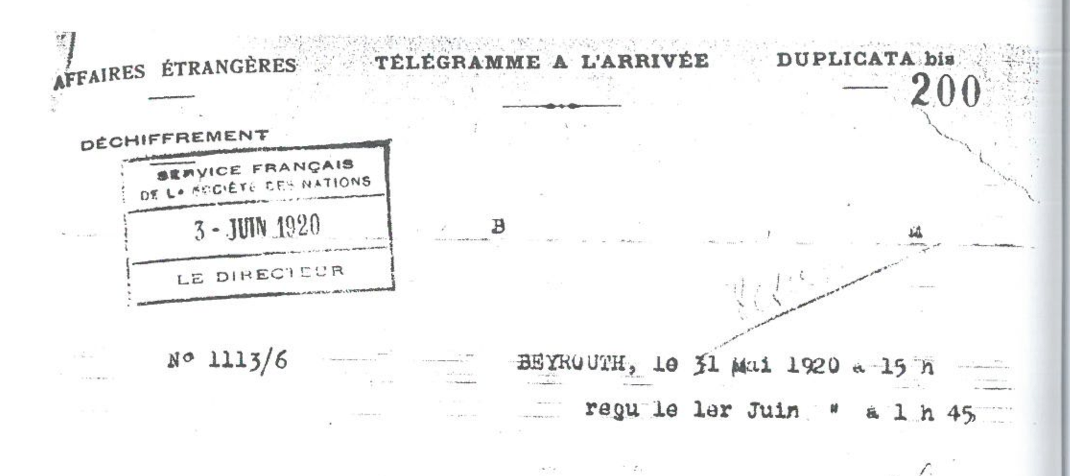
Il s'aggrave aujourd'hui de la crainte de voir prévaloir la nouvelle autorité royale dont les ~~dépenses~~ sont déjà escomptées.

Ce malaise se complique de l'affirmation, partout répétée, que la proclamation de l'émir n'a été faite à Damas que d'accord avec nous-mêmes. J'ai démenti personnellement cette fausse nouvelle ce matin (1 gr. faux) conseil administratif du Liban, qui m'apportait (la) protestation télégraphiée d'autre part.

V.E. jugera sans doute possible de profiter de la présence à Paris de la délégation libanaise de Monseigneur Koury pour renouveler les assurances que M. Clemenceau a données déjà au patriarche maronite et (dont la) portée en Syrie avait eu le meilleur effet ./.

GOURAUD.

الوثيقة رقم ١٥*


AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA bis 200

DÉCHIFFREMENT

SERVICE FRANÇAIS DE LA SOCIÉTÉ DES NATIONS
3 - JUIN 1920
LE DIRECTEUR

B

N° 1113/6

BEYROUTH, le 31 Mai 1920 à 15 h

reçu le 1er Juin " à 1 h 45

Voici le texte du télégramme adressé le 15 Mai à l'Emir Feysal par le Gouvernement britannique, et dont la communication est annoncée au Département par mes télégrammes N° 1116-1117-1118:

"Il a été résolu, dans les décisions récemment prises par les puissances alliées à la Conférence de San Remo, de reconnaître la Syrie et la Mésopotamie comme des Etats indépendants soumis à une puissance mandataire, jusqu'à ce que ces Etats puissent se suffire à eux-mêmes.

En conséquence, le mandat (pour) la Syrie a été confié à la France pendant que (celui) pour la Mésopotamie était confié à la Grande-Bretagne. La Grande-Bretagne a, en même temps, été désignée comme puissance mandataire pour la Palestine.

Le Gouvernement de Sa Majesté sent......./.

GOURAUD

* *Référence:* M.A.E., série *S.D.N*, v. 564, f° 200-202.

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA bis

201

DÉCHIFFREMENT

SERVICE FRANÇAIS DE LA SOCIÉTÉ DES NATIONS
3 - JUIN 1920
LE DIRECTEUR

N° 1114/5 — M

H

BEYROUTH, le 31 Mai 1920 - 11 heures
reçu le 1er Juin à 1 h.30

..... d'une façon très nette que le moment est venu d'arriver à un arrangement où les demandes du peuple syrien puissent être (conciliées) avec ces décisions.

Dans la lettre 103 (1 gr. faux) du 28 Mars de Votre Hautesse adressée au Secrétaire d'Etat principal aux Affaires étrangères vous avez exprimé votre volonté de venir en Europe à la condition que l'indépendance du peuple syrien fut reconnue.

En conformité des décisions qui viennent d'être prises, le Gouvernement de Sa Majesté est préparé à reconnaître provisoirement Votre Hautesse comme la tête d'un Etat syrien indépendant, il croit fermement que vos (espérances) à la royauté ne peuvent être (établies) formellement que par la Conférence de la Paix et il serait urgent par conséquent que vous veniez......

Gouraud

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA bis

202

DÉCHIFFREMENT

SERVICE FRANÇAIS DE LA SOCIÉTÉ DES NATIONS
3 - JUIN 1920
LE DIRECTEUR

B — M

N° 1115/6

BEYROUTH, le 31 Mai 1920 à 13 h 5
reçu le 1er Juin à 4 h 50

.... sans retard en Europe afin d'exposer votre cause.

Il y aura une réunion postérieure de la Conférence à la fin du mois de Mai et il est souhaitable que Votre Hautesse "prenne Ses dispositions" pour assister à cette réunion.

En ce qui concerne la Palestine vous avez toujours su que le Gouvernement de Sa Majesté voulait créer un home national pour les Juifs en Palestine, intention à laquelle vous avez acquiescé. Le Gouvernement de Sa Majesté se regarde (de même) (comme) (2 gr tronqués) obligation, qui sera confirmée par les termes du mandat, de sauvegarder de la façon la plus complète (les) intérêts des habitants indigènes du pays.

En insistant sur le désir de voir répondre Votre Hautesse à l'invitation du Gouvernement de Sa Majesté de se rendre à Paris sans retard, je désire vous (faire) (bien) comprendre que le Gouvernement de Sa Majesté est mu seulement par le désir que toute considération soit apportée aux aspirations de Votre Hautesse et qu'elle ait la meilleure occasion d'expoer son cas"./.

GOURAUD

الوثيقة رقم ١٦*

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA

DÉCHIFFREMENT

E. 313-1

234

A-L. = R.

N° 1203
1204
1205
1206

BEYROUTH, le 10 juin 1920 à 12 h. 20
Reçu le 10 à 20 h. 15

Suite à mon télégramme n° 1197.

L'Emir demande que le télégramme suivant soit transmis à M. le Président du Conseil.

"En janvier dernier, je rentrai de Paris, plein d'espoir d'accomplir heureusement ma tâche, fort de l'amitié qui m'avait été témoignée et de la justesse des vues du Gouvernement français au cours de nos derniers entretiens.

Mais ayant trouvé en Syrie une situation particulièrement grave, je me suis efforcé pendant plus de deux (mots passés) esprit et à réaliser pratiquement l'entente, vos représentants peuvent en témoigner. Malheureusement, les moyens m'ont manqué pour réussir entièrement et certains fonctionnaires à courte vue de la...

GOURAUD.



* *Référence:* M.A.E., *E-Levant 1918-1940, Syrie-Liban*, v. 29, f° 234-237.

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA

DÉCHIFFREMENT — 235

R

J

N° 1204/6.

BEYROUTH, le 10 juin 1920 à 12 h 30
reçu le 10 à 20 h 15

...zone littoral n'ont rien épargné pour contrecarrer ma politique et faire échec à mes efforts, ce que je ne manquerai pas de vous exposer en détail à mon retour à Paris. J'apprends maintenant qu'un armistice a été conclu entre vos troupes et celles du Général Mustapha Kemal. Cet armistice est non seulement un coup terrible porté à votre situation en Orient; c'est aussi pour la Syrie une mort certaine, les troubles et l'anarchie ne pouvant que se développer du fait des Turcs. Devant ce terrible danger j'estime qu'il y a lieu de ne pas s'appesantir sur les fautes commises dans le passé de part et d'autre. Je.....

GOURAUD.

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA

236

DÉCHIFFREMENT

A-Lé = R.

N° 1205/6

BEYROUTH, le 10 juin 1920 à 12 h. 20

Reçu le 10 à 20 h. 15

... compte en ce qui me concerne négliger les agissements de certains de vos fonctionnaires, de ceux surtout qui ne cessent de travailler au démembrement de la Syrie et à l'anéantissement de mon influence personnelle; but nettement indiqué par les propositions que M. de Caix doit vous soumettre et qui tendent à l'établissement en Syrie de plusieurs gouvernements distincts.

Je désire, comme je l'ai dit plus haut, oublier tout ceci pour ne plus penser qu'au prompt rétablissement de bonnes relations sincères. Je vous propose, en conséquence, tout mon appui, comme le dicte ma conscience, dans l'intérêt de mon pays, dans...

GOURAUD

الوثيقة رقم ١٧*

265

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA

DÉCHIFFREMENT

DIRECTION POLITIQUE ET COMMERCIALE — JUIL 1920 — E 313 1

P.

N° 1415/6.
1416
1419

Beyrouth, le 14 juillet 1920 à 11 h. 30
reçu le 15 à 0 h. 15.

L'activité apportée à nos préparatifs militaires m'ayant permis de gagner un peu de temps sur le délai prévu et les efforts déployés à Damas tant par l'Emir que par ses conseillers anglais et italiens pour réaliser un départ brusque par voie britannique s'accentuant, j'ai résolu de faire présenter dès ce jour, 14 juillet, à l'Emir Feysal la note comportant l'exposé de nos griefs et l'énumération de nos conditions.

J'adresse par la valise, à V.E., le texte de cet ultimatum.

Je me réfère aux instructions du Département, qui m'ont été notifiées au lendemain de l'accord du 6 janvier et aux termes desquelles l'Emir devait faire en Syrie les ...

GOURAUD.

* *Référence:* M.A.E., *E-Levant 1918-1940, Syrie-Liban*, v. 30, f° 265-267.

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA 266

DÉCHIFFREMENT

DIRECTION POLITIQUE ET COMMERCIALE
15 JUIL 1920
Série Carton Dossier

MV

BEYROUTH, le 14 juillet 1920- 11 hres 20

reçu le 14 à 19 hres

N° 1416/6

.... preuves de sa loyauté vis-à vis de nous et de sa capacité à gouverner.

Il comporte ensuite l'indication de tous actes blâmables du gouvernement de Damas, exposés sous les chefs suivants: hostilité caractérisée contre notre corps d'occupation, politique agressive, mesures d'ordre administratif dirigées contre la France, actes d'hostilité caractérisés la visant, atteintes aux droits des gens, dommages causés à la France et à la Syrie.

Les conditions imposées sont les suivantes: 1°/ Disposition absolue de la voie ferrée de Rayak à Alep, garantie par le contrôle du trafic, la garde des gares de Rayak,.....

GOURAUD.

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA 267

DÉCHIFFREMENT

DIRECTION POLITIQUE ET COMMERCIALE
15 JUIL 1920
Série Carton Dossier

A-L. = C.

N° 1417/6

BEYROUTH, le 14 juillet 1920 à 11 h. 20

Reçu le 14 à 19 h.

... Baalbek, Homs, Hama, Alep et l'occupation de cette dernière ville.

2° - Abolition de la conscription, l'armée chérifienne étant ramenée à l'effectif du 1er décembre dernier.

3° - Acceptation du mandat français dont l'application se présentera sous forme d'aide et de collaboration.

(4°) - Acceptation de la monnaie syrienne.

5° - Châtiment des coupables les plus gravement compromis par leurs actes d'hostilité contre nous.

Ces conditions doivent être acceptées avant le 18 juillet 24 h., faute de quoi le Gouvernement français reprendrait sa liberté d'action, et je me verrais obligé de faire appel à l'emploi de la force pour les imposer./.

GOURAUD.

27 Juillet 192o

J'ai l'honneur de transmettre à Votre Altesse Royale la décision du Gouvernement français . Il vous prie de bien vouloir quitter Damas le plus vite possible, par voie du chemin de fer du Hedjaz, accompagné de votre famille ainsi que de votre suite . Un train sera mis à la disposition de Votre Altesse et de ceux qui vous accompagnent . Il partira de la gare du Hedjaz demain , le 28 juillet,à 5 h. du matin.

Je prie Votre Altesse Royale d'agréer ma haute considération .

[TOULAT.]

* *Référence:* M.A.E., *Papiers d'Agents, Papier du général Gouraud, P.A.-AP399,* carton 63, dossier 13A (d).

COPIE.

A Monsieur le Général GOURAUD, Commandant en Chef A.L.

27 Juillet 1920

Monsieur le Général,

Par lettre du 27 Juillet, M. le Colonel TOULAT me communique une décision du Gouvernement français m'invitant à quitter DAMAS et à partir demain à 5 heures par train spécial.

J'ai l'honneur de vous déclarer que ne reconnais pas au Gouvernement français le droit de m'enlever le titre qui m'a été confié par le Congrès de la Paix, pour l'administration de la zone Est, lors de l'occupation de la Syrie et sa division en trois zones, titre qui a été confirmé en date du 15 Décembre 1919, par le fait de l'approbation de l'Aide-Mémoire de M. LLOYD GEORGE, présenté à M. CLEMENCEAU et à moi.

Je ne lui reconnais non plus aucune qualité pour m'enlever le titre que m'a confié le peuple syrien. Il n'est que la force, toutefois, dont il puisse se prévaloir et qui, comme vous le savez, n'a pas place dans le droit des gens.

Quant à l'entrée de vos troupes à DAMAS, après un court combat avec la population civile et l'occupation militaire des départements publics, ce sont des actes absolument contraires aux décisions du Congrès de la Paix, notamment aux principes de la Ligue des Nations qui abolissent la guerre et prescrivent la solution des litiges par voie d'arbitrage. L'occupation de la capitale est d'autant plus grave et injuste qu'elle a eu lieu au moment où les troupes syriennes étaient démobilisées, conformément aux conditions de votre ultimatum du 14 courant, que j'ai acceptées

* *Référence:* M.A.E., *Papiers d'Agents, Papier du général Gouraud, P.A.-AP399,* carton 63, dossier 13A (d).

en bloc, acceptation à laquelle vous m'avez répondu par lettre du 20 Juillet, m'en exprimant votre satisfaction et me témoignant de votre sympathie pour le peuple syrien.

Dans le deuxième paragraphe de cette lettre, vous demandez, il est vrai, confirmation détaillée de l'acceptation de vos conditions - et non réponse d'acceptation, puisque celle-ci était déjà en vos mains -; mais le retarde de transmission de cette confirmation détaillée que j'ai remise à votre Officier de liaison, M. le Colonel COUSSE, 6 heures avat l'expédition du délai ne peut pas justifier l'avance de vos troupes surDAMAS, surtout en raison que je vous ai informé 12 heures avant l'expiration du délai que j'ai commencé effectivement l'exécution de vos conditions, dont principalement la démobilisation de l'armée syrienne.

C'est de cette situation qui montre à quel point j'ai poussé l'empressement à accepter en son temps vos conditions et ai commencé par les exécuter, que vous avez tiré prétexte pour marcher sur mon pays où le peu de soldats placés pour le maintien de l'ordr ont reçu vos troupes en alliés; le fait n'a pas empêché vos officiers de les prendre prisonniers de guerre, alors où l'état de guerre n'existait pas.

Ici, j'ai l'honneur de vous rappeler aussi le contenu de votre lettre que vous m'avez envoyée par l'entremise de mon ministre de l'Instruction Publique, lettre par laquelle vous reconnaissez que je ne saurais être tenu responsable du retard apporté à la transmission de la dépêche détaillée ci-haut citée. Mais en même temps où vous faisiez cet aveu, vous nous imposiez des conditions nouvelles auxquelles il m'était matériellement impossible de soumettre mon peuple. Vous me placiez ainsi devant l'une des alternatives suivantes:

ou bien acceptation de vos nouvelles conditions-alors la révolution aurait repris contre mon armée et mon Gouvernement et

et vous aurait fourni prétexte à intervenir et occuper DAMAS;

ou bien rejet de vos conditions - et alors vos milliers de soldats, munis de tous les engins de destruction modernes auraient vite fait de vaincre la population qui se portait contre eux, - ce qui aurait également abouti à l'occupation de D.M.S. Nous avons vu, par la suite, qque c'est de dernier cas qui s'est produit.

Si les nations d'aujourd'hui vivaient aux temps du moyen âge où la force seule faisait le droit et où l'épée seule tranchait les litiges, votre conduite aurait été parfaitement conforme aux lois établies. Mais si la Grande Guerre que nous avons menée aux côtés des Alliés pour obtenir notre liberté et notre indépendance, a réellement atteint son but qui est la consécration du droit par le droit et l'écrasement du militarisme, si les principes du Congrès de la Paix qui a proclamé la liberté des peuples et le droit de se gouverner par eux-mêmes, ne sont pas vains mots et le Pacte de la Société des Nations qu'alliés et ennemis ont signé abolissent la guerre et l'asservissement des peuples, restent à l'honneur, la force française qui a occupé la zone Est dont j'ai la direction ne peut être considérée que comme un instrument d'oppression et devra être traitée comme tel.

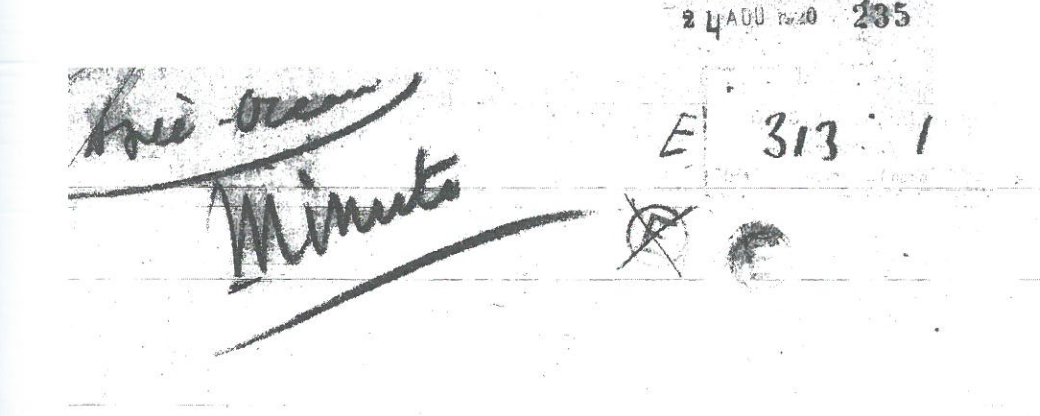
D'autre part, et enfin, vos actes sont contraires à la convention SYKES-PICOT que le Gouvernement français et anglais ont signée en 1916, aux traités conclus en fin 1915 entre le Gouvernement anglais d'une part et S.M. le Roi du HEDJAZ, mon Auguste père, d'une autre, à l'art. 22 du Pacte de la Société des Nations, aux décisions de la Conférence de S.N REMO, aux engagements pris envers moi par l'Angleterre, au texte du traité de paix soumis à la Turquie, aux conventions conclues entre l'ancien président du Conseil Français, M. CLEMENCEAU et moi finalement aux lois générales et à la morale internationale.

Veuillez agréer, Monsieur le Général, l'assurance de ma haute considération.

Signé: FEYSSAL.

الوثيقة رقم ٢٠*

2 4 AOU 1920 235



Monsieur le Président,

Au moment où les revendications séculaires du Liban triomphent grâce à l'affirmation de l'autorité de la France comme Puissance mandataire en Syrie, je tiens à vous affirmer le plaisir que j'ai eu à m'entretenir avec la Délégation libanaise des intérêts du Liban et de la grande utilité de ces entretiens.

Votre pays a vu que ses revendications sur la Beka que vous m'avez rappelées, ont reçu satisfaction quelques jours à peine après les mesures de vigueur que l'attitude du

Monseigneur Abdallah Kouri
Évêque Maronite d'Arca-Vicaire Patriarcal

Président de la Délégation
Libanaise.

* *Référence:* M.A.E., *E-Levant 1918-1940, Syrie-Liban*, v.32, f° 235-237.

Gouvernement chérifien a imposées. Le Général Gouraud a proclamé à Zahlé, conformément aux intentions invariables et aux instructions du Gouvernement de la République, l'incorporation au Liban du pays qui s'étend jusqu'aux crêtes de l'Anti-Liban et de l'Hermon.

Mais c'est le grand Liban que la France veut faire en assurant à votre pays ses limites naturelles, le Liban doit comprendre au nord le Djebel Akkar et s'étendre au sud jusqu'aux confins de la Palestine, et les villes de Tripoli et de Beyrouth doivent lui être étroitement associées, sous la seule réserve d'une large autonomie municipale tenant compte de la différence économique existant entre les villes et la montagne.

Les conditions de cette association, qui assure le caractère propre de vos districts montagneux, vont être étudiées par le Haut-Commissaire qui d'accord avec le Gouvernement français tiendra le plus grand compte des voeux de vos représentants.

Je n'ai plus à vous confirmer l'indépendance du Liban déjà déclarée par M. Clémenceau et par moi-même. Il n'est pas dans la pensée du Gouvernement de la République de définir dès maintenant les rapports qui doivent exister entre le Liban et la Syrie, bien que les deux pays soient confiés

au mandat français; l'avenir montrera si une association entre eux peut être féconde dans certaines conditions de garanties qu'une étude approfondie pourrait établir.

L'Amélioration et l'élargissement du statut de 1860 doivent être réalisés d'accord entre les représentants du Liban et ceux de la Puissance mandataire. La constitution libanaise doit être adaptée aux besoins normaux et aussi au cadre qu'elle devra désormais remplir par suite de la création du Grand Liban.

La France, sans oublier les responsabilités nouvelles qui l'appellent à montrer une sollicitude égale pour toutes les régions de la Syrie, pense à ses vieilles amitiés et à ses solidarités anciennes avec le Liban que ce dernier vient encore d'affirmer d'une manière éclatante en combinant, dans le drapeau qu'il a choisi, son emblème national avec les couleurs françaises. Le Grand Liban peut encore et toujours compter sur la France.

Je vous prie, Monsieur le Président, au moment où la Délégation, ayant terminé sa mission, va retourner au pays, de l'affirmer une fois de plus à la Nation Libanaise.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, les assurances de ma haute considération.

[Millerand]

الوثيقة رقم ٢١*

42

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA

EN CLAIR

P.

N° 2050/6.

E 313.27

BEYROUTH, le 8 décembre 1920 à 11 h. 55
reçu le 8 à 20 h.

L'opinion libanaise, qui a appris les prétentions sionistes par la reproduction d'articles de journaux de Palestine revendiquant pour ce pays les eaux du Litani, commence à s'émouvoir. La Commission administrative du Liban a voté l'envoi au Haut-Commissaire de la République de la motion suivante:

"Les prétentions formulées de repousser au nord la limite de la Palestine jusqu'à la rive du Litani ont surpris et indigné nos populations. Ce fleuve, depuis sa source jusqu'à son embouchure ne parcourt que des territoires libanais. Ses eaux sont indispensables à la vie agricole du pays. Au nom des populations du Grand Liban nous protestons contre toute cession de territoire au Nord de la ligne Sykes Picot,; nous comptons sur le Gouvernement français pour prendre notre défense et empêcher l'aboutissement de cette injustice criante ./."

ROBERT DE CAIX.

* *Référence:* M.A.E., *E-Levant 1918-1940, Syrie-Liban*, v. 126, f° 42.

ثالثًا: فهرس أسماء العلم

يتضمّن هذا الفهرس أيضًا اسماء العلم الواردة في الحواشي في أسفل الصفحات.

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف الزين

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

هرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

رابعًا: لائحة المصادر والمراجع

تتضمّن هذه اللائحة حصرًا المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في فصول هذا الكتاب والتي أحلنا القارئ اليها في الحواشي في أسفل الصفحات وفي الملاحق.

أوّلًا : الأرشيف: وثائق غير منشورة

ذكرنا في الحواشي أرقام المجلّدات والملفات التي استشهدنا بوثائقها أو اقتبسنا منها، مع تفاصيل اضافيّة تتعلّق بكل وثيقة معتمدة.

1- Archives du ministère des Affaires étrangères de France, La Courneuve:
- *Nouvelle Série 1897-1914*, sous-série *Turquie.*
- Série *Guerre 1914-1918*, sous-série *Turrquie.*
- Série *E-Levant 1918-1940*, sous-série *Syrie-Liban et sous-série Turquie.*
- Série *S.D.N.*
- Série *A-Paix.*
- Série *Papier d'Agents*, papiers du général Gouraud, P.A.-AP399.

2- Archives diplomatiques, Nantes, fonds *mandat, Syrie-Liban.*

3- Archives de l'Armée de Terre, Château de Vincennes, fonds *Levant.*

4- Archives britanniques, Public Record Office, *Foreign Office papers.*

ثانيًا : الوثائق المنشورة

١- باللغة العربيّة

- الحكيم، حسن، **الوثائق التاريخيّة المتعلّقة بالقضية السوريّة في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥-١٩٤٣**، بيروت، دار صادر، ١٩٧٤.
- الخوري، اسطفان ابراهيم، **وثائق البطريرك الياس الحويك السياسيّة**، ط ٢، ذوق مصبح-لبنان، المركز الماروني للتوثيق والأبحاث. ٢٠١٧.
- كوثراني، وجيه، **وثائق المؤتمر العربي الأوّل ١٩١٣. كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسيّة المتعلّقة به**، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٠.
- موسى، سليمان، **الثورة العربية الكبرى، وثائق وأسانيد**، عمّان ١٩٦٦.

٢ - باللغتين الفرنسية والانكليزية

- BULTER (Rohan) and BURY (J. P. T) ed., *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939, First Series, vol. XIII, The Near and Middle East, January 1920-March 1921,* London, Her Majesty's Stationery Office, 1963.
- HOKAYEM (Antoine), BITTAR (Marie-Claude), *L'Empire ottoman, les Arabes et les grandes puissances, 1914-1920* (collection *L'histoire par les documents*, VI), Beyrouth, les Editions Universitaires du Liban, 1981.
- HOKAYEM (A.), BOU MALHAB ATALLAH (D.), CHARAF (J.), *Le démantèlement de l'Empire ottoman et les préludes du mandat, 1914-1919* (collection *Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat, 1914-1946* t.1), Beyrouth, Les Editions Universitaires du Liban, Paris, L'Harmattan, 2003.

- HOKAYEM (Antoine), *Les bouleversements de l'année 1920 au Proche-Orient; le sort des territoires ennemis occupés* (collection *Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat: 1914-1946,* tome II), Beyrouth, Les Editions Universitaires du Liban, Paris, L'Harmattan, 2012.

  — *Le désengagement de la France de Cilicie et l'affermissement de son mandat en Syrie et au Liban* (collection *Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat, 1914-1946* tome III), Beyrouth, Les Editions Universitaires du Liban, Paris, L'Harmattan, 2016.
- HUREWITZ (J. C.), *The Middle East and North Africa. A Documentary Record*, 2nd ed. v. 2, New Haven and London, 1979.
- *Lettres de T. E. Lawrence*, traduites d'après l'édition anglaise par E. et Y. GAUCHERE, Paris, Gallimard, 1948.
- Miscellaneous n° 3. Correspondence between Sir Henry McMahon, His Majesty's High Commissioner at Cairo, and the Sherif Hussein of Mecca, July 1915-March 1916. Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs to Parliament by Command of his Majesty. Cnd 5957.
- NORADOUNGHIAN (Gabriel), *Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman*, t. III, 1856-1878, Paris, Leipzig, Neuchâtel, 1902.
- PRÉCLIN (E.) et RENOUVIN (P.), *Textes et documents d'histoire,* t. 4, *L'époque contemporaine,* (Clio XI), Paris, P.U.F., 1957.
- *Recueil des actes administratifs du haut-commissariat de la République française en Syrie et au Liban*, v.1, *année 1919-1920,* Beyrouth, s. d.
- REUTER (Paul), GROS (André), Traités et documents diplomatiques, 4e éd. Paris, P. U. F. (collection Thémis), 1976.
- WOODWARD (E. I.) and BUTLER (R.) ed., *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939*, 1st series, v. IV, 1919, London, Her Majesty's Stationery Office, 1952.

ثالثًا : المذكّرات والشهادات

١- باللغة العربيّة

- البواري، بشارة جرجس، **مذكّرات بشارة جرجس البواري عن أربع سنيّ الحرب من سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٨**، طبعه نعوم مكرزل، مطبعة الهدى، نيويورك، ١٩٢٦.
- جمال باشا، **مذكّرات جمال باشا السفّاح**، بيروت، الدار العربيّة للموسوعات، ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥ هـ.
- الحكيم، يوسف، **سورية والعهد العثماني**، ط ٢، بيروت، دار النهار، ١٩٨٠.
- **سورية والعهد الفيصلي**، ط ٣، بيروت، دار النهار، ١٩٨٦.
- **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، ط ٢، بيروت، دار النهار، ١٩٨٠.
- الحصري، ساطع، **يوم ميسلون**، بيروت، دار الاتحاد، بدون تاريخ.
- حيدر، رستم، **مذكّرات رستم حيدر**، تحقيق فتحي صفوة، بيروت، الدار العربيّة للموسوعات، ١٩٨٨.
- الخوري، بشارة، **حقائق لبنانيّة**، ج١ وج٢، ط٢، بيروت، الدار اللبنانيّة للنشر الجامعي، ١٩٨٣.
- رضا، الشيخ أحمد، **حوادث جبل عامل ١٩١٤-١٩٢٢**، بيروت، دار النهار وIfpo، ٢٠٠٩.
- الرفاعي، أنور، **جهاد نصف قرن لسموّ الأمير سعيد آل عبد القادر الجزائري**، دمشق، المطبعة العموميّة بدمشق، ب. ت. (١٩٥٢).

- الصلح، كاظم، **مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان** (كرّاس من ١٦ صفحة)، بيروت، ١٩٣٧.
- قدري، الدكتور أحمد، **مذكّراتي عن الثورة العربية الكبرى**، ط٢، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٣.
- كنعان، ابراهيم نعوم، **لبنان في الحرب الكبرى ١٩١٤-١٩١٨**، بيروت، ١٩٧٤.
- **مفكّرة المطران عبدالله خوري. يوميّاته إبّان المفاوضات من أجل لبنان الكبير، باريس ١٩٢٠، وملحقان بالمستندات والأعلام**، مراجعة وتقديم سامي سلامه، منشورات جامعة سيدة اللويزة- لبنان، ط١، ٢٠٠١.
- نخله، رشيد، **كتاب المنفى**، بيروت، المكتبة العصريّة، ١٩٥٦.
- نصر البكاسيني، لطف الله، **نبذة في وقائع الحرب الكونيّة**، بيروت، ١٩٢٢.

٢ - باللغة الفرنسيّة :

- BARRÈS (Maurice), *Une enquête aux pays du Levant*, Paris, 1923.
- CAIX (Robert de), «L'état présent des questions orientales et l'intérêt français», *in L'Asie Française*, n°179, février-juillet 1919, p. 169-179.
- Comité Central Syrien, *La Syrie devant la Conférence, mémoire à Monsieur Georges Clemenceau et à MM. les délégués des puissances alliées et associées à cette conférence*, Paris, janvier 1919 (brochure de 21 pages).
- HOYEK [HOUWAYEK] (Elias Pierre), *Les revendications du Liban. Mémoire de la Délégation libanaise à la Conférence de la Paix*, Paris, le 25 octobre 1919 (brochure de 15 pages).
- KOUYOUMDJIAN (Ohanès pacha), *Le Liban à la veille et au début*

de la Guerre. Mémoires d'un gouverneur, 1913-1915, Paris, Centre d'histoire arménienne contemporaine, 2003.

- LAWRENCE (T. E.), *La révolte dans le désert (1916-1918),* traduit de l'anglais, Paris, Payot, 1928.
- LAWRENCE (T. E.), *Les sept piliers de la sagesse*, Paris, Folio Gallimard, 1992.

— *Dépêches secrètes d'Arabie. Lettres de T. E. Lawrence*, Paris, Robert Laffont, collection *Bouquins,* 1992.

- MOGHABGHAB (Mgr Cyrille), *Le Grand Liban à la Conférence de la Paix*, Paris, 1919 (brochure de 18 pages).
- TAUTEL (Christian) et WITTOUCK (Pierre), *Le peuple libanais dans la tourmente de la Grande Guerre 1914-1918, d'après les archives des pères jésuites au Liban*, Beyrouth, Presses de l'Université Saint-Joseph, 2015.

رابعًا: المراجع: كتب ومقالات

١ - باللغة العربية

- انطونيوس، جورج، **يقظة العرب. تاريخ حركة العرب القوميّة**، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، ١٩٨٢.
- برّو، الدكتور توفيق، **القضيّة العربيّة في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤-١٩١٨**، دمشق، طلاسدار، ١٩٨٩.
- حبلص، فاروق، «حديث المجاعة في سفر برلك بين الوثائق الرسميّة والذاكرة الشعبيّة»، في **لبنان في الحرب العالميّة الأولى**، منشورات الجامعة اللبنانيّة، ٢٠١١، ص ١٩١-٢١٨.
- حرفوش، الأب ابراهيم، **دلائل العناية الصمدانية في ترجمة غبطة أبينا وسيدنا الملفان مار الياس بطرس الحويك**، جونيه، مطبعة المرسلين اللبنانيين، ١٩٣٥.

- الحكيّم انطوان، «الحصار البحري خلال الحرب العالميّة الأولى: أهدافه، تطبيقه، مضاعفاته»، في **مئة عام على الحرب الكبرى ١٩١٤-١٩٢٠. السلام يا أهل الأرض**، اشراف وتحرير جوزيف أبو نهرا، منذر محمود جابر، نايل أبو شقرا، الجزء الثاني، منشورات المركز الدولي لعلوم الانسان، بيبلوس (جبيل)، ط١، ٢٠١٤، ص ٤-١٥.

— «مشاريع الانزال الحليفة على الساحل السوري-اللبناني-الفلسطيني» في **الشرق الأدنى في الحرب العالميّة الأولى وتداعياتها**، الكسليك، منشورات جامعة الروح القدس، ٢٠١٧، ص ٣٧-٦٠.

— «الصراع على السلطة في دمشق وبيروت ومتصرفية جبل لبنان في تشرين الأوّل ١٩١٨»، في **بحوث مهداة الى الأباتي بولس نعمان**، منشورات جامعة الروح القدس-الكسليك، معهد التاريخ، ٢٠٠٨، ص ٧٧-١٠٧.

— «لبنان في الحرب العالميّة الأولى ومصير نظام البروتوكول»، في كتاب **لبنان في الحرب العالميّة الأولى**، ج١، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانيّة، ٢٠١١، ص ٢١٩-٢٤٨.

- حلاق، حسّان، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة**، بيروت، الدار الجامعيّة، ١٩٨٢.
- خاطر، لحد، **عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١-١٩١٨**، بيروت، دار لحد خاطر، ١٩٨٢.
- خليفة، د. عصام كمال، **لبنان ١٩١٤-١٩١٨ من خلال أرشيف وزارة الخارجيّة الفرنسيّة**، بيروت ٢٠٠٥.

— **مقاومة أهوال المجاعة (١٩١٦-١٩١٨)، من أجل بقاء واستمرار**

الشعب اللبناني. دور البطريرك الياس الحويك والخوري بولس عقل، بيروت ٢٠١٧.

- الخوري، اسطفان ابراهيم، **مجاعة أهالي جبل لبنان خلال الحرب الكونيّة الأولى (١٩١٤-١٩١٨)**، ذوق مصبح-لبنان، منشورات المركز الماروني للتوثيق والأبحاث، ٢٠١٦.
- الخوري، فؤاد، **النيابة في لبنان، نشوءها، اطوارها، آثارها، اعلامها من ١٨٦٠ الى ١٩٧٧**، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.
- رستم، أسد، **لبنان في عهد المتصرفيّة**، ط٢، بيروت، منشورات المكتبة البولسيّة، ١٩٨٧.
- زين، نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، بيروت، دار النهار، ١٩٧٧.
- سعيد، أمين، **الثورة العربيّة الكبرى**، المجلّد الأوّل، **النضال بين العرب والترك**، القاهرة، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ.
  - المجلّد الثاني، **النضال بين العرب والفرنسيين**، القاهرة، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ.
- سلطان، الدكتور علي، **تاريخ سورية. حكم فيصل بن الحسين**، دمشق، طلاسدار، ١٩٨٧.
- سنّو، عبد الرؤوف، **حرب لبنان**، ١٩٧٥-١٩٩٠، في مجلّدين، بيروت، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨.
- شبيكه، الدكتور مكّي، **العرب والسياسة البريطانيّة في الحرب العالميّة الأولى**، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٠.
- شرف، جورج، «التحوّل في مفهوم الدولة بين لبنان الكبير وميثاق ١٩٤٣»، في مجموعة باحثين، **اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٦، ص ٦٨٣-٧٢١.

- شعيب، علي عبد المنعم، **تاريخ لبنان من الاحتلال الى الجلاء، ١٩١٨-١٩٤٦**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٤.
- الشلبي، تمارا، **شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللبنانية، ١٩١٨-١٩٤٣**، تقديم منذر محمود جابر، بيروت، دار النهار، ٢٠١٠.
- قاسميّة، خيريّة، **الحكومة العربيّة في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠**، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧١.
- كوثراني، وجيه، **الاتجاهات الاجتماعيّة والسياسيّة في جبل لبنان والمشرق العربي**، بيروت، منشورات حسّون الثقافيّة، ١٩٨٦.
- لبكي، جوزف انطون، **متصرفيّة جبل لبنان، مسائل وقضايا، ١٨٦١-١٩١٥**، ب. م.، دار الكرامة، ١٩٩٥.
- مزهر، يوسف، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، بيروت، بدون تاريخ.
- موسى، سليمان، **الحركة العربيّة. سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربيّة الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤**، بيروت، دار النهار، ١٩٧٠.

٢ - باللغتين الفرنسية والانكليزية

- BADIA (Giblert), *Histoire de l'Allemagne contemporaine* t. 1, Paris, Les Editions Sociales, 1962.
- BERAUD VILLARS, *Le colonel Lawrence ou la recherche de l'absolu*, Paris, Albin Michel, 1955.
- BOURGEOIS (Emile), *Manuel historique de politique étrangère*, t. IV, Paris, 1932.
- CASTELLAN (Georges), Histoire *des Balkans* XIV - XX^{e} siècle, Paris, Fayard, 1991.
- CHARAF (Georges), «Communautés et Etat, communautés dans l'Etat, le cas du Liban», dans *Statut et protection des minorités: exemples en Europe occidentale et centrale, ainsi que dans les pays méditerranéens*, Bruxelles, éd. Bruylant, 2009, p. 267-325.

- COHEN (Stuart A.), *British Policy in Mesopotamia 1903-1914*, London, Ithaca Press, 1976.

- DRIAULT (Edouard), *La Question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la paix de Sèvres*, Paris, 1921.

- DUCRUET (Jean), *Les capitaux européens au Proche-Orient*, Paris, P.U.F.; 1964.

- DUMONT (Paul) et GEORGEON (François), «La mort d'un empire (1908-1923)», *in Histoire de l'Empire ottoman*, sous la direction de Robert MANTRAN, Paris, Fayard, 1989, p. 577-647.

- GEORGEON (François), «Le dernier sursaut (1878-1908)», *in Histoire de l'Empire ottoman*, sous la direction de Robert MANTRAN, Paris, Fayard, 1989, p. 523-576.

- GONTAUT-BIRON (R. de), *D'Angora à Lausanne*, Paris, Plon, 1924.

- GUICHARD (Lieutenant de vaisseau), *Guerre 1914-18: les forces françaises en Syrie, Egypte, Mer Rouge* (travaux du Service Historique de l'Etat-Major de la Marine, fascicule n°1, Paris, polycopié, s.d.).

- GUICHARD (Louis), *Histoire du blocus naval 1914-1918*, Paris, Payot, 1929.

- HALE (J. R.), *Les grands combats en mer, de Salamine à Jutland*, traduit de l'anglais, Paris, Payot, 1932.

- HAYS (Général du), *Les armées françaises au Levant 1919-1939*, Château de Vincennes, Publications du Service Historique de l'Armée de Terre, 1978.

- HOWARD (Harry N.), *The King-Crane Commission, an American Inquiry into the Middle East*, Beyrouth, published by Khayats, 1963.

- INALCIK (H.), article «Imtiyazāt, Empire ottoman», *in, Encyclopédie de l'Islam*, t. III, Leyde, E. J. Brill, Paris, Maisonneuve et Larose, 1975, p. 1208-1219.

- KEDOURIE (Elie), *In the Anglo-Arab Labyrinth. The McMahon-Hussayn correspondence and its interpretation 1914-1939*, Cambridge, London, New-York, Melbourne, Cambridge University Press, 1976.

- KEDOURIE (Elie), *England and the Middle East. The Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921,* Great Britain, Sussex, The Harvester Press, 1978.

- KIMCHE (John), *Le second réveil arabe*, Paris, R. Laffont, 1970.

- LAURENS (Adolphe), *Le blocus et la guerre sous-marine*, Paris, Armand Colin, 1924.

- LOHÉAC (Lyne), *Daoud Ammoun et la création de l'Etat libanais*, 2ème éd. Beyrouth, Naufal, 1995.

- LONGRIGG (S. H.), *Syria and Lebanon under French Mandate*, 2nd ed., Librairie du Liban, 1968.

- LYAUTEY (P.), *Le drame oriental et le rôle de la France,* Paris, 1923.

- NEVAKIVI (J.), *Britain, France and the Arab Middle East*, University of London, the Athlone Press, 1969.

- PICAUDOU (Nadine), *La décennie qui ébranla le Moyen-Orient, 1914-1923*, Bruxelles, Éd. Complexes, 1992.

- PICHON (Jean), *Les origines orientales de la guerre mondiale,* Paris, 1927.

- PINON (René), *L'Europe et l'Empire ottoman. Les aspects actuels de la Question d'Orient,* Paris, 1917.

- RABBATH (Edmond), *La formation historique du Liban politique et constitutionnel,* Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, 1973.

- RENOUVIN (Pierre), *La crise européenne et la Première Guerre mondiale* (collection *Peuples et Civilisations*, XIX), Paris, P.U.F., 1969.

- THOBIE (Jacques), *Intérêts et impérialisme français dans l'Empire ottoman (1895-1914),* Paris, Publications de la Sorbonne, 1977.

- WILSON (Jeremy), *Lawrence d'Arabie*, traduit de l'anglais, Paris, éd. Denoël, 1994.
- YOUNG (H.), *The Independence of Arabs*, London, 1933.
- ZAMIR (Meir), *The formation of Modern Lebanon*, Ithaca and London, Cornell University Press, 1988.

فهرس المحتويات

من منشورات المؤلِّف

- *L'Empire ottoman, les Arabes et les Grandes Puissances: 1914-1920*, en collaboration avec Marie-Claude BITTAR, Les Editions Universitaires du Liban, Beurouth, 1981 (384 + 45 pages). (collection *L'Histoire par les Documents*, dirigée par Antoine Hokayem, VI).
- *La nouvelle société libanaise dans la perception des fa'aliyât (decision-makers) des communautés chrétiennes,* 3 tomes, Bibliothèque de l'Université Saint-Esprit, Kaslik-Liban, 1984, en collaboration avec M. AOUAD et S. KHOURY; Le tome 3 est un recueil d'articles de divers auteurs ; 312, 263 et 304 pages.
- *Les provinces arabes de l'Empire ottoman aux archives du ministère des Affaires étrangères de France: 1793-1918*, Les Editions Universitaires du Liban, Beyrouth, 1988 (526 pages), (collection *Les sources de l'Histoire du Proche-Orient*, dirigée par Antoine HOKAYEM, guide n°1.
- *La genèse de la constitution libanaise de 1926*, les Editions Universitaires du Liban, Beyrouth, 1996 (397 pages).
- La collection *Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat: 1914-1946.*

  T. I - *Le démantèlement de l'Empire ottoman et les préludes du mandat: 1914-1919*, en collaboration avec D. BOU MALHAB ATALLAH et J. CHARAF, Beyrouth, Les Editions Universitaires du Liban, Paris, L'Harmattan, 2003 (XCI et 809 pages, carte).

  T. II - *Les bouleversements de l'année 1920 au Proche-Orient: le sort des territoires ottomans occupés*, par Antoine HOKAYEM, les mêmes éditeurs que pour le tome I, 2012 (802 pages, carte).

  T. III - *Le désengagement de la France de Cilicie et l'affermissement de son mandat en Syrie et au Liban: 1921-1926*, par Antoine HOKAYEM, les mêmes éditeurs que pour les tomes I et II, 2016 (983 pages, cartes).

- *Le Grand Liban et les Etats de Syrie dans les bouleversements de l'année 1920 au Proche-Orient*, Kaslik, PUSEK, 2014 (51 pages).
- *Du Grand Liban à la République libanaise; la consolidation constitutionnelle d'une entité controversée*, Kaslik, PUSEK, 2017 (86 pages).

ترجمات

- **معجم الاسلام التاريخي** للمؤلِّفَيْن دومنيك وجَنين سوردل (SOURDEL)، ترجمه عن الفرنسيّة الدكتور انطوان الحكيّم بمشاركة نخبة من الأساتذة الجامعيّين، بيروت، الدار اللبنانيّة للنشر الجامعي، ٢٠٠٨، (١١٥١ صفحة).

تعتبر الحقبة الممتدّة من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٠ أهم حقبات تاريخ الشرق الأدنى المعاصر على الاطلاق. انّها مرحلة التقلبّات الكبرى التي شهدتها تلك المنطقة نتيجةً للحرب العالميّة الأولى ولانهيار سلطنة بني عثمان. رُسمت خلالها، عبر اتفاقات دولية ووعود ومؤتمرات ومعاهدات، خارطة الدول التي، في غرب آسيا، ورثت تلك السلطنة.

قضت الحرب على الكيان السياسي والبنية الاقتصادية والاجتماعية لمتصرفية جبل لبنان، وأهلكت المجاعة ثلث سكانها بعد تعرّضها لحصارين، برّي فرضه الأتراك، وبحري قام به الحلفاء.

بعد انسحاب العثمانيين من بيروت ودمشق، في ٣٠ أيلول ١٩١٨، انكبّ اللبنانيّون على التخطيط للمستقبل. برز في صفوفهم وفي صفوف سكان المناطق المحيطة بالمتصرفيّة تياران؛ عمل الأوّل على إنشاء دولة سوريّة كبرى موحّدة تضمّ الولايات السورية السابقة ومتصرفيّة الجبل وسنجق القدس، بينما تشبّث الثاني باستقلال لبنان عن أيّ كيان سياسي مجاور وبتوسيع حدوده. تزعّم الأوّل الأمير فيصل بن الحسين، والثاني البطريرك الماروني الياس الحويّك. استمرّ الصراع بين التيارين طيلة الحقبة المكرّس لها هذا الكتاب وامتدّ الى ما بعدها.

ما هيَ جذور هذا الصراع، وهل ساهمت الحرب في تأجيجه؟ كيف تجلّى محليًّا وفي مؤتمر الصلح؟ ما هوَ الدور الذي ادّته فيه كلٌّ من فرنسا وبريطانيا والذي ادّته القوى الاقليميّة؟ يحاول هذا الكتاب الاجابة عن هذه التساؤلات.

الدكتور انطوان الحكيّم استاذ جامعي متخصّص في تاريخ لبنان والشرق الأدنى المعاصر. تتمحور أبحاثه حول هذا التاريخ. درّس في عددٍ من الجامعات الفرنسية واللبنانيّة. يترأّس، منذ سنوات، الجمعيّة التاريخيّة اللبنانية، ويشرف على سلسلة **التاريخ بالوثائق** وعلى سلسلة **الوثائق الدبلوماسيّة الفرنسية المتعلقة بتاريخ لبنان وسورية في عهد ال**[illegible]

الغلاف: الاحتفال بإعلان دولة لبنان [illegible] في قصر الصنوبر في بيروت. يظهر في [illegible]، الجنرال غورو جالسًا وإلى يمينه البطريرك الماروني، الياس الحويك، وإلى يساره مفتي بيروت، مصطفى نجا.

ISBN: 978-9953-451-24-4
9 789953 451244